الفصل الأول

الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية

وأثرها في الواقع السكاني والعمراني في محافظة ديرالزور

تتعدد العوامل المؤثرة في التوزع الجغرافي للسكان والعمران, (*) وتتشعب وتتباين قوة تأثيرها في حركة التجمعات البشرية, وتختلط الحدود بين المؤثرات في هذا المجال سواء كانت م ن صنع البشر أنفسهم,أم كانت نتيجة لأثر الطبيعة (العوامل الطبيعية) بحيث يصعب الحديث عن عامل واح د, أو عن تأثير البشر أنفسهم (العوامل البشرية والاقتصادية) خاصة أن قدرة الإنسان على التكيف متغيرة بحسب الزمان والمكان, حيث أن تشابك المؤثرات وتعددها قاد إلى محاولة تلمس الحدود بينها تسهيلاً لتوضيح طبيعة منعكساتها على توزع السكان والعمران في محافظة دير الزور, وعليه سيتم البدء بتأثير العوامل الطبيعية ثم الانتقال إلى العوامل الاقتصادية ثم الانتهاء بتأثير العوامل البشرية في توزع السكان والعمران على أرض المحافظة.

أولاً- تأثير الخصائص الطبيعية في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تلعب الخصائص الطبيعية دوراً مهماً ومؤثراً في توزع السكان والعمران في أي مكان من العا لم, حيث يصعب تماماً الفصل بين أثر كل خاصة من الخصائص الطبيعية في هذا المجال. فالمناخ مثلاً يؤثر في التربة والتضاريس بما لا يقل عن آثاره في الغلاف الحيوي للأرض . وقد يكون المناخ عامل تعرية للتربة وعامل تكديس لها في آن واحد, وهكذا يكون أثر المناخ سلبي اً في توزع السكان والعمران في المناطق المنحدرة التي تنجرف تربتها ويقل عدد سكانها (كثافتهم) وإيجابياً في المناطق

*- مصطلح توزع السكان والعمران: الذي يعني كيفية انتشارهم في المكان وبالتالي اختلاف كثافاتهم من مكان لآخر يتشابه أحياناً ويتطابق أحياناً أخرى مع مصطلح توزيع السكان أو العمران الذي يعني نشرهم ضمن المكان وإن النشر يتم بفعل فاعل, لكن التوزع الجغرافي للسكان والعمران الذي فيه الكثير من الحرية يبقى عامل القسر موجوداً فيه متمثلاً في قسر العوامل الطبيعية غالباً وقسر العوامل البشرية أحياناً (الأنصاري, فاضل, جغرافية السكان, جامعة دمشق, 1990, ص27).

التي تتكدس فيها التربة حيث يتكاثف السكان والعمران. ويتشابه عامل المياه مع عامل المناخ في هذا المجال إن لم يكن أشد منه تأثيراً, (كما في منطقة الدراسة) وهو فاعل في تغيير التضاريس التي تؤثر بدورها في المناخ. وعليه لا يعد الفصل بين تأثير الظواهر الطبيعية سوى تبسيط تقليدي لتلمس آثارها في انتشار البشر ضمن حدود المكان المدروس.

1-أثر الموقع والحدود والمساحة في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تقع محافظة دير الزور في القطاع الشرقي من أراضي الجمهورية العربية السورية المتاخمة للأراضي العراقية. *تنحصر هذه المحافظة بين دائرتي العرض 34.10 °و 36,33 °شمال خط الاستواء, وبين خطي طول 39.10 و 20.41 شرق غرينتش, ويتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين 200 - 400 م كمتوسط عام* . يحد هذه المحافظة من الشمال محافظة الحسكة حيث يربط بينهما نهر الخابور, ومن الغرب محافظة الرقة التي كانت إلى حين جزءاً من أراضي المحافظة , أما من الجنوب الغربي تحدها أراضي محافظة حمص, ومن الشرق والجنوب الشرقي الجمهورية العراقية والخريطة رقم (1) تبين ذلك. لقد تبدلت رقعة هذه المحافظة حسب الظروف السياسية, والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على عدد قراها ومدنها والتي تتبدل حسب الظروف العمرانية وطبيعة الاستقرار البشري فيها, وكان آخر هذه التغيرات تلك التي ظهرت على أثر تشكيل محافظة الرقة عام 1961م, والتي امتدت على مساحة معينة كانت على حساب مساحة محافظة ديرالزور الأمر الذي أدى إلى تقلص مساحة المحافظة إلى 33600 كم^2. (1)

إن للموقع والمساحة أثرهما الكبير في وجود السكان وزيادة عددهم أو في قلة عددهم وندرتهم. فموقع هذه المحافظة المحاذي للحدود العراقية سيكسبها أهمية تجارية كبيرة لو تم استغلاله بالشكل المطلوب. كما أن موقعها بالنسبة لسورية ساهم في إعطاء هذه المحافظة أهمية كبيرة وجعلها ترتبط بعلاقات تجارية وزراعية مع المحيط القريب المتمثل بالمحافظات القريبة منها, وكذلك مع المحيط البعيد عنها, وخصوصاً محافظات حلب وحمص ودمشق, وكذلك مع عدد من دول الجوار

1- موسى , علي حسن, محافظة ديرالزور, منشورات وزارة الثقافة, دمشق,1993, ص17.

وخصوصاً العراق. كما زاد من أهميتها عبور نهري الفرات والخابور بأراضيها مشكلين على جنباتها جناناً خضراء تدعم بعطائها الوفير اقتصاد الوطن كل ذلك جعل من هذه المحافظة منطقة مهمة للاستقرار البشري على مستوى القطر.

2- أثر التضاريس في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تعتبر التضاريس عاملاً من العوامل المؤثرة في توزع وانتشار السكان والعمران كعامل أساسي قائم بذاته, حيث *تتصف تموج سطح الأرض في محافظة دير الزور بأنه يميل إلى الانبساط والاستواء , متميزة عن غيرها من محافظات القطر. حيث يخترقها وادي الفرات ويقسمها إلى قسمين: الأول إلى اليسار منه وهو بادية الجزيرة والثاني إلى اليمين منه وهو البادية الشامية وكلاهما يميلان بانحدار بسيط باتجاه وادي الفرات وينتهيا عند أطراف الوادي بحافات شديدة الانحدار متقطعة ممتدة على جانبي وادي الفرات كما هو مبين في الخريطة رقم (2), بينما تميل الأقسام الشرقية من المحافظة باتجاه الشرق لتفرغ مياه مجاريها السيلية في حوضات مغلقة هي السباخ وهي أخفض أراضي المحافظة (سبخة البوارة 151 م) وبذلك نجد مظهرين تضريسيين في أراضي المحافظة هما؛ وادي الفرات, والحوضات المغلقة التي تنخفض عن مستوى نهر الفرات من 5– 10م.*

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم أراضي المحافظة إلى ثلاثة أقسام مختلفة التضاريس ومتباينة التأثير في توزع السكان والعمران؛ ***المنطقة الأولى*** *تضم منطقة البادية الشامية وهي الجزء الواقع على يمين نهر الفرات حيث يغلب عليها مظهر الأراضي المنبسطة قليلة التموج والتي تميل بلطف نحو وادي الفرات,*ونلاحظ تأثير المظاهر الصحراوية في هذا القسم على أعداد السكان وكثافتهم في هذه المنطقة حيث تشكل نسبة السكان في هذه المنطقة نحو 3% من مجموع سكان المحافظة وبالإضافة إلى تأثيرها على أعداد القرى والمزارع وأحجامها. وأهم التجمعات البشرية الموجودة في هذه المنطقة هي (هريبشة- كباكب – الشولا- تجمعات البدو المتوطنة) وذلك بسبب قسوة المناخ وندرة المياه وتركز الترب الصحراوية فيها بالمقارنة مع المناطق التضريسية الأخرى من المحافظة (وادي الفرات, بادية الجزيرة) حيث يتركز الثقل الأكبر للاستيطان البشري والعمراني فيها وتستخدم أراضي هذه

المنطقة كمراعٍ للحيوانات بشكلٍ أساسي مع إمكانية التوسع في الزراعات المروية بحكم قربها من نهر الفرات والتوسع في بناء السدود السطحية.

أما المنطقة الثانية *فهي منطقة بادية الجزيرة وهي عبارة عن سهل يناظر سهل الشامية في الجانب الثاني من نهر الفرات والذي ينحدر باتجاه الجنوب نحو نهر الفرات, وتتميز هذه المنطقة السهلية باختراق وادي نهر الخابور لها حيث يقسمها إلى منطقتين الأولى أراضي غرب الخابور, أما الثانية فهي أراضي شرق الخابور والتي تتميز بأنها أقل ارتفاعاً من الجزء الأول,* تعد هذه المنطقة ذات تركز سكاني وعمراني متوسط بالمقارنة مع المنطقة الأولى حيث تشكل نسبة السكان في هذه المنطقة نحو 35% من مجموع سكان المحافظة, ومن أهم المدن والقرى والمزارع الموجودة في هذه المنطقة هي (محيميدة– أبو خشب– حوائج الجزيرة– حطلة– قرى ومزارع تابعة لمناطق خشام والبصيرة وذيبان وهجين والسوسة بالإضافة لناحية الصور) وذلك بسبب توفر ظروف جيدة للاستيطان البشري والعمراني من مياه ومناخ وتوافر تربة خصبة وصالحة للاستثمار الزراعي , باستثناء مناطق انتشار السباخ المتاخمة للحدود السورية العراقية.

أما بالنسبة ***للمنطقة الثالثة*** *فهي منطقة وادي الفرات, وتتميز هذه المنطقة بانتشار الجزر النهرية والتي تسمى بالحوائج (جمع حويجة أو حويقة)* حيث تم استغلالها بأنشطة بشرية متنوعة كالنشاط الزراعي الآخذ بالتقلص التدريجي بسبب زحف المشاريع العمرانية والسياحية والاستثمارية (حويقة دير الزور وحويجة ابن صقر وحويجة علي القاطع). [1] كذلك تتميز بانتشار البحيرات الهلالية ذات الأكواع المقطوعة بفعل الحت النهري والتي تم استغلالها بشرياً على مدى التاريخ مما أدى إلى نشوء عدد من القرى ضمن هذه الأكواع كما هو الحال في قرية الطابية وقرية سفيرة فوقاني... إلخ, حيث شكلت نسبة السكان في هذه المنطقة نحو 62% من مجموع سكان المحافظة.ومن التجمعات البشرية الموجودة في هذه المنطقة مدن (ديرالزور– التبني– الكسرة– موحسن– العشارة– الميادين– الجلاء– البوكمال– البصيرة– خشام ... الخ)

1– عبد السلام , عادل, جغرافية سورية الإقليمية, جامعة دمشق, 1990, ص189,185,183.

الخريطة رقم (2) بين التضاريس في محافظة دير الزور

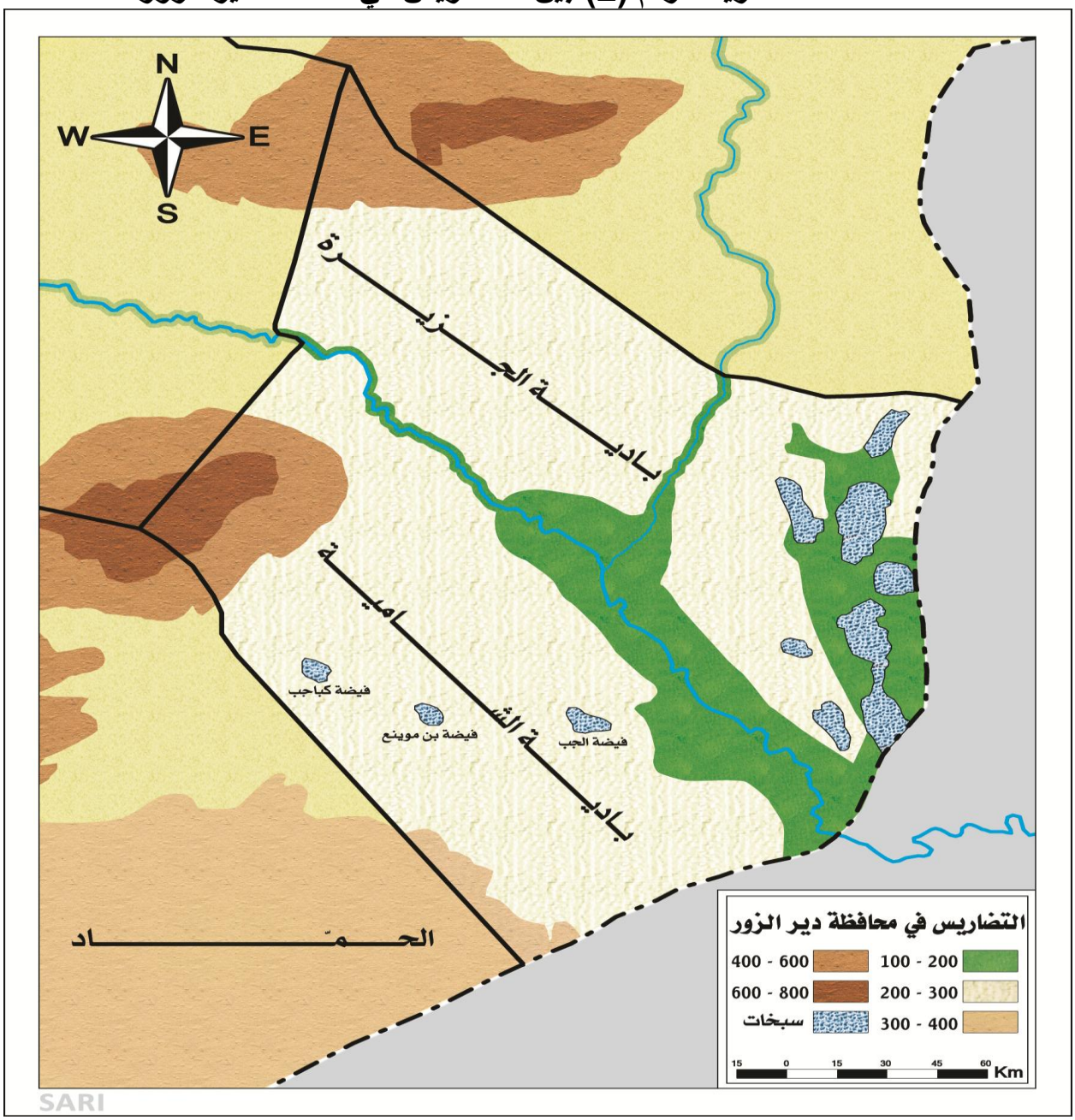

تم إعداد هذه الخريطة من قبل الباحث بالاعتماد على تحليل صورة فضائية للمحافظة و إسقاط المعطيات على خارطة صماء للمحافظة.

ويعود تركز القسم الأكبر من التجمعات البشرية فيها إلى مجموعة من الأسباب منها توفر المياه واعتدال المناخ بسبب وجود النهر والذي يعد شريان الحياة في هذه المنطقة المحاطة بالصحراء من أكثر من جهة بالإضافة إلى سهولة النقل والمواصلات فيها.

وهكذا نلاحظ من خلال هذا الوصف العام لتضاريس هذه المحافظة سيطرة المظهر السهلي الذي يدل على زيادة مساحة الأراضي التي يمكن استغلالها بمختلف الأنشطة الاقتصادية وخصوصاً الزراعية منها, والتي تزيد من أهمية هذه المحافظة وتجعلها من المناطق الهامة للاستيطان البشري والعمراني والاقتصادي... الخ.

3- أثر الظروف المناخية السائدة في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

إن للعوامل المناخية تأثيرها المباشر في التوزع الجغرافي للسكان, ويتعدى تأثيرها المباشر هذا إلى مؤثرات أخرى تتم عبر منعكساتها على الموارد المائية المتاحة للاستخدام, و على التربة والنبات الطبيعي والتضاريس والأنشطة البشرية المختلفة للسكان . (**تتسم محافظة دير الزور بمناخ مميز عن باقي المحافظات في القطر العربي السوري حيث تتصف بشدة جفاف جوها وقلة أمطارها وارتفاع درجة حرارتها وتعكر جوها بالأتربة المثارة في أيام عديدة من شهور الصيف والفصلين الانتقاليين وامتداد ذلك إلى فصل الشتاء وخصوصاً في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات المناخية وحدوث موجة الجفاف التي تجتاح القطر بشكل عام, وهذا نتاج الموقع الجغرافي لهذه المحافظة فهي بعيدة عن البحر مئات الكيلومترات بالإضافة إلى انتصاب الحواجز الجبلية المرتفعة عند أطراف القطر الغربية وانبساط سطحها وانخفاضها وانفتاحها من الجهة الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية للأراضي الصحراوية كل هذه العوامل تقف عائقاً مهماً في وجه وصول المؤثرات البحرية إليها والتي من شأنها إحداث تغيرات جذرية في المناخ العام لهذه المحافظة**). [1]

---

1 -موسى , علي حسن, محافظة ديرالزور, مرجع سبق ذكره, ص27.

بالطبع كل هذه العوامل التي سبق ذكرها أدت إلى طبع مناخ المحافظة بطابع مميز والذي أدى إلى إحداث تغيرات جذرية في الواقع السكاني والعمراني والاقتصادي والاجتماعي في المحافظة. وسيتم التوقف عند تأثير كل عنصر من عناصر المناخ في التوزيع الجغرافي للسكان على الشكل التالي:

أ– أثر الحرارة في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

إن للحرارة المرتفعة أو المنخفضة تأثيرها في توزع السكان والعمران واختلاف كثافتهم, لكن قدم الاستيطان في المناطق ذات الحرارة المرتفعة, وتعدد المحاصيل الزراعية , وتوافر المياه قلل من تأثير الحرارة المرتفعة الطاردة للسكان كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال. أما بالنسبة لتأثير الحرارة في توزع السكان والعمران في محافظة دير الزور فيظهر من خلال تضافر تأثير هذا العامل مع العوامل الأخرى في تركز أكبر للسكان بالقرب من مجريي نهري الفرات والخابور, حيث شكلت نسبة السكان في هذه المنطقة نحو 90% من مجموع سكان المحافظة, ويقع في هذه المنطقة القسم الأكبر من التجمعات العمرانية في هذه المحافظة باستثناء قرى ومزارع منطقة البادية (الشامية والجزيرة) بالإضافة إلى بعض القرى المحاذية للمناطق الحدودية مع العراق, حيث تتصف تلك المناطق بأنها ذات ظروف طبيعية وبالأخص الحرارية منها مناسبة للاستيطان البشري والعمراني فهي ذات معدلات حرارة منخفضة نسبياً صيفاً ومرتفعة شتاءاً باستثناء بعض المناطق التي لعبت وتلعب العوامل البشرية دوراً أكبر في قيامها وتطورها (مناطق استخراج الثروات الباطنية). وت تباين درجات الحرارة بين المناطق الشرقية والغربية من المحافظة وخصوصاً في فصلي الصيف والشتاء وتظهر المعطيات التالية هذا التباين في درجات الحرارة العظمى والصغرى لأشد الأشهر حرارة (تموز/ أب), وأشدها برود ة (كانون الثاني) وذلك وفق البيانات المناخية لمحافظة دير الزور كما هو مبين في الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1).

إن هذه المعطيات تؤكد ميزات النماذج القارية من المناخ المتوسطي لشرق البحر المتوسط وزيادة معدلات القارية وذلك بسبب بعد أراضي المحافظة عن المؤثرات البحرية وانخفاض سطحها حيث نجد التطرف الحراري الملحوظ ما بين الليل والنهار وبين الصيف والشتاء وهذا يعكس خصائص المناخ الصحراوي وخصوصاً في الأجزاء الشرقية من المحافظة عنها في الأجزاء الغربية, وهذا ما يفسر

ارتفاع الكثافة السكانية والعمرانية في المناطق المتاخمة لنهر الفرات الذي يعد أساس الحياة في تلك المناطق والذي يساهم في التخفيف من قسوة الظروف الطبيعية وعلى الاخص المناخية التي تسود هذه المحافظة بشكل عام وخصوصاً في الأجزاء الغربية وتناقص أعدادهم كلما اتجهنا نحو الشرق والجنوب الشرقي بسبب اقترابنا من الصحراء وابتعادنا عن البحر.

الجدول رقم (1): يبين درجات الحرارة العظمى والصغرى التي تم تسجيلها في بعض محطات الأرصاد الجوية في محافظة دير الزور في عام 2004.

أسم المدينة أو المحطة	التبني	ديرالزور	كباكب	الميادين	البوكمال
أعلى درجة حرارة تم تسجيلها في شهر تموز	38	40	43	42	44
أدنى درجة حرارة تم تسجيلها في شهر كانون الثاني	16	14	11	13	12

المصدر: المديرية العامة للأرصاد الجوية , البيانات المناخية لمحافظة دير الزور, دمشق, لعام 2008.

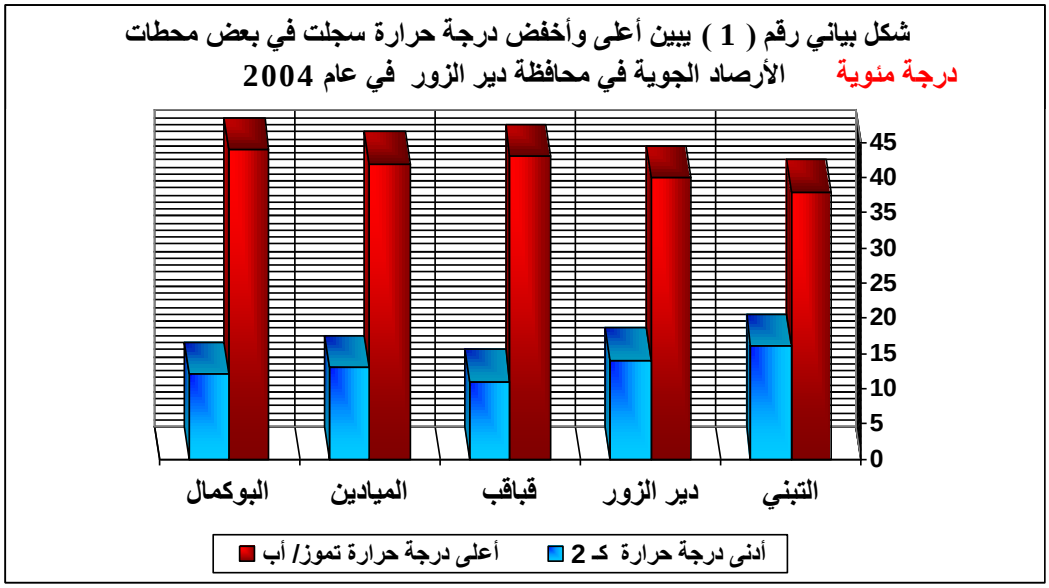

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية المناخية.

ب– أثر الأمطار في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تعد محافظة دير الزور من أكثر محافظات القطر جفافاً,وللأمطار تأثيراً محدوداً في التوزع السكاني والعمراني في المحافظة ولكن لابد من دراستها باعتبارها تعد عنصر من العناصر المناخية, فإذا تأملنا خارطة الأمطار السنوية لسورية الشرقية نلاحظ أن محافظة دير الزور تنتظم ضمن أربع تقسيمات مطرية محدودة في تأثيرها في توزع السكان والعمران كما في الخريطة رقم (3).

المنطقة الأولى : *التي تعد من أولى المناطق من حيث معدلات الهطول المطرية حيث تحصل على أمطار أعلى من 300 ملم/ سنة, وتقتصر على منطقة صغيرة جدا في أقصى شمال منطقة ديرالزور* , حيث شكلت نسبة السكان في هذه المنطقة نحو 1% من مجموع سكان المحافظة , وأهم زراعات هذه المنطقة هي القمح والشعير وهي زراعات بعلية تعتمد على مياه الأمطار وخصوصا في الأراضي الواقعة في بادية الجريرة حيث تشكل نسبة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة نحو 3% من مساحة الأراضي الزراعية في محافظة دير الزور.

المنطقة الثانية: تتراوح فيها الأمطار من 200– 250 ملم/ سنة, وتقع جنوب المنطقة الأولى وبمساحة أكبر, حيث شكلت نسبة السكان في هذه المنطقة 16% من مجموع سكان المحافظة, وبالنسبة لزراعات هذه المنطقة هي شبيهة بزراعات المنطقة الأولى , حيث تشكل نسبة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة حوالي 15% من الأراضي الزراعية في المحافظة.

المنطقة الثالثة : *تعد المنطقة الثالثة من حيث الهطولات المطرية على مستوى المحافظة وتضم قسماً كبيراً من منطقة ديرالزور وخصوصا الأراضي الواقعة في بادية الجزيرة وتحصل على كميات أمطار تتراوح بين 150– 200ملم/ سنة,* حيث شكلت نسبة السكان في هذه المنطقة نحو 21% من مجموع سكان المحافظة, و أهم زراعات هذه المنطقة هي القمح والشعير والقطن والشوندر السكري والذرة بالإضافة إلى زراعة الخضروات والأشجار المثمرة وخصوصاً أشجار الزيتون والقسم الأكبر من هذه الزراعات هي زراعات مروية تعتمد على مياه نهر الفرات , والقسم الأخر بعلي , حيث تشكل نسبة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة نحو 35% من مساحة الأراضي الزراعية في محافظة دير الزور.

المنطقة الرابعة: *تعد المنطقة الرابعة من حيث المطولات المطرية على مستوى المحافظة, حيث تتلقى أمطاراً تتراوح بين 100- 150 ملم/ سنة وتسود هذه المنطقة على كامل مساحة أراضي الشامية وقسم كبير من أراضي الجزيرة ضمن حدود المحافظة وصولً إلى الحدود العراقية, حيث تستحوذ على قسم كبير من أراضي محافظة ديرالزور,* وقد شكلت نسبة السكان في هذه المنطقة حوالي 62 % من مجموع سكان المحافظة,وتشكل نسبة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة نحو 47 % فقط من مجموع الأراضي الزراعية في محافظة دير الزور ويكون اعتمادها الرئيسي في موضوع السقاية على مياه نهر الفرات, وأهم زراعات هذه المنطقة هي القمح والشعير والقطن والشوندر السكري والخضروات والأشجار المثمرة وخصوصاً النخيل والرمان ويستثمر القسم الأكبر من أراضي هذه المنطقة كمراعٍ أضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية سابقة الذكر. (1)

خلاصةً: نلاحظ ظهور تأثير عاملي البعد عن البحر وانخفاض التضاريس على كميات الأمطار بشكل أساسي والذي يؤدي إلى حدوث تناقص متسارع في كميات الأمطار كلما اتجهنا نحو الشرق والجنوب الشرقي . وتناقص الأمطار باتجاه الشرق لا يظهر كيفياً بل كمياً من ناحية التوزع.الأمر الذي يجعلنا ندرك أهمية الرطوبة بمختلف أنواعها بالنسبة للحياة وتوزع السكان والعمران في هذه المحافظة حيث شكل نهر الفرات عاملاً مهما في تعويض نقص كميات الأمطار والرطوبة, وهذا ما يفسر زيادة عدد السكان في المناطق الغربية و الشمالية الغربية من ديرالزور وانخفاضها كلما اتجهنا نحو الشرق والجنوب الشرقي حيث تنخفض الرطوبة النسبية للجو ويزداد تأثير الصحراء والظروف الصحراوية.

1- المديرية العامة للأرصاد الجوية, البيانات المناخية الخاصة بمحافظة ديرالزور, دمشق, 2008.

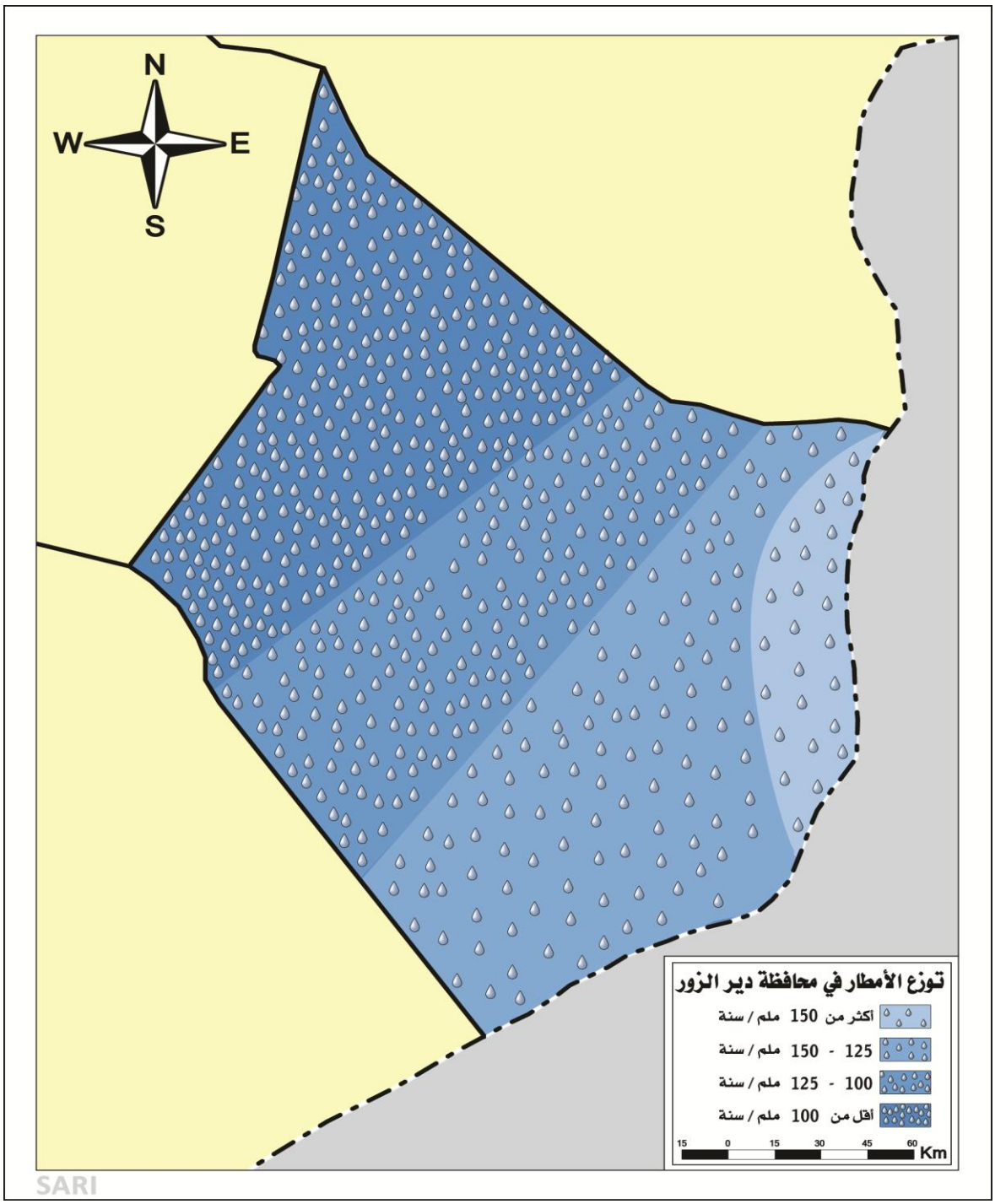
N
W
E
S
توزع الأمطار في محافظة دير الزور
أكثر من 150 ملم / سنة
150 - 125 ملم / سنة
125 - 100 ملم / سنة
أقل من 100 ملم / سنة
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

ج- أثر الرياح في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

للرياح دور هام ومؤثر في توزع السكان فقد تساهم تأثيراتها في تحقيق الاستقرار البشري خاصة في الجهات المعتدلة من العالم, وقد يكون لها دور إيجابي كدورها في توزيع خارطة المطر والتساقط, ودور سلبي في إثارة الزوابع والعواصف والأعاصير المدمرة. والرياح في محافظة دير الزور كذلك دور إيجابي وآخر سلبي، والدور الإيجابي يتمثل في هبوب الرياح الغربية التي تساهم في جلب الأمطار والرطوبة والطقس الرطب والمائل للبرودة شتاءً والحار صيفاً. والدور السلبي يكمن في هبوب الرياح ذات الاتجاهات الغربية في فصل الشتاء التي تكون باردة جداً بسبب قدومها من عروض عليا والتي تؤدي إلى انخفاض في درجات الحرارة وحدوث الصقيع. وكذلك في هبوب الرياح الشرقية و الجنوبية الشرقية التي تتمثل برياح الخماسين القادمة من مصر أو شب هالجزيرة العربية التي تهب في عدة أشهر من السنة ويطلق عليها باللهجة المحلية أسم العجاج والتي تكون محملة بالغبار وذات حرارة مرتفعة وتلحق أضراراً كبيرة بالإنتاج الزراعي.

4- أثر المياه في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تعد محافظة دير الزور إلى حد ما فقيرة بمياهها المحلية التي هي نتاج كمية الأمطار الهاطلة في ربوعها المتميزة بقلتها, ولكن هذه المحافظة غنية بالمياه الوافدة إلى أراضيها من مناطق أخرى حيث أن نهرا الفرات و الخابور أغنى المحافظة بالمياه وهذا وفراً لها مصدراً مائياً يخفف عنها وطأة الجفاف الشديد في بعض السنوات, و لنهرا الفرات والخابور يعود الفضل الأكبر في الاستيطان البشري والعمراني واستقرار الزراعة في هذه المنطقة منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الراهن, كما في الخريطة رقم (4),بالإضافة إلى اعتماد الدولة في خططها المستقبلية على مياه هذان النهرين من خلال التوسع في مشاريع الري واستصلاح الأراضي البائرة, إلا أن نهر الخابور تعرض إلى نقص كبير في مياهه ناجم عن التغيرات البشرية والسياسية كالجفاف الذي أصاب المنبع الرئيسي لهذا النهر بالإضافة إلى الاستنزاف الجائر لمياهها من جراء التوسع بزراعة بعض الأنواع التي تستنزف كميات كبيرة من المياه كالقطن, والى استجرار كميات كبيرة من المياه الجوفية من قبل تركيا الأمر الذي انعكس على مياه هذا النهر والذي أدى إلى جفاف مياهه وبالتالي حدوث كارثة بشرية بالنسبة للقرى التي تقع عليه

والذي أدى إلى نزوح الألاف من سكانها باتجاه المحافظات الأخرى و خلو القرى من سكانها , مما أدى إلى تدخل الدولة من خلال تقديم المساعدات لسكان تلك المناطق والعمل على إقامة قناة ري تهدف إلى استجرار المياه من نهر الفرات وضخها في نهر الخابور بالإضافة إلى وضع خطط زراعية لزراعة أنواع من الزراعات لا تؤثر بشكل كبير في الثروة المائية في تلك المنطقة . هذا الواقع المائي للمحافظة جعل الدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على نهر الفرات في تعويض نقص المياه الناتج عن هذه الظروف واستيعاب الزيادة السكانية والعمرانية الكبيرة لهذه المحافظة , حيث قامت الدولة بتنفيذ العديد من مشاريع الري لجر المياه من نهر الفرات عبر قنوات ري إلى عدد كبير من التجمعات البشرية والعمرانية في المحافظة وذلك بهدف تأمين مياه الشرب والري لأراضي هذه المحافظة, وكان آخر هذه المشاريع في عام 2005. كما قامت الدولة بتنفيذ عددٍ من مشاريع الري الأخرى كإقامة السدود التجميعية على الوديان السيلية ذات الطاقات الاستيعابية القليلة من المياه بسبب توالي سنوات الجفاف كسد الوعر وسد المعيزيلية, وسد وادي الروم وسد وادي البقر وغيرها... والتي أثرت وسوف تؤثر في استقرار البدو وبالتالي إقامة تجمعات بشرية وعمرانية في تلك المناطق كمناطق كباكب والهريبشة والرويشد و المناطق القريبة من جبل البشري ... الخ. *وعلى العموم فإن الثروة المائية السطحية السنوية في هذه المحافظة تقدر بنحو 470 مليون م*^{3} [1] وفقاً لبيانات مشاريع الري المقامة على نهر الفرات .)بالمقابل يعتمد السكان في تأمين جزء من مياه الشرب والري والاستخدامات المختلفة على خزانات المياه الجوفية التي توجد في حوض الجزيرة (كحوض الفرات وحوض الخابور وحوض الجزيرة الأدنى) وحوض البادية كما في الخريطة رقم (5), إضافة إلى مياه الأمطار المستخدمة في الزراعة البعلية. *وتقدر الثروة المائية الجوفية في هذه المحافظة بنحو 350 مليون* م^3[2] من خلال ما سبق نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه المياه في نشوء المراكز العمرانية وقيام الزراعة واستقرار السكان في هذه المحافظة.

1-مديرية الدراسات المائية بمحافظة ديرالزور, قسم التخطيط,مشاريع الري المقامة على نهر الفرات,لعام 2008.

2- مديرية الموارد المائية بمحافظة دير الزور, بيانات إحصائية خاصة بالثروة المائية بالمحافظة لعام 2008.

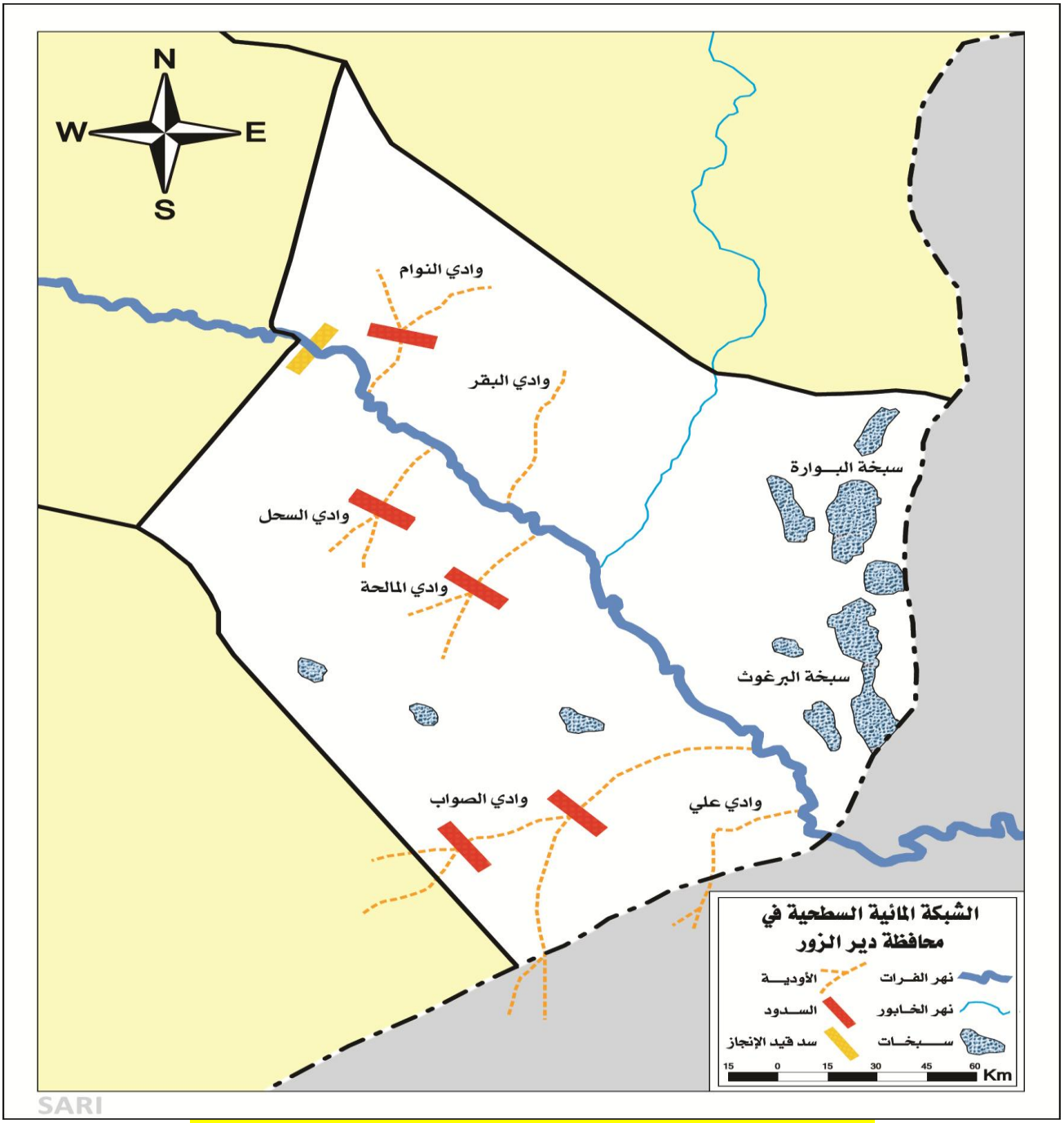

الشكل رقم (5): يبين مناطق تركز الشبكة المائية السطحية في محافظة دير الزور.

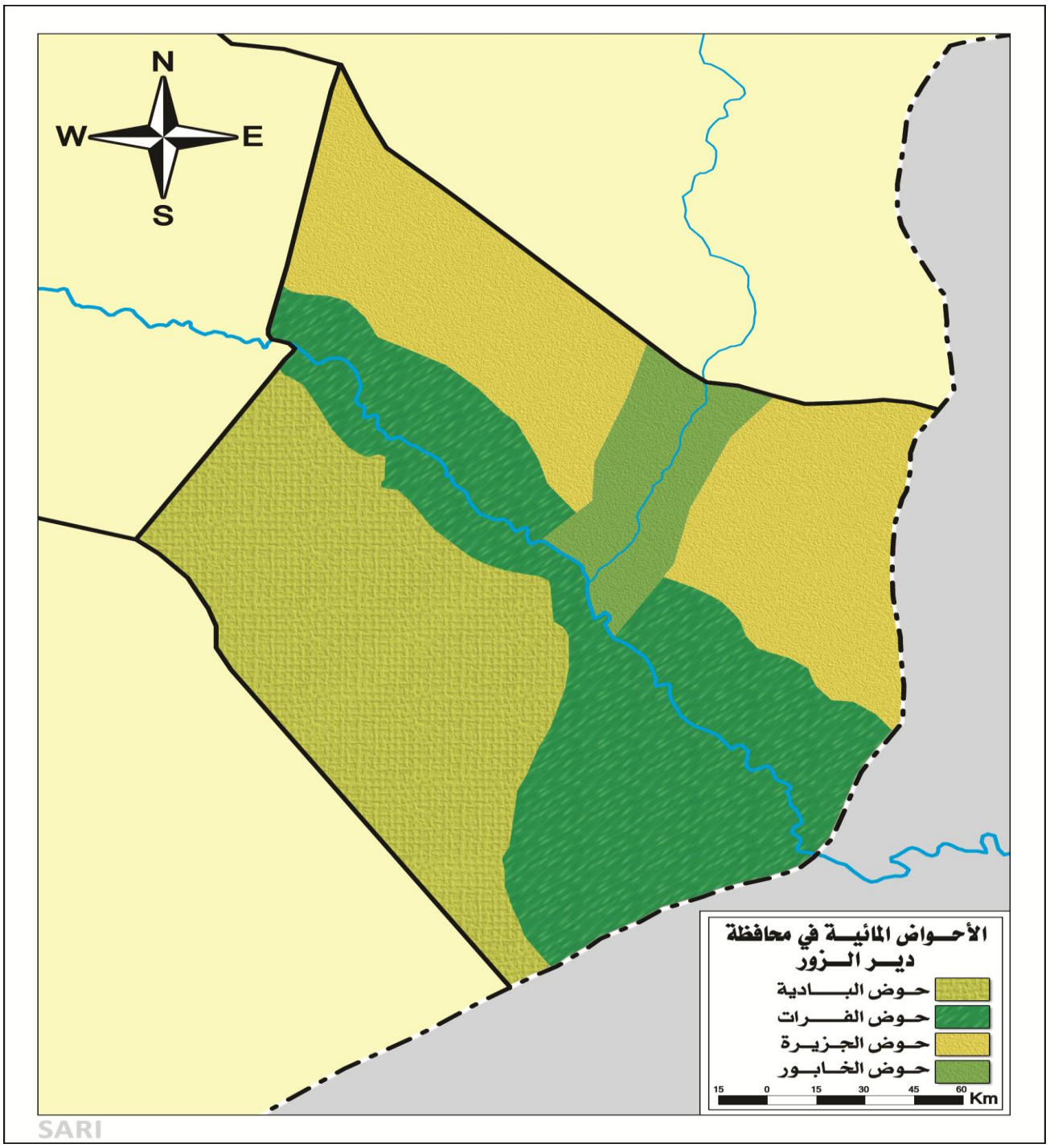

الشكل رقم (6): يبين توزع الأحواض المائية في محافظة دير الزور.

5- أثر التربة في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تعد التربة عنصراً هاماً من العناصر المؤثرة في توزع السكان على مستوى العالم, حيث يوجد ارتباط قوي بين توافر التربة الخصبة وكثافة السكان والعمران, وتكاد تتفق حدود المناطق التي تحتوي على ترب خصبة مع حدود المناطق ذات الكثافات السكانية والعمرانية المرتفعة والعكس صحيح كما هو الحال في المناطق الصحراوية وفي المناطق الباردة حيث يندر السكان هناك. وتتنوع الترب في محافظة دير الزور خريطة رقم (6), ولكل نوع تأثيره المباشر في توزع السكان في المنطقة الموجود فيها على الشكل التالي:

- ***التربة الكلسية*** *التي تنتشر على مساحة كبيرة من أراضي المحافظة والتي تتميز بارتفاع نسبة أملاح كبريتات الكالسيوم وبتفككها وتعرضها للإثارة بفعل الرياح وبقلة سماكتها في بعض المناطق كما هو الحال في بقاع واسعة إلى الشرق من نهر الخابور حيث تنتشر أراضيها في بعض المواقع على جانبي نهر الفرات وفي الباديتين الشامية والجزيرة, وتتميز بارتفاع نسبة الكلس وبوجود بعض المناطق التي تتخللها قطع صغيرة من الحصى وهي من أفقر أنواع الترب وتعد مناطق انتشار هذا النوع من الترب ذات كثافات سكانية وعمرانية قليلة.*

- ***التربة الصحراوية*** *التي تنتشر في بعض مناطق البادية ممتدةً من الشرق إلى الغرب ويصلح هذا النوع من التربة لبعض الزراعات، وتعد المناطق التي تقوم بها نشاطات اقتصادية مرتبطة باستثمار الثروات الباطنية.*

- ***التربة الملحية*** *التي تنتشر في مناطق السبخات على مقربة من الحدود العراقية (كسباخ البوارة والبرغوث) ويعتبر هذا النوع من التربة رديئاً بسبب زيادة نسبة الأملاح فيه والتي تعيق نمو النبات، وتعد مناطق انتشار هذا النوع من التربة ذات كثافات سكانية وعمرانية قليلة.*

- ***التربة الفيضية*** *التي تسود في وادي الفرات والخابور بالدرجة الأولى وخصوصاً السهول الفيضية وفي مناطق الفيضات كما هو الحال في البادية الشامية ويعتبر هذا النوع من التربة من أخصب أنواع الترب ومناطق انتشار هذا النوع من الترب ذات كثافات سكانية وعمرانية مرتفعة.*

- ***التربة الجبسية:*** *التي تنتشر على مساحة محدودة من أراضي المحافظة فيمناطق الفيضات في البادیتین الشامیة والجزیرة, وتتمیز بارتفاع نسبة الجبس, وهي من أفقر أنواع الترب وتعد مناطق انتشار هذا النوع من الترب ذات كثافات سكانية وعمرانية قليلة* [1].

من خلال ما تقدم نستطيع أن نستنتج أن التربة من العوامل الطبيعية التي لها تأثيرها المباشر في توزع السكان والعمران, وزيادة أو قلة كثافتهم في أي منطقة من مناطق العالم ومثال ذلك في محافظة دير الزور.

1- موسى , علي حسن, محافظة ديرالزور, مرجع سبق ذكره, ص43-44-45.

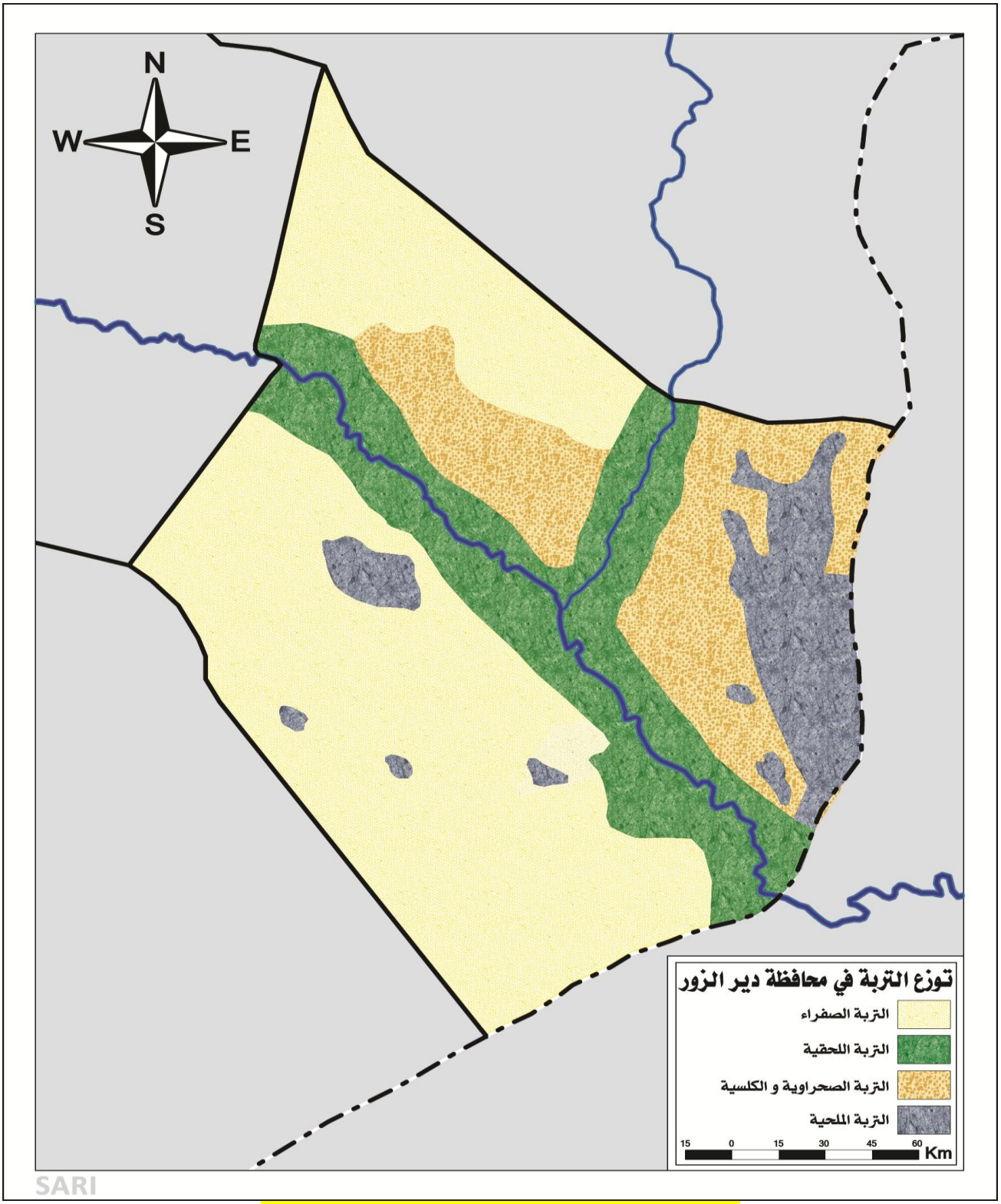

الشكل رقم (7): يبين توزع الترب في محافظة دير الزور.

ثانياً- تأثير الخصائص الاقتصادية في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

إن تأثير الخصائص الاقتصادية في التوزع السكاني والعمراني يرتبط بعمل الإنسان ونشاطه الذي ينعكس سلباً أو إيجاباً في أنماط التوزع المتباينة من مكان لآخر. ومما لا شك فيه أن تأثير هذه العوامل يتناسب طرداً مع تقدم الإنسان وتطور أنظمته وأساليب عمله ونمو أعداده. و أما عن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في النمو السكاني والعمراني وتوزعهم في محافظة دير الزور فيمكن أن نذكر ما يلي:

1- أثر استعمالات الأراضي في مجال الزراعة وتربية الحيوان في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تشكل الزراعة العمود الفقري الذي يعتمد علي هاقتصاد محافظة دير الزور, حيث تعد مصدر الغذاء للسكان, ومصدراً هاماً للمواد الأولية اللازمة للعديد من فروع الصناعة المحلية. وتعد محافظة دير الزور من المحافظات الزراعية الرئيسة في سورية حيث تحتل الزراعة مركز الصدارة بين فر وع الاقتصاد المختلفة. يختلف تأثير الزراعة في توزع السكان حسب درجة الاعتماد على الزراعة من دولة لأخرى, ومن محافظة لأخرى *إذ تشكل نسبة الأراضي التي تزرع في المحافظة نحو 74% من المساحة الكلية للأراضي القابلة للزراعة, وتبلغ نسبة العاملين في مجال الزراعة وتربية الحيوان نحو 43.3% من مجموع القوى العاملة.* [1]

تدخل المناطق المطلة على سهول أودية نهري الفرات والخابور ضمن نطاقات الأنماط الزراعية الكثيفة لاعتمادها على الري من مياه النهر, حيث يساهم انتشار هذا النمط من الزراعة في زيادة أعداد السكان وكثافتهم في هذه المناطق. وتصنف المناطق الواقعة في المثلث الشمالي من منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة ضمن منطقة الزراعات الواسعة لاعتمادها على مياه الأمطار كما في الأراضي التابعة

1- المكتب المركزي للإحصاء,المجموعة الزراعية السورية,البيانات الإحصائية الخاصة بمحافظة ديرالزور لعام 2005, ص87,88 .

لناحية الكسرة, إذ يرتبط هذا النمط من الزراعة مع كثافة سكانية وعمرانية منخفضة في هذه المناطق حيث بلغت الكثافة السكانية فيها نحو *15 ن/كم2*, ويصنف الجزء الشمالي من منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة والتي تشمل جزءاً كبيراً من أراضي المحافظة وأراضي مناطق السباخ والفيضات ضمن منطقة الزراعات الهامشية غير الصالحة للزراعة وهي تمثل البادية تمثيلاً صادقاً باعتبارها تستخدم كمناطق للرعي والتي تنخفض وتنعدم فيها الكثافة السكانية والعمرانية حيث تتراوح الكثافة السكانية فيها لنحو أقل من *2 ن/كم2*. لقد بدأت أعداد السكان وخصوصاً العاملين بالزراعة في هذه المنطقة تزداد نوعاً ما وذلك بعد قيام الحكومة بتنفيذ عدد من السدود و مشاريع الري والاستصلاح الزراعي. (1)

من خلال ما تقدم نلاحظ أن إمكانات هذه المحافظة الزراعية أكبر مما هو مستثمر فالأراضي التي لا تستثمر في الزراعة في الوقت الحاضر يمكن تحويلها إلى أراضٍ زراعية مستثمرة من خلال الاستثمار الجيد لأراضي وادي الفرات بعد معالجة مشكلة التملح في تلك الأراضي مما يؤدي إلى زيادة أعداد السكان في هذه المناطق والاستفادة منها في تخفيف الضغط على المناطق المجاورة لسهل وادي الفرات ذات الأراضي الخصبة.

2- أثر الصناعة في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

يعد تأثير عامل الصناعة في توزع السكان والعمران في محافظة دير الزور ضعيفاً. ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها: الإهمال الشديد التي تعرضت إليه هذه المحافظة فيما يخص الواقع الصناعي وعدم وجود بنية تحتية جيدة لخدمة القطاع الصناعي بالإضافة إلى هجرة الأيدي العاملة من العمال والفنين وأصحاب الكفاءات العلمية إلى المحافظات الأخرى أو إلى خارج القطر الأمر الذي انعكس على واقع المشاريع الصناعية التي تأثرت من حيث الكم والنوع, كل ذلك تنبهت إليه الحكومة مؤخرا من خلال عقد عدة مؤتمرات إقليمية ودولية للاستثمار وهدفها تشجيع المستثمرين على

1- مديرية تنمية البادية بمحافظة ديرالزور, بيانات إحصائية خاصة بسكان مناطق البادية بمحافظة ديرالزور لعام 2004 .

الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية, والإسراع بتنفيذ المدينة الصناعية بهدف تطوير القطاع الصناعي في هذه المحافظة الأمر الذي ينعكس تأثيره على الواقع السكاني والعمراني والجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به, . حيث *بلغ عدد المنشآت الصناعية فيها 231 منشاة صناعية و 4685 حرفة صناعية لعام 2004, وبنسبة 2% من إجمالي المنشآت والحرف الصناعية في القطر, وتحتل المركز الحادي عشر بين محافظات القطر, ويعمل في الصناعة حوالي 5% من مجموع القوى العاملة في المحافظة* كما هو مبين في الجدول رقم (2). ومن خلال تحليل بيانات هذا الجدول يلاحظ تناقص في عدد المنشآت الصناعية في المحافظة بين عامي 1970 و2004 وذلك بسبب تحويل ترخيص عدد من الصناعات من منشأة صناعية إلى حرفة صناعية بهدف التهرب الضريبي لتقليل الأنفاق المالي لاصحاب تلك المنشأت.

حيث تتركز في محافظة دير الزور عدة صناعات رئيسية, وبعض فروع هذه الصناعات يعتبر فريداً بالنسبة للقطر كصناعة الورق , بالإضافة للعديد من الصناعات الأخرى مثل: الصناعات الهندسية والغذائية والكيميائية و النسيجية وغيرها. وتطور عدد العمال في القطاع الصناع ي في محافظة دير الزور من 7405 عاملاً في عام 1970 إلى8764 عاملاً في عام2004, [1] موزعين إلى أربع صناعات رئيسية كما في الجدول رقم (3).

من الممكن أن تحتل محافظة دير الزور – باعتبارها منطقة صناعية خام غير مستثمرة بالشكل المطلوب– مرتبة متقدمة من الناحية الصناعية بين المحافظات الأخرى على مستوى القطر, الأمر الذي يجعلها تتطور من الناحية السكانية والعمرانية وبالتالي تتحول من منطقة طرد سكاني إلى منطقة جذب سكاني للعديد من السكان سواء على مستوى المحافظة والمحافظات الأخرى المجاورة, ولعل الصناعات الممكن توفرها فيها أن تكون ذات نماذج أكثر استقراراً في حاجتها لعدد كبير من الأيدي العاملة والاستقطاب السكاني والعمراني المستمر عن غيرها من الصناعات الأخرى القائمة في بقية المحافظات بحكم كون بعض الصناعات التي تتركز في المحافظة من النوع الشره لليد العاملة كالصناعات الغذائية والنفطية والخدمية والتجارية .

1–مديرية الصناعة بمحافظة ديرالزور, قسم المعلوماتية, البيانات الإحصائية الصناعية بالمحافظة لعام 2004.

جدول رقم (2): يبين تطور عدد المنشآت الصناعية في محافظة دير الزور, ونسبتها من مجموع المنشآت في القطر, وترتيبها بين المحافظات بين عامي 1970– 2004.

السنة	1970	1980	1994	2004
عدد المنشآت الصناعية	348	358	206	231
عدد الحرف الصناعية	4109	4139	4565	4685
نسبتها إلى إجمالي القطر	1.7	2.1	2.1	2
ترتيبها بين المحافظات	10	11	11	11

المصدر: مديرية الصناعة بديرالزور, قسم الحاسب الآلي, البيانات الإحصائية الصناعية الخاصة بمحافظة ديرالزور للأعوام (1970-1981-1994-2004).

جدول رقم (3) يبين تطور أعداد العمال و المنشآت والحرف الصناعية وفقاً للصناعات الرئيسية في محافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004.

السنة	1970				2004			
الصناعة والحرفة	هندسية	غذائية	كيماوية	نسيجية	هندسية	غذائية	كيماوية	نسيجية
عدد المنشآت الصناعية	3525	385	311	314	3709	561	371	367
عدد العمال*	5886	823	338	358	7076	1004	533	401

المصدر: مديرية الصناعة بديرالزور, قسم الحاسب الآلي, البيانات الإحصائية الصناعية الخاصة بمحافظة ديرالزور للأعوام (1970-1981-1994-2004).

*** ملاحظة: أعداد العمال المدونة أعلاه هم المسجلين على القيود الرسمية لهذه المنشآت والحرف الصناعية.**

من الممكن أن تحتل محافظة دير الزور – باعتبارها منطقة صناعية خام أو بمعنى أصح غير مستثمرة بالشكل الفعال ليرتقي بها إلى المستوى المطلوب– مرتبة متقدمة من الناحية الصناعية بين المحافظات الأخرى على مستوى القطر, الأمر الذي يجعلها تتطور من الناحية السكانية والعمرانية وبالتالي تتحول من منطقة طرد سكاني إلى منطقة جذب سكاني للعديد من السكان سواء على

مستوى المحافظة والمحافظات الأخرى المجاورة, ولعل الصناعات الممكن توفرها فيها أن تكون ذات نماذج أكثر استقراراً في حاجتها لعدد كبير من الأيدي العاملة والاستقطاب السكاني والعمراني المستمر عن غيرها من الصناعات الأخرى القائمة في بقية المحافظات بحكم كون بعض الصناعات التي تتركز في المحافظة من النوع الشره لليد العاملة كالصناعات الغذائية والنفطية والخدمية والتجارية.

وقد برز تأثير واقع الصناعة في توزع السكان والعمران ضمن محافظة دير الزور من خلال تركز السكان في المدن الأكبر حجماً ولاسيما في مدينة دير الزور والميادين و البوكمال, . وبذلك لم يكن للواقع الصناعي في المحافظة دور هام في زيادة ثقل المراكز الحضرية فيها على حساب الأرياف التي أضحى نموها أبطأ من نمو المدن رغم كون الزيادة الطبيعية أعلى في الأرياف بالمقارنة بهذه المدن, ولا تفسير لذلك إلا بالهجرة الريفية إلى المدن والتي كانت ولا تزال الصناعة المتمركزة في المدن أهم بواعثها.

3- أثر التجارة والنقل في توزع السكان في محافظة ديرالزور:

(لقد أدى اختلاف المنتجات وتنوعها بين الدول وفيض بعضها عن حاجات سكان هذه الدول إلى نشوء النشاط التجاري, حيث تتم عملية نقل السلع من مناطق وفرتها و فائضها إلى حيث شدة الحاجة إليها لندرتها في مناطق أخرى وحيث يصعب الفصل بين النشاط التجاري والنقل وبين النشاط الصناعي وخصوصاً في المدن الكبرى نجد أن بعض المدن قد تخصصت تجارياً بتأثير من تطورها التاريخي أو للأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بها مستفيدة من عناصر الموقع الجغرافي)،[1] ومن هذه المناطق محافظة دير الزور التي تتمتع بعلاقات تجارية جيدة سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي وخصوصاً في مجال تجارة المواد الزراعية والحيوانية الخام, حيث ظهرت في الآونة الأخيرة أسواق تجارية متخصصة في تجارة المواد الزراعية والحيوانية كأسواق (الصالحية, العشارة, السكرية ...الخ) والتي يرتبط نشاطها بجودة المواسم الزراعية ومتأثرة بمواسم الجفاف, وقد شكل ذلك عامل جذب مهم للسكان وأدى إلى تركز سكاني

1- أسامة قدور, جغرافية التجارة الدولية , جامعة دمشق, 1989,ص179 .

وعمراني مرتفع في تلك النواحي, وساعد على زيادة عدد السكان وكثافتهم في تلك النواحي. وزاد في الأهمية التجارية والنقلية لهذه المحافظة عدة عوامل منها : موقعها بالنسبة لسورية كمركز للمنطقة الشرقية من القطر , ومحاذاتها لحدود الجمهورية العراقية , واعتمادها على ظهير جغرافي واسع الامتداد, بالإضافة إلى وجود شبكة متوسطة الجودة من الناحية الفنية من طرق المواصلات من مختلف الدرجات, حيث *حازت محافظة دير الزور على مرتبة متقدمة بين محافظات القطر في أطوال الطرق فقد وصل مجمل أطوال هذه الطرق في عام 2004, إلى 3942 كم, أو ما نسبته 9.3%* [1] *من أجمالي أطوال الطرق في القطر* كما في الجدول رقم (4), والخريطة رقم (7) يبين ذلك أيضاً.

الجدول رقم (4): يبين تطور أطوال الطرق في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

الأعوام	1970	1981	1994	2004
الطرق الإسفلتية (كم)	309	619	1400	2599
الطرق المعبدة (كم)	517	560	599	750
الطرق الممهدة (كم)	36	110	425	593
إجمالي أطوال الطرق(كم)	862	1289	2424	3942
ما يقابل كل (كم) من السكان (نسمة)	339	317	294	279

المصدر: مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية – البيانات الإحصائية الخاصة بتطور خدمات الطرق في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004).

1- مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الطرق بالمحافظة لعامي (1970-2004) .

وتساهم هذه الطرق في زيادة النشاط التجاري للمحافظة من خلال ربطها مع العديد من المناطق والمحافظات السورية. ومن أهم هذه الطرقات طرق وادي الفرات الموازية للنهر والممتدة بشكل عرضاني على ضفتي النهر,و طريق دير الزور– حلب والذي يأتي بالمرتبة الأولى حيث يربط المحافظة مع محافظات الرقة وحلب و أدلب وهو بمثابة الشريان الاقتصادي للمحافظة بسبب الارتباط الاقتصادي لمحافظة دير الزور منذ القدم مع محافظة حلب حيث بدء حديثاً بتوسيع الطريق لتحويله إلى طريق سريع (أوتستراد) ولا يزال المشروع قيد الانجاز, بالإضافة إلى وجود سكة حديد تربط المحافظة مع المحافظات سابقة الذكر, وكذلك طريق ديرالزور– تدمر والذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية إذا ما قورن بطريق ديرالزور– الرقة حيث تم افتتاحه عام 1982 حيث ساهم في ربط المحافظة مع عدد كبير من المحافظات السورية كالمحافظات الجنوبية (دمشق – ريف دمشق – السويداء– درعا– القنيطرة) بالإضافة إلى ربطها مع المحافظات الوسطى(كمحافظتي حمص وحماة) بالإضافة إلى ربط المحافظة مع المحافظات الساحلية السورية (اللاذقية و طرطوس), بالإضافة إلى الطريق الذي يصل المحافظات بالحدود العراقية, كذلك يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث الأهمية طريق ديرالزور– الحسكة. ويعد العامل التجاري من أهم عوامل الجذب السكاني لهذه المحافظة وقد زاد من أهمية هذا العامل وجود مطار دير الزور الدولي الذي يعتبر الثالث من نوعه على مستوى القطر والذي يؤمن الاتصال الخارجي لهذه المحافظة مع بقية دول العالم *إذ شكلت حركة الطائرات في هذا المطار عام2004ما نسبته 7.1% من مجمل حركة الطائرات في مطارات القطر, وتشكل نسبة حركة الركاب في هذا المطار حوالي5.5% من مجمل المسافرين جواً في سورية لعام2004* ،[1] كذلك يوجد في محافظة ديرالزور شبكة من السكك الحديدية تربطها مع محافظتي الرقة وحلب ومنها إلى بقية المحافظات السورية .**أخيراً** يمكن القول إن النقل والتجارة معاً هما ساهماً في نمو السكان وتوزعهم في محافظة دير الزور مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السكان في هذه المحافظة ولاسيما في مدنها وعلى رأس القائمة مدينة دير الزور التي أضحت من أكبر مدن المحافظة ولها وزن تجاري على مستوى المحافظة يتزايد يوماً بعد يوم ويساهم في زيادة سكانها باستمرار.

1– وزارة النقل السورية , مديرية مطار ديرالزور, قسم المعلوماتية , بيانات إحصائية خاصة بحركة الطيران المدني في المحافظة لعام 2004 .

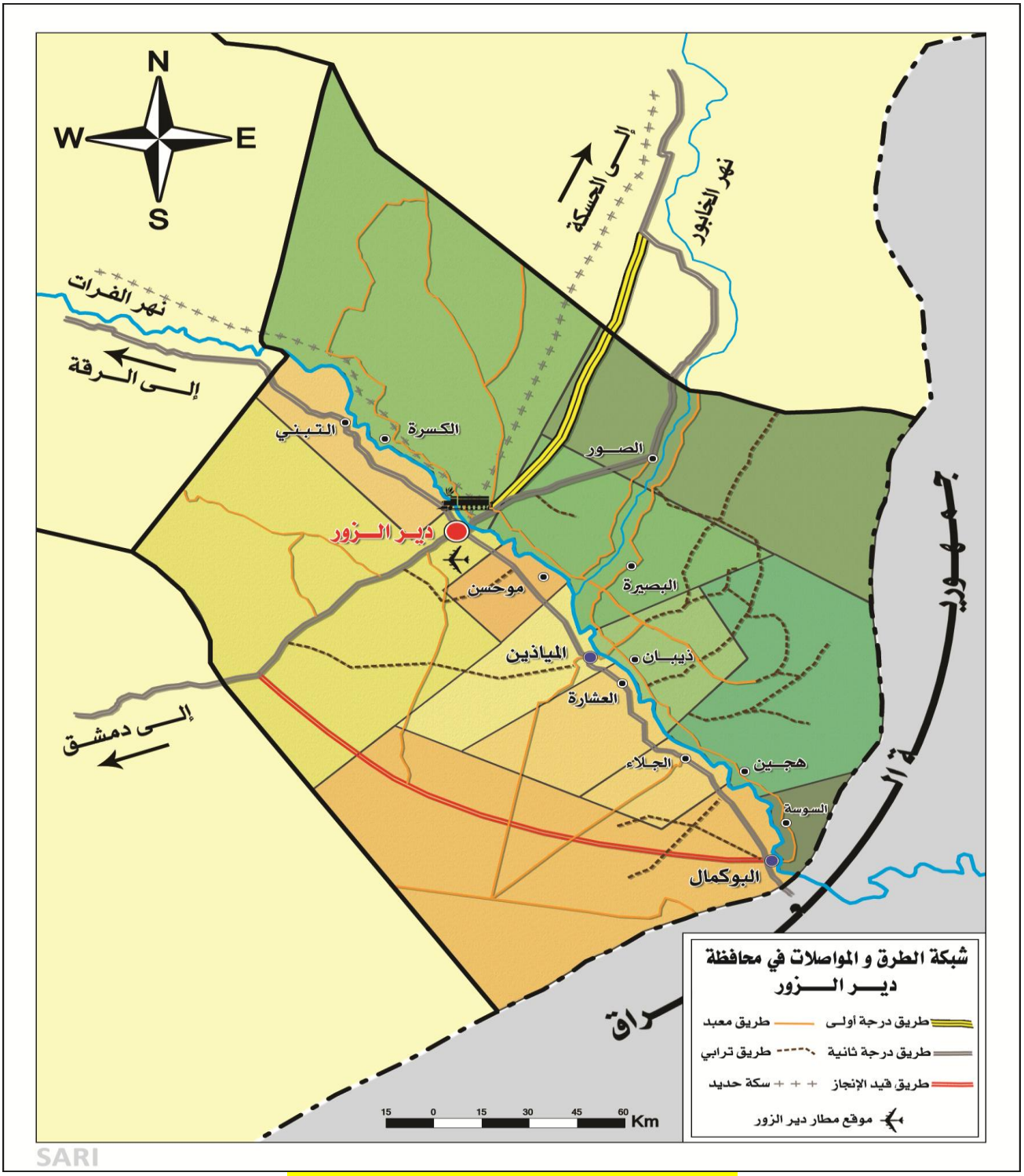

الشكل رقم (8): يبين المواصلات في محافظة دير الزور.

4- أثر الثروات الباطنية في توزع السكان في محافظة ديرالزور:

إن للثروات الباطنية دوراً هاماً في نشوء المراكز السكانية العمرانية الخاصة بالعاملين وأسرهم في مواقع وجود تلك الثروات. أما بالنسبة لتأثير الثروات الباطنية في توزع السكان في محافظة دير الزور, فإن لها تأثيراً هاماً وذلك لغنى المحافظة بهذه الثروات على مستوى القطر , حيث تتركز تلك الثروات على مساحة واسعة من الناحية الجغرافية من المحافظة, ومن (**أشهر المواقع النفطية في المحافظة حقول الورد والعمر والتنك والتيم وحديثاً تم اكتشاف مخزون نفطي هائل في منطقة الكسرة، بالإضافة إلى حقول الغاز الموجودة في المحافظة حيث تم إقامة معمل ضخم ومتطور لتسييل الغاز في ناحية الطابية والتي انتقلت ملكيته وإدارته للدولة من قبل شركة كونوكو الأمريكية , بالإضافة إلى تمتع المحافظة بوجود المنجم الوحيد على مستوى القطر لاستخراج الملح الصخري في منطقة التبني, بالإضافة إلى استخراج الملح من عدة مواقع من السباخ المنتشرة بكثرة في المحافظة وأهمها سبخة البوارة, بالإضافة إلى وجود منجم متميز لاستخراج الإسفلت الطبيعي من منطقة جبل البشري**).

وتجدر الإشارة إلى احتواء المحافظة على العديد من المواقع لاستخراج الجص والكلس كما في الخريطة رقم (8). [1] من خلال ما تقدم يلاحظ الدور الكبير والمؤثر الذي لعبه غنى المحافظة بالثروات الباطنية في التوزع السكاني والعمراني في هذه المحافظة من خلال نشوء العديد من المدن العمالية المجاورة لمناطق استخراج هذه الثروات والتي بلغ عددها نحو خمسة مراكز عمرانية و هي على التوالي مراكز العمر والورد والتبني والتيم والطابية (كونكو) وتتراوح أعداد الآسر في هذه المراكز بين 250- 500 أسرة متباينة العدد, مما أدى إلى زيادة أعداد السكان وكثافتهم وتوفير العديد من فرص العمل بالنسبة لسكان المحافظة والذي ترافق مع وفود أعداد كبيرة من العمال والأسر من المحافظات الأخرى وحتى من خارج القطر.

1- الشركة السورية للنفط, قسم التخطيط والدراسات, بيانات خاصة بواقع الثروات الباطنية في المحافظة لعام 2004.

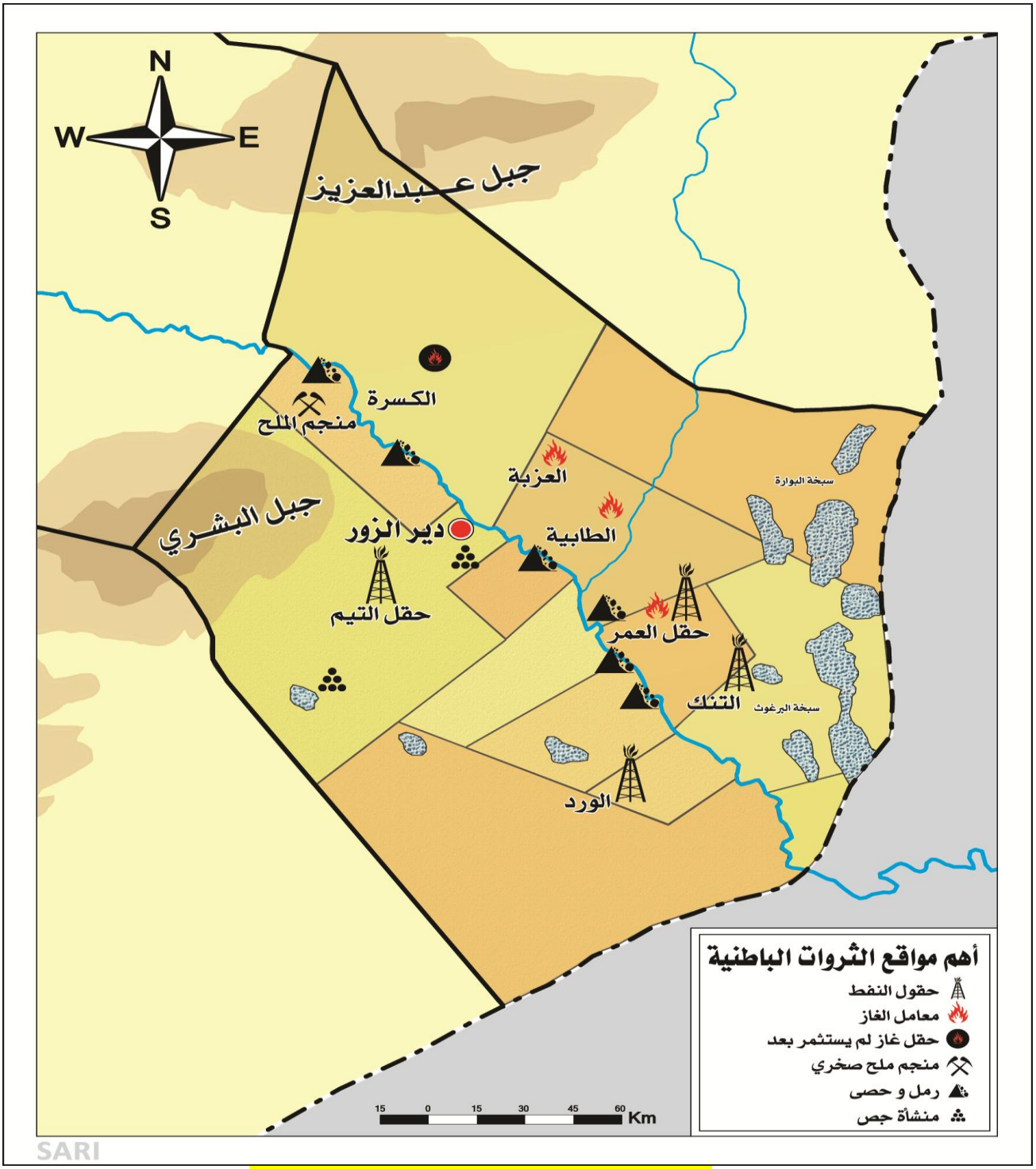

الشكل رقم (9): يبين حقول النفط في محافظة دير الزور.

5- أثر واقع الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

يعد الاستثمار بمجالاته المختلفة وخصوصاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من العوامل الهامة والمؤثرة في جذب السكان وتوزعهم وخصوصاً في المدن التي تتمتع بمناخ استثماري جيد ومناسب كمحافظة دير الزور التي تعد من المراكز الاستثمارية المهمة على مستوى سورية, وزاد من أهميتها الاستثمارية إصدار الدولة عدد اً من القوانين التي تشجع على الاستثمار وجذب رؤوس أموال خارجية لمستثمرين عرب أو أجانب لتوظيفها في مشاريع اقتصادية واجتماعية, وأهم هذه القوانين قانون الاستثمار رقم (10). لقد أدى صدور هذه القوانين إلى زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع الاقتصادي لكل العامل والشركات والمؤسسات حيث ترافق ذلك مع زيادة نسبة الاستثمارات في القطاع المالي والخدمات المصرفية مما أدى إلى افتتاح عدد من المصارف في محافظة دير الزور تبعا لأهميتها التجارية.

إن أكثر القطاعات التي حازت على أكبر قدر من الاستثمارات هي قطاعات السياحة والاتصالات والنقل بالإضافة إلى القطاع المالي والعقاري , حيث نال قطاع السياحة النسبة الكبرى من خلال بناء عدد من الفنادق ذات التصانيف المختلفة, بالإضافة إلى العديد من المنش آت السياحية والمؤسسات المتخصصة بمجال التسويق السياحي وتقديم الخدمات للمجموعات السياحية. وعلى صعيد قطاع الاتصالات فقد توسع الاستثمار على صعيد الهاتف الثابت. وقد أدى إدخال خدمة الهاتف النقال وخدمة الإنترنت إلى تدفق الاستثمارات في هذا المجال من خلال افتتاح العديد من الشركات والمحلات المتخصصة بتقديم الخدمات لهاتين الخدمتين. وعلى صعيد قطاع النقل فقد أدت هذه القوانين إلى افتتاح عدد كبير من شركات النقل المتخصصة بنقل الركاب وشحن البضائع وبيع وتأجير السيارات بالإضافة إلى انتشار العديد من المدارس المتخصصة بتعليم القيادة لمختلف أنواع المركبات. وعلى صعيد القطاع المالي فقد شجعت هذه القوانين على افتتاح العديد من البنوك الخاصة والتي بلغ عددها 2 بنوك في عام 2004 والعدد مرشح للزيادة, بالإضافة إلى افتتاح العديد من فروع شركات التأمين بمختلف نشاطاته ا. **أما** على الصعيد الاجتماعي فقد

ساهمت هذه القوانين في زيادة نسبة الاستثمارات في المجال الصحي والتعليمي والإعلامي من خلال ارتفاع عدد المشافي والمراكز الطبية التابعة للقطاع الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية التي حصلت عليها تلك المشافي والمراكز الطبية، وكذلك في زيادة عدد الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال الإعلام أو الدعاية والإعلان سواء للوسائل المقروءة منها أو المسموعة أو المرئية ، وفي افتتاح عدد من الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة.

6- أثر واقع الخدمات في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تعاني محافظة ديرالزور من تردي الواقع الخدمي فيها مقارنة مع المحافظات الأخرى, بالرغم من التطور الكبير الذي حدث في عدة قطاعات خدمية في المحافظة لمواكبة النمو السكاني والعمراني المرتفع, ومن هذه القطاعات قطاع السكن والمرافق الذي شهد تطوراً كبيراً في هذه المحافظة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي من حيث التوسع في بناء وتشييد الضواحي والمدن السكنية ذات الطاقات الاستيعابية الكبيرة للسكان كضاحية الأسد والرواد والعمال .. الخ , بالإضافة إلى العديد من الجمعيات السكنية . *وبدأت الحكومة مؤخراً ببناء ما يسمى بمشروع السكن الشبابي وذلك من خلال المباشرة ببناء نحو 660 وحدة سكنية حيث بلغ عدد المشتركين في هذا المشروع نحو 1500 شخص* [1], والذي من المتوقع أن يساهم في التخفيف من أزمة السكن واستيعاب الوافدين الجدد إلى المحافظة, بالإضافة إلى التوسع في بناء المدارس و الكليات التابعة لجامعتي الفرات والجزيرة ووحدات السكن الطلابي و المشافي والمراكز الصحية والمدن الرياضية على مستوى المدينة والريف. وكذلك قامت الحكومة بتنفيذ مشروع الصرف الصحي حيث تم استبدال شبكة الصرف الصحي القديمة بشبكة جديدة مراقبة ومصممة بشكل متطور ليواكب التوسعات المستقبلية لمحافظة دير الزور حيث *بلغت نسبة المستفيدين من الصرف الصحي 46% وفقاً للبيانات الخاصة بشبكة الصرف الصحي- قسم التخطيط والدراسات* [2] .

1- مؤسسة الإسكان العسكري, مشروع السكن الشبابي , قسم الحاسب الآلي, بيانات عام 2004.

2- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور, قسم الصرف الصحي , قسم التخطيط والدراسات, البيانات الإحصائية الخاصة بشبكة الصرف الصحي بالمحافظة لعام 2004.

وكذلك قامت الحكومة بتنفيذ عدة محطات تصفية رئيسية للمياه من نهر الفرات بطاقة تصفية تراوحت بين 100- 140 ألف م^3 من المياه يومياً لكل محطة, ونحو 81 محطة فرعية متوزعة بمختلف مناطق ريف المحافظة وبطاقات تصفية تراوحت بين 3000– 4000 م^3 من المياه لكل محطة بهدف تأمين حاجات سكان المحافظة من مياه الشرب حتى عام 2020 م, حيث بلغ ت نسبة المستفيدين من مياه الشرب نحو 93%.[1] *أما على صعيد الكهرباء فقد بدأت الحكومة باستبدال الشبكة القديمة بشبكة حديثة وزيادة نسبة المستفيدين من الطاقة الكهربائية حيث بلغ عددهم نحو 181438 مشترك وبلغت نسبتهم نحو 93%.*[2] أما في مجال الاتصالات والخدمات البريدية فقد قامت الدولة بزيادة عدد الخطوط الهاتفية وبتجهيز مقاسم إلكترونية حديثة فضلاً عن تحسين خدم ات الفاكس والبرق والإنترنيت لاستيعاب الزيادة في معدل النمو السكاني في هذه المحافظة حيث *بلغ عدد الخطوط الهاتفية المركبة حوالي 122480, وأصبح هناك هاتف لكل 9 أشخاص*[3] وقامت الدولة حديثاً بإدخال خدمة الإنترنت والإشراف على نشرها في المحافظة.

أما على صعيد قطاع النقل والمواصلات فتقوم الدولة باستمرار بزيادة أطوال الطرق وتوسيعها والإشراف على صيانتها وخصوصاً في محافظة دير الزور التي تعتبر واجهة القطر الشرقية وما يترتب على ذلك من زيادة في حركة المركبات وعمليات شحن البضائع ونقل الركاب, كذلك زيادة أطوال السكك الحديدية حيث بدء حديثاً بمشروع ربط مدينة البوكمال بشبكة سكة حديد , وتحسين مطار دير الزور الدولي وكذلك بناء عدد من الجسور لحل مشاكل الاختناقات المرورية.

(أما على صعيد مشاريع الري واستصلاح الأراضي فقد قامت الدولة ببناء العديد من السدود وبطاقات تخزينية مختلفة والتي سبق ذكرها سابقاً بهدف تجميع مياه السيول والأمطار والاستفادة منها في الري وتأمين المياه لقطعان الماشية. كذلك قامت الدولة بالاهتمام بواقع

1- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور, قسم المشتركين, البيانات الخاصة بالمشتركين بخدمة المياه بالمحافظة لعام 2004.

2- مؤسسة الكهرباء بمحافظة ديرالزور, قسم المشتركين,البيانات الإحصائية بالمشتركين بخدمة الكهرباء بالمحافظة لعام 2004.

3- مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور – قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الاتصالات بالمحافظة لعام 2004 .

النظافة في المحافظة من خلال إنشاء مكبات حديثة للقمامة. وتقوم الحكومة ببناء مدينة صناعية متطورة لتجميع جميع المعامل والمصانع والصناعيين فيها بمواصفات عالمية وذلك بهدف خدمة الصناعة في هذه المحافظة . أما على صعيد الخدمات المالية فتم زيادة عدد فروع المصارف وتطوير خدماتها والتشجيع على إنشاء المصارف الخاصة, بالإضافة إلى التطور الذي حصل في العديد من الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية والتجارية حيث أصبحت ديرالزور نوأة لتلك التطورات) [1] وذلك وفقاً لدراسة ميدانية ومستقبلية لقطاع الخدمات في محافظة دير الزور– هيئة تخطيط الدولة.

كما تعد سياسة التدريب والتأهيل على المستويين العلمي والإداري مسألة في غاية الأهمية وخصوصاً في المدن التي توجد فيها مراكز لتدريب الكوادر البشرية من النواحي العلمية والإدارية والفنية كمدينة دير الزور التي تعتبر مركزاً مهماً للتدريب والتأهيل, حيث توجد عدة مراكز خاصة بالتدريب وتطوير المؤسسات والمشاريع التجارية المتوسطة والصغيرة والمدعومة من بعض المنظمات الدولية, بالإضافة إلى كونها مركزاً لجامعة الفرات والتي تتجمع فيها عدة كليات ومعاهد ومختبرات ومراكز أبحاث صغيرة متنوعة الاختصاص العلمي والفني, بالإضافة إلى وجود مركز تابع لايكارداً والخاص بالأبحاث الزراعية ومكافحة التصحر . من خلال ما تقدم يتبين لنا أهمية الخدمات في هذه المحافظة ودورها في توزع السكان والعمران من خلال تثبيتهم في المكان والحد من الهجرة الريفية إلى المدن ومن هجرة السكان من المحافظة إلى خارجها. فالخدمات متوسطة الجودة في مدن المحافظة ومقبولة في أريافها وهي في تحسن مستمر ويتحسن معها مستوى حياة الناس وشروط حياتهم. فالخدمات ضرورية لكل إنسان أينما كان وفي أي زمان كان تزداد أهميتها في حياة الإنسان المعاصر وتصبح من أهم مجالات الاستثمار والتشغيل وجني الأرباح. وفي محافظة دير الزور تلعب الخدمات دوراً هاماً في حياة السكان ويزداد تأثيرها مع السنين من خلال زيادة جاذبية مدن المحافظة والتقليل من تأثير عوامل الطرد في أريافها وتحويلها إلى عوامل جذب.

1– رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة, دراسة ميدانية ومستقبلية ضمن مشروع تنمية المنطقة الشمالية الشرقية من القطر, قطاع الخدمات, لعام 2004.

ثالثاً ـ أثر العوامل البشرية في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

تتداخل العوامل البشرية والاقتصادية بعضها مع بعض في تأثيرها في توزع السكان في أي منطقة من العالم, بحيث يصعب التمييز في درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل وأحياناً تتلاشى الحدود فيما بينها لدرجة أن المرء يجد صعوبة في تحديد بداية هذا العامل البشري أو نهاية ذاك العامل الاقتصادي, إلا أنه يبقى لهذه العوامل مجتمعة أو منفردة دور كبير ومؤثر في توزع السكان وانتشارهم في محافظة دير الزور. وتتمثل العوامل البشرية في الإنسان وفيما يقوم به من أعمال تؤدي إلى إدخال تحسينات جديدة على أساليب العمل وأدوات الإنتاج, ينتج عنها في النهاية تطور طرائق استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة وخلق فرص عمل جديدة وما يواكب ذلك من تطور في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة, وكل ذلك يؤدي إلى زيادة أعداد السكان وكثافتهم على أرض هذه المحافظة, وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

1-أثر العوامل التاريخية في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

إن للمؤثرات التاريخية دوراً كبيراً في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان من منطقة لأخرى ومن مكان لآخر, حيث يعتبر عمر الاستيطان عنصراً هاماً في تعمير البشر وانتشارهم في مناطق الأرض, إذ يسمح الاستيطان القديم بزيادة أكبر في أعداد السكان سواء كان ذلك نتيجة لتكاثرهم واستقرارهم الحضاري خلال مدى زمني أطول, أو نتيجة استقطابهم للبشر من مناطق أخرى, وتعد محافظة دير الزور نموذجاً لذلك.

إن مدينة دير الزور تعد من المدن القديمة لأنها عاشت بين حضارات عريقة أحاطت بها من كل جانب , فحفظ التاريخ أسماء بعض المدن والممالك كمملكة ماري والكثير من المدن التابعة للحضارات الأشورية والبابلية والمواقع الرومانية والإسلامية, وسكت عن أخرى حيث *راحت الحفريات تكشفها بين الحين والحين لتنشر بين أيدينا صفحات مطوية من حضارات سادت في هذه المنطقة خلال فترات تاريخية متقطعة, ومن بين هذه الحضارات المتوالية على هذه المنطقة (الآرامية – الآشورية- العمورية – السلوقية- التدمرية- الفارسية – البيزنطية- العربية الإسلامية... الخ)*. كل

ذلك يؤكد قدم الاستيطان واستمراره على مدى العصور التاريخية في هذه المحافظة مثلها مثل بقية المحافظات السورية الأخرى مما يؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن سورية هي أحد مهود الحضارة البشرية ومحافظة دير الزور تعد جزءاً هاماً من تاريخ وحضارة سورية. وإن للعامل التاريخي دوراً هاماً في توزع السكان في المحافظة حيث اكتسبت بعض المواقع سمات مميزة وفريدة مع الزمن وشدت الناس إليها من كل حدب وصوب.

لقد (**احتفظت دير الزور باسمها بلا انقطاع خلال أربعين قرناً, فقد وردت بالوثائق الآرامية بالأسماء التالية: (جديرته) و(برته) و(ديرة) , وفي الوثائق التدمرية (الدير)**, **وفي الوثائق الفارسية (دير آوزارو) , وفي الوثائق الإسلامية باسم (دير الرمان)**, **وفي الوثائق العثمانية سميت (متصرفية دير الزور) ويطلق عليها منذ ذلك الحين اسم منطقة دير الزور أي الأراضي واسعة الامتداد بين الجبال ذات الأشجار والأعشاب والأشواك النامية التي تغطي الضفاف الواطئة من الأودية النهرية).**[1]

لقد تعرضت منطقة ديرالزور لسيطرة الإمبراطوريات المختلفة عبر عصور التاريخ المتعاقبة بدءاً من الحضارة الآرامية ومروراً بالآشوريين والفارسية ومن ثم الاحتلال الروماني وبعدها تم فتح دير الزور من قبل العرب المسلمين وأضحت تابعة ل لدولة الأموية ثم العباسية ومن ثم ضعفت دولة العباسيين وانقسمت إلى عدة دويلات, وأصبحت منطقة دير الزور والممالك المحيطة بها تحت حكم الحمدانيين, ثم وقعت تحت حكم الفاطميين, ومن ثم الاحتلال المغولي والصليبي وبعد ذلك خضعت للحكم الأيوبي ومن ثم المماليك وبعدهم العثمانيين ومن ثم تعرضت للاحتلال الأوربي الفرنسي حتى الاستقلال. لقد تعرضت دير الزور للغزوات والفتح والحصار والتحرر مئات المرات من قبل العديد من الدول والإمبراطوريات كما مر معنا سابقاً وهي لا تزال شامخة تربض على نهر الفرات وكأنها تهزأ بعوادي الزمن في وقت لم يبقَ فيه من زميلاتها التي كانت مدناً تابعة لعدة إمبراطوريات عظمى قديمة سوى الأسماء وأكوام التراب والأطلال, بينما بقيت دير الزور متجددة وفيرة الخير والعطاء مما جعلها بيئة مناسبة للاستيطان والاستقرار البشري منذ نشوئها وحتى أيامنا

---

1 -أحمد, شوحان, تاريخ ديرالزور, مكتبة التراث, 1989, ص16,15.

هذه, وأعداد السكان فيها تثبت ذلك, مما يدل على الدور الكبير والمهم الذي لعبه تاريخ الاستيطان في زيادة السكان في هذه المنطقة منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا. [1]

2-أثر عامل التحضر الحديث في توزع السكان والعمران في محافظة ديرالزور:

يتم الحديث هنا عن أهمية مدينة دير الزور من الناحية الحضرية والثقل السكاني إذ يسكن في هذه المدينة وحده أكثر من ثلث سكان محافظة دير الزور, بالإضافة إلى أن هناك بضعة مدن من أحجام كبيرة أو متوسطة أو صغيرة مثل : الميادين, البوكمال , البصيرة, موحسن, التبني , الكسرة ....الخ, وجميعها من المراكز النامية والجاذبة للسكان من أرياف المحافظة وبالتالي فهي تقلل من الهجرة إلى المدن الأخرى خارج حدود المحافظة, وتركز السكان في المحافظة تركزاً حضرياً. وتوفر هذه المدن للسكان ما ينقصهم من فرص علم وعمل وخدمات...الخ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك الكثير من المراكز الريفية الكبيرة تستعد للدخول في قائمة المدن, حيث تعمل نسبة متزايدة من سكانها في أعمال حضرية (غير زراعية), وتشكل بؤر استقطاب لبعض سكان محيطها الريفي. وبشكل عام فإن الكثافة العامة تنخفض إلى حوالي الثلث إذا ما حذفنا المدن التي تحتل مساحات زهيدة من المحافظة, لكن في الوقت نفسه ترتفع الكثافة في مدينة دير الزور إلى 37 نسمة /كم^2, ولا تقل في بقية المدن عن 20 نسمة /كم^2.

وعليه فإن المدن في المحافظة تنمو بسرعة أكثر من الأرياف وتركز السكان فيها وفي ضواحيها تركيزاً صناعياً وتجارياً وخدمياً لا زراعياً فحسب وتزيد في الثقل السكاني للمناطق والنواحي التي تقع فيها وهذه سمة عالمية في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين إذ يتحول السكان على مستوى العالم من النمط الريفي للحياة إلى النمط الحضري-المدني, بل إن تمدين (حضرنة) الأرياف جارية على قدمٍ وساق بالتوافق مع التقدم العلمي والتكنولوجي والتبدلات في الأنماط والأساليب الإنتاجية في كل مكان من العالم, ومحافظة دير الزور ليست استثناء من ذلك.

---

1 -أحمد, شوحان, مرجع سبق ذكره , تاريخ ديرالزور, مكتبة التراث, 1989, ص 18,17.

الفصل الثاني

الواقع السكاني في محافظة دير الزور

أولاً – النمو السكاني ومكوناته في محافظة ديرالزور:

تتطلب الدراسة الديموغرافية للسكان معرفة التغيرات المكانية . الجغرافية التي يتعرض لها المجتمع السكاني بمرور الزمن, وتعد معرفة حجم السكان ومعدل نموهم وتوزعهم من الأمور الضرورية والمهمة لتخطيط ولتطوير المجتمع. إن حجم السكان وتوزعهم في أي مجتمع سكاني يتغير من خلال ثلاثة متغيرات ديموغرافية أساسية هي: الولادات, الوفيات, الهجرة, وبالتالي هناك عوامل بيولوجية واجتماعية واقتصادية تؤثر في عدد السكان, و عليه فإن حجم المجتمع السكاني يتغير بسبب أحد هذه المتغيرات الديموغرافية أو جميعها, ولا يمكن أن يتغير بسبب آخر غيرها.

1- تطور حجم السكان والنمو السكاني في محافظة ديرالزور بين عامي 1970 – 2004:

شهد الواقع السكاني في محافظة دير الزور زيادة كبيرة من حيث عدد السكان خلال العقود الأربعة الماضية, حيث تبين الأرقام الواردة في الجدول رقم (**5**) حجم السكان و النمو السكاني والتغير في حجم السكان ومعدل النمو السكاني في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004. ففي عام 1970 كان عدد السكان في محافظة دير الزور *292 ألف نسمة* ونسبتهم *4.6 %* من مجموع سكان القطر حسب تعداد السكان في عام 1970, ثم زاد عددهم إلى حوالي 408 ألف نسمة في عام 1981 وبنسبة *4.5%* من مجموع سكان القطر حسب تعداد السكان في عام 1981.أي ازداد عددهم بمقدار 116 ألف نسمة وبنسبة زيادة بلغت نحو 71% في الفترة الواقعة ما بين التعدادين, وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي *3.9%*.

وارتفع عدد السكان إلى *711 ألف نسمة في عام* 1994 وبنسبة *5.2%* من أجمالي سكان القطر حسب تعداد السكان في عام1994. أي بزيادة إجمالية مقدارها 303 ألف نسمة, وبنسبة زيادة بلغت نحو 57% في الفترة الواقعة بين عامي 1981- 1994[1] وبمعدل نمو سنوي *4.3%*. واستمر ارتفاع عدد السكان ليصل إلى *1,1* مليون نسمة في عام 2004 وبنسبة *5.6%* من مجموع سكان القطر حسب تعداد السكان في عام 2004, فقد زاد عددهم بمقدار 388 ألف نسمة , أي بنسبة زيادة بلغت 55% في الفترة الواقعة بين عامي 1994- 2004 [2] وبمعدل نمو سنوي *3.2%* وذلك وفق البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد السكان في محافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004 كما هو مبين في الشكل البياني رقم (2).

الجدول رقم (5): يبين نمو السكان في محافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004.

السنة	عدد السكان (نسمة)	الفترة	الزيادة العددية (نسمة)	نسبة التغير خلال الفترة (%)	معدل النمو
1970	292330	-----	-----	-----	
1981	408357	(1981-1970)	116027	%39.69	%3.9
1994	711375	(1994-1981)	303018	%74.2	%4.3
2004	1100000	(2004-1994)	416625	%58.56	%3.2

المصدر: تم أخذ الأرقام من : - المكتب المركزي للإحصاء – نتائج التعدادات السكانية الأربعة في محافظة ديرالزور.

- أما النسب فقد حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه.

1- المكتب المركزي للإحصاء, الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأعوام 1970-1981-1994, ص6.

2- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005,ص 74.

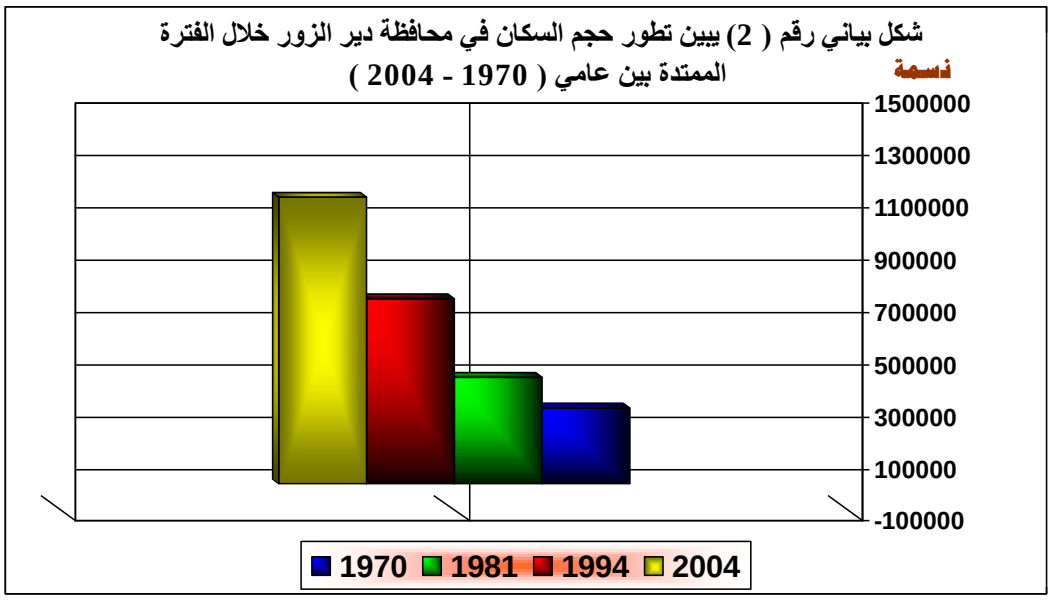

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

من خلال تسليط الضوء على الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها هذه المحافظة خلال الفترة الواقعة ما بين 1970- 2004 نجد أنها نتيجة تضافر عدة عوامل مع بعضها البعض أدت إلى حصول تلك الزيادة, وفي مقدمتها عاملان رئيسيان : هما العامل الديموغرافي المرتفع والعامل الاقتصادي بالإضافة إلى العوامل الأخرى الأقل تأثيراً. أما عن أهم هذه العوامل[1] فنذكر ما يلي:

- **العامل الديموغرافي**: المتمثل بالزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان والتي تراوحت بين (3.9% و 3.2%) بين عامي 1970- 2004 وهي الناتجة عن العلاقة الإيجابية بين الولادات والوفيات وأثرهما على الزيادة السكانية في هذه المحافظة بالإضافة إلى تأثير حركة الهجرة بكافة أشكاله على الواقع الديموغرافي للسكان في هذه المحافظة.

– العامل الاقتصادي: يعد تأثير العامل الاقتصادي كبيراً في هذه المحافظة للمكانة الاقتصادية التي تحتلها على مستوى القطر, حيث يتركز فيها قسم كبير من الثروات النفطية والغازية الوطنية

1- الأنصاري, فاضل, جغرافية السكان. المطبعة الجديدة, دمشق,1986, ص 240,239,238,237.

بالإضافة إلى تمتعها بمكانتين زراعية ورعوية, مما جعل هذه المحافظة مركزاً لجذب القوى العاملة لتنفيذ المشاريع النفطية الوطنية, وما يترتب على ذلك من تأثير على الواقع السكاني فيها.

- **العامل الثقافي** : يجب أن ألا يغيب عن بالنا ما للعادات والتقاليد الموروثة من أثر بارز في الحض على الزواج المبكر والإكثار من الإنجاب وتفضيل الأسر الكبيرة وأثر ذلك في ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد السكان ولاسيما في أرياف المحافظة.

– العامل الخدمي : يتمثل تأثيره من خلال اهتمام الدولة بهذه المحافظة من خلال اعتماد ما يسمى بمشروع تنمية المنطقة الشرقية والعمل على تحسين خدماتها, وتطوير البنى التحتية فيها (ماء, كهرباء, اتصالات, صرف صحي, طرق ...الخ). بالإضافة إلى أهمية هذه المحافظة إذ تعد مركزاً هاماً لكامل المنطقة الشرقية على مستوى القطر.

كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في ازدياد أعداد السكان في هذه المحافظة واستقرارهم فيها. ويمكن القول إن تحسن الخدمات الطبية والوعي الصحي كانا من العوامل التي قللت بشكل ملفت من الوفيات ولاسيما بالنسبة لصغار السن مع بقاء معدلات الولادات مرتفعة وهذا الأمر أدى إلى تسارع معدلات النمو السكاني ولاسيما في الثمانينات من القرن العشرين.

أ -تطور حجم السكان ومعدلات نموهم حسب المناطق الإدارية في محافظة ديرالزور:

تقسم محافظة دير الزور من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق، وتقسم المناطق الإدارية إلى نواحٍ بلغ عددها 11 ناحية. تضم هذه المناطق والنواحي 3 مدن رئيسية وهي في الغالب تعد مراكز لتلك المناطق و35 بلدة و97 قرية كما تضم 227 مزرعة.

لقد شهدت جميع المناطق الإدارية في محافظة دير الزور زيادة سكانية كبير في الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004, حيث كان حجم التباين كبيراً فيما بينها, وتراوح حجم الزيادة العددية لإجمالي السكان في المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-2004 بين 440 ألف نسمة في منطقة دير الزور وما يزيد على 175 ألف نسمة في منطقة

الميادين وذلك وفق البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد السكان في محافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004 (مع تأكيد الجهات المعنية بالإحصائية بانخفاض هذا المعدل إلى 3.2% في الفترة بين عامي 1994– 1981) كما في الج دول رقم (6)، وحصلت منطقة البوكمال على زيادة عددية تجاوزت 182 ألف نسمة كما في الشكل البياني رقم (3), والخريطة رقم (9).

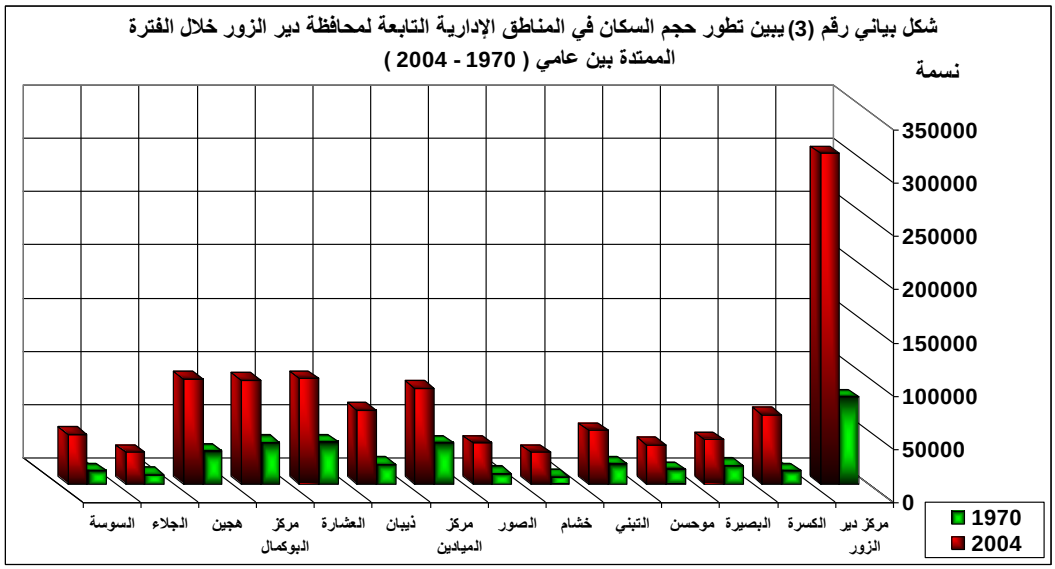

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد السكان في المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970 – 2004).

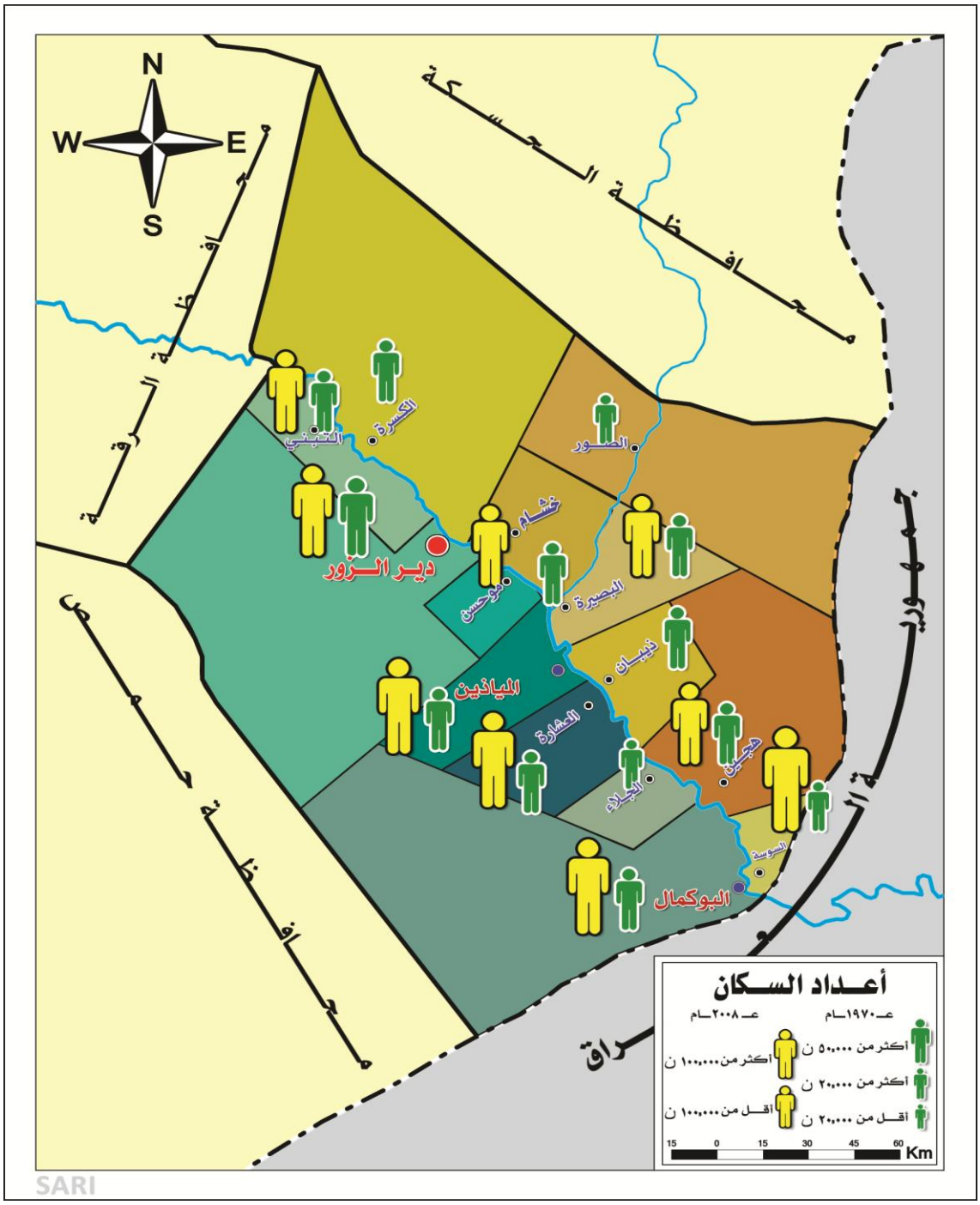

الشكل رقم (13): يبين توزع المراكز العمرانية في محافظة دير الزور.

الجدول رقم (6): يبين التطور العددي والنسبي لأعداد السكان في المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004.

المنطقة	تعداد عام 1970		إحصائية عام 2004	
	عدد السكان	%	عدد السكان	%
مركز دير الزور*	96630	33.05	310352	30.21
الكسرة	----- (1)	-----	65021	5.55
البصيرة	11055	3.87	41326	3.14
موحسن	8824	3.01	36653	3
التبني	12799	4.37	50112	4.1
خشام	----- (2)	-----	29548	2.1
الصور	----- (3)	-----	37468	3.1
مركز الميادين(4)	38123	13.04	89860	7.8
ذيبان	----- (5)	-----	69215	6
العشارة	39309	13.44	99114	8.9
مركز البوكمال	39176	13.40	97508	8.1
هجين	34000	11.63	98521	8.6
الجلاء	----- (6)	-----	29697	2.5
السوسة	12277	4.2	46418	4

المصدر: تم أخذ الأرقام من:- المكتب المركزي للإحصاء – هيئة تخطيط الدولة – ديناميكية السكان في محافظة دير الزور لعامي 1970- 2004.

- أما النسب فقد حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه.

*- تضم منطقة مركز دير الزور مدينة دير الزور (مركز المحافظة).

(1) كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 موزعة بين ناحتي مركز دير الزور و ناحية التبني.

(2) كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لناحية مو حسن.

(3) كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لناحية البصيرة.

(4) كانت في عام 1970 مركز ناحية فقط ولم تكن مركز منطقة.

(5) كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لناحية الميادين.

(6) كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لناحية مركز البوكمال.

2- تغير معدلات النمو السكاني في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

اتسمت معدلات النمو السكاني في محافظة دير الزور بالارتفاع , حيث شكلت تحدياً حقيقياً لعملية التنمية التي تقوم بها الحكومة بسبب السرعة الكبيرة في النمو السكاني الكبير وأصبح تلتهم معظم هذه الجهود وألقت بظلال قاتمة على جوانب الحياة في هذه المحافظة, سواء على مستوى الحيازة الزراعية التي تناقصت مساحتها مع مرور الزمن أو بخصوص الكثافة السكانية التي تضاعفت ثلاث مرات ما بين عامي 1970- 2004 في هذه المحافظة والتي نتج عنها زيادة في معدلات البطالة بشقيها الفعلية والمقنعة, بالإضافة إلى زيادة الازدحام السكاني في هذه المحافظة والمناطق الإدارية التابعة لها... الخ.

بصفة عامة وعلى ضوء البيانات الإحصائية السكانية التي أجريت في محافظة دير الزور خلال الفترة بين عامي 1970- 2004 يمكن القول بأن معدل النمو السكاني في هذه المحافظة قد زاد على 3% سنوياً خلال تلك الفترة, ومن هنا بدأت مشكلة الزيادة السكانية الكبيرة في محافظة دير الزور تطفو على السطح خاصة في الوقت الذي ظلت فيه موارد هذه المحافظة محدودة, حيث بلغ معدل النمو السكاني السنوي *3.9%* في الفترة الممتدة بين عامي 1970-1981 ثم زاد هذا المعدل إلى *3.2%* بين عامي 1994- 2004[1] كما هو مبين في الشكل البياني رقم (4).

من خلال ما تقدم يمكننا القول بأن معدلات النمو السكاني في محافظة دير الزور كانت في ارتفاع مستمر خلال الفترة بين عامي 1970- 1994 ثم انخفضت في الفترة بين عامي 1994- 2004 حيث يعزى هذا الانخفاض إلى الجهود الحكومية لتنظيم الأسرة وذلك من خلال العمل على نشر برامج الرعاية الصحية والصحة الإنجابية وتنظيم ورعاية الأسرة بمشاركة كبيرة من منظمات الأمم المتحدة. بالرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في هذه المحافظة إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن *بمعدلات النمو السكاني في المحافظات الأخرى مثل محافظة دمشق 1.3% ومحافظة اللاذقية 1.7% ومحافظة السويداء 1.7%* [1].

1- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004, مرجع سبق ذكره ,ص 69.

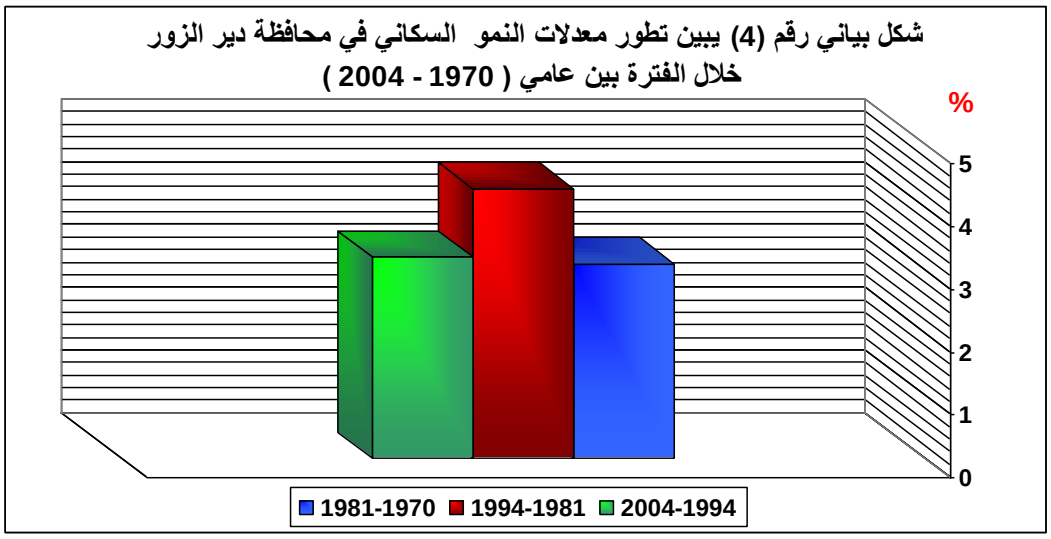

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بالنمو السكاني في محافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970 – 2004).

ويعزى الارتفاع في معدل النمو السكاني في محافظة دير الزور بالمقام الأول إلى النمو الطبيعي الذي ارتفع نتيجة انخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل الولادات مرتفعاً لسنوات طويلة بالإضافة إلى الميول لإنجاب عدد كبير من المواليد وخصوصاً من الذكور لدى نسبة كبيرة من سكان المحافظة وخصوصاً في الفترات السابقة.

2-1- التباين الجغرافي لمعدلات النمو السكاني في محافظة ديرالزور حسب التقسيمات الإدارية:

من الممكن ملاحظة الاختلاف في معدلات النمو السكاني في محافظة دير الزور في مستويين جغرافيين ؛ الأول: على المستوى الريفي- الحضري حيث تختلف معدلات النمو السكاني بشكل عام بين المناطق الريفية الأعلى دوماً في معدلات النمو السكاني والمناطق الحضرية الأقل في معدلات النمو السكاني وذلك ناتج عن تأثير مجموعة من العوامل كالعوامل الاجتماعية والثقافية. والثاني: على مستوى المناطق الإدارية في هذه المحافظة , حيث تتباين معدلات النمو السكاني فيها بين مناطق ذات نمو سكاني مرتفع ومناطق ذات نمو سكاني متوسط ومناطق ذات نمو سكاني منخفض, ويعود ذلك إلى تأثير نمط الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والخدمية الخاصة بكل

منطقة من المناطق الإدارية التابعة لمحافظة ديرالزور والتي تؤثر بارتفاع أو انخفاض معدلات النمو السكاني فيها.

2-1-1-التباين الريفي . الحضري لمعدلات النمو السكاني في محافظة ديرالزور:

تتفاوت معدلات النمو السكاني بشكل كبير ومتزايد بين المناطق الريفية والحضرية في هذه المحافظة, فقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية نحو 3% خلال الفترة بين عامي 1970- 2004, بينما اتسمت معدلات النمو السكاني في المناطق الريفية بأنها مرتفعة عما هي عليه في المناطق الحضرية حيث تراوحت بين 3.1%- 3.5% خلال الفترة نفسها, وقد كان الفارق بين المعدلين كبيراً ولم يتقلص إلا في الفترات الممتدة بين عامي 1994- 2004, وفق نتائج التعدادات السكانية للأعوام 1970-1981-1994- 2004, ويعود سبب تساوي معدلات النمو مابين الريف والحضر خلال الفترة بين عامي 1970-1981 إلى نشاط عامل الهجرة من الريف إلى الحضر في تلك الفترة نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في المناطق الريفية وتوفرها في المناطق الحضرية والتي شكلت عاملاً داعماً لمعدلات النمو السكاني في الحضر الأمر الذي أدى إلى تساوي تلك المعدلات, إلا أن معدلات النمو السكاني في المناطق الريفية والحضرية قد شهدت تبايناً كبيراً في تلك المعدلات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1981-1994 بسبب تقلص وتراجع حركة النزوح السكاني من الريف إلى المدينة في ظل التحسن الكبير في الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية للسكان في المناطق الريفية, بالإضافة إلى الإقبال الكبير للإنجاب لدى سكان المناطق الريفية في ظل غياب الوعي بمسالة الثقافة الإنجابية في حين كان الأمر مختلف تماماً للسكان في المناطق الحضرية التي بدأت تتبلور لديهم مسالة الثقافة الإنجابية وتحديد النسل الأمر الذي أدى إلى حدوث فارق كبير في معدلات النمو السكاني بين المنطقتين خلال تلك الفترة, ثم بدأت معدلات النمو السكاني بالانخفاض التدريجي خلال الفترة بين عامي 1994- 2004, كما في الشكل البياني رقم (5), ويعزى هذا الانخفاض في تلك المعدلات إلى جهود الدولة الرامية إلى ضبط وتوجيه مسيرة النمو السكاني في كلاً المنطقتين من

خلال زيادة الوعي بالمسالة السكانية والعمل على رفع ثقافة المرأة والذي شكل عامل مساعداً و مهماً في السيطرة على مسالة الإنجاب ولو بشكل بسيط من جهة أخرى , كما لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ظل زيادة ضغوط متطلبات الحياة المعيشية وخصوصاً لدى سكان المناطق الريفية إلى تراجع معدلات النمو السكاني لدى سكان المنطقتين .

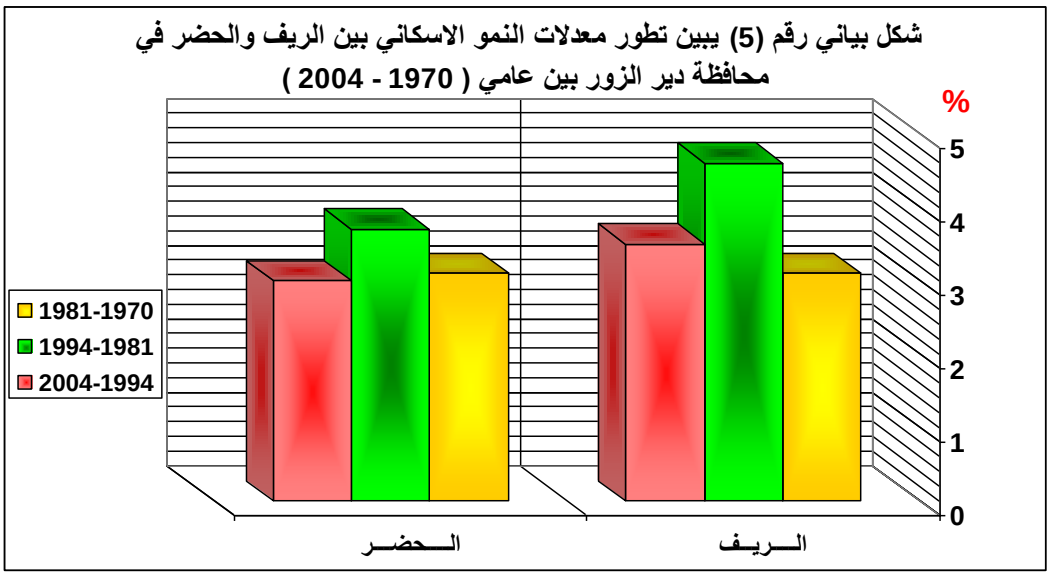

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (7).

2-1-2 تباين معدلات النمو السكاني بين الوحدات الإدارية في محافظة دير الزور:

تتفاوت المناطق الإدارية في محافظة دير الزور فيما بينها من حيث الحجم السكاني أو من حيث اختلاف معدلات الزيادة الطبيعية للسكان فيها ، بالإضافة إلى مدى وفرة فرص العمل سواء كان ذلك لسكانها أو لم ن ينزح إليها من المهاجرين خاصة إلى المراكز التجارية والخدمية في هذه المناطق, وبالتالي تتفاوت قوى الجذب والطرد السكاني بين تلك المناطق وما لذلك من أثر في اختلاف معدلات النمو بين سكانها. ولعل إلقاء نظرة على اختلاف هذه المعدلات وخاصة في فترة الإحصاء الأخير وفق المجموعات الإحصائية للمساكن والسكان في محافظة دير الزور لعامي 1970- 2004 والمبين في الجدول رقم (7) ما يوضح عدة حقائق يمكن إيجازها بما يلي:

*- شهدت جميع المناطق الإدارية في محافظة دير الزور تناقص في معدلات النمو السكاني فيها, ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها محافظة دير الزور وما رافق ذلك من انتشار المشاريع الزراعية والعمرانية والخدمية فيها.

*- يمكن تفسير الثبات في معدلات النمو السكاني في ناحيتي الكسرة والتبني بكون هاتين المنطقتين قد أصبحتا تعدان امتداداً لمدينة دير الزور نحو الشمال والجنوب. والعامل الأساسي وراء انخفاض معدلات النمو السكاني في نواحي البصيرة و موحسن و خشام ومركزي الميادين البوكمال ومراكز النواحي التابعة لها إلى تزايد نسبي في تيار الهجرة فيها بالرغم م ن تنمية وتطور الزراعة في هذه المنطقة, وخاصة بعد تنفيذ عدد من مشاريع الري فيها (مشاريع جر المياه من نهر الفرات) واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي غير القابلة للزراعة, مما أدى إلى انخفاض في معدلات النمو السكاني فيها , وخصوصاً في ناحية الصور التي كانت تعاني من شح المياه بعد جفاف نهر الخابور قبل تنفيذ قناة الري الرئيسية لضخ المياه من نهر الفرات إليه . أما بالنسبة لمنطقتي الميادين و البوكمال وناحيتي العشارة وهجين فقد أصبحت هذه المناطق بما فيها من نواحٍ وقرى تعد من اطق للجذب السكاني من المحيط الريفي القريب وخصوصاً للسكان الذين يعملون أو يحتاجون إلى المجالات الخدمية والتجارية والصناعية والنقلية مما أدى إلى زيادة أعداد سكان هذه المنطقة بالرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني فيها.

*- تراوحت معدلات النمو السكاني في غالبية المناطق التابعة لمحافظة دير الزور بين *2.9%* و *3.4%*, ومن الممكن أن تقسم النواحي حسب معدلات النمو السكاني إلى ثلاث مجموعات كما هو مبين في الخريطتين رقم (10 و 11).:

***المجموعة الأولى** : تضم الوحدات الإدارية التي يتراوح معدل النمو السكاني فيها بين (2.9 و 3%) وتضم نواحي الصور والجلاء والسوسة* ويعود سبب ذلك إلى تيار الهجرة الكبير سواء داخلياً باتجاه المناطق الأخرى وخصوصاً مدينة دير الزور أو خارجياً باتجاه المحافظات الأخرى أو خارج القطر وخصوصاً باتجاه دول الخليج, بالإضافة إلى عامل نقص المياه والذي يعود إلى جفاف نهر الخابور وخصوصاً في منطقة الصور, أنظر الخريطتين رقم (10 و 11).

المجموعة الثانية: *تضم الوحدات الإدارية التي يتراوح معدل النمو فيها بين 3.1- 3.2% وتضم نواحي دير الزور والميادين ونواحي الكسرة والتبني* حيث شهدت هذه المناطق حركة هجرة منها إلى مدينة دير الزور وضواحيها والسبب الرئيسي في ذلك عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتباينه بين سنة وأخرى مما يؤثر في الوضع المعاشي للمواطن ودخله السنوي, حسب خريطتين رقم (10 و 11).

المجموعة الثالثة: *تضم الوحدات الإدارية التي يزيد معدل النمو السكاني فيها عن 3.2% وتضم نواحي البوكمال و البصيرة و موحسن و خشام و ذيبان و العشارة وهجين* حيث شهدت هذه المناطق تحسناً ملحوظاً على المستوى الخدمي والتجاري والصناعي مما جعلها مراكز للجذب السكاني وخصوصا من المحيط الريفي القريب منها, حسب خريطتين رقم (10 و 11).

1- مديرية الإحصاء بديرالزور, بيانات إحصائية خاصة بالمراكز الإدارية في محافظة ديرالزور للفترة الممتدة بين عامي (1970-2004).

الجدول رقم (7): يبين تطور معدل النمو السكاني في الوحدات الإدارية ومراكز النواحي التابعة لمحافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004.

المنطقة	م.عدل النمو السنوي للسكان		
	خلال الفترة (1970– 1981)	(1981– 1994)	(1994– 2004)
مركز دير الزور	3.6	3.7	3.1
الكسرة	------ (1)	3.4	3.2
البصيرة	3.7	3.8	3.4
موحسن	3.6	3.8	3.3
التبني	3.6	3.7	3.2
خشام	------ (2)	3.6	3.3
الصور	------ (3)	3.3	2.9
مركز الميادين	3.9(4)	3.6	3.2
ذيبان	------ (5)	4.1	3.3
العشارة	3.9	4.3	3.4
مركز البوكمال	3.8	4	3.3
هجين	3.7	4	3.3
الجلاء	------ (6)	3.4	3
السوسة	3.8	4	3

تم حساب معدلات النمو السكاني للمناطق الإدارية بتطبيق معادلة النمو السكاني ($r = R \div P \times 100$).

1- كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 موزعة بين ناحتي مركز دير الزور و ناحية التبني.

2- كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لناحية موحسن. 5- كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لناحية الميادين.

3- كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لناحية البصيرة. 6- كانت تبعيتها الإدارية في عام 1970 لمنطقة البوكمال.

4- كانت في عام 1970 مركز ناحية فقط ولم تكن مركز منطقة.

*- إن انخفاض معدلات النمو السكاني في منطقة مركز دير الزور يشكل دليلاً قوياً على درجة التزاحم التي وصلت إليها هذه المنطقة حيث لم يتجاوز معدلها 1,3% وخاصة أنها تتضمن مدينة دير الزور والتي تعد المدينة رقم واحد بالنسبة للمنطقة الشرقية من حيث مستوى الخدمات والوظائف المختلفة وما نتج عن ذلك من ضغوط تمس بشكل مباشر الموارد والظروف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الخاصة بهذه المنطقة مما يؤدي إلى انخفاض في معدلات المواليد وحجم الأسرة وجذب المهاجرين من المناطق الأخرى.

*- يلاحظ بصفة عامة التباين والتغير في معدلات النمو السكاني في المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور, حيث اتسمت معدلات النمو السكاني بالانخفاض في نواحي الطرد السكاني سابقاً (مناطق النزوح مثل منطقتي الميادين و البوكمال ونواحي ذيبان و العشارة و هجين), وكذلك الأمر بالنسبة لنواحي الجذب السكاني سابقاً كمنطق ة (مركز دير الزور), وإن لأنخفاض معدلات النمو السكاني تأثيراً بعيد المدى بالنسبة لتلك المناطق, حيث أظهرت المؤشرات السكانية وعلى ضوء انخفاض معدلات النمو السكاني في منطقة مركز دير الزور ومن ضمنها مدينة دير الزور باعتبارها أكبر مدن المحافظة سكاناً, حيث أنه من الممكن أن تتنفس هذه المدينة الصعداء باستثمار مجالات خارج حدودها (في المناطق المجاورة) بعد أن تضخمت مشاكلها وساءت أحوال الخدمات فيها بالإضافة إلى الضغط الكبير على وسائل النقل والمواصلات وشبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي والهاتف....الخ.

أما بالنسبة لنواحي الطرد الريفي سابقاً في هذه المحافظة فإن التناقص الذي طرأ على معدلات النمو السكاني فيها ستؤدي إلى تخفيف الضغط السكاني على الموارد المختلفة المتوفرة فيها والذي سيترافق بتزايد مستمر في مساحة الأراضي الزراعية, ومن هنا يجب الاهتمام من خلال التخطيط المسبق الهادف بتطوير الموارد والقطاعات الإنتاجية والخدمية المتنوعة في تلك النواحي للاستفادة من هذا الانخفاض في الفترات القادمة. من خلال الاطلاع على تطور معدلات النمو السكاني في محافظة دير الزور يتبادر إلى الذهن سؤال مهم عن الأسباب والعوامل المس ؤولة عن هذا التطور وما هي آثارها الإيجابية و السلبية : حيث تتضح الإجابة على ذلك من خلال دراس ة مكونات النمو السكاني في محافظة دير الزور.

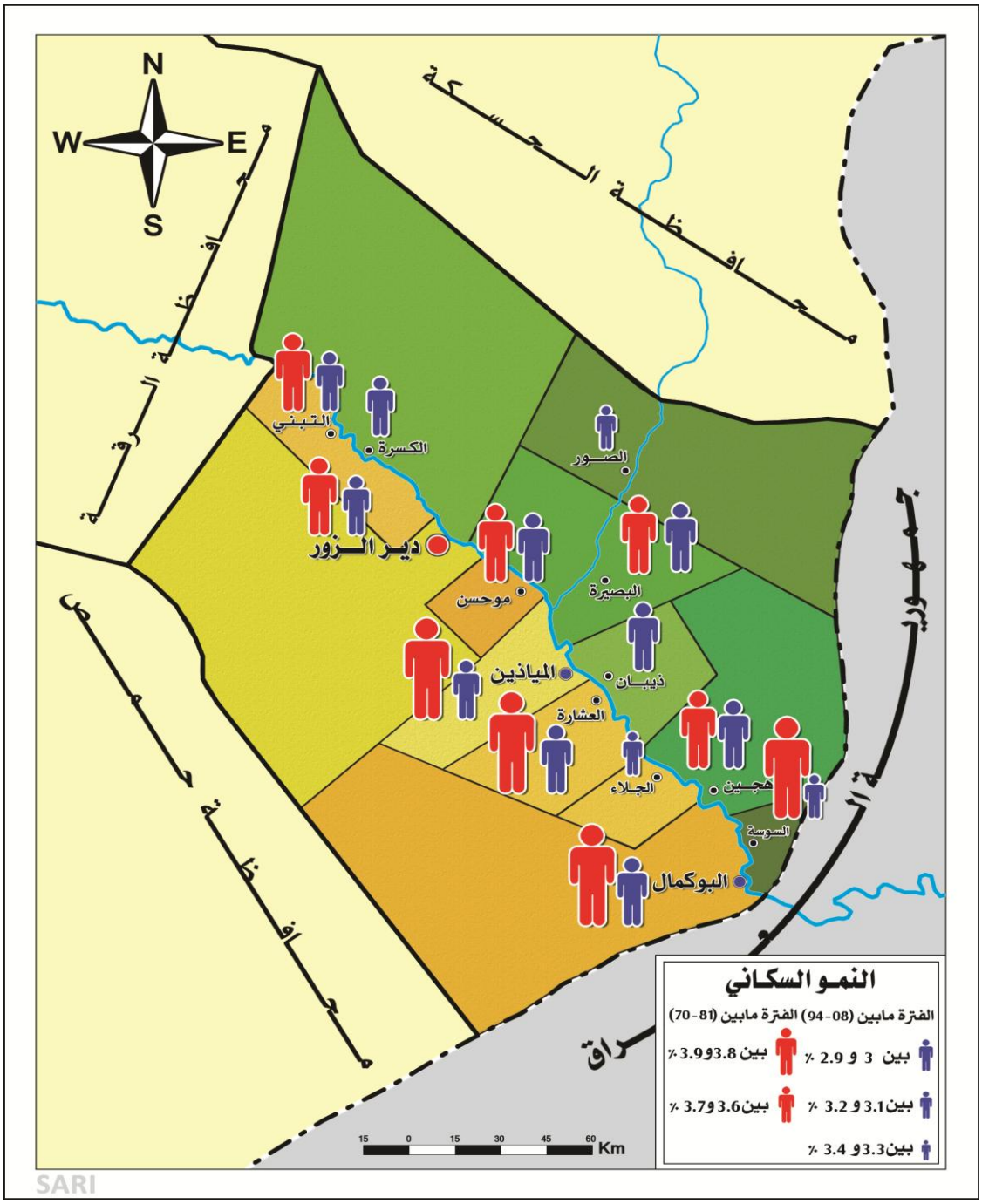

الشكل رقم (19): يبين تطور النمو السكاني في محافظة دير الزور بين عامي 1970–2008.

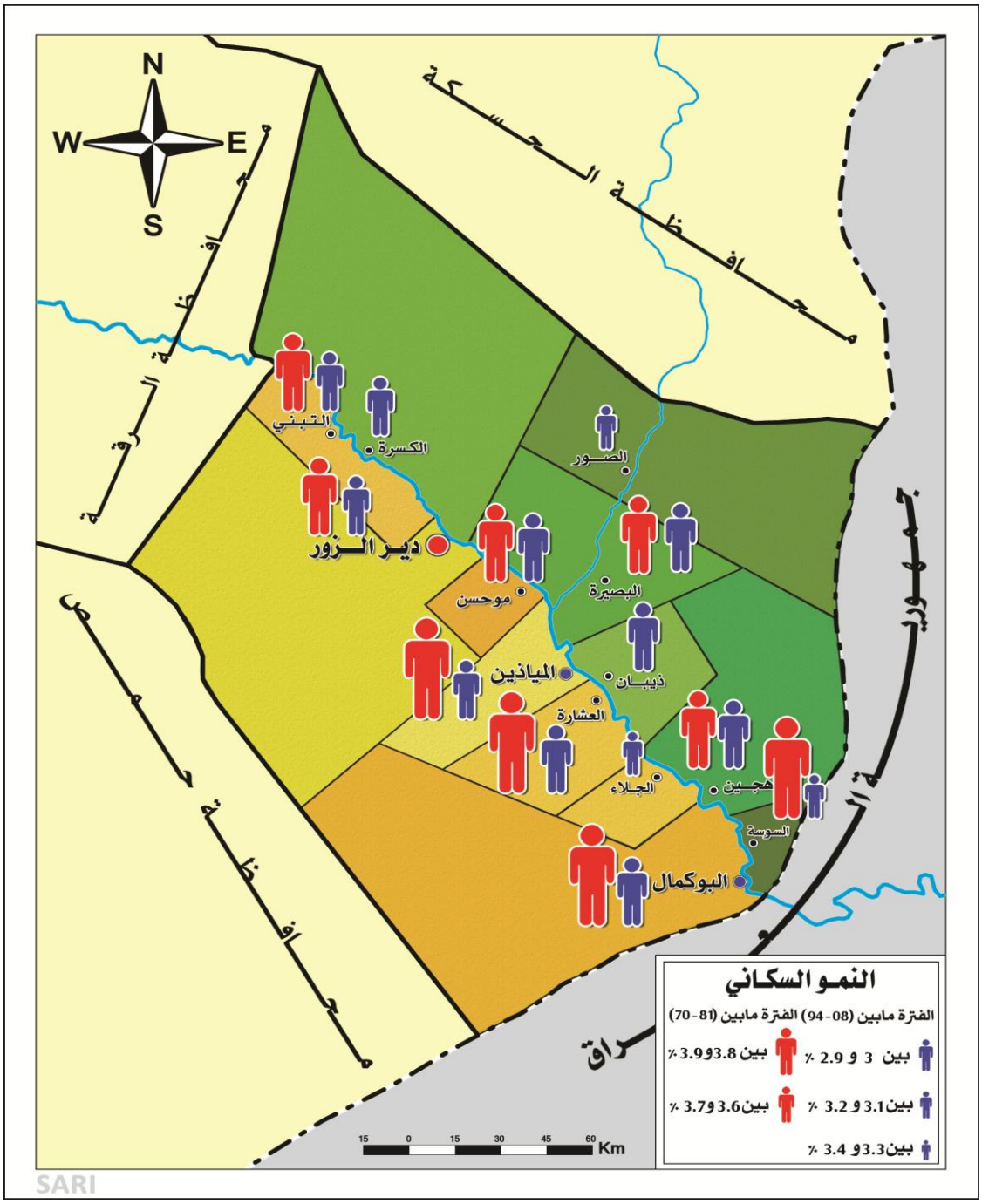
N
W
E
S
محافظة الحسكة
محافظة الرقة
محافظة حمص
جمهورية العراق
التبني
الكسرة
الصور
دير الزور
موحسن
البصيرة
الميادين
ذيبان
العشارة
الجلاء
هجين
السوسة
البوكمال
15 0 15 30 45 60 Km
النمو السكاني
الفترة مابين (81-70) الفترة مابين (94-88)
بين 3 و 2.9 ٪
بين 3.8و3.9 ٪
بين3.1 و 3.2 ٪
بين3.6و3.7 ٪
بين3.3و 3.4 ٪
SARI

3-أثر معدل الولادات في النمو السكاني في محافظة ديرالزور:

تعد الولادات من أهم عوامل النمو السكاني التي تعكس أنماط السلوك الإنجابي السائد في المجتمع وأكثرها تأثيراً على حجم السكان, حيث تتأثر الولادات بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأسرة والمجتمع, كما تلعب دوراً أس اسياً في تشكيل معدل النمو السكاني بشكل عام ومعدل الزيادة الطبيعية بشكل خاص, ويمثل ارتفاعها عائقاً يحد من جهود التنمية ووتيرة تطورها في كثير من الدول.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8) إلى أن *معدل المواليد الخام في محافظة دير الزور بلغ 37 بالألف في عام 1970 وارتفع إلى 43 بالألف في عام 1981 ليتناقص إلى 41 بالألف في عام 1994, واستمر في التناقص ليصل إلى 36 في عام 2004* كما هو مبين في الشكل البياني رقم (6), [1] ويفسر سبب التناقص المستمر لمعدل المواليد الخام في المحافظة إلى زيادة وعي وإدراك السكان بالمسألة السكانية من ناحية والتشجيع الذي تبذله الدولة لتحديد النسل من ناحية أخرى مما أدى إلى إقبال السكان في هذه المحافظة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة والتي تقدمها وبشكل مجاني جمعية تنظيم الأسرة وفرعها المنتشرة في أرجاء المحافظة .

الجدول رقم (8): يبين تطور معدلات المواليد والوفيات الخام بالإضافة إلى معدل الزيادة الطبيعية في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

الأعوام	معدل المواليد الخام (بالألف)	معدل الوفيات الخام (بالألف)	الزيادة الطبيعية (بالألف)
1970	37	5.5	31.5
1981	43	6.5	4.4
1994	41	4.5	36.5
2004	36	4	32

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء, هيئة تخطيط الدولة , ديناميكية السكان , دمشق, ص10.

1- مرجع سبق ذكره, المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004,ص 69, جدول (2/16).

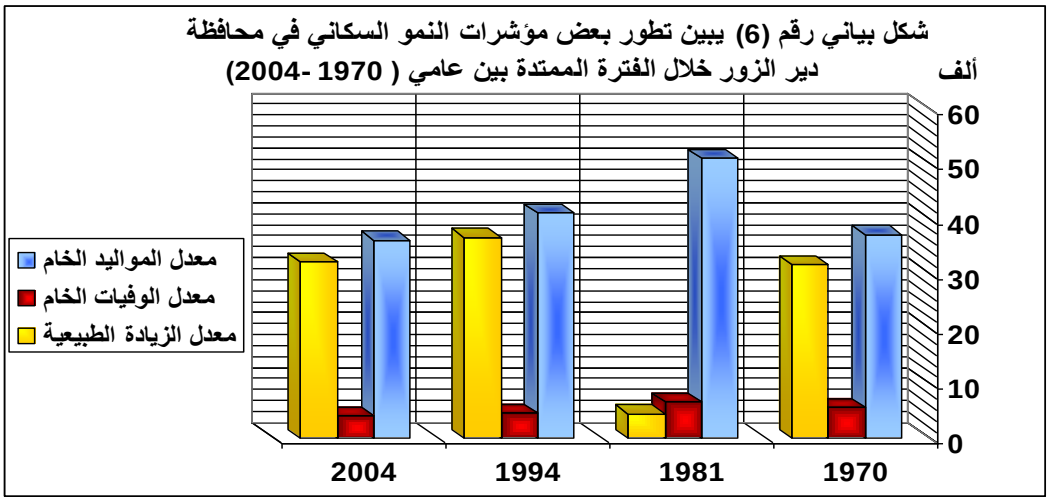

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (10).

وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل إلا أنه لا يزال مرتفعاً إذا ما قورن *بمعدل المواليد الخام على مستوى محافظة حمص على سبيل المثال حيث بلغ معدل المواليد الخام في عام 2004 نحو 32بالألف, أو على مستوى القطر والبالغ 31بالألف, أو على المستوى العالمي البالغ 26 بالألف* .[1] وعليه يمكن التأكيد بأن معدل المواليد المرتفع وعلى مدار ثلاثة عقود متواصلة هو المسؤول الأول عن النمو السكاني السريع في محافظة دير الزور بشكل عام وفي مختلف مناطقها الجغرافية أيضاً.

4- أثر عامل الخصوبة في النمو السكاني في محافظة ديرالزور:

(تعد ظاهرة الخصوبة من أهم الظواهر التي حظيت باهتمام العلماء, إذ تعاظم دورها في البلدان النامية وبخاصة بعد الانخفاض الحاد الذي حصل في معدلات الوفيات في حين أن معدلات الخصوبة لم تنخفض إلا بمقدار طفيف مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني, ولهذا تشكل ظاهرة الخصوبة الأساس الموضوعي لأغلب الدراسات الديموغرافية الحالية ولأهداف عدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **رسم خطط التنمية الصحية والتعليمية.**
- **تخطيط ورسم سياسات الأمومة والطفولة.**

UNDP. 2003- Human Development Report. New York. PP 250-255. -1

- **وضع برامج تنظيم الأسرة في المستقبل.**
- **تقدير النمو السكاني ومعدلاته التي غدت في الآونة الأخيرة تشكل عبئاً كبيراً على التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية).** [1]

وتدل المعلومات الإحصائية على أن معدل الخصوبة الكلية (متوسط ما تنجبه المرأة الواحدة أو ألف امرأة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب) في محافظة دير الزور بلغ 7.5 مولوداً للمرأة الواحدة في عام 1970 ثم أرتفع إلى 7.6 مولوداً لكل امرأة في عام 1981 ثم أنخفض إلى 5.31 مولوداً لكل امرأة في عام 1994 ليصل إلى 4 مولوداً للمرأة الواحدة في عام 2004. *بينما كان هذا المعدل 1.9 مولوداً لكل امرأة في الدول المتقدمة (العالم), و2.8 مولوداً لكل امرأة في العالم, و 3 مولوداً في الدول النامية* [2]. يعود الانخفاض السريع في معدل الخصوبة في الفترة الأخيرة في محافظة دير الزور إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع وعي المواطنين بالمسألة السكانية وكان من أهمها:

1- *انخفاض نسبة الأمية بين مجموع السكان الذين بلغت أعمارهم أكثرمن 10 سنوات من 68.8% في عام 1970 إلى 56.9% في عام 1981 إلى 38.5% في عام 1994 إلى 32.1% في عام 2004* [3]. ويمكن ملاحظة الأثر الواضح لاختلاف مستويات التعليم على معدلات الخصوبة, حيث وجد أن اتجاه الخصوبة يميل نحو الانخفاض مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة فعلى سبيل المثال، *بلغ معدل الخصوبة الإجمالي لدى المرأة الأمية 6.8 مولوداً مقابل 3.7 مولوداً للمرأة التي تحمل شهادة الثانوية العامة في عام 2003* [4], أي وصل الفارق في مستوى

1- مطانيوس, مخول, مبادئ الإحصاء السكاني, جامعة دمشق, 1997, ص 150-151.

2- UNDP. 2003- Human Development Report. New York. PP 250-262.

3- المكتب المركزي للإحصاء, المسح المتعدد الأغراض في الجمهورية العربية السورية (التقرير الأولي), دمشق, 1970-2004, ص14.

4- جمعية تنظيم الأسرة بمحافظة دير الزور, بيانات الجمعية حول معدلات الخصوبة لدى النساء في محافظة دير الزور لعام 2004.

الخصوبة بين المستويين التعليميين أكثر من ثلاثة أطفال وهذا يدل على العلاقة العكسية بين خصوبة المرأة وارتفاع مستواها التعليمي, فكلما تحسن المستوى التعليمي للمرأة ساهم ذلك في خفض معدل خصوبتها, وهذا يؤثر بالتالي في خفض معدل النمو السكاني.

2- ازدياد نسبة سكان الحضر في محافظة ديرالزور بالرغم من الانخفاض الذي شهدته خلال الفترة الماضية فقد ارتفع من *30.4%* في عام *1970* إلى *30.6%* في عام *1981* ثم انخفض إلى*28.3%* في عام *1994*ليرتفع بعد ذلك إلى *43.8%* في عام *2004*, حيث يلاحظ *أن معدل الخصوبة الكلية لدى المرأة في الريف أعلى مما هو عليه لدى المرأة في الحضر, ففي عام 1970 بلغ معدل الخصوبة الكلية 6.8 مولوداً للمرأة في الحضر مقابل 8.5 مولوداً للمرأة في الريف, وبقي هذا الفارق واضحاً أيضاً في عام 1981 حيث بلغ 6.5 مولوداً للمرأة في الحضر مقابل 8.2 مولوداً في الريف, ثم انخفض كلا المعدلين بشكل ملموس في عام 1994 ليصل إلى3.9 مولوداً للمرأة في الحضر مقابل 5.8 مولوداً للمرأة في الريف, وفي عام 2004 واصل هذا الانخفاض إلى 3.3 مولوداً للمرأة في الحضر مقابل 408 مولوداً للمرأة في الريف.* [1]

من خلال ما تقدم يمكن التأكيد على العلاقة العكسية القائمة بين مستوى الخصوبة والتحضر, حيث يترافق ارتفاع نسبة سكان الحضر في المجتمع بانخفاض في مستوى الخصوبة, ويعود التباين بين معدلات الخصوبة في الريف و تلك التي في الحضر إلى اختلاف أسلوب الإنتاج واختلاف نصيب كل منهما من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والخدمات الصحية و الخدمات الترفيهية وغيرها, إلا أنه يلاحظ أن هذا التباين آخذ في التقلص نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها الريف ولاسيما من حيث ارتفاع سن الزواج, وانتشار التعليم بين الإناث واتساع شبكة الخدمات الصحية ولاسيما رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة. [2]

1- المكتب المركزي للإحصاء,نتائج مسح الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في محافظة ديرالزور للأعوام 1970-1981-1994- 2004.

2- المجلة الجغرافية العربية, الجمعية الجغرافية المصرية, اتجاهات التحضر والحضرية مثال جمهورية مصر العربية , العدد 19, القاهرة , 1987, ص 27.

3- *ارتفاع نسبة العزوبية بين السكان 10 سنوات فأكثر في محافظة دير الزور , حيث كانت 43.3% للذكور والإناث في عام 1970 وارتفعت إلى 44.4% للذكور والإناث في عام 1981 لتصل إلى 51.6% للذكور والإناث في عام 1994 وفقاً لنتائج المسح المتعدد الأغراض في محافظة دير الزور للأعوام 1970-1981- 1994, لتصل إلى 52 % للذكور والإناث في عام 2004 وفق لإحصاء السكان لعام 2004، وبالتالي ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول من 25.9عاماً للذكور و23.1عاماً للإناث في عام 1970 إلى27.1عاماً للذكور و25.7عاماً للإناث في عام 1990, ثم إلى 29 عاماً للذكور مع استقرارها أو ثباتها عند 25.5 عاماً للإناث في عام 2004.* [1]ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع هذا المتوسط إلى تطبيق سياسة التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية والإعدادية, والإقبال الكبير على التعليم المتوسط والجامعي, إضافة إلى زيادة معدل النشاط للمرأة, كما كان للأوضاع الاقتصادية العامة والبطالة الواسعة في صفوف الشباب الداخلين حديثاً إلى سوق العمل في التسعينات دور كبير في ذلك إلى جانب العوامل الأخرى كارتفاع مستوى المهور وعدم القدرة على حيازة المساكن مما ساهم في تأخير سن الزواج لكلا الجنسين.

4- (تباعد المدة بين فترات الحمل وانتشار أساليب ووسائل الحد من النسل وتنظيم الأسرة, حيث ارتفعت نسبة النساء المتزوجات المستخدمات لهذه الأساليب والوسائل من 20.9% في عام 1978 إلى 39.6% في عام 1993 ثم إلى 47.7% في عام 2004). [2]

5- (ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من 7.1% في عام 1970 إلى 9.3% في عام 2008, وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الإناث في قوة العمل (15 سنة فأكثر) إلى 11.8% في عام 2004 بعد أن كانت 7.1% في عام 1970). [3] جدول (9).

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام 2004, ص51-52.

2- مازن , خضرة , وعائشة, جبر , وآخرون: النمو السكاني وسياسة الصحة الإستراتيجية ودور الصحة الإنجابية, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للسكان, دمشق, 10-12 تشرين الثاني 2001, ص10

3- مرجع سيق ذكره, المكتب المركزي للإحصاء,نتائج مسح الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في محافظة ديرالزور للأعوام 1970-1981-1994- 2005.

الجدول رقم (9): يبين تطور بعض مؤشرات النمو السكاني في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

الأعوام	معدل المواليد الخام (بالألف)	معدل الخصوبة الكلية (مولود للمرأة الواحدة)		توقع الحياة عند الولادة		معدل الوفيات الخام (بالألف)	معدل وفيات الرضع (بالألف)
		حضر	ريف	ذكر	أنثى		
1970	37	6.8	8.5	58.2	60.6	5.5	111
1981	51	6.5	8.2	63.8	64.8	6.5	63
1994	41	3.9	5.8	66.6	67.6	4.5	43
2004	37	3.2	4.6	70.4	72.6	4	27.1

المصدر: تم أخذ المعلومات أعلاه من: - المجموعة الإحصائية لعام 2004.
- كتاب وصف سورية بالأرقام لعام 2005.
- نتائج مسح الأسرة لعام 2004.

5- أثر عامل الوفيات في النمو السكاني في محافظة ديرالزور:

تعد الوفيات العامل الثاني من حيث الأهمية في تحديد مستوى النمو السكاني . لقد أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها محافظة دير الزور ولاسيما في القطاع الصحي إلى انخفاض في معدل الوفيات الخام انخفاضاً ملموساً كما ورد في الجدول رقم (9) من 5.5 بالألف في عام 1970 إلى 4 بالألف في عام 2004، والشكل البياني رقم (6).

إن معاناة الأسر السورية بشكل عام وأسر المحافظة بشكل خاص من الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار وتآكل الدخول وإدراك الأهل للأعباء التي تترتب على زياد ة عدد أفراد الأسرة, شكلت عاملاً مؤثراً في تفضيل الأسر الصغيرة (قليلة الأولاد) من قبل أعداد متزايدة من أرباب وربات الأسر. يتباين هذا المعدل بين الحضر والريف, فقد بلغ في عام 1970 7.2 بالألف في الريف

مقابل 5.1 بالألف في الحضر, ليصل في عام 2004 إلى 5.3 بالألف في الريف مقابل 3.2 بالألف في الحضر.

يتأثر معدل الوفيات الخام بالتركيب العمري للسكان, لذلك لا تصلح دلالته للمقارنة بين الدول ذات الهياكل العمرية المختلفة, فعند مقارنة معدل الوفيات الخام, تبين أنه بلغ 4 بالألف في محافظة دير الزور مقابل 3.8بالألف على مستوى القطر و *10.6 بالألف في ستوكهولم, في حين أن العمر المتوقع عند الولادة بلغ 79.3عاماً للجنسين معاً في السويد مقابل 62.6 عاماً للجنسين في سورية* [1] وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000-2004, أي أن المواطن في السويد يعيش في المتوسط حوالي 19 عام إضافي عن المواطن في سورية. *فارتفاع معدل الوفيات في ستوكهولم يعود إلى تعمير(شيخوخة) السكان, إذ أن 17.4% من السكان هم في فئة (65 عاماً فأكثر) حيث تكون معدلات الوفيات مرتفعة , بينما بلغت نسبة تلك الفئة العمرية في محافظة دير الزور 3.5% من السكان في عام 2004, كما أن العمر الوسيط للسكان في محافظة دير الزور بلغ حوالي 18عاماً مقابل 40عاماً في ستوكهولم في عام* 2004. [2] إن إزالة تأثير التركيب العمري على معدل الوفيات الخام في محافظة دير الزور تتطلب دراسة معدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة لإجراء مقارنة بين معدل هذه الوفيات في هذه المحافظة ومدن أخرى من العالم.

لقد انخفض معدل وفيات الرضع في محافظة دير الزور من 111 بالألف في عام 1970 إلى 27.1 بالألف في عام 2004. ويعكس هذا الانخفاض الكبير في مستوى هذا المؤشر مدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي تحقق في محافظة دير الزور خلال السنوات الماضية, كما يعكس مدى تطور واتساع الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ولاسيما في مجال رعاية الأمومة والطفولة وتنفيذ حملات التلقيح الوطنية والتوعية الصحية وانتشار التعليم, كما يعكس الأثر البالغ الأهمية على معدل الوفيات الخام في ظل المعدل المرتفع للمواليد.

1-United Nations. Word Population: The 2003 Revision .Volume .Comprehensive Tables….. P. 424-429.

2- المكتب المركزي للإحصاء, نتائج مسح الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في سورية للأعوام 1970-1981-1994- 2004.

ويتباين معدل وفيات الأطفال بين الوسطين الحضري والريفي حيث كان على الدوام أعلى في الريف مقارنة بالحضر لأسباب عديدة من أهمها انتشار الخدمات الصحية وارتفاع مستوى التعليم و المرأة في الريف تمارس الزراعة وتربية الحيوان إلى جانب الرجل وغالباً تعمل أكثر من المرأة الحضرية , *ففي عام 1970 بلغ معدل وفيات الرضع 92 بالألف في الحضر مقابل 131 بالألف في الريف, ثم انخفض إلى 32 بالألف في الحضر مقابل 37 بالألف في الريف في عام 1995 وإلى 26 بالألف في الحضر مقابل 30 بالألف في الريف في عام* 2004. [1]

إن التقدم الذي حصل في مجال الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية مكن من تحقيق سيطرة عالية على الأمراض السارية وحالات سوء التغذية التي كانت سبباً لغالبية الوفيات سابقاً, الأمر الذي أدى إلى انخفاض الوفيات على المستوى العام وعلى مستوى الفئات, والارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة لدى مجمل سكان المحافظة من 46 عاماً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1960-1970 إلى 62.6 عاماً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995-2005 ومن الجدير بالذكر أن *العمر المتوقع عند الولادة في طوكيو 80.7 عاماً* [2]وهو الأعلى في العالم.

6- أثر عامل الهجرة في النمو السكاني في محافظة ديرالزور:

يأتي عامل الهجرة وخصوصاً (الهجرة الداخلية) في المرتبة الثالثة من حيث تأثيرها في حجم سكان المحافظة والمناطق والنواحي التابعة لها وتركيبهم العمري والنوعي وفي تحديد مستويات نموهم السنوي وتوزعهم الجغرافي. تأخذ الهجرة الداخلية في محافظة دير الزور أشكالاً وأنماطاً متعددة فهناك الهجرة الدائمة والهجرة الفصلية أو الموسمية المؤقتة.

ويمثل انتقال سكان الريف إلى المدن وخاصة الكبرى منها أكثر أنماط الهجرة شيوعاً, وينجم هذا الانتقال عن دوافع الطرد الكامنة في الريف والمتمثلة بشكل عام بارتفاع الخصوبة وانخفاض الدخل

1 -وزارة الصحة, قسم الإحصاء, الإحصاءات الصحية الخاصة بمحافظة دير الزور لعام 2005.

1-United Nations. Word Population: The 2003 Revision .Volume .Comprehensive Tables….. P. 429.

الناتج عن سوء المواسم الزراعية الناتج عن أسباب طبيعة وبشرية شهدتها المحافظة وخصوصاً خلال سنوات العقد الأخير من فترة الدراسة, بالإضافة إلى ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية ومحدودية فرص العمل التي تؤدي إلى انتشار البطالة ونقص الخدمات, بالإضافة إلى عوامل ودوافع الجذب الكامنة في المدن والمتمثلة بتنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واتساع فرص العمل في القطاعين العام والخاص وتوفر المرافق والخدمات, ويؤدي هذا الانتقال إلى نتائج اقتصادية واجتماعية على الواقع السكاني الريفي والحضري على حد سواء في المحافظة بالإضافة إلى عرقلة عملية التنمية بكافة أشكالها وعلى جميع الصعد.

أ- اتجاه الهجرة الداخلية في محافظة ديرالزور بشكل عام بين عامي 1970-2004:

تشير البيانات الإحصائية المتحصل عليها من نتائج المسح العشوائي للهجرة الداخلية في محافظة دير الزور بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج إلى انخفاض بسيط في إجمالي الهجرة الداخلية مع مرور الزمن كما في الجدول رقم (10) حيث بلغت هذه الهجرة *2.5% من إجمالي الهجرة الداخلية على مستوى القطر في عام 1970 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 5% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 1981 لتنخفض النسبة إلى 3.7% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1981- 1994, ثم انخفضت النسبة لتصل إلى 2.3% من إجمالي حركات الهجرة الداخلية على مستوى القطر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1994- 2004* كما في الشكل البياني رقم (7), وقد شهدت المحافظة ارتفاعا ملحوظاً في حركة الهجرة الداخلية خلال فترة الخمس سنوات التي تلت عام 2004 لتصل النسبة إلى *7.4 %* , [1] وذلك بسبب موجة الجفاف وانحسار كميات الأمطار التي شهدتها المحافظة بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاس ذلك على الواقع الاقتصادي في المحافظة من غلاء الأسعار وخصوصاً أسعار الوقود وانعكاس ذلك على واقع القطاع الزراعي والرعوي في المحافظة مما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي والحيواني وانتشار البطالة وخصوصاً في المجتمع الريفي بالإضافة إلى نتائج عديدة أدت إلى نشاط حركة الهجرة الداخلية بكافة

أشكالها وخاصة باتجاه المدن الكبرى في المحافظة .حيث يبين الجدول رقم (10) حجم ومعدلات الهجرة من وإلى هذه المحافظة, *حيث كانت محافظة دير الزور من المحافظات الطاردة للسكان بين عامي 1970-1981 وبلغ معدل صافي الهجرة في تلك الفترة -3% من إجمالي معدلات الهجرة على مستوى القطر, وانخفضت هذه النسبة بين عامي 1981-1994 ليبلغ معدل صافي الهجرة فيها – 2.3% من إجمالي معدلات الهجرة على مستوى القطر, ثم أصبح ت هذه المحافظة من المحافظات المستقرة سكانياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1994- 2004* حيث بلغ معدل صافي الهجرة فيها 0% من إجمالي معدلات الهجرة على مستوى القطر وهذا نتاج جهود الدولة الرامية إلى تحقيق نوعٍ من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هذه المحافظة من خلال طرح خطة رامية لتنمية المنطقة الشرقية ومن ضمنها محافظة دير الزور, والعمل على تنمية المناطق الريفية اقتصادياً واجتماعياً بهدف الحد من عمليات الهجرة منها واليها والذي يؤدي إلى إيجاد نوع من الاستقرار السكاني في هذه المحافظة , *ثم ما لبثت هذه المحافظة أن تحولت من محافظة مستقرة سكانياً إلى محافظة طاردة للسكان خلال فترة السنوات الأربع التالية ليبلغ معدل صافي الهجرة فيها – 4.6%* [1] وذلك بسبب الظروف الطبيعية والاقتصادية التي فرضت على الواقع السكاني في هذه المحافظة تغييرات كبيرة.

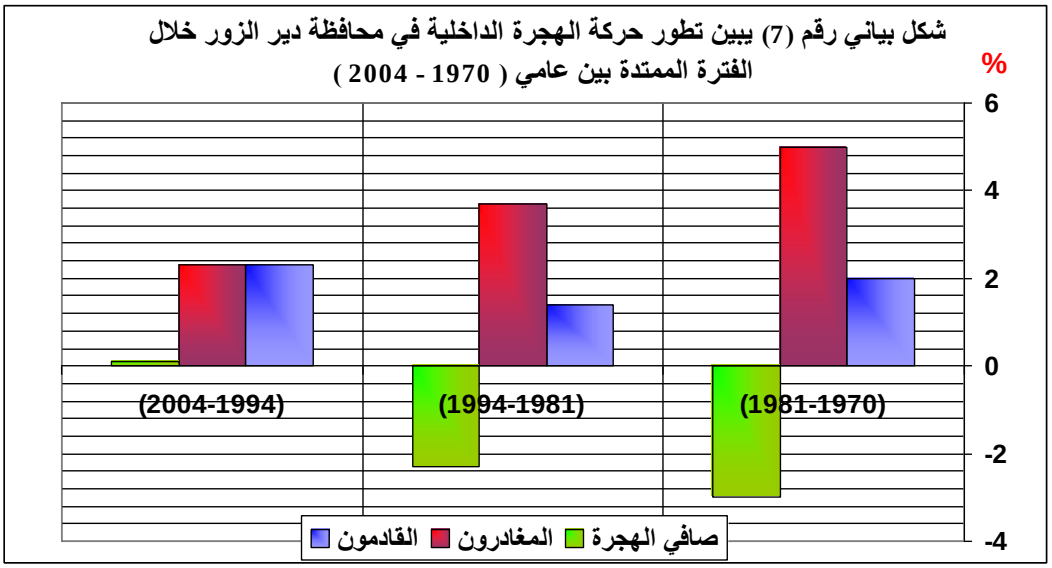

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (10).

1- مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور , تقارير إحصائية خاصة بحركة الهجرة الداخلية في المحافظة بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2008) .

الجدول رقم (10): يبين تطور حركة الهجرة الداخلية والنسبة المئوية لها بالنسبة للقطر في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

الفترة	القادمون		المغادرون		صافي الهجرة		الوضع
	العدد(ألف)	%(*)	العدد(ألف)	%(*)	العدد(ألف)	%	
1970- 1981	7	%2	19	%5	12-	%3-	طاردة
1981- 1994	12	%1.4	32	%3.7	20-	%2.3-	طاردة
1994- 2004	28	%2.3	28	%2.3	=	-	مستقرة

*** المصدر: - مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, نتائج المسح العشوائي للهجرة الداخلية في محافظة دير الزور بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج لعام 2008.**

*** – تشير النسب المئوية إلى أجمالي نسب المهاجرون من السكان سواء من القادمون والمغادرون على مستوى القطر.**

ب- اتجاه حركة الهجرة الداخلية في محافظة ديرالزور على مستوى مركز المحافظة بين عامي 1970-2004:

لقد احتلت مدينة دير الزور والتي تعتبر مركز المحافظة المقام الأول بين مراكز المحافظات كمنطقة جاذبة للسكان خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2008 حيث بلغت نسبة استقطابها للمهاجرين 5% في عام 1970 لترتفع هذه النسبة إلى 9% في عام 1981 ثم لتنخفض إلى 7% في عام 1995 لتصل هذه النسبة إلى 9.1% في عام 2004 ثم ارتفعت النسبة بشكل كبير خلال الفترة بين عامي 2007- 2004 وذلك وفق نتائج المسح العشوائي للهجرة الداخلية في محافظة دير الزور بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج (مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, 2008).

ج- اتجاه حركة الهجرة الداخلية إلى محافظة ديرالزور على مستوى المناطق الإدارية ومراكز النواحي التابعة لمحافظة ديرالزور في عام 2004:

تباينت حركة المهاجرين ومعدلاتهم على مستوى المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور وذلك تبعاً لعوامل الطرد والجذب الكامنة في كل منطقة من المناطق الإدارية لذلك تم تصنيفها على الشكل التالي:

- المناطق الإدارية الجاذبة للسكان:

تدل نتائج المسح الإحصائي أن ناحية دير الزور تأتي بالمرتبة الأولى من حيث جاذبيتها للسكان من المهاجرين, حيث بلغ معدل صافي الهجرة فيها 70.8% من إجمالي نسبة المهاجرين إلى محافظة دير الزور, تليها ناحية الميادين بالمرتبة الثانية بمعدل صافي هجرة 10.2%, تليها ناحية البوكمال بالمرتبة الثالثة بمعدل صافي هجرة 9%. بينما لم يتجاوز هذا المعدل 5% في مدن العشارة وهجين مع الإشارة أن جميع المناطق السابقة باستثناء مركز دير الزور قد شهدت تناقصاً في نسبة استحواذها للسكان على مستوى المحافظة بالرغم من حركة الهجرة إليها ومرد ذلك إلى الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها منطقة مركز دير الزور والتي طغت على بقية المناطق الإدارية وهذا ما يفسر تناقص نسبة استحواذها للسكان على مستوى المحافظة بالرغم من أنها تعد من المناطق الجاذبة للسكان, بينما كانت ناحية التبني شبة مستقرة سكانياً وبلغ معدل صافي الهجرة فيها 0.05% من إجمالي نسبة المهاجرين إلى هذه المحافظة , وذلك وفق نتائج المسح العشوائي للهجرة الداخلية في محافظة دير الزور بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج (مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, 2008).كما في الشكل البياني(8).

ويعود سبب جاذبية ناحية دير الزور إلى احتوائها على مركز المحافظة مدينة دير الزور والتي تعد مركزاً هاماً في جذب السكان على مستوى المنطقة الشرقية لتركز نسبة كبيرة من الدوائر الحكومية في هذه المنطقة, إضافة إلى كونها مركزاً تجارياً وسياحياً وثقافياً وخدمياً من الطراز الأول على مستوى المنطقة الشرقية.

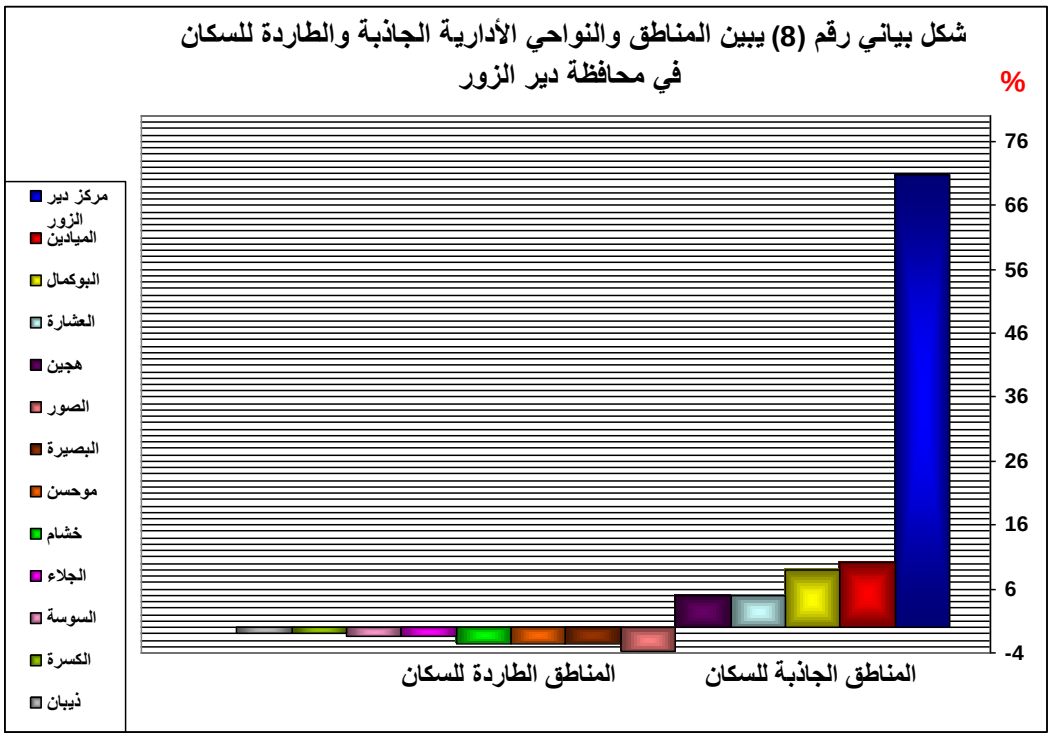

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج المسح العشوائي للهجرة الداخلية في محافظة ديرالزور.

1 – المناطق الإدارية الطاردة للسكان:

تأتي ناحية الصور بالمرتبة الأولى بين المناطق الإدارية الطاردة للسكان حيث بلغ صافي الهجرة فيها – 3.9% من إجمالي سكان هذه الناحية وتراوح هذا المعدل في بقية مراكز النواحي بين – 2.3% في نواحي البصيرة و موحسن و خشام و1.6% في مناطق الجلاء والسوسة وأقل من 1% في مناطق الكسرة و ذيبان كما في الشكل رقم (8). وذلك وفق نتائج المسح العشوائي للهجرة الداخلية في محافظة دير الزور بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج ويعزى ارتفاع معدل صافي الهجرة السلبي في منطقة الصور إلى موجة الجفاف بالإضافة إلى شح المياه مما انعكس على الواقع الزراعي فيها بالإضافة إلى تدني واقع الخدمات في تلك النواحي. كل تلك الأسباب أدت إلى هجرة الكثير من سكانها إلى مدينة دير الزور مركز المحافظة لتوفر فرص العمل والوضع المعاشي الجيد فيها, والأسباب ذاتها تفسر الصافي للهجرة في بقية النواحي.

د- اتجاه الهجرة الداخلية على مستوى المناطق الجغرافية في محافظة دير الزور عام 2004:

بينت المصادر الإحصائية أن المنطقة الغربية من محافظة دير الزور قد استقطبت نحو 70.6% من المهاجرين وذلك بسبب التنظيم العمراني الجيد , في حين استقطبت المنطقة الوسطى 15 % من إجمالي نسبة المهاجرين في محافظة دير الزور كونها أقل تنظيما عمرانياً من المنطقة الأولى, أما المنطقة الشرقية فقد استقطبت نحو 14% من إجمالي نسبة المهاجرين في هذه المحافظة لأمور تعود إلى التنظيم العمراني فيها.

هـ- اتجاه الهجرة الداخلية في محافظة دير الزور حسب مكان الإقامة وحركة الانتقال الأخيرة للسكان بين عامي 1970-2004:

إن هناك تطوراً واضحاً في اتجاهات الهجرة الداخلية في هذه المحافظة نحو المناطق الحضرية وخصوصاً مركز المحافظة مدينة دير الزور, حيث تبين المصادر الإحصائية أن الهجرة الداخلية من الريف نحو الحضر بقيت مهيمنة خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي 1970-2004، (**حيث توزعت نسبة الهجرة الداخلية في محافظة دير الزور في عام 1970على الشكل التالي: الهجرة من الريف إلى المدن87%, وكانت نسبة القادمين من مراكز المحافظات 3% ومن المدن الأخرى 10%. وفي عام 2004 قدم نحو 80.5% من المهاجرين من المناطق الريفية ونحو 4.7% من مراكز المحافظات والباقي من المدن الأخرى حيث بلغت نسبتهم حوالي 13.8%**).[1]

1- مرجع سبق ذكره, مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور , تقارير إحصائية خاصة بحركة الهجرة الداخلية والخارجية في المحافظة بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2008) .

2-1-2- الهجرة الخارجية في محافظة ديرالزور:

لقد بينت المصادر الإحصائية الخاصة بالهجرة الخارجية التي أجريت على مستوى القطر ووفق نتائج المسح العشوائي للهجرة الخارجية في محافظة دير الزور بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج *أن محافظة دير الزور قد سجلت نحو 13% من عدد المهاجرين إلى الخارج على مستوى القطر في عام* 1970, حيث شهدت تلك الفترة تدفقات للهجرة الخارجية بشكل كبير وخاصة باتجاه بلدان الخليج بعد الطفرة التي حدثت في أسعار النفط. وتراجعت هذه النسبة باطراد خلال فترة الدراسة إلى أن بلغت نحو *8% في عام2004*, حيث شهدت تلك الفترة تراجعاً ملحوظاً بمعدل الهجرة الخارجية قياساً إلى ما كانت عليه في عام1970, وذلك بسبب الأحداث التي عصفت بمنطقة الخليج وما تبعها من أزمات لاقتصاديات تلك الدول [1]

2-1-3- أسباب الهجرة (القادمة والمغادرة) في محافظة ديرالزور:

تعود أسباب الهجرة إلى العديد من عوامل الدفع الكامنة في المناطق المرسلة للسكان وعوامل الجذب الكامنة في المناطق المستقبلة لهم. وبينت الكثير من الدراسات أن من أهم هذه العوامل:

1- عوامل اقتصادية: كانخفاض مستوى الدخل, البطالة, ضعف الاستثمار,عدم حيازة أرض زراعية كافية أو منشأة أو مسكن, وتشكل هذه العوامل ما يزيد على 70% من أسباب الهجرة [1]

2- عوامل اجتماعية: كمتابعة التحصيل التعليمي, وعدم توفر المرافق والخدمات العامة من صحة وتعليم ومياه شرب وصرف صحي ....الخ.

3- عوامل جغرافية وطبيعية: كوعورة الأرض في بعض المناطق وعدم صلاحيتها للزراعة, والبعد الجغرافي للمناطق المرسلة(مناطق نائية) والجفاف وشح الأمطار وقلة المياه السطحية والجوفية .

4- عوامل نفسية: المتمثلة في الرغبة في رؤية ما هو جديد, والرغبة في التمتع بوسائل الترفيه والراحة.[2]

1- هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان الإستراتيجية الوطنية المقترحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية, , 1991.

2-هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية, الدوافع الديمغرافية والاقتصادية للمهاجرين في سورية, 1995.

وفي محافظة دير الزور كانت الهجرة كثيرة, ومتباينة نسبياً في درجة تأثيرها خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-2004 تبعاً لمجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل فترة منها ، سواء

في المناطق الدافعة أو المناطق الجاذبة لهم.

وقد تم تبويب هذه الأسباب كما صرح بها المهاجرون الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر في ست مجموعات رئيسية ، والجدول رقم (11) يبين هذه الأسباب والتي تم ترتيبها من حيث الأهمية النسبية بعد استبعاد الهجرة بسبب لم شمل أفراد الأسرة أو الزواج, وذلك وفق نتائج المسح العشوائي الذي قام بها مكتب الإحصاء بمحافظة دير الزور للهجرة في محافظة دير الزور لعام 2008, ومقارنتها مع الإحصاءات المتوفرة للهجرة الخاصة بمحافظة دير الزور في عام 1970. [1]

الجدول رقم (11): يبين التوزيع النسبي للمهاجرين (15 سنة فأكثر) حسب أسباب الهجرة والجنس بين عامي 1970-2004.

أسباب الهجرة *	1970			2004		
	ذكور %	إناث %	مجموع %	ذكور %	إناث %	مجموع %
عدم توفر فرص العمل	44.8	28.3	39.9	32	18.8	29.1
تحسين منطقة السكن أو المسكن	19.7	34.6	24.1	29	38.2	31.3
عدم كفاية الدخل	13.1	6.3	11.2	17.5	10.1	14.4
عدم توفر المرافق والخدمات في المحيط السكني	3.5	4.4	3.6	7.5	12.1	9.1
عدم حيازة أرض زراعية أو صغر مساحتها	3.9	4.4	4	0.9	6.4	2.6
أسباب أخرى	15	22	17.2	12.3	14.4	13.7
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء, نتائج المسح العشوائي لعينة الهجرة الخاصة بمحافظة دير الزور لعام 2004, ص 54 *- تم استبعاد الهجرة التي حدثت بدافع لم شمل الأسرة أو الزواج.

*** تم استبعاد الهجرة التي حدثت بدافع لم شمل الأسرة أو الزواج.**

1-مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, نتائج المسح العشوائي لعينة الهجرة لعام 2004.

شكل بياني رقم (9) يبين تطور التوزيع النسبي للمهاجرين حسب أسباب الهجرة والجنس في محافظة ديرالزورخلال الفترة الممتدة بين عامي(1970-2004)

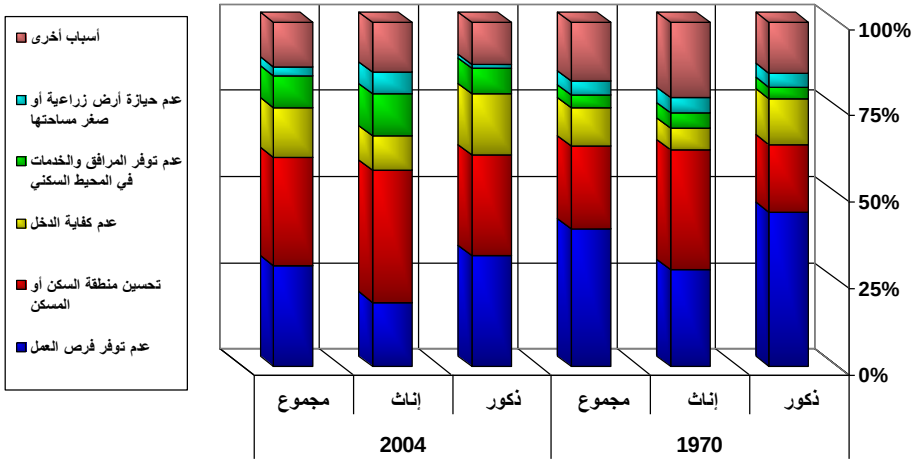

المصدر: تم الاستعانة لرسم هذا الشكل بنتائج المسح العشوائي الذي قام بها مكتب الإحصاء بمحافظة دير الزور للهجرة في محافظة دير الزور لعام 2004, ومقارنتها مع الإحصاءات المتوفرة للهجرة الخاصة بمحافظة دير الزور في عام 1970.

يستخلص من نتائج بيانات هذا الجدول ما يلي:

تباين التوزيع النسبي للمهاجرين حسب أسباب الهجرة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-2004 نتيجة لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل من الفترتين.

تباين التوزيع النسبي لأسباب الهجرة بين الرجال والنساء كنتيجة حتمية لتطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (11) يمكننا الوقوف على الأسباب الرئيسية للهجرة حيث يتضح لنا أن السبب الرئيسي للهجرة يأتي بالمقام الأول بهدف الوصول إلى عمل مناسب وبأجر أعلى من العمل المتوفر فعلا في المناطق المهاجر منها للحصول على دخل كافي أو مناسب للأشخاص المهاجرين, حيث كانت نسبة المهاجرين تحت هذا البند أعلى في الفترات السابقة وهذا يعود إلى قلة فرص العمل بأجور عالية في مناطق المهاجرين في تلك الفترة إلا أن هذه النسبة بدأت تتراجع بشكل تدريجي مع أتساع قاعدة العمل وتحسن الأجور وبالتالي الحصول على دخول معقولة وكافية لمتطلبات حياة المهاجرين في مناطق المهرجين,أما السبب الثاني من حيث الأهمية فيعود إلى

عامل التطور والحداثة وتوفر عامل الخدمات بمختلف أشكاله وأنواعه و التي يبحث عنها معظم المهاجرين من خلال البحث والانتقال إلى مناطق سكنية ومساكن جيدة التخديم وتتصف بأنها أكثر تنظيما وحداثة حيث نجد أن سبب الهجرة تحت هذا البند تشكل نسبة عالية لدى المهاجرين وخصوصاً المهاجرين من المناطق الريفية باتجاه المدن أو المناطق الحضرية.

2-1-4 – آثار ونتائج الهجرة في محافظة ديرالزور:

إ ن من أهم الظواهر الاجتماعية الديموغرافية في العصر الحاضر ترك الريفيين في هذه المحافظة قراهم الأصلية والهجرة إلى المدن ولاسيما مركز المحافظة (مدينة دير الزور) للالتحاق بالأعمال المتوافرة فيها. وكان لهذه الهجرة بطبيعة الحال تبعات ونتائج تركت آثارها على كل من المدن والريف على حد سواء, ويمكن فيما يلي إجمال هذه النتائج باختصار:

أدت هجرة اليد العاملة النشيطة من الشباب إلى بيع جزء من الحيازات الزراعية في المناطق الريفية, وإلى زيادة عبء العمل على بقية أفراد الأسرة , وأحياناً إلى إهمال جزء من الحيازات الزراعية وتركها دون استغلال . وبالتالي فإن كل مهاجر من الريف يشكل خسارة يد عاملة في الريف و يسبب تركز العمال في بعض مراكز الإنتاج مما أدى إلى انخفاض الأجور وظهور العديد من المشكلات في المدن كرد فعل مباشر للتركز والتزاحم والكثافة السكانية العالية.

إن معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة تتجاوز دائما معدلات خلق فرص جديدة للعمل وتفوق بشكل كبير مقدرة كل من الصناعة والخدمات الاجتماعية على استيعاب هذه القوة العاملة . وعليه فإن الهجرة هي السبب الرئيسي لظاهرة الفائض في القوة العاملة في المدن وهي عامل يزيد من مشكلة البطالة فيها ويتجلى ذلك من ناحيتين:

فمن ناحية العرض: فإن الهجرة تزيد بشكل واضح نسبة الباحثين عن عمل في المدن بالإضافة إلى الأعداد السكانية التي تدخل سوق العمل نتيجة النمو السكاني الطبيعي في المدن.

ومن ناحية الطلب: فإن الفرص الجديدة للعمل في المدن أكبر تكلفة من مثيلاتها في الريف, ولا تتوازن في كمها ونوعها مع أعداد الباحثين عن العمل. أدى هذا الفائض إلى العمل بشكل غير منظم والذي يعمل الناس فيه غالباً بشكل غير قانوني أو غير شرعي ويشغلون النساء والأحداث

بأجور منخفضة وبلا تأمين ولا ضرائب... الخ . وبالتالي فـإن تضخم الفروع غير الإنتاجية يأتي مصحوبـاً بتناقص نسبة العاملين بالزراعة وارتفاع نسبة المشتغلين بالصناعة والتجارة وا لخدمات والسياحة.

إن عملية التصنيع التي تترافق بانتقال السكان من الريف إلى المدينة وزيادة أعداد ونسبة العاملين في أعمال غير منتجة تترافق أيضاً مع زيادة حادة في الطلب على الطعام وغيره من المنتجات الزراعية دون التوسع الكافي في العروض منه مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية. كما أن المناطق غير الصالحة للزراعة ليست هي فقط التي يتضاءل عدد سكانها وإنما جميع الأرياف التي يتجاوز عدد سكانها طاقة استخدام الآلة الحديثة في الزراعة.

وكثيراً ما يتعرض المهاجر لمصاعب اجتماعية تتمثل في عدم قدرته على التكيف مع المجتمع الجديد الذي يختلف كثيراً عما ألفه, فتراه متبرماً من السلوك الأخلاقي والاجتماعي الذي يحيط به.

ثانياً – التراكيب السكانية في محافظة ديرالزور:

يمثل التركيب السكاني لمجتمع سكاني ما تصنيف السكان وفقاً لخصائص ديمغرافية (العمر والنوع) وأخرى غير ديمغرافية كالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية... الخ, إذ يكون هذا التصنيف وفقاً لخاصة واحدة أو لعدة خصائص منها. لذا يتم الاهتمام بالتركيب السكاني لمعرفة حالته بالترابط مع التطورات المستقبلية لحركة السكان (الطبيعية والمكانية) والتي تعد كأساس للتقديرات السكانية للاستفادة منها بالتنمية البشرية وعلاقتها مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية في ذلك المجتمع.

1- التركيب العمري للسكان في محافظة ديرالزور:

لقد أدى النمو السكاني الكبير في محافظة دير الزور إلى تحولات ديموغرافية كبيرة انعكست على التركيب العمري للسكان, وأخذ يظهر بشكل واضح للعيان على هرم الأعمار وعلى كل فئة من فئاته العمرية. وكان هذا التغير واضحاً من تعداد لآخر أيضاً, وبرزت الفتوة الديموغرافية في محافظة دير الزور بمعدلها المرتفع وبدت كظاهرة مميزة لهرم الأعمار في محافظة ديرالزور, وهذا ما يوضحه الشكل البياني لهرمي الأعمار رقم (1,2), إذ يبين أن المجتمع في هذه المحافظة يتميز بقاعدة

عريضة تبلغ فيها نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر من العمر ما يزيد على 46% من مجموع السكان خلال فترة الدراسة. وقد بلغ معدل الفتوة الديموغرافية ذروته 52.6% في عام 1981، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي, إلا أنه لا يزال عالي اً جداً, وتعلوها طبقة تمثل الفئة الشابة من السكان والتي كانت أقل اتساعاً خلال عامي 1970-1981 ثم بدأت بالتوسع التدريجي النسبي في العقدين التاليين. وهكذا يلاحظ أنه بدءاً من عام 1981 وحتى عام 2004 أخذ الهرم السكاني الخاص بالمحافظة بالتوسع التدريجي كلما ارتفعت فئات العمر.

في ضوء هذه المرحلة الديموغرافية الانتقالية التي تعيشها محافظة دير الزور, ومن خلال التعرف على واقع التغيرات الحاصلة في التركيب العمري للسكان, ومدى تأثير تلك التغيرات الخاصة بالفئات العمرية التي يتألف منها الهرم السكاني في هذه المحافظة خلال فترة الدراسة على حيوية السكان في هذه المحافظة وعلى فتوتها وعلى حاجاتها الآنية والمستقبلية بشكل عام. حيث يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية بالاستناد إلى نتائج التعدادات السكانية الأربعة.

تتمتع محافظة دير الزور بتركيب سكاني يغلب عليه صفة الشباب, فنسبة السكان الذين هم في سن الإعالة والاستهلاك أقل من 15 عاماً كما هو مبين في كل من الجدول رقم (12) ورقم (13) وذلك وفق نتائج التعدادات السكانية لعامي 1970-1981، حيث بلغت نحو 51.7% من جملة السكان في عام 1970, ثم ارتفعت إلى نحو 52.6% في عام 1981 وبزيادة عددية مقدارها63661 نسمة على التعداد السابق, أي ما نسبته 42.12% من عدد سكان هذه الفئة في التعداد السابق, واستمر الارتفاع العددي مع انخفاض نسبي لهذه الفئة في تعداد 1994 إذ بلغت هذه النسبة نحو 51.2%, بزيادة عددية مقدارها نحو 149429 نسمة وهي تمثل نحو 69.5% من سكان هذه الفئة وفقاً لنتائج التعداد السابق, إلا أن نسبة هذه الفئة بدأت بالتقلص بشكل كبير في تقدير عام 2004 إذ بلغت نسبتها نحو 46.1% من مجمل عدد السكان, وبزيادة عددية مقدارها 156092 نسمة وهي تمثل نحو 42.7% من العدد المجمل لهذه الفئة في التعداد السابق.

إن ارتفاع نسبة صغار السن في محافظة دير الزور يعود إلى ع دة عوامل هما ارتفاع معدل الخصوبة وهبوط معدل الوفيات, و بخاصة وفيات الأطفال بسبب تحسن مستوى المعيشة والاهتمام المتزايد برعاية الطفولة وزيادة الوعي الصحي والاجتماعي لدى السكان . ولابد من الإشارة هنا إلى أن انخفاض نسبة هذه الفئة لا يعني انخفاضاً في عدد السكان, إذ أن عدد السكان في نمو متزايد ومستمر, وذلك لأنه يملك مخزوناً دينم وغرافياً ضخماً نتيجة للخصوبة المرتفعة الماضية. ومن أسباب انخفاض هذه النسبة عدم الدقة في تسجيل الوفيات والولادات في مواعيدها المحددة وظاهرة تدوير الأرقام الخاصة بالعمر. (*)

أما بالنسبة للسكان الذين هم في سن العمل والإنتاج (المنتجين) والذين تتراوح أعمارهم بين 15-59عاماً فقد ارتفعت نسبتهم خلال فترة الدراسة 1970-2004, بشكل مضطرد والتي كانت 41.8% من إجمالي السكان في عام 1970, ثم ارتفعت إلى 42.4% في عام 1981, وارتفعت هذه النسبة لتبلغ 44.6% في عام 1994, لتصل إلى 49.2% من إجمالي السكان في عام 2004. حيث نلاحظ تطور حجم هذه الفئة خلال فترة الدراسة في كل من الجدول رقم (12) ورقم (13). إذ تشير الأرقام إلى أنها بلغت ذروتها في تعداد عام 2004, حيث وصلت الزيادة العددية إلى 238221 نسمة, زيادة عن التعداد السابق لهذه الفئة, أي ما نسبته 75.4% من إجمالي التعداد السابق.

وتبين بعض المصادر أن المتوسط السنوي لمعدل نمو السكان في هذه الفئة قد بلغ 4.3% في محافظة دير الزور, وهو أعلى من المستوى المتحقق على المستوى العالمي والبالغ 2%, وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي1970- 2004. (1) والحقيقة أن ارتفاع معدلات النمو السنوية لهذه الفئة يشير لفتوة السكان في هذه المحافظة والتحول نحو النضج السكاني أيضاً حيث تزداد الفئة الوسطى.

أما نسبة الفئة العمرية الهرمة (أي السكان الذين تبلغ أعمارهم 60عاماً فأكثر), فهي متدنية ولم يطرأ عليها تغير جوهري خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004, حيث يلاحظ أن الزيادة العددية في هذه الفئة بلغت حدها الأدنى في تعداد عام 1981, حيث وصلت إلى 1417نسمة

*–ظاهرة تدوير الأعمار:هي ظاهرة تمثل الأفراد الذين يقربون تواريخ ميلادهم إلى فئة أدنى من فئة أعمارهم , وهنا يتحول القسم الأكبر من أفراد هذه الفئة إلى الفئة ا لأصغر منها, وبالتالي يظهر الانخفاض النسبي في هذه الفئة خلال التعدادات وإن كان الأمر يخلو من تدوير للأرقام(تقريبها)من رقم أعلى والدخول في فئة عمرية أدنى.

1-United Nations. Word Population: The 2003 Revision .Volume I: Comprehensive Tables….. P . 301.

زيادة عن التعداد السابق لهذه الفئة , أي ما نسبته 7.4%, في حين بلغت ذروتها في تعداد عام 2004 لتسجل 19455نسمة, أي ما نسبته 65.9% عن التعداد السابق له . ويلاحظ أن الزيادة العددية والنسبية المنخفضة في عام 1981 بالمقارنة مع عام 2004 إنما ترجع إلى ارتفاع عدد الأفراد في الفئة العمرية 0–14سنة بشكل كبير من جهة وانخفاض أعداد سكان المحافظة في تلك الفترة بالمقارنة مع أعدادهم في عام 2004, إذ نلاحظ أن هناك تناسباً عكسياً بين عدد السكان صغار السن وكبار السن.أما ازدياد حجم الزيادة العددية لهذه الفئة في تعداد عام 2004, فيرجع إلى جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها القطر والتي أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات بشكل كبير مما أدى إلى طول أمد الحياة, الأمر الذي نتج عنه نمو حجم هذه الفئة, كما في الجدول (13).

لقد قمنا برصد التطورات التي أصابت نسبة هذه الفئة بالنسبة للفئات الأخرى خلال فترة الدراسة بين عامي 1970– 2004, وقد تبين أن هذه النسبة في انخفاض مستمر حيث بلغت 6.5% في عام 1970, لتنخفض بعدها إلى 5% من إجمالي السكان في عام 1981, ثم إلى 4.2% في عام 1994, لترتفع إلى 4.3% من إجمالي السكان في عام 2004. [1] وهكذا يمكن تمثيل حركة الأجيال بنهر يبدأ بتدفق كبير من منبعه, ثم تستنزف مياهه على طول مجراه فيتناقص صبيبه تدريجياً ولا يصل منه إلى المصب إلا النزر اليسير.

1- سليمان, أيمان, التغيرات التي طرأت على التغيرات التي طرأت على التراكيب الهيكلية للسكان في سورية بين عامي 1970-2004, أطروحة دكتوراه, كلية الاقتصاد, جامعة حلب,2005, ص 270,269,268.

الجدول رقم (12): يبين توزع السكان في محافظة دير الزور وفقاً للفئات العمرية والنوعية ونسبة الجنس الخاصة بالسكان في محافظة دير الزور بين عامي (1970-1981).

فئات العمر الرئيسية	1970				1981			
	ذ	إ	م	النوع %	ذ	إ	م	النوع%
(0- 14) سنة	52.7	50.5	51.7	107.1	53.3	52	52.6	105.7
(15- 59) سنة	40.7	43	41.8	99.3	41.6	43.2	42.4	99.6
(+ 60) سنة	6.6	6.5	6.5	101.1	5.1	4.8	5	107.2
المجموع	100	100	100	103.8	100	100	100	102.6

المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية لعامي 1970-1981.

الجدول رقم (13): يبين توزع السكان في محافظة دير الزور وفقاً للفئات العمرية والنوعية ونسبة الجنس الخاصة بالسكان في محافظة دير الزور بين عامي (1994-2004).

فئات العمر الرئيسية	1994				2004			
	ذ	إ	م	النوع %	ذ	إ	م	النوع %
(0- 14) سنة	52.1	50.5	51.2	108.4	47	46.1	46.5	107.5
(15-59) سنة	43.3	45.6	44.6	97.36	48.4	49.8	49.2	99.8
(+ 60) سنة	4.6	3.9	4.2	119.3	4.5	4.1	4.3	130

المجموع	100	100	100	102.4	100	100	100	104.8

المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية لعامي 1994-2004.

هرم الأعمار (1) يبين توزع الفئات العمرية والنوعية للسكان في محافظة ديرالزور لعام 1970

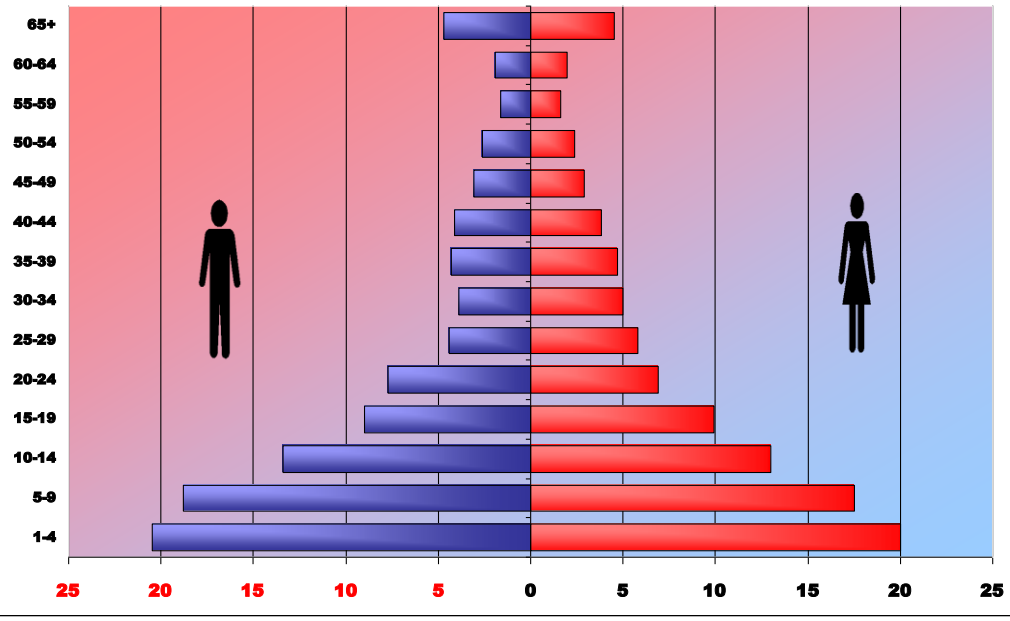

هرم الأعمار (2) يبين توزع الفئات العمرية والنوعية للسكان في محافظة ديرالزور لعام 2004

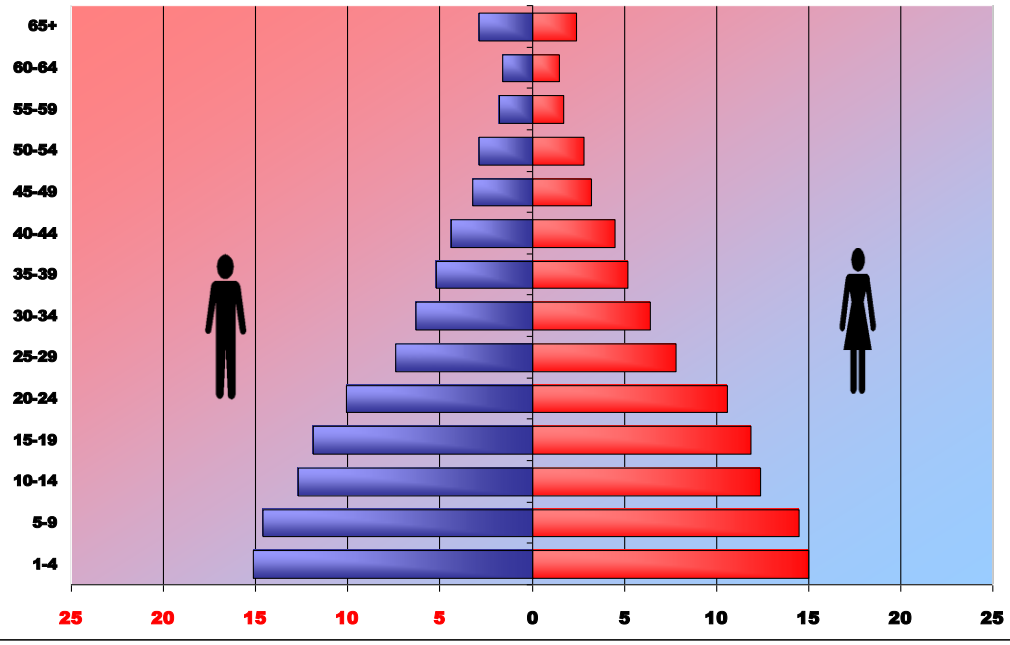

2 التركيب النوعي للسكان في محافظة ديرالزور:

أن التركيب العمري والنوعي للسكان في محافظة دير الزور وفقاً لمكان الإقامة (حضر- ريف) في عام 2004, سجل أن نسبة النوع في الحضر أعلى من مستواها في الريف, إذ بلغت في الحضر 105% مقابل 103% في الريف, ويمكن أن يعزى هذا الفرق إلى الهجرة من الريف إلى الحضر وارتفاع نسبة الذكور المهاجرين قياساً بالإناث ويبدو أن هذه الهجرة قد أخلت بالتركيب النوعي في فئات السن المختلفة. و يظهر لنا كل من الجدول رقم (12) ورقم (13) التوزيع النسبي للسكان في محافظة دير الزور حسب فئات العمر و النوع الرئيسية وفقاً لنتائج التعدادات السكانية الأربعة الأخيرة , تفوق عدد الذكور على الإناث في الفئة العمرية 0- 14 سنة في التعدادات السكانية الأربعة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004.بينما يزيد عدد الإناث ع لى عدد الذكور في الفئة العمرية المتوسطة والمنتجة 15-59سنة, وهذا الارتفاع في هذه الفئة يعود إلى عدة أسباب منها أن وفيات الذكور في الأعمار المتوسطة أعلى لأنهم أكثر تعرضاً للأخطار من الإناث بسبب طبيعة أعمالهم خارج المنزل, ودخولهم الجيش من خلال إلزامهم بالخدمة الإلزامية , بالإضافة إلى عامل الهجرة وخصوصا بالنسبة للذكور حيث يضطرون إلى الهجرة إما بهدف العمل أو الدراسة أو طلبا لظروف معيشية أفضل,..... الخ. مما يقرب في النسب بين الجنسين

أما بالنسبة للفئة العمرية العليا + 60 سنة فقد زاد فيها أعداد الذكور على الإناث خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004.

هذا وتسمى نسبة الإناث إلى الذكور في مجموع السكان (بنسبة النوع), وقد بلغت هذه النسبة 104.8وفق لإحصاء عام 2004, أي أن كل 100 من الإناث يقابلها 104.8 من الذكور, وهذا وضع طبيعي وشبيه بقية المحافظات السورية والبلدان العربية وغيرها.

إن دراسة تطور الفئات العمرية الأربع في محافظة دير الزور لا تأخذ بعدها الديموغرافي ما لم يتم التعرف على طبيعية واتجاه التركيب العمري والنوعي في محافظة دير الزور بشكل أكثر تفصيلاً

من خلال ظاهرة ملازمة للأهرامات العمرية والنوعية في محافظة دير الزور , وهي الفتوة الديموغرافية وذلك في الفترة القادمة .

3- ظاهرة فتوة السكان في محافظة ديرالزور:

تتمثل هذه الظاهرة بارتفاع نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من مجموع السكان. وهذه الظاهرة تلازم سكان المناطق ذات الخصوبة العالية والوفيات العالية نسبياً, حيث تمثل عادة نسبة الأطفال في فئة العمر 0-14 سنة أكثر من ثلث السكان, وتسمى هذه الظاهرة بالفتوة الديموغرافية.

بالنظر إلى كل من الجدول (14) ورقم (15) والشكل البياني رقم (10) وذلك وفق نتائج التعدادات السكانية الخاصة بمحافظة دير الزور لعامي 1970-1981 يتضح أن العدد المطلق لهذه الفئة هو في تزايد مستمر ومن تعداد لآخر, كما أن نسبتها قد ارتفعت من 51.7% في تعداد عام 1970, ووصلت إلى أقصى درجة لها في تعداد عام 1981, حيث شكلت أكثر من نصف المجتمع, حيث بلغت 52.6% ثم أخذت بالانخفاض الواضح لتصل إلى 46% في عام 2004. [1] وهذا الانخفاض يرجع إلى انخفاض معدل الخصوبة بسبب دخول المرأة ميدان العمل وانتشار التعليم بشكل كبير وخاصة بين الإناث و زيادة الوعي بمسألة تنظيم الأسرة بالإضافة إلى استمرار ظاهرة كتم المواليد (المكتومين).

من جهة أخرى فقد تم التوصل من خلال نتائج التعدادات السكانية في محافظة دير الزور إلى أنه بالرغم من أن المجتمع في هذه المحافظة هو مجتمع فتي, إلا أن درجة فتوته تتفاوت بين سكانه في الحضر والريف, وكذلك بين سكانه الذكور والإناث إذ تبين أن درجة الفتوة في الحضر هي أعلى منها في الريف, وذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية عديدة كظاهرة كتم تسجيل المواليد حديثي الولادة بهدف تصغير أعمارهم وهي ما تعرف بظاهرة (تدوير الأعمار) والتي تنتشر بشكل كبير في الريف.

1- تم حساب معدل الفتوة الديموغرافية للسكان في محافظة دير الزور بين عامي (1970-2004), من قبل الباحث بالاعتماد على معادلة الفتوة الديموغرافية التالية: (مجموع السكان في الفئة العمرية (0-14سنة) ÷ مجموع السكان × 100) .

كذلك تم التوصل من خلال نتائج تعداد عام 2004 إلى أن محافظة دير الزور تسير نحو درجة فتوة أقل مما كانت عليه سابقاً, والانخفاض في الريف أكبر منه في الحضر, فقد ارتفع (متوسط العمر) (*) في الريف من 15.6سنة في عام 1994 إلى 18.5سنة في عام 2004, أي ما يعادل 3 سنوات ، بينما في الحضر لم يتجاوز الارتفاع في متوسط العمر السنة الواحدة حيث بلغ 19.7سنة في عام 2004.

كما وجد أن التركيب العمري للذكور في محافظة دير الزور هو أكثر فتوة منه لدى الإناث وذلك في التعدادات السكانية الأربعة, وذلك بسبب انخفاض *العمر الوسيط للذكور عنه لدى الإناث إذ بلغ 16 سنة للذكور مقابل 16.3 سنة للإناث.* (1)

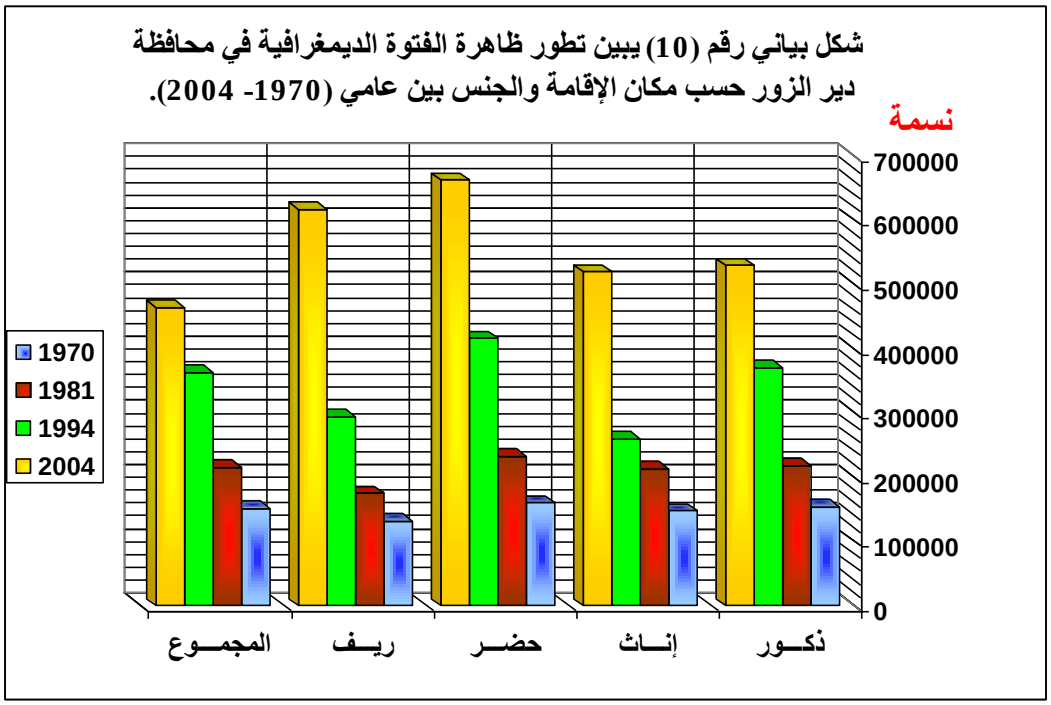

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدولين رقم (15,14).

*- متوسط العمر لجميع السكان الأحياء يساوي مجمل أعمارهم على عددهم, أي الوسط الحسابي لأعمار جميع السكان الذين يقطنون المكان.

1- مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, قسم الحاسب الآلي, نتائج الإحصاءات السكانية الخاصة بمحافظة دير الزور لعام 2004.

الجدول رقم (14): يبين تطور ظاهرة الفتوة الديموغرافية (من هم في سن دون 15 سنة) في محافظة دير الزور حسب الجنس و مكان الإقامة بين عامي 1970-1981.

الفئات	1970		1981	
	العدد	%	العدد	%
ذكور	154058	52.7	217654	53.3
إناث	147611	47.3	212345	46.7
حضر	160196	54.8	233171	57.1
ريف	132133	45.2	175185	42.9
المجموع	151135	51.7	214796	52.6

المصدر: تم أخذ النسب من: - نتائج التعدادات السكانية الخاصة بمحافظة دير الزور لعامي (1970-1981).
- أما الأرقام فقد حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه وفقاً لمعادلة الفتوة الديموغرافية (مجموع السكان في الفئة العمرية (0-14سنة) ÷ مجموع السكان × 100) .

الجدول رقم (15): يبين تطور ظاهرة الفتوة الديموغرافية (من هم في سن دون 15 سنة) في محافظة دير الزور حسب الجنس و مكان الإقامة بين عامي 1994- 2004.

الفئات	1994		2004	
	العدد	%	العدد	%
ذكور	370626	52.1	530160	47
إناث	359244	47.9	520008	43
حضر	416865	58.6	663264	58.8
ريف	294509	41.4	464736	41.2
المجموع	364224	51.2	521136	46

المصدر: تم أخذ النسب من: - نتائج التعدادات السكانية الخاصة بمحافظة دير الزور لعامي (1994-2004).
- أما الأرقام فقد حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر وفقاً لمعادلة الفتوة الديموغرافية (مجموع السكان في الفئة العمرية (0-14سنة) ÷ مجموع السكان × 100) .

بالنهاية يتبين أنه خلال فترة التعدادات السكانية الأربعة بقي التركيب العمري لسكان محافظة دير الزور محافظاً على سمته الأساسية, وهي الفتوة الديموغرافية, وانخفاض نسبة المسنين من العمر (60 سنة فأكثر), وكذلك انخفاض العمر الوسيط لسكان هذه المحافظة, مع وجود منحى بطيء نحو زيادة نسبة فئة الناضجين (15-59 سنة) على حساب الفئة (0-14 سنة) والذين يشكلون القوة البشرية ومنهم قوة العمل والموارد العمالية. وزيادة حصة هذه الفئة سيتبعه لاحقاً ارتفاع نسبة الفئة الأعلى 60 سنة فما فوق كنتيجة لانتقال التغيرات عبر الفئات العمرية من الأدنى نحو الأعلى على مر السنين.

4- معدل الإعالة الديموغرافية للسكان في محافظة ديرالزور:

لقد أدت التغيرات الطارئة على التركيب العمري للسكان في محافظة دير الزور إلى ارتفاع نسبة السكان غير المنتجين, حيث يشير العمر الوسيط للسكان في هذه المحافظة إلى أن نصف السكان ما زالوا مستهلكين وغير منتجين, وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة العمرية والاقتصادية مع ما يرافق ذلك من أعباء اقتصادية عديدة يلقيها هذا العدد على عملية التنمية في هذه المحافظة.

لقد أدى ارتفاع نسبة الأطفال في الفئة العمرية (0-14 سنة) في محافظة دير الزور إلى ارتفاع معدل الإعالة الديموغرافية, **ويقصد بمعدل الإعالة الديموغرافية: عدد الأفراد من فئة الأطفال في العمر(0-14 سنة) مضافاً إليه عدد الشيوخ في العمر (60 عاماً فما فوق) لكل مئة شخص في سن القدرة على العمل (15-59 سنة).** حيث أن معدل الإعالة الديموغرافية في محافظة دير الزور انخفض من 139.2 شخصاً لكل مئة شخص في سن العمل وفق تعداد 1970 إلى 135.8 شخصاً لكل مئة شخص وفق تعداد عام 1981 وهذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع عدد السكان الذين هم في سن العمل خلال تلك الفترة 1970-1980, إلا أن هذا المعدل يعود

وينخفض بشكل مستمر ليصل إلى 124.2 شخصاً لكل مئة شخص في عام 1994, و102.2شخصاً لكل مئة شخص في عام 2004. وهذا الانخفاض المستمر والواضح في هذا المعدل إنما يعود إلى الزيادة الكبيرة المتحققة في عدد الشباب في سن العمل, التي تفوق الزيادة المتحققة في عدد الأطفال والشيوخ (المستهلكين). [1]

في الحقيقة يجب التأكيد على أن معدلات الإعالة السابقة هي معدلات مضللة لدرجة كبيرة لأنها تعتبر كل السكان من الفئة (15- 64 عاماً) منتجين ومن عداهم مستهلكين, ولكن في سورية كان سن القدرة على العمل يحدد سابقاً للسكان من العمر 10سنوات فأكثر, وبالتالي ووفقاً لهذا التحديد يوجد في محافظة دير الزور فئتان عمريتان: الأولى الأطفال دون عشر سنوات أي من العمر (0-9 سنة), والثانية السكان في سن القدرة على العمل في العمر 10 سنوات فأكثر , **وجاء هذا التصنيف وفقاً لدراسة تحليلية قام بها مكتب الاحصاء بمحافظة ديرالزور عن واقع القوى العاملة في المحافظة لعام 2004**.

الجدول رقم (16): يبين تطور معدل الإعالة الديموغرافية في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004.

السنة	عدد الأشخاص لكل مئة شخص في العمر (15- 59)		معدل الإعالة الديموغرافية الكلية (شخص)
	في العمر (0-14) (إعالة الأطفال)	في العمر (+60) (إعالة المسنين)	
1970	123.6	15.5	139.2
1981	124	11.8	135.8
1994	114.8	9.4	124.2
2004	93.4	8.8	102.2

المصدر: حسبت المعدلات من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية الأربعة في محافظة دير الزور وتطبيق معادلة الإعالة الديموغرافية (مجموع السكان في الفئة العمرية (0-14سنة) +مجموع السكان في الفئة العمرية 65سنة) ÷ مجموع السكان في الفئة العمرية (15-59سنة) × 100) .

1- حسبت معدلات الإعالة الديموغرافية من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية الأربعة في محافظة دير الزور وتطبيق معادلة الإعالة الديموغرافية (مجموع السكان في الفئة العمرية (0-14سنة) +مجموع السكان في الفئة العمرية 65سنة) ÷ مجموع السكان في الفئة العمرية (15-59سنة) × 100).

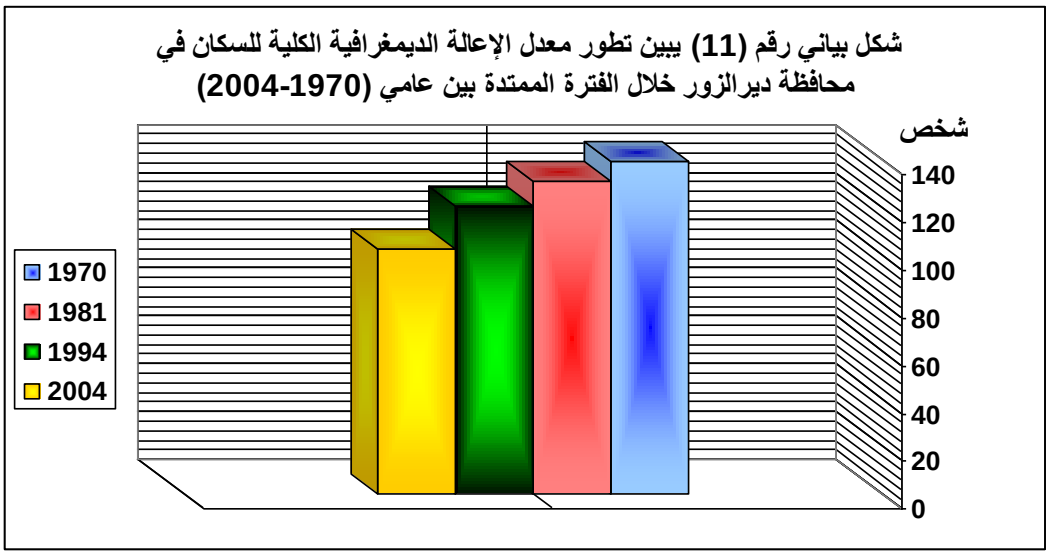

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (16).

كما أن العامل قلما يترك عمله إلا عند موته خاصة بالنسبة للعاملين خارج القطاع الحكومي بسبب ضعف دخلهوعدم قدرته على الادخار. وفي الوقت عينه فإن نسبة من السكان في سن العمل لا تعمل إما لعدم وجود عمل مناسب أو لعدم وجود عمل في المكان وهم العاطلون عن العمل الذين توردهم الإحصائيات الرسمية بنسبة (8.6%) لكن الكثيرون يؤكدون أن النسبة ضعف ذلك إن لم تكن أكثر. كما أن هناك نسبة هامة لا تعمل ولا ترغب في العمل ممن هم في سن العمل وأغلبها من النساء اللواتي يتفرغن للشؤون المنزلية وتربية الأطفال, وبالتالي فإن عبء الإعالة الحقيقية في محافظة دير الزور أكبر بكثير من معدل الإعالة الديموغرافية حسب المعيار الدولي, فقد بلغ معدل الإعالة الفعلية (الحقيقية) أو الاقتصادية 69% في عام 1970, ثم انخفض إلى 58% في عام 1981, ثم انخفض إلى 44% في عام 2004. وهنا يجب التنويه إلى أنه ابتداءً من عام 2002 وبعد تمديد التعليم الإلزامي حتى الصف التاسع أضحى بدء سن العمل يحسب من سن (15 سنة) بعد أن كان يبدأ من سن العاشرة وعليه فإن معدلات إعالة 2004 يتوافق إلى حد ما مع المؤشرات الفعلية. كما هو مبين في الجدول رقم (16), والشكل رقم (11).

الفصل الثالث

التوزع الجغرافي و تطور التركيب الاجتماعي والاقتصادي للسكان في محافظة دير الزور

أولاً ـ التوزع الجغرافي للسكان في محافظة ديرالزور:

لقد شهدت هذه المحافظة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادات والتقدير السكاني الأخير تغيرات سكانية مهمة, فقد تضاعفت أعداد سكانها بما يقارب من أربع مرات ,كما تم تنفيذ العديد من البرامج التنموية واسعة التأثير والتي صاحبها العدي د من التغيرات الكبيرة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية, حيث حدث تغير هام في توزع السكان ما بين الريف والحضر , فقلمت مدن جديدة ونمت مدن أخرى كانت قائمة.

وبهدف توضيح صورة التوزع السكاني في محافظة دير الزور والتغيرات التي طرأت عليها سيتم التطرق للموضوعات التالية:

- التوزع العددي والنسبي للسكان على المناطق الإدارية.
- الكثافة السكانية بأشكالها المختلفة (العامة- الإنتاجية).
- التوزع السكاني حسب نمط السكن ما بين الريف والحضر.

1- التوزيع العددي والنسبي للسكان على مستوى المناطق الإدارية في محافظة ديرالزور:

يتوزع سكان محافظة دير الزور البالغ عددهم 1100000 نسمة وفق نتائج تعداد عام 2004 على ثلاث مناطق إدارية و11 مركز ناحية كما ورد في الخريطة رقم (16) وتتباين المناطق

والنواحي بصورة واضحة في نصيب كل منها من السكان, كما أن صورة التوزع السكاني والكثافة السكانية حافظت على وضعها بين عامي 1970- 2004, مع اقتراب نسب بعض المناطق من بعضها البعض . واعتماداً على نتائج آخر تقدير إحصائي للسكان في عام 2004 ومقارنته مع أعدد السكان حسب إحصاء عام 1970, كما ورد في الج دول رقم (7), يمكن رسم خارطة للتوزيع السكاني والتغيرات التي طرأت عليه في محافظة دير الزور.

من خلال النظر في توزيع السكان في الجدول رقم (7), يتضح أن *مدينة دير الزور* تضم نحو *310 ألف نسمة* أو ما يقارب نحو 30.2%, أي أن ثلث سكان المحافظة في عام 2004 يعيشون في هذه المدينة, مقارنة بنحو *96 ألف نسمة في عام 1970* (أي حوالي 33% من مجمل السكان) ومدينة ديرالزور مركز المنطقة هي المدينة الوحيدة التي كان عدد سكانها يتجاوز *96 ألف نسمة في عام 1970* , وعند إضافة مدينتي الميادين و البوكمال لها يصبح مجموع سكان المدن الثلاث الكبرى نحو *497 ألف نسمة* , ويعني ذلك أن 46% من إجمالي سكان المحافظة في عام 2004 يعيشون في ثلاث م دن فقط بينما تتوزع النسبة الباقية وقدرها 54%, على أحد عشر مركز ناحية. والجدير ذكره أن نصيب المناطق الثلاث الأولى كان 59% من إجمالي السكان في عام 1970، وهذا النقص في نسبة استحواذ هذه المناطق للسكان يعود إلى استحواذ مدن أخرى نامية لنسبة كبيرة من سكان المحافظة (العشارة – هجين) حيث يزيد سكان كل منها عن 95 ألف نسمة لما لهذه المدن من جاذبية كبيرة لسكان المناطق الريفية المحيطة بها والتي أثرت على جاذبية المدن الرئيسية في المحافظة فشكلت هذه المدن مع مراكز المناطق في المحافظة (دير الزور, الميادين, البوكمال) ما يشبه الح زام للتركز السكاني يمتد في نطاقات منتظمة التوزيع جغرافياً لأراضي ا لمحافظة من مدينة دير الزور في الغرب مروراً بمنطقة الميادين وناحية العشارة في قلب المحافظة وحتى منطقة البوكمال وناحية هجين في الشرق . وإلى جانب المناطق السابقة ذات الكثافات السكانية المرتفعة يوجد ناحيتان يزيد عدد سكان كل منهما عن *65 ألف نسمة وهي نواحي الكسرة, ذيبان* , وكذلك يوجد نحو ثلاث نواحٍ *يزيد عدد سكان كل منها عن 40 ألف نسمة, وهي البصيرة, التبني, السوسة*. أما بقية المناطق *فتزيد أعداد السكان فيها بين عن 20 ألف نسمة وه ي نواحي موحسن, خشام, الصور, الجلاء* . *ويبلغ عدد سكان النواحي مجتمعة نحو 602 ألف نسمة* والتي تعادل

حوالي 54% من مجل السكان في عام 2004 والتي بلغت نحو 41% من مجل السكان في عام 1970. [1]

وعند توزيع السكان على قطاعات أوسع حسب المناطق التخطيطية الثلاث فإن نحو 39% من السكان يعيشون في المنطقة الغربية و 37% من السكان يعيشون في المنطقة الوسطى و24% من السكان يعيشون في المنطقة الشرقية. وإن التوزع النسبي للسكان في عام 2004 يختلف عمّا كان عليه في عام 1970 حيث حصلت المنطقة الغربية على 37% من إجمالي السكان, و 34% من إجمالي السكان في المنطقة الوسطى, و29% من إجمالي السكان في المنطقة الشرقية . [2]

ويعكس هذا الاختلاف في التوزع السكاني بين المناطق تباين جاذبية المناطق المختلفة للسكان, ويعزى ذلك إلى التوسع في المشاريع الزراعية نتيجة التطور الكبير في مشاريع الري و التوسع في المشاريع الزراعية والحيوانية والتطور الملموس الذي شهده قطاع الخدمات في غالبية المناطق , والتطور الصناعي وتوطن الإدارات والمؤسسات التجارية والجامعات والمراكز التعليمية في المنطقة الغربية بالإضافة إلى احتوائها على مركز المحافظة.

2- الكثافة السكانية بأشكالها المختلفة في محافظة ديرالزور:

أ- الكثافة السكانية العامة في محافظة ديرالزور:

يرتبط تغير الكثافة العامة للسكان بتغير عددهم, ولما كان حجم سكان المحافظة في زيادة مستمرة فقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبي بسيط في الكثافة, حيث يبين الجدول رقم (17) تطور الكثافة السكانية العامة في المحافظة بين عامي 1970- 2004. كما يتضح *أن هذه الكثافة السكانية العامة قد ارتفعت من 9 ن/كم^2 في عام 1970, إلى 12 ن/كم^2 في عام 1981* أي بزيادة

1- المكتب المركزي للإحصاء – البيانات الإحصائية الخاصة بتعداد السكان والمساكن الخاصة بمحافظة دير الزور لعامي 1970- 2004,مرجع سبق ذكره.

2- تم حساب نسب استحواذ كل منطقة من مناطق المحافظة للسكان من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بتعدادات السكان والمساكن لمحافظة ديرالزور لعامي (1970-2004).

مقدارها 3 ن/كم^2, واستمر هذا الارتفاع ليبلغ 21 ن/كم^2 في عام 1994, ثم إلى33 ن/كم^2 في عام 2004 أي بزيادة مقدارها 12 ن/كم^2 على الكثافة العامة في عام 1994. [1] شكل رقم (12).

تعتبر محافظة دير الزور من المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة جداً ولاسيما وأن الكثافة فيها *تقل كثيراً عن الكثافة السكانية العامة في سورية والتي هي بحدود 100 ن/كم^2 حالياً في عام2004*, [2] وهي تعد من أقل المحافظات السورية من حيث الكثافة السكانية كما في الجدول رقم (18), والشكل رقم (13).

الجدول رقم (17): يبين تطور الكثافة السكانية العامة في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004.

السنة	عدد السكان	الكثافة العامة	التغير في الكثافة (ن/كم^2)
1970	292330	9 ن/كم^2	-----
1981	408357	12 ن/كم^2	+ 3 ن/كم^2
1994	811375	21 ن/كم^2	+ 9 ن/كم^2
2004	1100000	33 ن/كم^2	+ 13 ن/كم^2
التغير في الكثافة	خلال الفترة من (1970- 1981)		+ 3 ن/كم^2
التغير في الكثافة	خلال الفترة من (1994- 2004)		+ 12 ن/كم^2
التغير في الكثافة	خلال الفترة من (1970- 2004)		+ 24 ن/كم^2

المصدر: تم أخذ الأرقام من: - المكتب المركزي للإحصاء- نتائج التعدادات السكانية الأربعة في محافظة دير الزور 2004,1994,1981,1970.
- أما قيم الكثافة فقد حسبت من قبل الباحث من خلال عملية قسمة أعداد السكان على المساحة العامة.

1- حسبت هذه الكثافات من قبل الباحث بالاعتماد على النتائج الإحصائية الخاصة بسكان محافظة دير الزور لعامي 1970-2004.

2- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005, ص 63 .

شكل بياني رقم (12) يبين تطور الكثافة السكانية العامة في محافظة ديرالزور بين عامي (2004-1970)

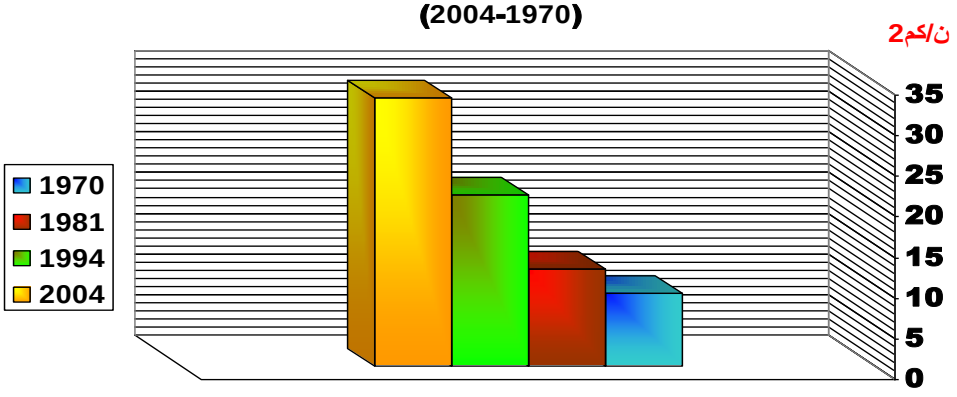

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (17).

الجدول رقم (18): يبين حجم الكثافة السكانية العامة في بعض المحافظات السورية لعام 2004.

المنطقة	الكثافة العامة
محافظة ريف دمشق	141 ن/كم^2
محافظة حلب	242 ن/كم^2
محافظة اللاذقية	407 ن/كم^2
محافظة حماة	145 ن/كم^2
محافظة درعا	253 ن/كم^2
محافظة الرقة	48 ن/كم^2
محافظة أدلب	231 ن/كم^2
محافظة الحسكة	51 ن/كم^2
محافظة طرطوس	404 ن/كم^2
محافظة القنيطرة	40 ن/كم^2
محافظة حمص	40 ن/كم^2
محافظة السويداء	60 ن/كم^2

المصدر: تم حساب الكثافة العامة للمحافظات من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2004.

وتفسر الكثافة السكانية المنخفضة جداً في هذه المحافظة بالرغم من الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها المحافظة بالمقارنة مع غيرها من المحافظات بسعة أراضي المحافظة , وتجمع السكان في مركز المحافظة والذي يضم أكثر من 29% منهم, أي أن الكثافة السكانية بدون مدينة دير الزور تصبح معادلة للكثافة في عموم سورية إن لم تكن أقل من ذلك.

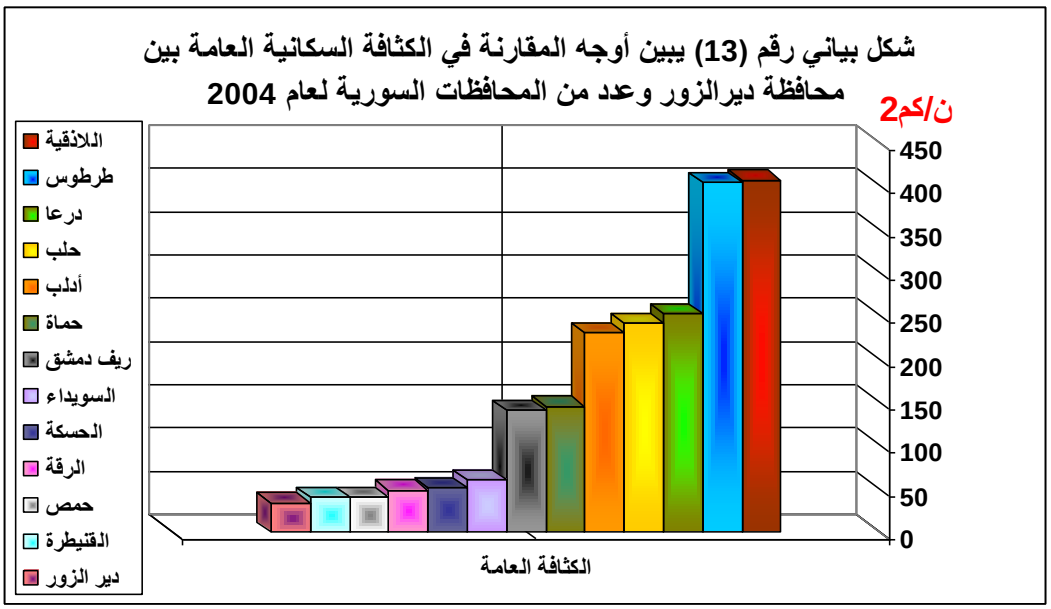

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (18).

1- الكثافة السكانية العامة حسب المناطق الإدارية لمحافظة ديرالزور:

إن اتساع مساحة محافظة دير الزور ووجود تباين في ظروفها الجغرافية ومواردها الطبيعية أوجد اختلافاً واضحاً في قوة أو ضعف جاذبية بعض المناطق للسكان وبالتالي هناك تفاوت كبير في معدل الكثافة السكانية العامة بين منطقة وأخرى, كما في الج دول رقم (19), والخريطتين رقم (12) و(13) ونتيجة لهذا التفاوت الكبير بين مناطق المحافظة, كان لابد من تقسيمها إلى مجموعات صغيرة (ثلاث مجموعات) وذلك على النحو التالي: [1]

1- المجموعة الأولى: تتميز بكثافة سكانية مرتفعة بالنسبة للمحافظة تمثلها منطقة دير الزور حيث ترتفع فيها الكثافة إلى 36 ن/كم^2 في عام 2004, في حين بلغ معدل الكثافة فيها نحو 9 ن/كم^2 في عام 1970, ويعود سبب ارتفاع حجم الكثافة السكانية في هذه المنطقة إلى تركز عدد

كبير وضخم من السكان في هذه المنطقة حيث يشكل 29% من إجمالي سكان هذه المحافظة, ومن الناحية النظرية يجب إن يكون حجم الكثافة السكانية العامة مرتفعاً جداً نتيجة استحواذ هذه المنطقة على قسم كبير من سكان المحافظة, ولكن أدت المساحة الكبيرة التي تحتلها هذه المنطقة والبالغة 47% من إجمالي مساحة المحافظة إلى تدني حجم الكثافة السكانية العامة فيها , وقد ساهم في زيادة حجم هذه الكثافة بالمقارنة مع بقية المناطق إضافة إلى تركز عدد كبير وضخم من السكان في هذه المنطقة إلى تمتعها بموقع جغرافي ومناخ مناسب للاستيطان البشري بشكل أفضل من بقية المناطق , وباعتبارها تضم مدينة دير الزور (مركز المحافظة), وتركز القسم الأكبر من النشاطات الاقتصادية بمختلف أنماطها (الصناعي والتجاري والخدمي) فيها , واحتوائها على مقر الجامعة وما يرتبط بها من الكليات والمعاهد الاختصاصية, بالإضافة لكونها مقراً لأغلب المؤسسات والإدارات الحكومية... الخ. أنظر الخريطة رقم (12) و (13).

2-المجموعة الثانية: تتميز بكثافة سكانية متوسطة تبلغ 26 ن/كم^2 في حين بلغ معدل الكثافة فيها نحو 9 ن/كم^2 في عام 1970, وتمثلها منطقة الميادين, ويعود سبب توسط الكثافة السكانية في هذه المنطقة إلى كونها منطقة زراعية ورعوية تتميز باعتدال مناخها وهطول كميات مناسبة من الأمطار فيها, وكما هو معروف فإن الاقتصاد الزراعي ذو كثافة متوسطة وأقامت الدولة العديد من مشاريع الري واستصلاح الأراضي فيها مما ساعد على استقرار السكان فيها , بالإضافة إلى كونها منطقة مهمة للاستثمار النفطي بالنسبة للمحافظة حيث تحتوي على حقل الورد النفطي, كل هذه الأمور أدت إلى تميزها عن المنطقة الثالثة (البوكمال) من ناحية حجم الكثافة السكانية العامة. أنظر الخريطة رقم (12) و (13).

---

1 -تم تقسيم مناطق المحافظة وفقاً لحجم الكثافة السكانية لتلك المناطق استنادا لحجم سكان ومساحة كل منطقة من مناطق المحافظة والتي تم حسابها من قبل الباحث.

الجدول رقم (19): يبين تطور الكثافة السكانية العامة في محافظة دير الزور وفق المناطق الإدارية بين عامي 1970-2004.

المنطقة	1970	2004	التغير في الكثافة بين 1970- 2004
مركز دير الزور	9 ن/كم^2	36 ن/كم^2	27 ن/كم^2
مركز الميادين	9 ن/كم^2	26 ن/كم^2	18 ن/كم^2
مركز البوكمال	7 ن/كم^2	22 ن/كم^2	15 ن/كم^2
المحافظة	9 ن/كم^2	33 ن/كم^2	24 ن/كم^2

المصدر: تم أخذ الأرقام من:- المكتب المركزي للإحصاء نتائج التعدادات السكانية في محافظة دير الزور لعامي 1970-2004.

- أما حجم الكثافة في المناطق الإدارية فقد حسبت من قبل الباحث من خلال عملية قسمة عدد سكان كل منطقة على مساحتها العامة.

3-المجموعة الثالثة: تتميز بكثافة سكانية منخفضة, حيث تقل الكثافة السكانية فيها كلما اتجهنا نحو الشرق وتبلغ نحو 22 ن/كم^2 في حين بلغ معدل الكثافة فيها نحو 7 ن/كم^2 في عام 1970, وتمثلها منطقة البوكمال, ويمكن تفسير انخفاض الكثافة السكانية فيها إلى قسوة مناخها وقلة أمطارها وانتشار السباخ فيها (البوارة – الروضة– البرغوث) واقتراب مناخها من المناخ الصحراوي, حيث يتناقص معدل الكثافة العامة كلما اتجهنا شرقاً ليصل إلى أقل من 1ن/كم^2, بالإضافة إلى إغلاق الحدود مع القطر العراقي لفترة زمنية طويلة بسبب الظروف السياسية بين البلدين والاجتياح الأمريكي للعراق كل ذلك أثر على الواقع الاقتصادي في هذه المنطقة كونها تعد منطقة حدودية مع العراق مما انعكس على الواقع الديموغرافي فيها, كل هذه العوامل التي ذكرت أدت إلى انخفاض الكثافة السكانية في هذه المنطقة عن المناطق الأخرى من المحافظة. أنظر الخريطة رقم (12) و (13).

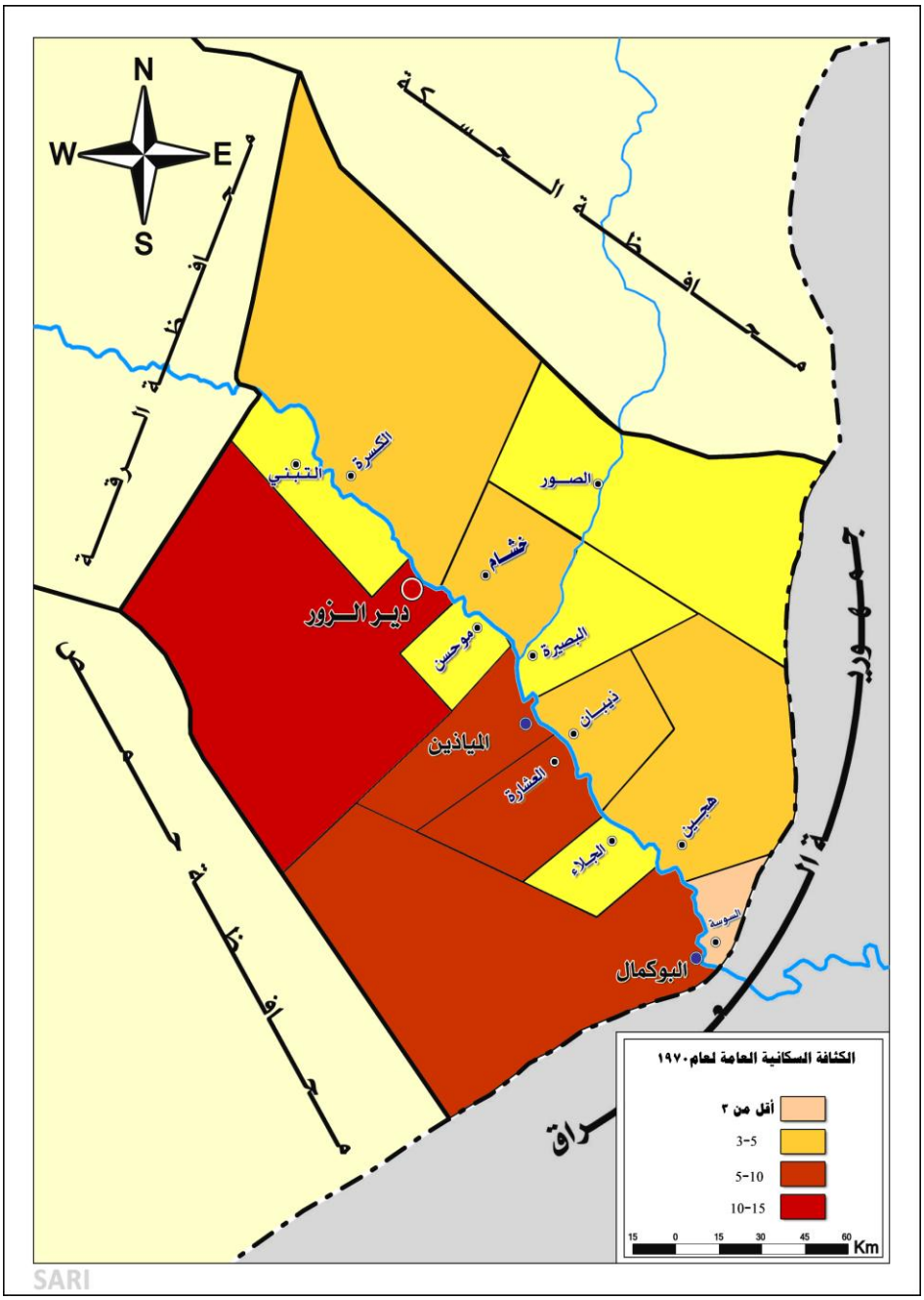
N
W
E
S
محافظة الرقة
محافظة الحسكة
الكسرة
التبني
الصور
خشام
ديرالزور
موحسن
البصيرة
ذيبان
الميادين
العشارة
هجين
الجلاء
البوكمال
محافظة حمص
جمهورية العراق
الكثافة السكانية العامة لعام ١٩٧٠
أقل من ٣
3-5
5-10
10-15
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

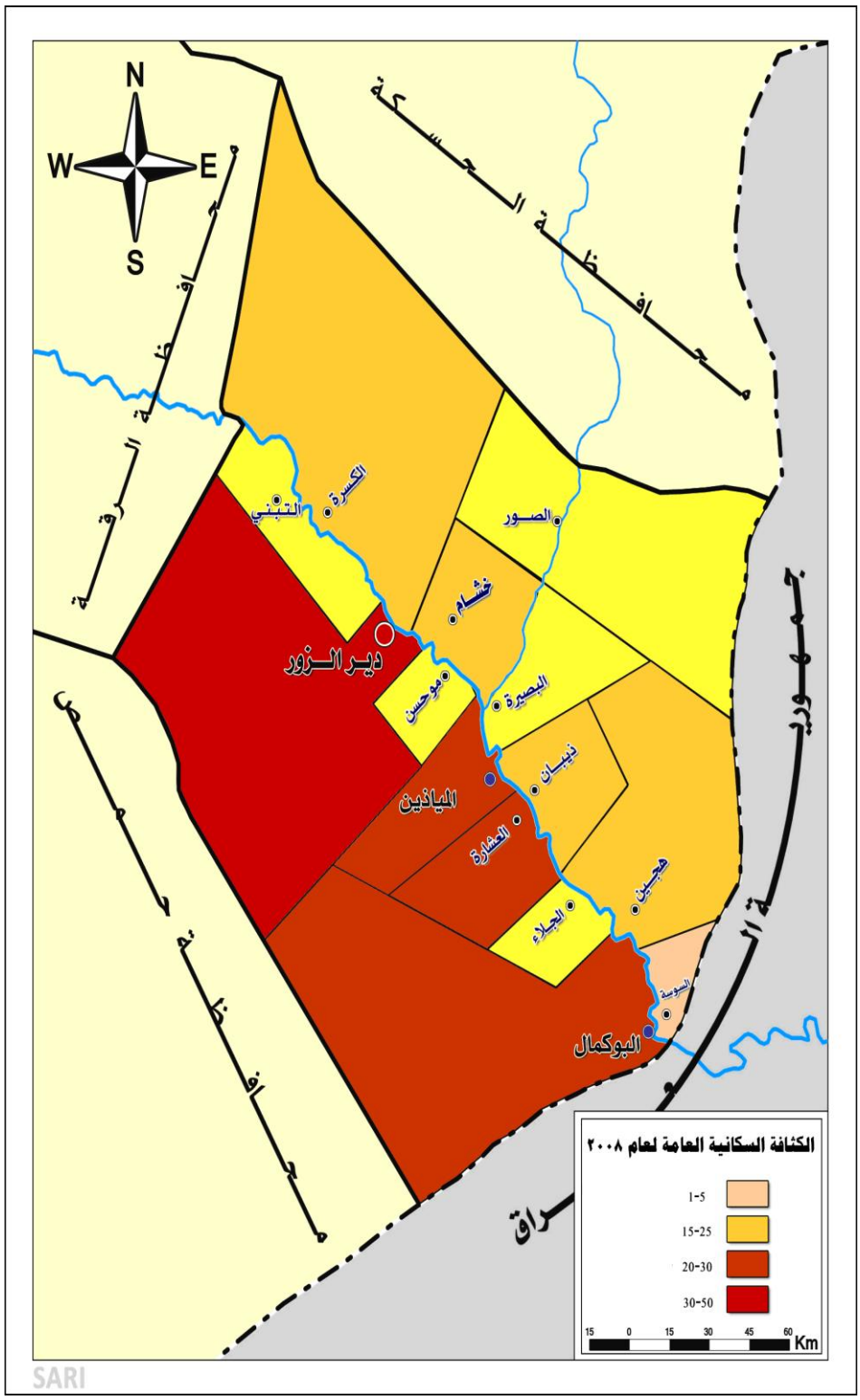
N
W
E
S
محافظة الحسكة
محافظة الرقة
محافظة حمص
جمهورية العراق
الكسرة
التبني
الصور
خشام
دير الزور
موحسن
البصيرة
ذيبان
الميادين
العشارة
هجين
الجلاء
السوسة
البوكمال
الكثافة السكانية العامة لعام ٢٠٠٨
1-5
15-25
20-30
30-50
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

ب- الكثافة الإنتاجية للسكان في محافظة ديرالزور والمناطق الإدارية التابعة لها:

يقصد بالكثافة الإنتاجية (الفيزيولوجية) تمثيل الكثافة السكانية في منطقة ما على أساس الأراضي المنتجة فعلاً أي المساحات المزروعة فعلاً دون الأراضي البور أو الصحراوية, أي أن السكان في هذه الحالة ينسبون إلى الأراضي المنتجة فقط حسب الوظيفة التي تؤديها وتتمثل الصعوبة في حساب الكثافة الإنتاجية في أن المساحات المستثمرة اقتصادياً مت غيرة باستمرار حيث تتغير المساحات المزروعة من سنة لأخرى وهذا ما تم لمسه عند دراسة الكثافة الإنتاجية في محافظة دير الزور والمناطق التابعة لها(1), كما في الجدول رقم (20) وفقاً لنتائج التعدادات السكانية لعامي 1970-2004، حيث ارتفعت الكثافة الإنتاجية في المحافظة من 348 ن/كم2 في عام 1970 إلى 435 ن/كم 2 في عام 1981, ثم إلى 444 ن/كم 2 في عام 1994 لتصل إلى 528 ن/كم2 في عام 2004, (2) ويعود سبب ارتفاع الكثافة الإنتاجية في محافظة دير الزور إلى زيادة عدد السكان في هذه المحافظة وثبات نس بي مترافق بزيادة متواضعة في مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة فعلاً خلال الفترة الفاصلة بين عامي 1970- 2004.

نظراً لوجود تباين في أعداد السكان ومساحة الأراضي المستثمرة فعلاً في المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور نتج عن ذلك وجود اختلاف في الكثافة الإنتاجية بين منطقة وأخرى ، ويمكن تقسيم المناطق الإدارية في محافظة دير الزور حسب الكثافة الإنتاجية إلى مجموعات (ثلاث مجموعات) كما هو مبين في الجدول رقم (20) والخريطتين رقم (14) و (15) وذلك على النحو التالي:

1- حسبت هذه الكثافات من قبل الباحث بالاعتماد على تقسيم عدد سكان المحافظة على مساحة الأراضي المنتجة للأعوام (1970-1981- 1994- 2004).

2- إسماعيل, أحمد علي, أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية, دار الثقافة والنشر والتوزيع, القاهرة , ط 2, 1991, ص 211.

الجدول رقم (20): يبين تطور الكثافة الإنتاجية في محافظة ديرالزور والمناطق الإدارية التابعة لها بين عامي 1970-2004.

المنطقة	1970	2004	التغير في الكثافة بين عامي 1970- 2004
مركز دير الزور	444ن/كم2	759ن/كم2	+ 315ن/كم2
الميادين	297ن/كم2	418ن/كم2	+ 121ن/كم2
البوكمال	255ن/كم2	324ن/كم2	+ 69ن/كم2
إجمالي المحافظة	348ن/كم2	528ن/كم2	+ 180ن/كم2

المصدر: - أما حجم الكثافة الإنتاجية فقد حسبت من قبل الباحث بالاعتماد من خلال قسمة عدد السكان في كل منطقة على مساحة الأراضي المنتجة فعلاً في كل منطقة من مناطق المحافظة.

- **المجموعة الأولى:** [1] وتمثلها منطقة مركز دير الزور حيث ارتفعت فيها الكثافة من 444 ن/كم^2 في عام 1970,إلى 759 ن/كم^2 في عام 2004, ويعود سبب ارتفاع الكثافة الإنتاجية في هذه المنطقة إلى العدد الضخم للسكان في هذه المنطقة وصغر المساحة المستثمرة فيها وذلك كونها تضم مركز المحافظة كما ذكر سابقاً. أنظر الخريطة رقم (14) و (15).
- **المجموعة الثانية:** [2] وتضم منطقة الميادين حيث ارتفعت فيها الكثافة الإنتاجية من 297 ن/كم^2 في عام 1970, إلى 418 ن/كم^2 في عام 2004, وتعد هذه المنطقة من المناطق الزراعية حيث تحتوي على نسبة كبيرة من الأراضي المستثمرة فعلاً من المحافظة و يستقر فيها أعداد مرتفعة من السكان. أنظر الخريطة رقم (14) و (15).

(2,1)- حسبت هذه الكثافات من قبل الباحث بالاعتماد على تقسيم عدد السكان في مناطق ديرالزور و الميادين و البوكمال على مساحة الأراضي المنتجة فيها لعامي (1970-2004).

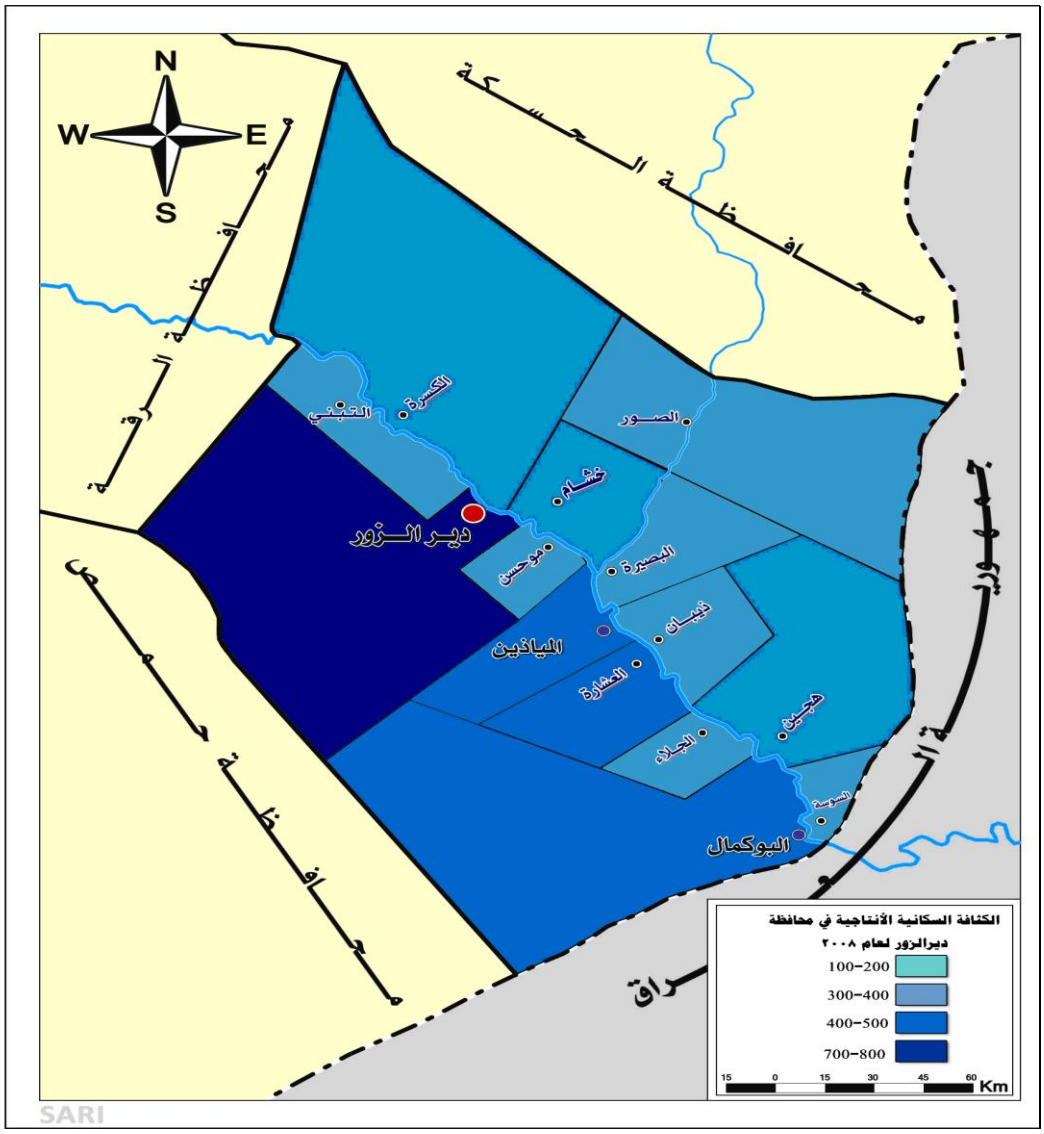
N
W
E
S
محافظة الحسكة
محافظة الرقة
جمهورية العراق
محافظة حمص
الكسرة
التبني
الصور
خشام
دير الزور
موحسن
البصيرة
غيسان
الميادين
الشحيل
هجين
الجلاء
السوسة
البوكمال
الكثافة السكانية الأنتاجية في محافظة
ديرالزور لعام ٢٠٠٨
100-200
300-400
400-500
700-800
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

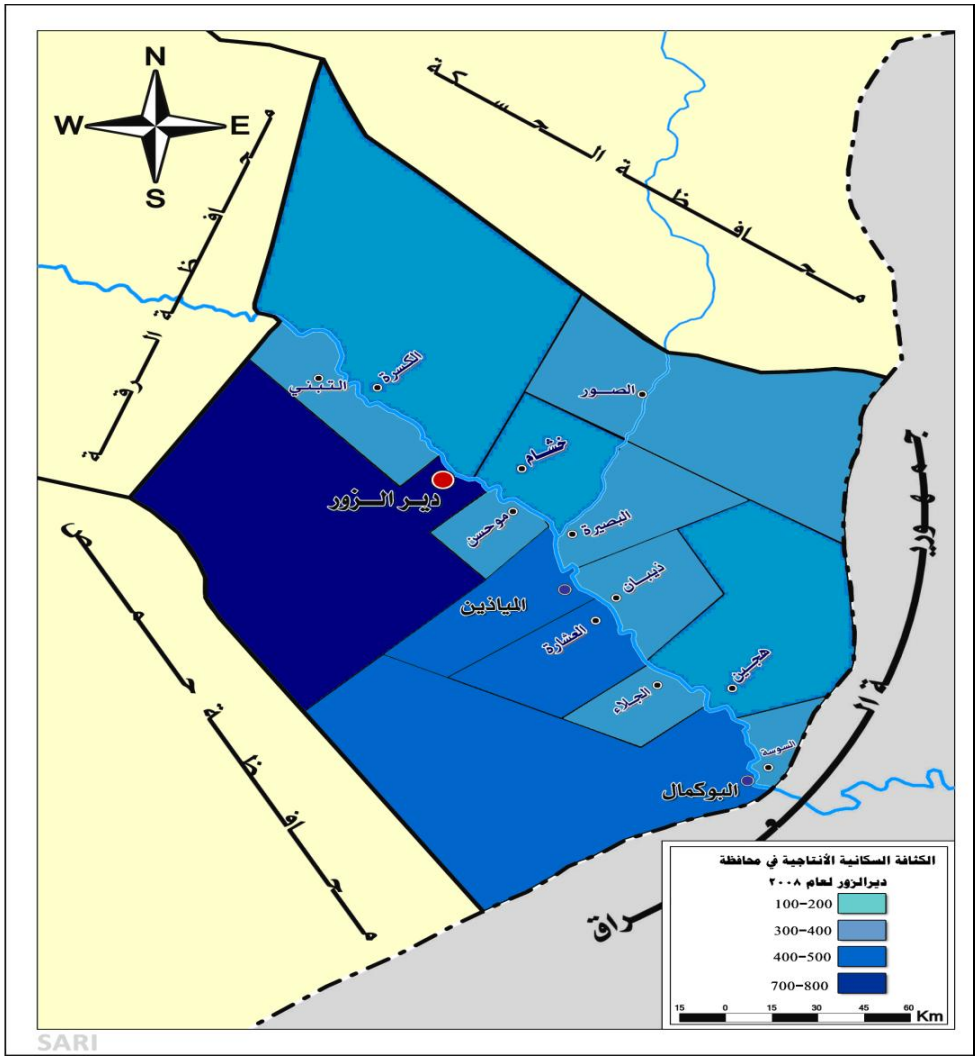
N
W
E
S
محافظة الحسكة
محافظة الرقة
الكسرة
التبني
الصور
خشام
دير الزور
البصيرة
مركز
ذيبان
الباذين
العشارة
هجين
الجلاء
البوكمال
جمهورية
العراق
محافظة حمص
الكثافة السكانية الأنتاجية في محافظة
ديرالزور لعام ٢٠٠٨
100-200
300-400
400-500
700-800
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

- **المجموعة الثالثة:** [*] وتضم منطق ة البوكمال والتي ارتفعت كثافتها الإنتاجية من 255 ن/كم^2, في عام 1970, إلى نحو 324 ن/كم^2, في عام 2004, حيث تنخفض الكثافة الإنتاجية فيها وذلك بسبب ضيق مساحة الأراضي المستثمرة فعلاً بسبب انتشار السباخ واتساع رقعة الأراضي الصحراوية فيها بالإضافة إلى انخفاض أعداد السكان بالمقارنة مع غيرها من المناطق الأخرى . أنظر الخريطة رقم (14) و (15).

من خلال ما تقدم يمكن الاستفادة من هذا النوع من الكثافات عند وضع الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة المساحات المستثمرة اقتصادياً, ومحاولة إيجاد نوع من التوافق بين النمو السكاني المرتفع في هذه المحافظة والاستثمار الاقتصادي العقلاني لأراضي هذه المحافظة. إن حساب هذه الكثافة على أساس مساحات الأراضي المستثمرة (المنتجة) والتي هي أقرب إلى الكثافة الزراعية سهل وواضح لكن يرى الكثيرون فيها أنها كثافة مضللة لأن التقدم العلمي والتقني والتغير الكبير في الأنشطة البشرية والعائدية العالية للعمل في الصناعة والتجارة والنقل والخدمات يجعل مساحة الأرض في حساب هذه الكثافة غير معبرة لأن إنتاج بضعة أمتار مربعة في محل في مدينة قد يفوق إنتاج هكتارات مستثمرة في الزراعة وعليه فإن الكثافة العالية جداً في منطقة دير الزور قد تصبح من أخفض الكثافات على مستوى المحافظة إذا قسمنا عدد السكان على حجم الإنتاج أو قيمته في هذه المنطقة فرغم أنها تستحوذ على *52.4%* من سكان المحافظة لكنها تنتج أكثر من *50%* [1] من قيمة ما ينتج في المحافظة. ومما تقدم يمكن القول إن الاختلافات البحثية في الكثافة العامة وفي الكثافات حسب الأراضي المستثمرة تتغير بشكل عكسي إذا أخذنا قيمة الإنتاج أو تعتدل وتتقارب لأن السكان يتركزون حيث يكون دخلهم أعلى وشروط حياتهم أفضل دون النظر إلى مساحة ما يملكون من أرض بل حسب ما تدر عليهم

---

*- حسبت هذه الكثافات من قبل الباحث بالاعتماد على تقسيم عدد السكان في منطقة البوكمال على مساحة الأراضي المنتجة فيها لعامي (1970-2004).

1- مديرية الزراعة بمحافظة ديرالزور, قسم الإحصاء الزراعي, بيانات إحصائية خاصة بالإنتاج الزراعي في كل منطقة من مناطق محافظة ديرالزور لعام 2004.

هذه المساحات من دخل. إن حساب الكثافة حسب قيمة ما ينتج هامة جداً لكن لم تتوفر المعطيات الكافية لحسابها بدقة في فترة الدراسة.

3- توزع السكان في محافظة ديرالزور حسب نمط السكن (ريف- حضر):

يتناول هذا البحث توزع السكان في محافظة دير الزور والمناطق التابعة لها حسب نمط السكن (ريف- حضر) مع ربط ذلك بالعلاقة بين عملية التحضر وحركة النزوح السكاني من الريف إلى المدينة, ومن مراكز النواحي والمدن الصغيرة نحو مركز المحافظة وعلاقة ذلك بتوزيع وإعادة توزيع السكان.

يشير التغير السريع الذي طرأ على خارطة التوزع السكاني في محافظة دير الزور والمناطق الإدارية التابعة لها بين عامي 1970- 2008 إلى الدور الكبير الذي لعبته عملية التحضر, فقد *بلغت نسبة الحضر 30.4% من إجمالي السكان في عام* 1970 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى *30.6% في عام 1981, ثم انخفضت في عام 1994 إلى 28.3% من إجمالي السكان لتصل إلى 36.4% من إجمالي السكان في عام* 2004 [1] كما في الجدول رقم (21), والشكل رقم (17).

هذا مع العلم أن النسبة الحقيقية لساكني المدن تزيد على 60% من مجمل ساكني المحافظة, لكن نسبة الساكنين في مدينة دير الزور وحدها تزيد على 40% حيث ما تزال سجلات نفوس الكثيرين ممن يقطنون في مدن المحافظة في قراهم الأصلية ومن الصعب تحديد العدد الفعلي لساكني مدن المحافظة بسبب حركة السكان المستمرة وعدم الدقة الكافية في الأرقام التي توردها التعدادات الرسمية.

1-,المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور للأعوام1970,1981,1994,2004, مرجع سبق ذكره, ص 9,6.

الجدول رقم (21): يبين تطور نسبة السكان الحضر في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004.

الفترة	نسبة سكان الحضر لمجموع السكان
1970	30.4
1981	30.6
1994	28.3
2004	36.4

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء,الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة دير الزور للأعوام 2004,1994,1981,1970, ص 6.

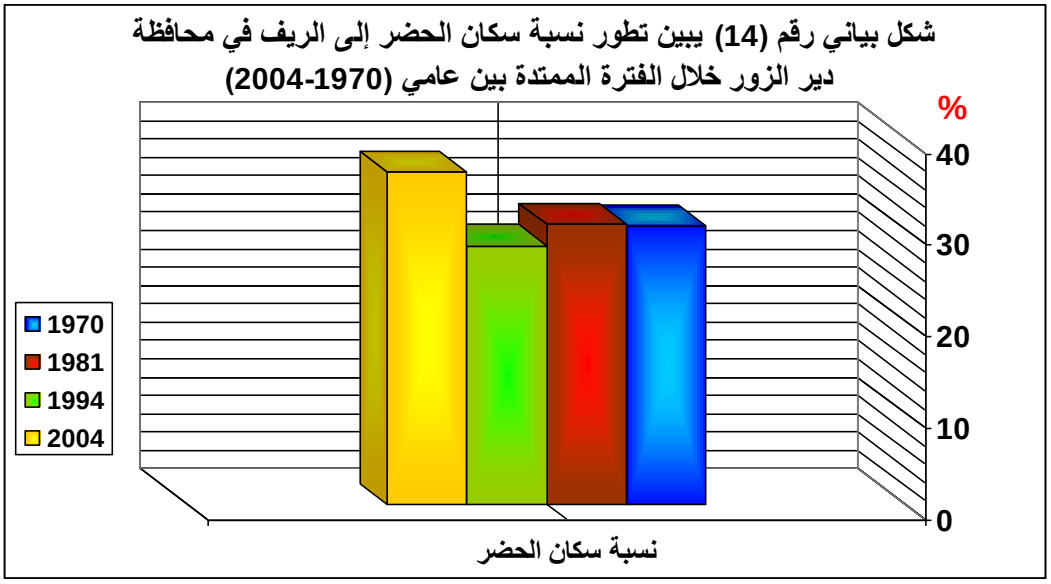

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (21).

إن حركة النسب السكانية المذكورة تشير إلى أن وتائر النمو السكاني الحضري والريفي في هذه المحافظة لم تكن تسير بنفس السوية المشار إليها سابقاً حيث يلاحظ تراجع في نسبة سكان الريف خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004 رغم أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الريف (لولا الهجرة) يتجاوز عادة معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الحضر. (**فقد بلغ معدل الخصوبة**

الكلية للمرأة في الحضر 3.1 مولوداً لكل امرأة, مقابل 5.1 مولوداً لكل امرأة في الريف في عام 2004, في حين بلغ معدل الخصوبة الكلية في الحضر 6.8 مولوداً لكل امرأة, مقابل 8.7 مولوداً لكل امرأة في الريف في عام 1970). [1]

تتفاوت المناطق الإدارية في محافظة دير الزور فيما بينها في معدلات التحضر وفقاً لنتائج عينة مسح درجة التحضر في محافظة دير الزور والمناطق الإدارية التابعة لها, كما في الج دول رقم (22), والشكل رقم (15), حيث *تزداد نسبة سكان الحضر في منطقة دير الزور فبلغت ال نسبة مابين 63% في عام 2004, في حين كانت هذه النسبة تبلغ نحو 47% في عام 1970, وتراوحت نسبة سكان الحضر في بقية المناطق في عام 2004 ما بين 43% في الميادين و 42% في البوكمال, في حين تراوحت هذه النسب في عام 1970 نحو 32% في الميادين و 30% في البوكمال*. [2] [3] ومن جهة أخرى يعزى سبب ارتفاع درجة التحضر السكاني في منطقة دير الزور كما ذكر سابقاً لتركز القسم الأكبر من النشاطات الاقتصادية لهذه المحافظة فيها, واستحواذها على نسبة كبيرة من الخدمات في هذه المحافظة بالإضافة إلى كونها مركزاً للخدمات الإدارية والتعليمية والصحية وكلها تتطلب تركزاً سكانياً مرتفعاً للقيام بأعمال هذه الخدمات والأنشطة.

ومن جهة أخرى يعزى سبب ارتفاع درجة التحضر السكاني في منطقة دير الزور كما ذكر سابقاً لتركز القسم الأكبر من النشاطات الاقتصادية لهذه المحافظة فيها, واستحواذها على نسبة كبيرة من الخدمات في هذه المحافظة بالإضافة إلى كونها مركزاً للخدمات الإدارية والتعليمية والصحية وكلها تتطلب تركزاً سكانياً مرتفعاً للقيام بأعمال هذه الخدمات والأنشطة.وتعتدل درجة التحضر في بعض المناطق لكونها مناطق تعتمد على النشاط الزراعي, وكما هو معروف فإن درجات التحضر

1- المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور للأعوام2004,1994,1981,1970,ص 9,6, مرجع سبق ذكره.

2- مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, قسم الحاسب الآلي والمعلوماتية, نتائج عينة مسح درجة التحضر في محافظة دير الزور والمناطق الإدارية التابعة لها لعام 2004, ص23.

3- مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, بيانات تقديرية لنسب التحضر في المناطق الإدارية لمحافظة ديرالزور لعام 1970.

تتزايد في المناطق الصناعية والتجارية والعكس صحيح في المناطق الزراعية كما في مناطق الميادين و البوكمال وهي مناطق لها خصائص جغرافية مميزة تساعد على انتشار التجمعات الريفية الصغيرة, حيث الزراعة التقليدية التي تعتمد على مياه الأمطار المتذبذبة في هذه المناطق.

إن ازدياد نسبة الحضر في محافظة دير الزور في حقيقة الأمر قد تم نتيجة عدة عوامل أولها تأثير عامل الهجرة , وثانيها تحول بعض المراكز الريفية إلى مراكز حضرية وذلك نتيجة زيادة عدد سكانها إلى أكثر من عشرين ألف نسمة, وفق التصنيف المحلي للحضر والريف, وإن كان العامل الثاني لا يحتل شأناً كبيراً في عملية التوزع الجغرافي للسكان في هذه المحافظة.

الجدول رقم (22): يبين نسبة السكان الحضر في المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور في عام 2004.

المنطقة	نسبة سكان الحضر لمجموع السكان
دير الزور	**% 63**
الميادين	**% 43**
البوكمال	**% 42**

المصدر: إحصاءات مديرية الإحصاء بدير الزور, قسم الحاسب الآلي والمعلوماتية, لعام 2004.

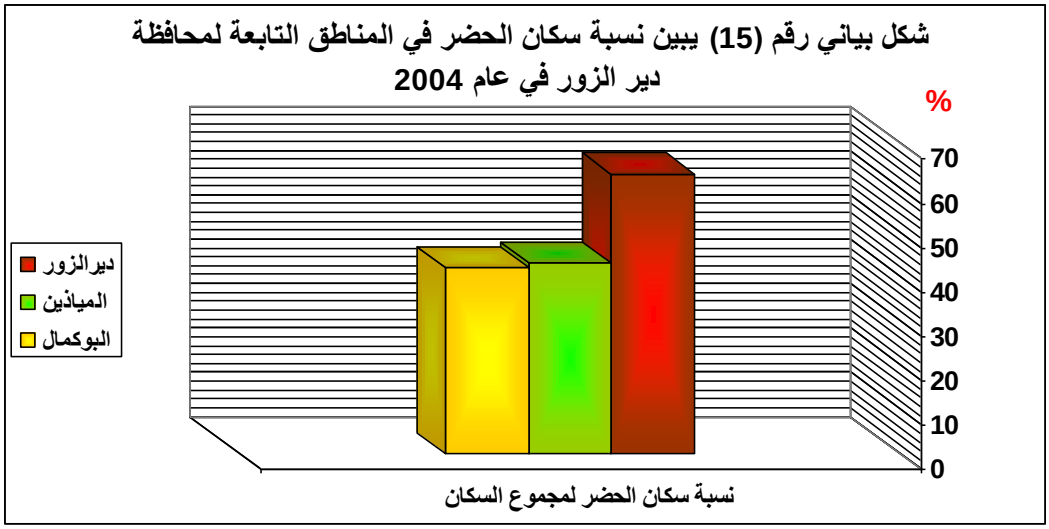

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (22).

ثانياً ـ التركيب الاقتصادي للسكان في محافظة دير الزور:

إن لدراسة التركيب الاقتصادي للسكان أهمية كبيرة فهي تكشف عن حجم العاملين والقادرين على العمل ممن يطلق عليهم اسم السكان الفاعلين و بالتالي تحديد حجم السكان غير الفاعلين, كما تساعد على معرفة توزيع السكان على النشاطات الاقتصادية المختلفة.

إن العنصر البشري هو الركيزة التي تعتمد عليها كل عملية تنموية والقوة العاملة بحجمها ومؤهلاتها وخصائصها المختلفة هي أهم عوامل الإنتاج. ومن الملاحظ أن النمو السكاني الكبير يترك آثاراً عميقة ليس على حجم القوة العاملة فحسب بل على نوعيتها ومستوى كفاءتها مما ينعكس سلباً على عملية الإنتاج القائمة والمستقبلية. ويدفع الحديث عن التراكيب الاقتصادية إلى التعرف في البداية على الموارد البشرية في محافظة دير الزور والتغيرات التي أصابتها.

1-القوة البشرية وخصائصها في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004:

لقد ازداد حجم الموارد البشرية [*] في محافظة دير الزور مما يقارب 122 ألف نسمة في تعداد عام 1970 إلى 539 ألف نسمة في عام 2004, [1] *وتشكل هذه القوة نحو 41.8% من حجم السكان في عام 1970, إلا أنها ارتفعت إلى نحو 49% من حجم السكان في عام*

2004, [2] بسبب انخفاض معدلات الفتوة الديموغرافية خلال تلك الفترة الفاصلة بين التعدادين. كما في الشكل البياني رقم (16)

---

*– **مصطلح الموارد البشرية أو القوة البشرية**: هو مفهوم يدل على مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم من 14 عاما وحتى 59 عاماً باستثناء كافة نزلاء السجون و المرضى في المشافي والمصحات أو المآتم أو مأوى العجزة, مع العلم أن هذا المفهوم قد تم تعديله بعد عام 2000, حيث كان التعريف السابق له يشمل السكان الذين تتراوح أعمارهم من عشر سنوات إلى 64 سنة . وتقسم الموارد البشرية إلى الأشخاص النشيطين اقتصادياً والأشخاص غير النشيطين اقتصادياً. فأما الأشخاص النشيطين اقتصادياً فيمثلون قوة العمل و يقسمون إلى مشتغلين ومتعطلين عن العمل.

لقد بينت نتائج الدراسة الإحصائية الخاصة بالموارد البشرية بمحافظة دير الزور عام 2004 [3] (**أن النسبة الكبرى من الموارد البشرية الفاعلة تتركز في الفئة العمرية 15–24 سنة، حيث بلغت 21.5%, وهذه النسبة لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور إذ بلغت 21.7% للإناث و 21% للذكور, وهذا يعود إلى عدة أسباب منها ارتفاع نسبة الذكور الملتحقين بالنظام التعليمي أكثر منها لدى الإناث, ومن ناحية أخرى استقطاب خدمة العلم لعدد كبير من الذكور في هذا العمر, في حين نجد أن 12.5% من الموارد البشرية تتركز في فئة العمر من 25– 34 سنة, و 7.6% منها تتركز في الفئة العمرية من 35– 44 سنة, وهكذا نجد أن نسبة الموارد البشرية هي في انخفاض مستمر كلما تقدمنا بالعمر إلى أن تصل**

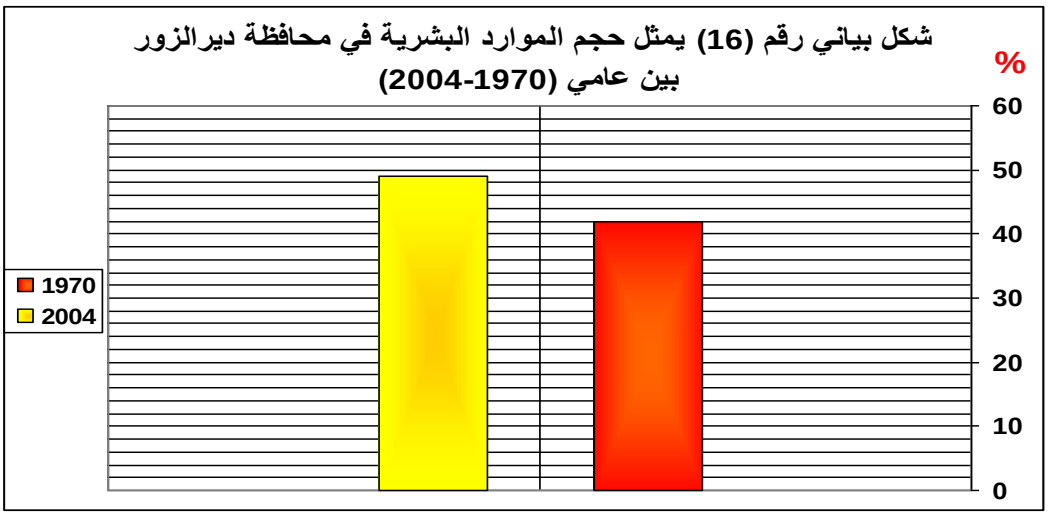

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور للأعوام2004,1994,1981,1970,ص .25

2- تم حساب النسب المئوية من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد سكان المحافظة وحجم الموارد البشرية فيها لعامي (1970-2004).

3- مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, قسم الحاسب الآلي, دراسة إحصائية خاصة بالموارد البشرية بمحافظة دير الزور لعام 2004.

إلى 7.5% في الفئة العمرية 45- 59 سنة وهي تصبح لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث حيث تتراوح نسبتهم بين 7.6%- 7.4% على التوالي. كما ترتفع نسبة الموارد البشرية في الفئات العمرية دون سن العشرين وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات الفتوة الديموغرافية في هذه المحافظة والتي تلعب دوراً أس اسياً في ازدياد حجم الموارد البشرية , كما أن لسن دخول الموارد البشرية دوراً كبيراً في تحديد حجمها. إن السكان في الفئات العمرية من 0- 14 سنة لا يدخلون ضمن الموارد البشرية على اعتبار أنهم ضمن الفئة المستهلكة (الأطفال), حيث تشكل نسبتهم مع نسبة المستهلكين من كبار السن نحو 50.6% وبالتالي فإن حجم الموارد البشرية يقل و تنخفض نسبة هذه الموارد من إجمالي السكان لتبلغ نحو 49.4%. بعد أن تم التعرف على التركيب العمري والجنسي للموارد البشرية, لا

بد من التعرف على العمالة في هذه المحافظة م ع بيان التغيرات التي أصابت التراكيب الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المحافظة وما رافقها من تغيرات في البنيِ العمرية للسكان فيها).

2- حجم القوة العاملة في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004:

لقد أدى النمو السكاني المرتفع في محافظة دير الزور إلى نمو حجم القوة العاملة بشكل كبير ومتوازن مع النمو السكاني في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين أعوام 1970-1981- 1994, وهذا يعود إلى اتساع ظاهرة الفتوة فيما يخص الفئة العمرية (أقل من 10 سنوات) على حساب بقية الفئات العمرية وخصوصا الفئات العاملة (من سن 10 سنوات إلى 59 سنة)، ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (23) وفق نتائج التعدادات السكانية الأربعة, يلاحظ حدوث فارق كبير في نسبة الزيادة ما بين النمو السكاني و حجم القوة العاملة في عام 2004, ويعود ذلك إلى حدوث تغييرات مهمة في الهرم العمري لسكان هذه المحافظة وانتقال المجتمع السكاني فيها من مرحلة الفتوة إلى مرحلة النضج بسبب الانخفاض الحاصل في معدلات النمو السكاني والخصوبة من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب عامل الهجرة إلى هذه المحافظة وخصوصاً من المحافظات الأخرى مما ساهم في حدوث زيادة في حجم القوة العاملة في هذه المحافظة.

من جهة أخرى, لوحظ أن الزيادة النسبية بشكل عام في عدد المشتغلين والعاطلين عن العمل في تناقص متدرج في هذه المحافظة خلال فترة الدراسة, وخصوصاً فيما يخص العاطلين عن العمل حيث وصلت هذه الزيادة إلى 31.2% بالمقارنة مع عام 1970, وبالرغم من انخفاض هذه الزيادة فهي تعد مرتفعة, وترجع هذه الزيادة الكبيرة في أحد أسبابها – بالرغم من زيادة حجم القوة العاملة المشتغلة– إلى التوسع في التعليم و شموله لأعداد متزايدة من الطلاب في فترتي الثمانينات وبداية التسعينات مما أدى إلى تخريج عدد كبير منهم في الفترة التي تلت عام 1994, مع عدم استيعابهم في سوق العمل مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة من 8.9% في عام 1970 إلى 13.6% في عام 2004 والشكل البياني رقم (17) يبين ذلك.

الجدول رقم (23): يبين تطور عدد السكان والقوة العاملة الذين تتراوح أعمارهم من العمر(10 سنوات فأكثر) بين عامي 1970-2004.

المؤشر	العدد بالألف				نسبة الزيادة (%) *		
	1970	1981	1994	2004	1970-1981	1981-1994	1994-2004
عدد السكان الإجمالي	292330	408357	711375	1100000	71.5	57.40	36.2
عدد القوة العاملة	180075	248281	457414	737912	72.5	54.2	59.4
المشتغلون	68068	82677	157807	180740	82.3	52.3	78.8
**العاطلون عن العمل	3241	4469	9605	28975	72.5	46.5	31

المصدر: - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل , بيانات إحصائية خاصة بواقع القوى العاملة في محافظة ديرالزور للأعوام1970-1981-1994-2004.

*- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على الأعمدة الأربعة الأولى.

**- تتضمن البيانات الإحصائية الخاصة بالعاطلين عن العمل الطلاب في الفئات العمرية فوق 10سنوات.

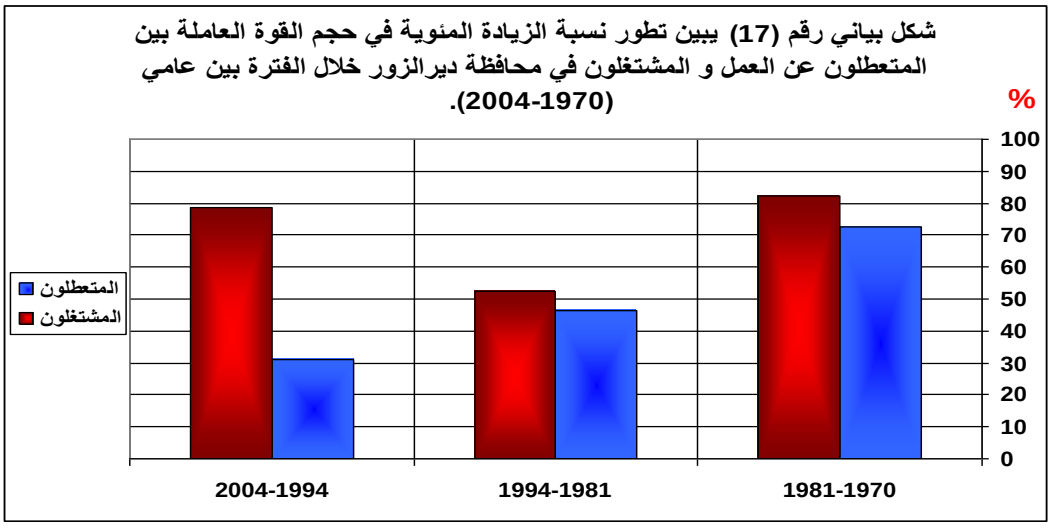

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (23).

3- معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان في محافظة دير الزور خلال الفترة بين عامي 1970-2004:

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (24) الناتجة عن التعدادات السكانية الأربعة الخاصة بمحافظة دير الزور يتبين لنا أن معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان في محافظ دير الزور هو في انخفاض مستمر بالنسبة للذكور ومجمل السكان وبارتفاع مستمر بالنسبة للإناث, إذ انخفض *معدل مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي في المحافظة من 24.4% في عام 1970 إلى 22.5% في عام2004* [1] بالرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها محافظة دير الزور والشكل البياني رقم (18) يبين ذلك. ويعود سبب ذلك إلى الزيادة السكانية المرتفعة التي شهدتها المحافظة في العقود الماضية وعدم مواكبة التطورات الاقتصادية التي حصلت فيها مع هذه الطفرة السكانية وبالتالي انتشار ظاهرة البطالة بكافة أشكالها من ناحية, ومن ناحية أخرى استحواذ قطاع التعليم على قسم كبير من القوة البشرية, كما يلاحظ ارتفاع *معدل النشاط الاقتصادي للإناث وفق تعدادي1970- 2004, بالرغم من انخفاضه خلال الفترة بين عامي1970-1981,*

1 -المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور, مرجع سبق ذكره ,للأعوام2004,1994,1981,1970,ص 27.

الجدول رقم (24) يبين تطور معدل النشاط الخام والمنقح للسكان في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004.

السنة	معدل النشاط الاقتصادي الخام (%)			معدل النشاط الاقتصادي المنقح (%)		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م
1970	43.8	4.4	24.4	72.1	7.1	39.6
1981	39.6	2.6	21.4	65.4	4.3	35.1
1994	41.1	5.8	23.7	63.3	9	36.2
2004	34.5	9.3	22.5	66.8	18.2	42.8

المصدر: قام الباحث بحساب هذه النسب بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية الأربعة الخاصة بمحافظة ديرالزور.

حيث ارتفع المعدل من 4.4% في عام 1970 إلى 9.5 % في عام 2004. وبالمقابل انخفض معدل النشاط الاقتصادي للذكور من 43.8% في عام 1970 إلى 34.6% في عام 2004.

ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نسبة المقيدين في المدارس والمعاهد والجامعات من جهة وللتغير في التركيب العمري من جهة أخرى, أما بالنسبة للإناث فإن الأمر يأخذ بعداً أوسع, ولعل هذا الانخفاض في القوة العاملة إنما يرجع إلى عدة عوامل منها ازدياد نسبة المقيدين من الإناث في المدارس والجامعات في عامي 1981- 1994 أكثر من عام 1970, ثم دخوله ن إلى سوق العمل في الفترة الممتدة بين عامي 1994- 2004, والدليل على ذلك ازدياد معدل مساهمته ن في النشاط الاقتصادي إلى 9.5% في عام 2004. [1] ومن جهة أخرى يمكن إرجاع الأسباب إلى عدم الإدلاء بعمل المرأة في تلك الفترة لأسباب اقتصادية واجتماعية.

1-,المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور, مرجع سبق ذكره للأعوام1970,1981,1994,2004,ص 27.

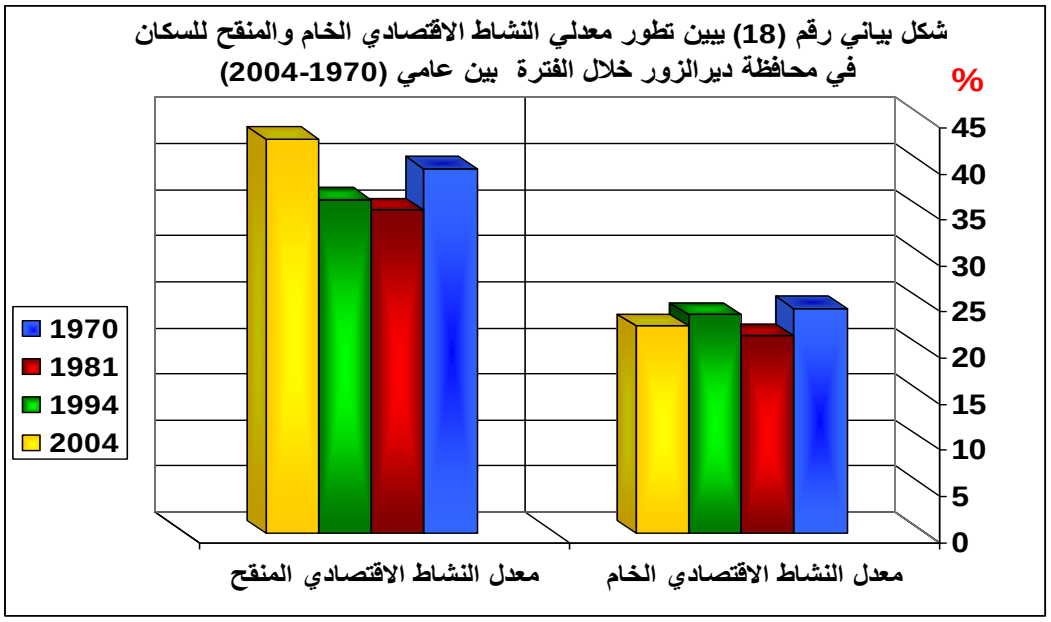

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (24).

كما أنه يمكن تفسير هذا النمو البطيء في معدلات النشاط الاقتصادي في محافظة دير الزور إلى عدة عوامل أولهما: أن التركيب العمري لسكان هذه المحافظة كان يتميز بارتفاع نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر ة ثم بدأ يتناقص بعد ذلك, وثانيهما: أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي كانت دائماً وما تزال متواضعة للغاية مقارنةً مع مثيلاتها في مدن أخرى عديدة, كما أن هناك عامل ثالث يتمثل في أن الكثير من الريفيات يعملن في الحقول وفي الاقتصاد المنزلي دون أن يحسبن ضمن قوة العمل. وهكذا يتبين بشكل جلي الانخفاض في معدلات النشاط الاقتصادي الخام في محافظة دير الزور خلال أربعة عقود متتالية.

4- معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان في محافظة دير الزور خلال الفترة بين عامي 1970-2004:

يؤثر الهرم العمري للسكان بشكل كبيراً في تحديد معدلات النشاط الاقتصادي, فقد اتضح فيما سبق أن معدلات النشاط الاقتصادي الخام في محافظة دير الزور منخفضة نوعاً ما, و للتعرف على معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي لسكان هذه المحافظة, لابد من استبعاد فئة عمرية من مجموع حجم القوة البشرية العاملة وهي تمثل الأطفال الذين هم في عمر أقل من خمسة عشر عاماً, الذين يعتبرون ضمن ما يسمى بنظام التعليم الإلزامي, كما هو موضح في الجدول رقم (24) والشكل البياني رقم (18).

بالنظر إلى الجدول المذكور نلاحظ ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنقح لدى الذكور والإناث خلال فترة الدراسة بالمقارنة مع ما يقابلها من معدل النشاط الخام, فهو يقارب الضعف لدى الذكور والإناث, غير أن ارتفاع هذا المعدل لدى الإناث أقل منه لدى الذكور بسبب ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بالرغم من ارتفاع نسبة مساهمتها خلال العقود الماضية , حيث يمكن القول إن مساهمة المرأة في قوة العمل منخفضة بشكل عام رغم التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها محافظة دير الزور, إذ *أن نسبة النساء العاملات في العمر 15 سنة فأكثر ارتفعت من 7.1% في عام 1970 إلى 18.2% في عام2004*, كما بينت نتائج

المسح متعدد الأغراض في محافظة دير الزور. [1] ورغم هذا الارتفاع ما تزال هذه النسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع معدل مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي. من خلال ما تقدم يُلاحظ أن الاتجاه الذي يأخذه المعدل المنقح يسير بشكل مماثل لما هو عليه معدل النشاط الخام مع ملاحظة ارتفاع واضح لمعدل النشاط لدى الإناث.

1- المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور ,مرجع سبق ذكره , للأعوام1970,1981,1994,2004,ص .28

5- الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للسكان في محافظة ديرالزور خلال الفترة بين عامي 1970-2004:

1 -التركيب المهني للسكان:

من خلال تحليل بيانات الج دول رقم (25) يتضح عند مقارنة نسبة العاملين في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لعام ي 1970- 2004 أن هناك تغيرات جذرية طرأت على التركيب المهني للعاملين في المحافظة. أما عن أهم التغيرات فيمكن ذكر ما يلي:

1- انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي بشكل ملحوظ من 69.7% في عام 1970, إلى 42.8% في عام 2004, وشمل هذا الانخفاض العاملين من الجنسين.

2 -زيادة كبيرة في نسبة العاملين في قطاع الخدمات خلال الفترة نفسها من 10.8% في عام 1970 إلى 30.3% في عام 2004.

3 -ارتفاع في نسبة العاملين في قطاعات التجارة والفندقة و السياحة من 6.8% إلى 8.2% من إجمالي نسبة العاملين للفترة ذاتها, وكذلك الأمر بالنسبة للعاملين من الجنسين.

4 -ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء و التشييد من 4% إلى 7.1% خلال فترة الدراسة ويعود هذا الارتفاع للتطور العمراني الذي شهدته محافظة دير الزور مثلها في ذلك مثل مختلف محافظات القطر والذي ترافق مع قيام العديد من المشاريع العمرانية والذي استوجب قيامها استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة.

الجدول رقم (25): يبين تطور نسبة العاملين في محافظة دير الزور حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بين عامي 1970- 2004.

النشاط الاقتصادي	1970			2004		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م
زراعة وصيد وحراجة	68.5	82.5	69.7	40.2	54.3	42.9
الصناعة	4.9	5.3	5.1	5.1	5.5	5.3
البناء والتشييد	4.4	0.3	4	7.8	0.5	7.1
التجارة والفندقة والسياحة	7.3	0.8	6.8	12.2	4.2	8.2
النقل والمواصلات	3.6	0.2	3.3	6.2	1.1	5
المال والتأمين و العقارات	0.4	0.1	0.3	2.1	1.2	1

الخدمات	**10.9**	**10.8**	**10.8**	**26.4**	**33**	**30.3**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصادر: تم أخذ الأرقام من – المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة دير الزور

للأعوام1970,1981,1994,2004,ص 20.

- هيئة تخطيط الدولة, دراس ة اقتصادية خاصة لمشروع تنمية المنطقة الشمالية الشرقية, محافظة دير الزور خلال عامي (1994- 2004)

أما بالنسبة لبقية الأنشطة الاقتصادية المتمثلة بقطاعات (الصناعة وقطاعات النقل والمواصلات والمال والتأمين والعقارات) ووفقاً لدراسة إحصائية ديمغرافية– اقتصادية – اجتماعية خاصة بمحافظة دير الزور خلال عامي 1994–2004, فقد شهدت زيادة في نسبة العاملين من الجنسين, حيث *ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الأول من 5.1% في عام 1970 إلى 5.3% في عام2004, وكذلك في القطاع الثاني من 3.3% في عام 1970 إلى 5% في عام2004, وكانت هناك زيادة ملحوظة في نسبة العاملين من الذكور في قطاع النقل والمواصلات من 3.5% في عام 1970 إلى 6.1% في عام* 2004, ويعود ذلك إلى التطور الكبير في قطاع النقل والمواصلات الذي شهده القطر خلال فترة العقود الأربعة الماضية . *أما بالنسبة للقطاع الثالث فكانت الزيادة بسيطة ومحدودة حيث ارتفعت من 0.3% إلى 1%* بالرغم من افتتاح العديد من المصارف وشركات التأمين والعقارات الخاصة فروعاً ومشاريعاً لها في المحافظة ولكن يمكن اعتبار ذلك بداية لتطور مستقبلي سيشهده هذا القطاع كما في الشكل رقم (19). [1], [2]

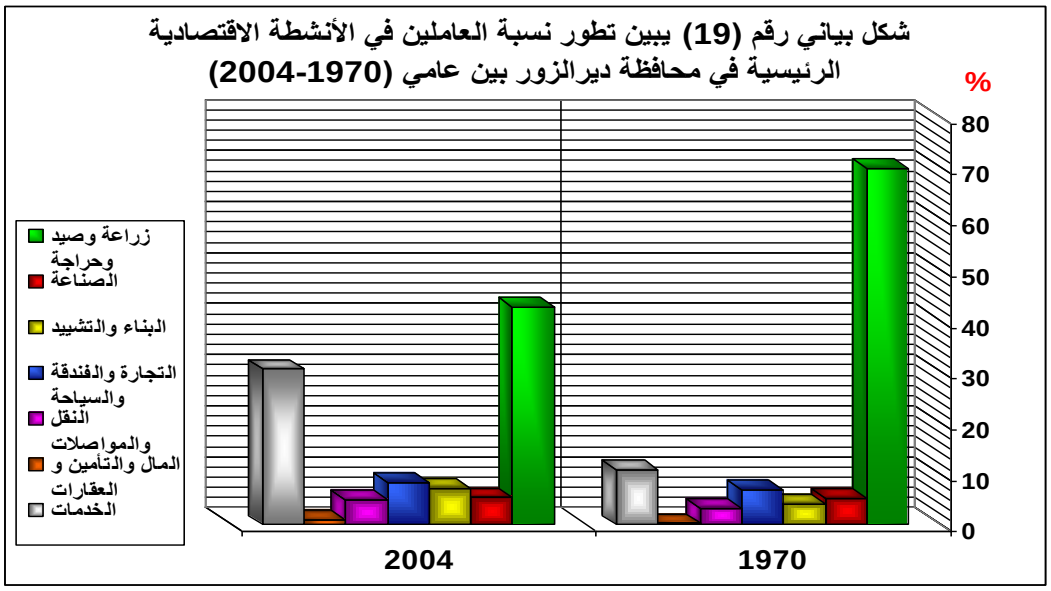

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (25).

إن التحولات التي شهدتها المحافظة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادين هي انعكاس قوي لتغير البنية الاقتصادية للمحافظة وللتغيرات الحادة التي حصلت في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية المترافقة مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهده القطر على العالم الخارجي. ولعل من أبرز تلك التحولات في الأنشطة الاقتصادية تلك التي شهدها القطاع الزراعي كنتيجة من نتائج التحول الحضري الذي شهدته المحافظة مثل دخول أساليب الزراعة الحديثة . كما أن الزيادة في نسبة العاملين

1- هيئة تخطيط الدولة, دراسة اقتصادية خاصة لمشروع تنمية المنطقة الشمالية الشرقية, محافظة ديرالزور خلال عامي (1994- 2004), ص .28

2- المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور, مرجع سبق ذكره ,للأعوام1970,1981,1994,2004,ص20.

في قطاع الخدمات والتي تعود إلى التوسع والتنوع في تلك الخدمات وامتدادها لتشمل مساحات واسعة من أرجاء المحافظة وخصوصاً ما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة, مما وفر فرص عمل متعددة للناس في أماكن إقامتهم في الحضر والريف. وبشكل عام تمثل أكبر تغير في التركيب المهني للسكان في محافظة دير الزور بانتقال الناس من العمل في الزراعة إلى العمل في مختلف المهن الحضرية- غير الزراعية ولاسيما في الخدمات والبناء والتشييد والتجارة والنقل.... وغيرها.

6- التركيب المهني للسكان في محافظة ديرالزور وفقاً للمناطق الإدارية بين عامي 1970-2004:

عند النظر إلى توزيع القوة العاملة حسب النشاط الاقتصادي الخاص بكل منطقة من المناطق الإدارية في محافظة دير الزور بناءً على تقديرات قسم الحاسب الآلي في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة ديرالزور في مجال توزيع القوة البشرية العاملة لعام ي 1970-2004، حيث لا يوجد تغير كبير في توزع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المتنوعة في المحافظة بين عامي (1970-2004),*إذ يبدو من الواضح مدى سيطرة القطاع الزراعي على قسم كبير من القوة البشرية العاملة في جميع المناطق الإدارية التابعة لمحافظة دير الزور باستثناء منطقة مركز دير الزور كما هو مبين في الشكل البياني رقم (20), حيث تتراوح نسبة العاملين في هذا القطاع بين 59-62% في منطقتي الميادين و البوكمال, وتقل النسبة عن 30% في منطقة مركز دير الزور في عام2004, بعد أن كانت هذه النسبة تتخطى حاجز 70% في منطقتي الميادين و البوكمال و50% في منطقة ديرالزور في عام 1970. يأتي قطاع الخدمات بكافة أشكالها في المرتبة الثانية في عام 2004 في جميع المناطق الإدارية بعد أن كان بالمرتبة الخامسة في عام 1970 والذي جذب إليه جزء كبير من القوى العاملة من باقي القطاعات الاقتصادية في المحافظة حيث تتراوح نسبة العاملين في هذا القطاع بين 19-42% في عام2004, بعد أن كانت نسبته لا تتجاوز 20% في عام 1970 . ويحتل قطاع التجارة والسياحة المرتبة الثالثة حيث تتراوح نسبة العاملين به بين 6- 18% حيث حافظ هذا القطاع على مرتبته ونسب استحواذه للقوى العاملة خلال التعدادين , بينما يحتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الرابعة في نسبة القوة العاملة في جميع المناطق الإدارية باستثناء منطقة مركز دير الزور وتتراوح نسبة العاملين في هذا القطاع بين 5.5-9%, ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الخامسة في نسبة العاملين في أغلب المناطق وتتراوح هذه النسبة بين 5-13%, وتحتل قطاعات النقل والمواصلات و المال والتأمين والعقارات المرتبة الأخيرة بين الأنشطة الاقتصادية.* [1]

شكل بياني رقم (20) يبين التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة ديرالزور حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المحافظة وفقاً للمناطق الإدارية في عام 2004

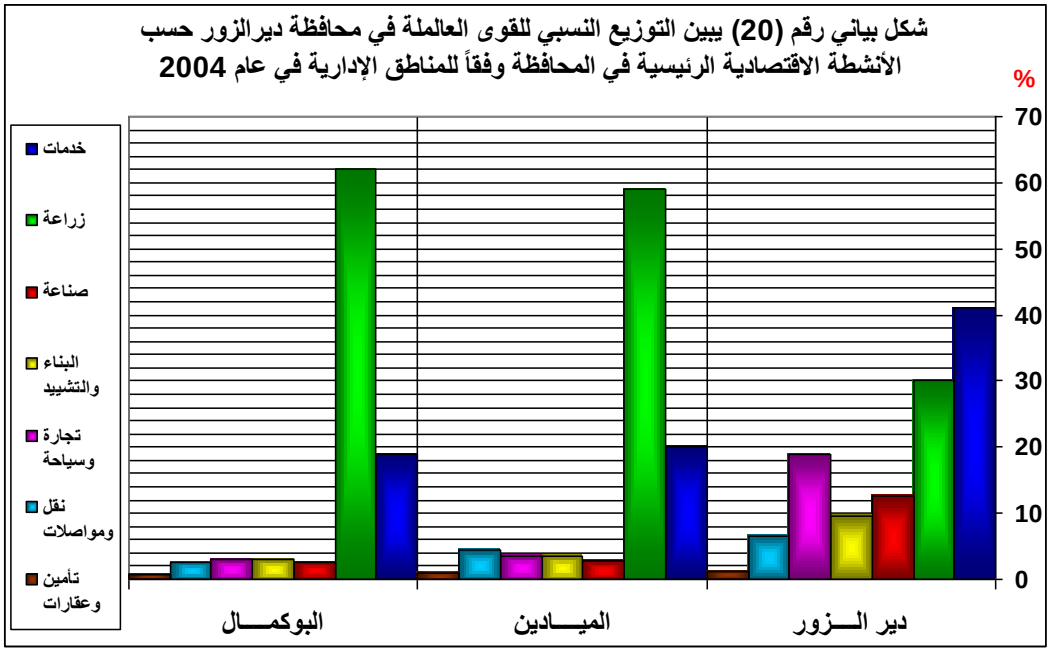

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية أعلاه.

ثالثاً ـ التركيب الاجتماعي للسكان في محافظة دير الزور :

يعتبر التركيب الاجتماعي للسكان عنصراً من العناصر المهمة في الدراسات السكانية لانعكاسه وتأثيره على الواقع الاقتصادي الديموغرافي للمجتمع, لذا فإن لمعرفة مدى التطور الاقتصادي و الديموغرافي الذي وصل إليه بلد ما, لا بد من النظر إلى الوضع الاجتماعي فيه أولاً ومدى توازنه من حيث العلاقة التي تربطه بالوضع الاقتصادي الديموغرافي.

1-المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور,مرجع سبق ذكره, للأعوام1970,1981,1994,2004,ص21.

1- الأوضاع التعليمية للسكان في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

لقد شهدت محافظة دير الزور تغيرات واضحة في واقعها الاقتصادي والاجتماعي, ش أنها في ذلك شأن الكثير من محافظات القطر, وفي ظل هذه التغيرات بدأ قطاع التعليم يستحوذ على الاهتمام

المستمر والمتزايد من أجل تطويره وتوسيعه, وأخذ هذا القطاع بالتوسع بشكل سريع ولاسيما في فترة السبعينات وما تلاها حتى وقتنا الراهن . فقد بدأت نهضة تعليمية واضحة ترافقت بازدياد أعداد الطلاب من خلال سياسة الاستيعاب الكامل لجميع مراحل التعليم, الأمر الذي أدى إلى التوسع في التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي, فكان من نتائج ذلك زيادة نسبة المتعلمين في هذه المحافظة ولاسيما حملة الشهادات العليا مما أدى إلى تحول الهرم البياني الذي يعبر عن التركيب التعليمي لسكان هذه المحافظة من الشكل الهرمي إلى الشكل شبه المستطيل . وكنتيجة لسياسة التوسع في التعليم ونشر المعرفة بين السكان ومكافحة ظاهرة الأمية, *فقد انخفضت نسبة الأمية بين سكان المحافظة من 68.8% في عام 1970 إلى 57% في عام 1981, ثم إلى 39% في عام 1994, لتصل إلى31% في عام2004. وظلت نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها لدى الذكور حيث بلغت في عام 2004 حوالي 39.3.% بعد أن كانت حوالي 87.4% في عام 1970.* [1] **(لقد أخذ القطاع التعليمي يضم نسبة متزايدة من شبان هذه المحافظة , فقد كان عدد الطلبة المسجلين في جميع المراحل الدراسية التعليمية في عام 1970, 40563 طالباً و طالبة موزعين على الشكل التالي : 31550 طالباً, 9013 طالبة. أرتفع هذا العدد بشكل كبير جداً في عام 1981, ليصل إلى 72740 طالباً و طالبه 53827 طالباً, 18912 طالبه, ليرتفع هذا العدد في عام 1994, إلى 180935 طالب وطالبه 123035 طالباً, 57900 طالبة, ثم ليصل في عام 2004, إلى 321433 طالباً وطالبة 167436 طالباً, 150887 طالبه).** [2] **والجدول رقم (26) والشكل البياني رقم (21) يبينان ذلك أيضاً.**

1- مديرية التربية بمحافظة ديرالزور, قسم مكافحة الأمية , بيانات إحصائية خاصة بمحو الأمية لسكان المحافظة للأعوام (2004,1994,1981,1970).

2- مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء, بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد الطلاب في المحافظة للأعوام (2004,1994,1981,1970).

(وقد بلغت حصة الحضر من التعليم حوالي 59.6% مقابل 41.4% للريف في عام 2004, بعد أن كانت حوالي 77.1% للحضر مقابل 23.9% للريف في عام 1970). [1]

يُلاحظ من هذه الإحصائيات تقلص الفارق التعليمي بين المناطق الحضرية والريفية وهذا ناتج عن إقبال سكان المناطق الريفية على التعليم نتيجة جهود الدولة الرامية لنشر التعليم في المناطق الريفية بهدف تطوير هذه المناطق, وبالمقابل توجه نسبة كبيرة من سكان المناطق الحضرية إلى سوق العمل.

لدى إجراء مقارنة للعدد الكبير للطلبة في مراحل التعليم المختلفة مع عدد السكان في المحافظة, يتبين وجود تحولات أساسية في تاريخ التعليم في هذه المحافظة حصلت في العقدين الأخيرين, وهذا الأمر سوف يكون له أبعاد ومدلولات واسعة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في محافظة دير الزور.

الجدول رقم (26): يبين الزيادة بأعداد الطلاب حسب الجنسين في محافظة دير الزور للأعوام 1970- 1981-1994- 2004.

السنة	عدد الطلاب	طالب	طالبة
1970	40563	31550	9013
1981	72740	53827	18912
1994	180935	123035	57900
2004	321433	167436	150887

المصدر : مديرية التربية بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية – البيانات الإحصائية الخاصة بإعداد الطلاب في المحافظة وفقاً للتعداد الأربعة 1970-1981-1994-2004.

1- مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم التعليم الريفي , بيانات إحصائية خاصة بواقع التعليم الريفي في المحافظة بين عامي (1970-2004).

شكل بياني رقم (21) يبين تطور إعداد الطلبة حسب الجنسين في محافظة ديرالزور بين عامي (1970-2004)

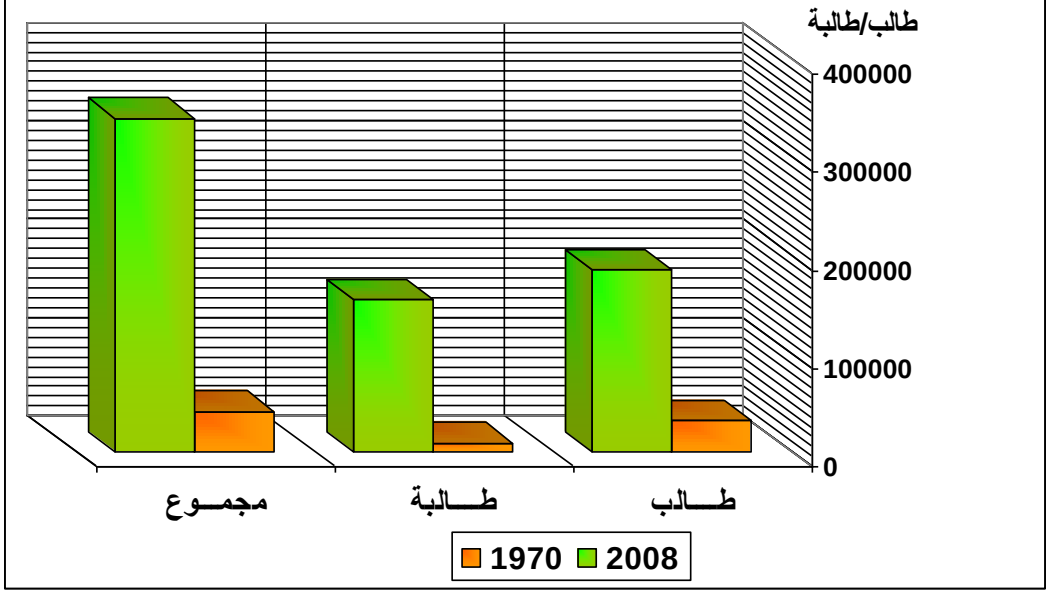

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية أعلاه.

لقد حصل تطور كمي واضح في قطاع التعليم في محافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-1981), حيث شكلت نسبة الطلاب (13.5%) من إجمالي سكان المحافظة في عام 1970, وهذه الصورة تغيرت كثيراً في عام 1981 نتيجة التوسع الكبير في التعليم , فقد تضاعف عدد الطلاب حولي مرة ونصف عما كان عليه عددهم في عام 1970, وبذلك فإن ما يقارب (18%) من سكان المحافظة أضحوا على مقاعد الدراسة وهذه النسبة ارتفعت في عام 1994 لتصل إلى (22.3%) من إجمالي سكان المحافظة, واستمر هذا الارتفاع في عام 2004 ليصل إلى (29.3%).[1]

1- تم حساب نسب الطلاب ونسب زيادتهم من قبل الباحث بالاعتماد على إحصائيات مكتب الإحصاء في مديرية تربية دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي(1970-2004), والاستعانة بالمجموعات الإحصائية للأعوام (1970-1981-1994-2004), وكتاب وصف سورية بالأرقام الصفحات الخاصة بمحافظة دير الزور لعام 2003, ص .91

1-1- تطور التركيب التعليمي للسكان في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004:

لقد انعكست آثار التوسع في التعليم بشكل واضح على التركيب التعليمي للسكان في محافظة دير الزور, محدثة تغيرات واضحة في هيكل كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة, حيث ازدادت نسبة حملة الشهادات العليا وقلت نسبة حاملي الشهادات الدنيا بين عامي 1970-2004, فقد كان توزيع الطلاب حسب المستويات التعليمية في محافظة دير الزور خلال فترة الدراسة وبناءً على المجموعات الإحصائية الأربعة للأعوام على النحو التالي:

شكلت نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية في عام 1970 حوالي 71.9% من إجمالي تلاميذ المحافظة وكانت نسبة الإناث منهم حوالي24%, وشكلت نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية 17.9% من إجمالي طلاب المحافظة وشكلت نسبة الإناث 21%, وشكلت نسبة تلاميذ المرحلة الثانوية 6.4% من إجمالي الطلاب وكانت نسبة الإناث حوالي 18%, وأما مرحلة ما بعد الثانوية فقد كانت نسبة التلاميذ 3.7% وكانت نسبة الإناث 10% .[1] إلا أن هذه النسب تغيرت في فترة الثمانينات والتسعينات ليسجل انخفاضاً في المرحلة الأولى مقابل ارتفاع في المراحل الأخرى. في عام 2004 طرأ تغير واضح على هذه النسب, حيث نلاحظ انخفاض نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية عما كانت عليه في العقود السابقة, مقابل ارتفاع نسبتهم في بقية المراحل, كما تطورت نسبة الإناث من الطلاب بشكل كبير جداً عن السنوات السابقة مما سيرفع من نسبة حملة الشهادة الإعدادية وعلى الأرجح حملة بقية الشهادات الأعلى منها لأن من يحصل على الإعدادية قد يستمر في المرحلة الثانوية بعد أن كانت نسبة كبيرة من الطلبة تتسرب خلال المرحلة الإعدادية. إن النسب الواردة أعلاه ستبقى غير واضحة المعالم وستنخفض نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية مع تطبيق إلزامية التعليم حتى الصف التاسع لم يتم ربطها بالزيادة السكانية. لهذا تم تسجيل نسبة الطلاب في كل مرحلة من المراحل التعليمية إلى مجموع سكان المحافظة كما في الجدول (27) والشكل (22).

1- مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء, بيانات إحصائية خاصة بتوزع الطلبة على المراحل التعليمية في المحافظة لعام1970.

بالنظر إلى الجدول رقم (27), والشكل رقم (22), يلاحظ *أن نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية من مجموع سكان المحافظة تتصدر المرتبة الأولى, فقد ارتفعت هذه النسبة بين عامي 1970- 1994 من 13.5% إلى 22.3% أي بنسبة نمو بلغت 5.6% خلال 24 عاماً. واستمر ارتفاع نسبة هذه المرحلة في عام 2004, إذ بلغت 29.3% من مجموع سكان المحافظة, وكان النمو كبيراً بين عامي 1970- 2004, في أعداد وحصة طلاب المرحلة الإعدادية حيث ارتفعت من 2.1% إلى 11.3% من مجمل سكان المحافظة.* [1]

الجدول رقم (27): يبين تطور نسبة الطلبة ومجموعهم في كل مرحلة من المراحل التعليمية إلى مجموع السكان في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004.

المرحلة التعليمية	1970	1981	1994	2004
الابتدائية	10	12.1	13	14.5
الإعدادية	2.1	4.1	7	11.3
الثانوية*	0.9	1.1	1.5	2.3
ما بعد الثانوية	0.5	0.7	0.8	0.8
المجموع *	13.5	18	22.3	29.3

المصدر: حسبت هذه النسب من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد ونسب الطلبة في مرحلة تعليمية وأعداد السكان في المحافظة للأعوام 2004,1994,1981,1970.

***- يتضمن طلاب الثانوية الفنية والمهنية.**

***- هذه الإحصائيات تشمل طلاب المدارس الخاصة والعامة.**

كما سجلت نسبة طلاب المرحلة الثانوية ارتفاعاً كبيراً من 0.9% في عام 1970 إلى2.3% في عام 2004, مع العلم أن عدد سكان المحافظة قد تضاعف نحو أربع مرات خلال تلك الفترة . وترجع هذه الزيادة في نسبة طلاب المرحلة الثانوية إلى التوسع في التعليم وافتتاح الثانويات ولاسيما الفنية والمهنية حيث تم توجيه أعداد كبيرة من حملة الشهادة الإعدادية إلى هذا النمط من التعليم.

1- تم حساب نسب التلاميذ من مجموع السكان ومعدل نموهم من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد الطلاب وأعداد السكان في المحافظة.

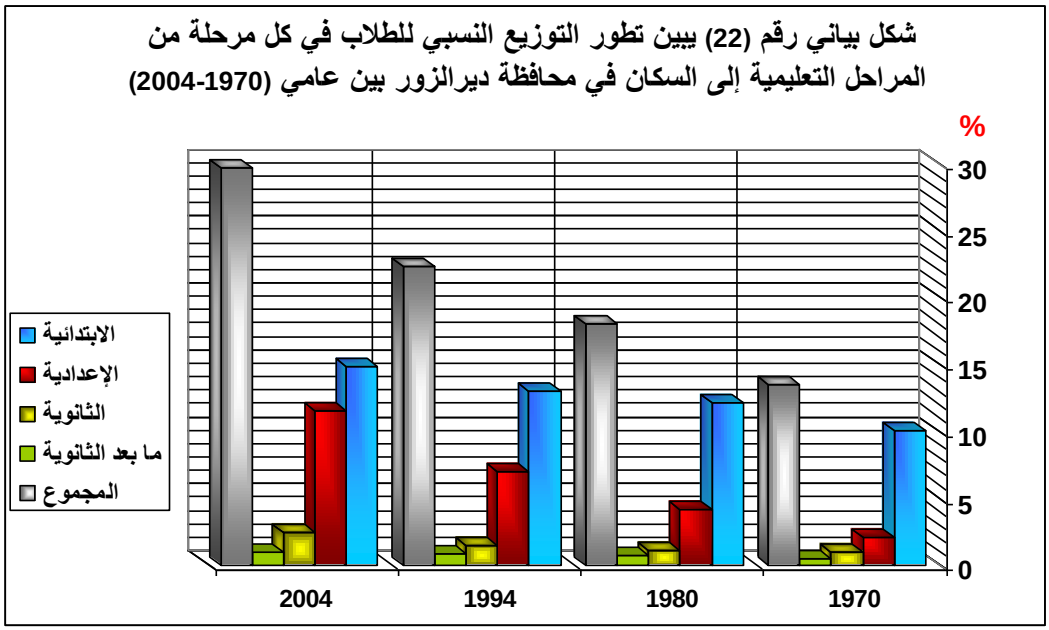

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (27).

الجدول رقم (28): يبين تطور التوزيع النسبي للطلبة وفقاً للتركيب النوعي لهم في كل مرحلة من مراحل التعليم إلى مجموع الطلاب بين عامي 1970- 2004.

المرحلة	1970			1981			1994			2004		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
الابتدائية	76	24	71.9	69	31	67.9	62	38	60.3	53.1	46.9	52.5
الإعدادية	79	21	17.9	75.7	24.3	22.1	73	27	29.4	67.1	32.9	36
الثانوية *	82	18	6.4	73.8	26.2	5.9	67	33	6	56.5	43.5	6.1
ما بعد الثانوية **	90	10	3.7	85	15	4.1	77	23	4.3	66.5	33.5	5.4
المجموع ***			100			100			100			100

المصدر: قام الباحث بحساب هذه النسب بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بتوزع الطلبة على المراحل التعليمية الصادرة عن مديرية التربية بمحافظة ديرالزور الأربعة للأعوام 1970-1981-1994- 2004.

*- تشمل طلاب الثانوية الفنية والمهنية .

* تشمل طلاب المعاهد والجامعات والدراسات العليا.

*- هذه الإحصائيات تشمل طلاب المدارس الخاصة والعامة.

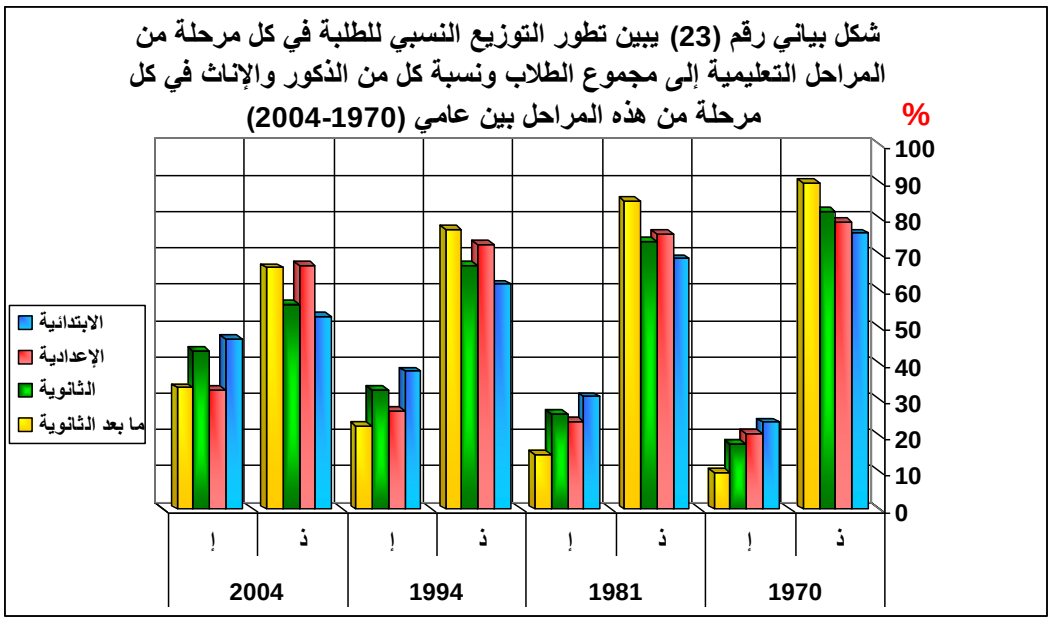

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (28).

كما ارتفعت نسبة طلاب المرحلة الجامعية إلى مجموع سكان المحافظة من 0.5% في عام 1970, إلى 0.8% في عام 2004, [1] وترجع هذه الزيادة لافتتاح جامعة الفرات ومركزها مدينة دير الزور. ومن المتوقع أن تتضاعف هذه النسبة في المستقبل نتيجة لإدخال أنماط جديدة من التعليم العالي (التعليم المفتوح, التعليم الموازي, التعليم الافتراضي) وافتتاح جامعة خاصة, والتوسع الأفقي والشاقولي في الجامعات الحكومية من خلال إحداث كليات واختصاصات جديدة, والتوسع في افتتاح دبلومات الدراسات العليا, ودرجات الماجستير والدكتوراه في مختلف الاختصاصات الجامعية. من خلال ما تقدم نجد أن الهرم التعليمي في محافظة دير الزور تميز خلال فترة الدراسة بلتساع قاعدته التعليمية (من حملة الابتدائية) بشكل كبير جداً, بالرغم من الانخفاض الحاصل في نسبتها, حيث بقيت هذه النسبة تتجاوز 52% *في عام2004*, بعد أن كانت نسبتها تتجاوز

1- تم حساب نسب طلاب الجامعة من مجموع السكان من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد الطلاب في المراحل الجامعية وفقاً للمجموعة الإحصائية التعليمية للأعوام (1970-2004), وأعداد السكان في المحافظة وفقاً للمجموعات الإحصائية لأعوام (,2004,1994,1981,1970).

71% في عام 1970, [1] وهذا يشير إلى قوة التدفقات الطلابية نحو المرحلة الابتدائية نتيجة للنمو السكاني المرتفع. كما تميزت قمة الهرم التعليمي بالتوسع مع السنين وصولاً إلى 2004, نتيجة تشجيع الدولة للتعليم الجامعي وخصوصاً بالنسبة للإناث, فقد *ارتفعت نسبة الطلبة في المرحلة الجامعية من 3.7% في عام 1970 إلى 5.4% في عام 2004.* [2]

1-2- تطور أعداد المدارس و المدرسين في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

إن الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب المسجلين في جميع المراحل التعليمية تطلب ت زيادة عدد المدرسين في جميع المراحل التعليمية . فقد *ازداد عدد المدرسين في محافظة دير الزور في جميع مراحل التعليم, حيث ارتفع عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية والإعدادية (التعليم الأساسي حالياً) من 1195 معلماً في عام 1970 إلى 16129 في عام* 2004 بزيادة مقدارها 14934 معلماً ومعلمة, والشكل رقم (24) يبين ذلك. وبالتالي تضاعف عدد المعلمين خلال تلك الفترة بما يعادل 13.5 مرة , (*) عما كان عليه في عام 1970, كما ازداد عدد المدرسين في المرحلة الثانوية من 284 مدرساً في عام 1970 إلى 2597 في عام 2004 [3] محققاً زيادة مقدارها 2313 مدرساً, أي تضاعف عدد المدرسين في عام 2004 بما يزيد على 9.2 مرة, (*) عما هو عليه في عام 1970.

1-مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء, بيانات إحصائية خاصة بتوزع الطلبة على المراحل التعليمية في المحافظة لعام1970, مرجع سبق ذكره.

2- المجموعة الإحصائية التعليمية لعام 2005, بيانات إحصائية خاصة بأعداد الطلبة في المراحل الجامعية في المحافظة لعامي (1970- 2004).

3- مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء, بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد المعلمين والمدرسين على المراحل التعليمية في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004) ,مرجع سبق ذكره.

* - تم حساب معدلات تضاعف أعداد المعلمين والمدرسين من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بتطور بأعداد المعلمين المدرسين خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004).

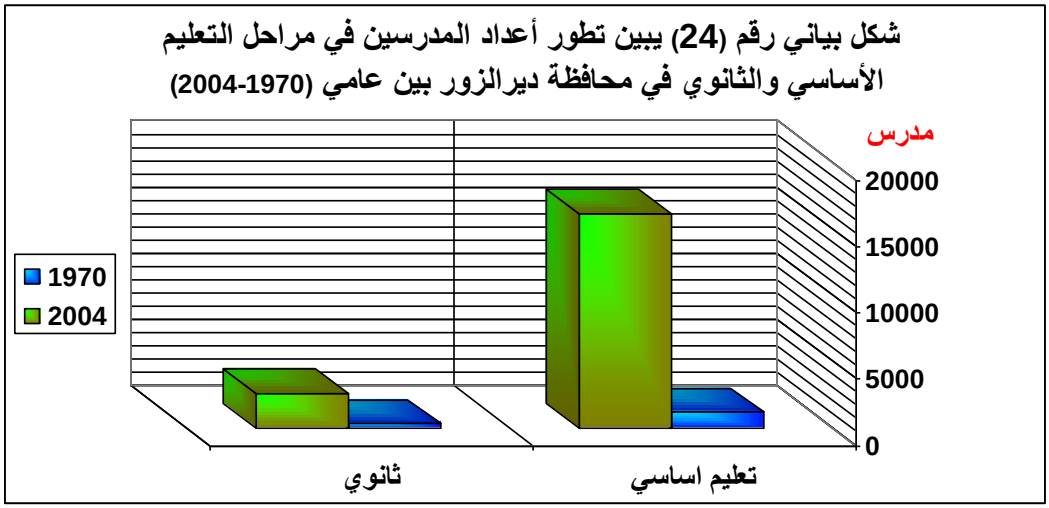

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

كما يظهر أثر ازدياد أعداد المدرسين على تحسن واقع أعداد الطلاب في قطاع التعليم من خلال متوسط عدد التلاميذ لكل معلم, حيث انخفض هذا المتوسط من 29 تلميذاً لكل معلم في عام 1970 إلى 18 لكل معلم في عام 2004. كما حدث انخفاض في متوسط عدد الطلاب للمدرس الواحد في المرحلة الثانوية من 16.9 طالباً في عام 1970 إلى 10 طلاب في عام 2004 [1] كما هو مبين في الشكل رقم (25) وهذه مؤشرات على النمو الكمي والنوعي (الكيفي) للتعليم في المحافظة.

1- تم حساب متوسط أعداد الطلاب لكل معلم أو مدرس من قبل الباحث من خلال قسمة أعداد التلاميذ والطلاب في كل مرحلة على أعداد المعلمين والمدرسين لكل مرحلة وفقاً لأعداد كلاً منهم في البيانات الإحصائية الصادرة عن مديرية التربية , قسم الإحصاء,لأعوام (1970,2004).

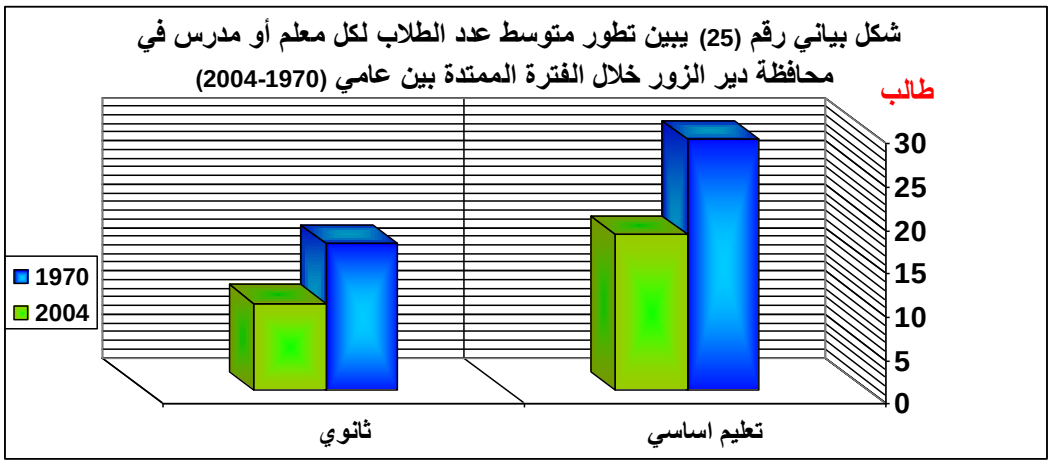

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه .

كما تطلبت الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب في جميع المراحل إلى زيادة عدد المدارس. فقد *ارتفع عدد مدارس التعليم الأساسي من 210 مدرسة في عام 1970 إلى 924 مدرسة في عام 2004*،[1] وبذلك تضاعف عدد المدارس بمقدار 4.5 مرة خلال فترة الدراسة. *أما عدد المدارس الثانوية فقد ارتفع من 10 مدارس في عام 1970 إلى 96 مدرسة في عام 2004*,[*] والشكل رقم (26) يبين ذلك, أي تضاعف بمقدار 10 مرات خلال الفترة المذكورة.

1- مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء, بيانات إحصائية خاصة بأعداد المدارس في جميع المراحل التعليمية في المحافظة, مرجع سبق ذكره, لعامي(1970-2004).

*- تشمل هذه الإحصائيات المدارس الخاصة والعامة والمهنية.

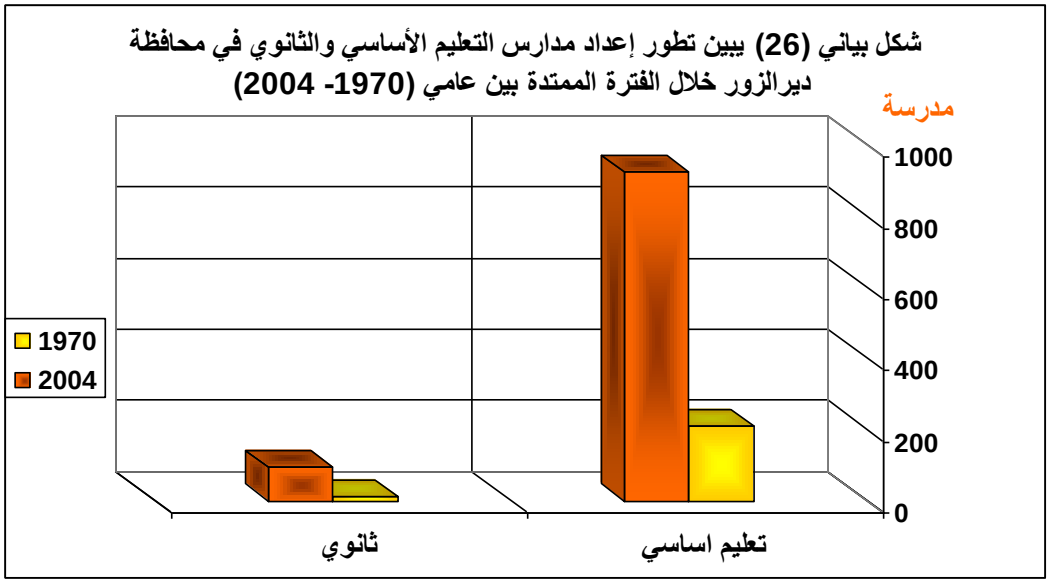

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

من خلال ما تقدم يُستنتج أن استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة في هذه المحافظة والاستمرار في تطبيق سياسة التعليم الإلزامي والاستيعاب الكامل في جميع مراحل التعليم ستقود كلها إلى ارتفاع عدد الدارسين ونسبتهم إلى سكان المحافظة و بوتائر متسارعة , الأمر الذي سوف يؤدي إلى ارتفاع عبء إعالة الطلاب من قبل قوة العمل في المحافظة حيث قدر *معدل إعالة الطلاب من قبل القوة العاملة بمقدار 3.7 طالباً لكل عامل واحد في المحافظة في عام 2004, بعد أن كان المعدل في عام 1970 نحو 5.5 طالباً لكل عامل.* [1] إن التوسع في التعليم سيزيد الأعباء المالية التي تنفقها الحكومة على النظام التعليمي وتأخر دخول الفتيان في سوق العمل وبالتالي المساهمة في الإنتاج.

1-المكتب المركزي للإحصاء, تقرير إحصائي يتضمن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة ديرالزور للأعوام2004,1994,1981,1970, مرجع سبق ذكره, ص 17.

2- الأوضاع الصحية للسكان في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004:

يعد تحسين الأوضاع الصحية أحد أهم أهداف التنمية البشرية في مختلف بلدان العالم مثله في ذلك مثل تطوير التعليم وتحسين مختلف أشكال الخدمات الأخرى . لقد تبين فيما سبق مدى القفزة النوعية التي تحققت في محافظة دير الزور في مجال تخفيض معدل الوفيات الخام ووفيات الرضع والأطفال بشكل خاص خلال فترة الدراسة. وبكل تأكيد لم يتأتَّ ذلك من فراغ بل من خلال التطوير الكبير للخدمات الطبية مما أدى إلى تحسن الأوضاع الصحية بشكل كبير . *لقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 59.4 عاماً في عام 1970 إلى 72.7 عاماً في عام 2004.* [1] وأصبحت الخدمات الطبية تشمل بشكل أو بآخر جميع سكان المحافظة. وبالرغم من التطورات الكبيرة التي حصلت في المجال الصحي خلال الفترة المدروسة, إلا أن النمو السكاني المرتفع في هذه المحافظة لا يزال يحد من إمكانية تقديم أفضل الخدمات الطبية.

تؤكد الإحصائيات الخاصة بمحافظة دير الزور للأعوام 1970- 1981- 1994- 2004 أن القطاع الصحي يعاني من ضغط النمو السكاني الكبير, والذي يجعل التطورات التي شهدها هذا القطاع خلال الفترة المدروسة متواضعة , *فقد كان عدد الأسرة بجميع المستشفيات في محافظة دير الزور 315 سريراً في عام 1970 يخدم نحو 292330 نسمة, أي بمعدل 929 شخصاً للسرير الواحد, ثم ارتفع هذا المعدل في عام 1981 ليصل إلى 1280 شخصاً للسرير الواحد, واستمر هذا الارتفاع في عام 1994 ليبلغ نحو 1367 شخصاً للسرير الواحد, ثم ينخفض هذا المعدل في عام 2000 إلى نحو 878 ليعود هذا الرقم ويرتفع إلى 990 شخصاً للسرير الواحد في عام 2004* [2] كما هو مبين في الشكل رقم (27) بالرغم من التطور الكبير في *عدد الأسرة*

1- منظمة اليونسكو , دراسة خاصة تتعلق بواقع المرأة والواقع الصحي والاجتماعي في محافظة ديرالزور لعام 2005.

2- مديرية الصحة بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء , بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد آسرة المشافي في المحافظة, ومتوسط ما يخدمه كل سرير من سكان المحافظة, للأعوام2004,1994,1981,1970 .

الذي بلغ في نفس العام 1110 سريراً. وبالطبع يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى معدلات النمو السكاني العالية. ويظهر مدى الضغط السكاني في محافظة دير الزور على المجال الصحي عند مقارنته مع بعض المحافظات السورية, فعلى سبيل المثال كان المعدل 260 شخصاً لكل سرير في محافظة دمشق في عام 2004, و990 شخصاً في محافظة ديرالزور للعام ذاته.

كما زاد عدد الأطباء في محافظة دير الزور من 48 طبيباً في عام 1970 بمعدل طبيب واحد لكل 6100 شخصاً إلى 775 طبيباً في عام 2004, بمعدل طبيب واحد لكل 1419 شخصاً. ونلاحظ هنا الارتفاع الواضح في نصيب الطبيب الواحد من السكان خلال الفترة المذكورة, وهذا يعود إلى تأثير ارتفاع معدلات النمو السكاني بالرغم من النهضة التعليمية التي تشهدها محافظة دير الزور, والتي أفرزت عدداً كبيراً من الأطباء . *وكان في محافظة دير الزور 433 طبيب أسنان عام 2004, أي بمعدل طبيب لكل 2540 مواطناً, وقد كان هذا المؤشر 26616 مواطناً لكل طبيب أسنان في عام 1970. كما تشير الإحصائيات إلى أن هناك 555 صيدلياً, بمعدل صيدلي لكل 1981 شخصاً, بعد أن كان عدد الصيادلة في عام 1970 نحو 15 صيدلياً, بمعدل 19519 شخصاً لكل صيدلي. كما تبين المصادر الإحصائية تطور عدد المشافي في محافظة دير الزور من 3 مشافي في عام 1970 إلى 22 مشفى في عام 2004, (*) كما تطورت كذلك أعداد الممرضين والممرضات من 22 في عام 1970 إلى 1835 في عام 2004,* كما هو مبين في الجدول رقم (29) والشكلين رقم (27) و(28). (1) (2)

---

*- تشمل هذه الإحصائيات بيانات المشافي الخاصة والعامة.

1- المكتب المركزي للإحصاء, كتاب وصف سورية بالأرقام لعام 2003, مرجع سبق ذكره, ص 94.

2- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004, ص,489,488,331,330 ,مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (29): يبين تطور ذوي المهن الطبية في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

السنوات	أطباء الصحة العامة		أطباء الأسنان		الصيادلة	قابلات	ممرضون وممرضات
	العدد	متوسط عدد السكان لكل طبيب	العدد	متوسط عدد السكان لكل طبيب			
1970	48	6100	11	26616	15	10	22
1981	85	4804	25	16334	47	45	137
1990	339	1572	75	7107	109	241	438
2004	775	1419	433	2540	555	389	1835

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء, كتاب وصف سورية بالأرقام لعام 2003, ص 94.
- المجموع ات الإحصائية لعام 2004,1990,1981,1970, ص 381,442,409,338 على التوالي.

من خلال ما تقدم يتبين أن معدلات النمو السكاني في محافظة دير الزور مرتفعة وتتطلب تحسين الأوضاع الصحية زيادة عدد الكوادر الطبية والمستشفيات والأسرة والعيادات والمخابر والصيدليات وسيارات الإسعاف والتجهيزات الطبية بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني وذلك لتلافي أي خلل في تقديم الخدمات الطبية الجيدة للسكان في المحافظة.

شكل بياني رقم (27) يبين تطور عدد ذوي المهن الطبية في محافظة دير الزورخلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

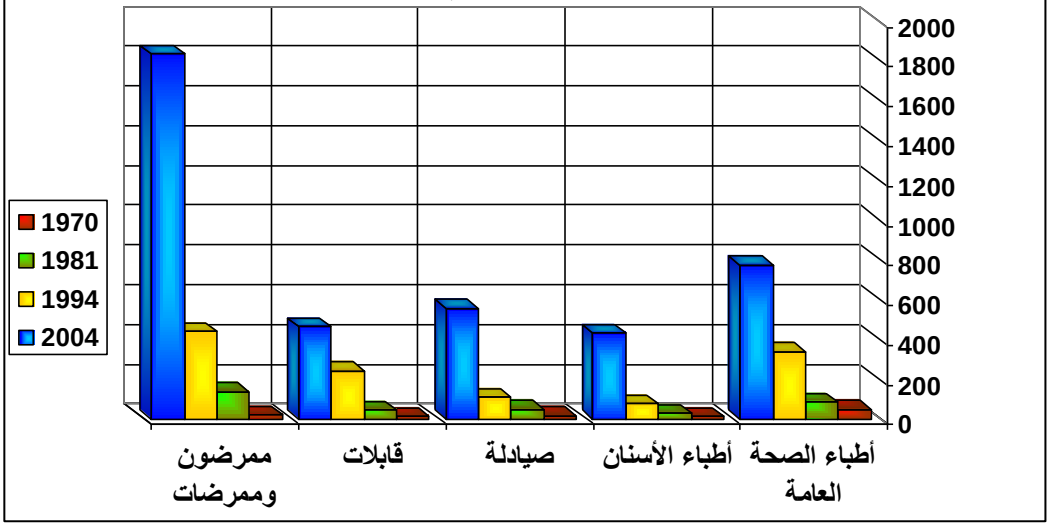

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (29).

شكل بياني رقم (28) يبين تطور متوسط أعداد السكان لكل من أطباء الصحة العامة والأسنان والصيادلة وأسرة المشافي في محافظة دير الزور بين عامي (1970-2004)

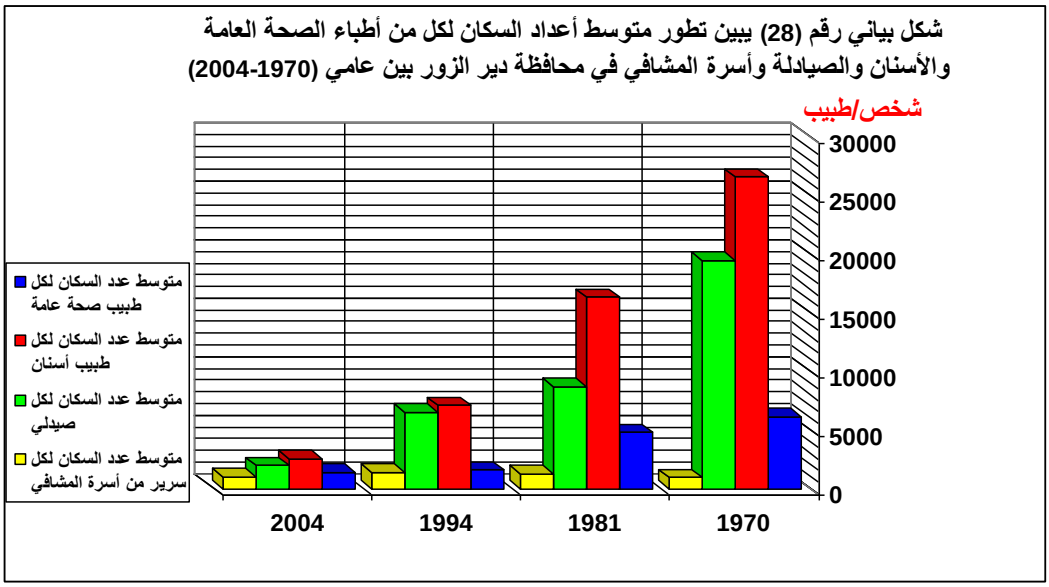

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الموجودة أعلاه وفي الجدول (29).

3- تطور حجم الأسرة في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

لقد ازداد عدد الأسر في محافظة دير الزور بالتوافق مع النمو السكاني الكبير الذي شهدته المحافظة, فقد بلغ عدد الأسر 44443 أسرة في عام 1970, ثم ارتفع هذا العدد إلى 57715 أسرة في عام 1981, ليصل في عام 1994 إلى 90024 أسرة, ثم ازداد هذا العدد إلى 164958 أسرة في عام 2004. [1] كما في الشكل رقم (29).

شكل بياني رقم (29) يبين تطور عدد الأسر في محافظة ديرالزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

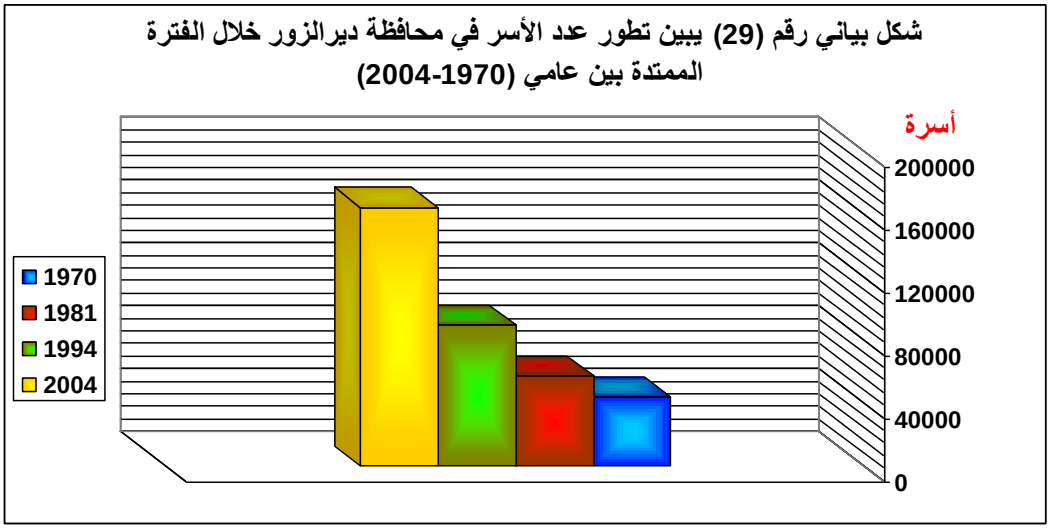

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه .

أما بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة الواحدة في محافظة دير الزور ووفق نتائج المسح الإحصائي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان فقد انخفض من *6.6 فرداً في عام 1970 إلى 6.3 فرداً في عام 2004,* [2] كما ارتفعت قليلاً حصة الأسر التي عدد أفرادها أقل من ثلاثة أشخاص خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-2004, وقد كانت الزيادة في نسبة هذه الفئة (الأسر الصغيرة) كبيرة في المناطق الحضرية على عكس المناطق الريفية والتي شهدت تراجعاً في نسبة هذه الفئة . كما ارتفعت نسبة الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 4-6 أفراد خلال نفس الفترة,

---

1- المكتب المركزي للإحصاء, نتائج المسح الإحصائي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970- 2004),مرجع سبق ذكره, ص 12.

2- المكتب المركزي للإحصاء , نتائج تعداد السكان والمساكن ص 46,45,44.

وقد شملت هذه الزيادة كلاً من مناطق الحضر والريف . وانخفضت نسبة الأسر التي يبلغ حجمها 7-9 أفراد خلال فترة الدراسة, وقد شمل هذا الانخفاض كذلك المناطق الحضرية والريفية معاً, أما بالنسبة لحجم الأسر التي يبلغ حجمها أكثر من 10 أشخاص فقد زادت نسبتها في تعدادي 1981- 1994, لكن في تعداد 2004 شهدت انخفاضاً في نسبتها وكان هذ ا الانخفاض في المناطق الحضرية أكبر من المناطق الريفية, كما في الجدول رقم (30).

الجدول رقم (30): يبين التوزيع النسبي للأسر في محافظة دير الزور حسب حجم الأسرة بين عامي 1970-2004.

حجم الأسرة	1970	1981	1994	2004
أقل من 3 أفراد	17.5	14.8	12.4	25.7
4-6 أفراد	14.8	31.4	26.5	37
7-9 أفراد	32.2	31.7	29.8	25.1
10أفراد فأكثر	16.2	22.1	31.3	11.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء, نتائج مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة دير الزور للأعوام 2004,1994,1981,1970ص 12.

- المكتب المركزي للإحصاء , نتائج تعداد السكان والمساكن ص 46,45,44.

من خلال ما تقدم يلاحظ حدوث انخفاض طفيف في حجم الأسرة في هذه المحافظة, ويمكن القول إن هذا الانخفاض هو نتيجة لتضافر عدة عوامل تتعلق بانخفاض معدلات الخصوبة لدى الإناث الناتج عن ارتفاع نسبة التعليم والوعي بشكل عام ولدى الإناث بشكل خاص, وتأخر سن الزواج, وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي, وازدياد حاجات ومتطلبات الأفراد والأسر وتكاليف التربية... الخ.

3-3-4- الحالة الزواجية للسكان في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

تعد دراسة الحالة الزواجية للسكان من الموضوعات الهامة بالنسبة للدراسات السكانية لما لها من تأثير على بقية العناصر الديموغرافية كتأثيرها على الخصوبة وما ينتج عن هذا التأثير من تحديد لمعدلات المواليد والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدة الحياة الزوجية . وتتأثر الحالة الزواجية ومعدلاتها بالتركيب النوعي والعمري للسكان, كما تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد ونمط الحياة الحضرية أو الريفية. [1]

لقد أخذت حالة العزوبية تظهر بوضوح في محافظة دير الزور, إذ بينت لنا نتائج التعدادات السكانية الخاصة بالمحافظة بين عامي 1970- 2004, أن نسبة الذين لم يتزوجوا أبد اً ممن تزيد أعمارهم على 15 سنة قد أخذت بالارتفاع بشكل واضح وملحوظ من تعداد لآخر *فقد بلغت هذه النسبة نحو 43.3% في عام 1970, وارتفعت بشكل مستمر لتصل إلى 44.4% في عام 1981, وإلى 51.6% في عام 1994, لتصل في عام2004 إلى 52.6%, وهي لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث إذ بلغت 59.7% للذكور و 42.2% للإناث عام 2004.* [2] كما في الجدول رقم (31) والشكل رقم (30).

1- خضر زكريا , خصائص التركيب الاجتماعي في سورية , مطبعة دار الكتاب, دمشق,1990.

2- المكتب المركزي للإحصاء, نتائج المسح الإحصائي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-1994), مرجع سبق ذكره ,ص 18,17.

الجدول رقم (31): يبين التوزيع النسبي للسكان في محافظة دير الزور (15 سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والجنس بين عامي 1970– 2004.

الحالة الاجتماعية	1970			2004		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م
عازب	50.7	35.9	43.3	59.8	42.3	52.6
متزوج	47.9	54.2	51.1	38.4	48.2	44.1
مطلق	0.3	0.8	0.5	0.4	0.6	1.3
أرمل	1.1	9.1	5.1	0.4	0.5	2
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر:- مديرية الإحصاء بدير الزور –نتائج المسح الاجتماعي للمحافظة للأعوام 2004,1994,1981,1970.

- أما النسب فقد حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الواردة أعلاه.

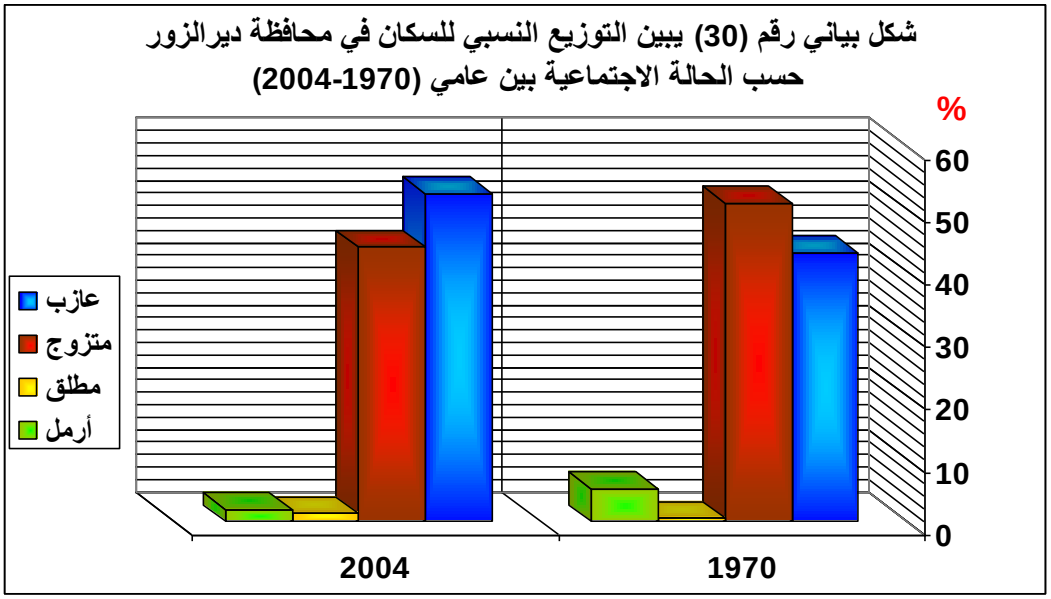

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (31).

ويرجع أحد أسباب ازدياد هذه الظاهرة إلى الظروف الاقتصادية السائدة, فانخفاض متوسط الدخل الفردي بشكل عام يجعل الشباب غير قادرين على الزواج, وخاصة في ظل انتشار أسلوب

الحياة المدنية الجديدة, والمتمثل برغبة الشباب المتزوجين حديثاً بالانفصال عن أسرهم واستقرارهم في مساكن مستقلة, أي ظهور الأسر النووية, وهذا الأمر يحتاج من الشباب تأمين المسكن وتأثيثه وكل هذا يصبح صعباً في ظل انخفاض متوسط الدخل الفردي . وهناك سبب آخر مهم لانتشار هذه الظاهرة ويتمثل في ازدياد نسبة المنتسبين من الشباب إلى نظام التعليم في المحافظة من أجل متابعة تحصيلهم العلمي, مما يجعلهم يعزفون عن الزواج أو يؤخرونه , لأنهم يرون في التعليم ما يحقق طموحاتهم, ويحسن مستواهم الاجتماعي وبالتالي الدخول إلى سوق العمل وتحسين أوضاعهم الاقتصادية, مما يمكنهم فيما بعد من تأمين حياة هانئة.

من جهة يلاحظ *أن نسبة المتزوجين من السكان في هذه المحافظة في انخفاض مستمر, فقد انخفضت هذه النسبة من 51.1% في عام 1970 إلى 44.1% في عام2004,* [1] وقد كانت نسبة الذكور أقل من نسبة الإناث وذلك بسبب عزوف الشباب عن الزواج لعوامل اقتصادية واجتماعية كالبحث عن فرص عمل وغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج ومسالة تأمين السكن والأعباء المادية التي ستترتب على الرجل بعد الزواج... الخ, كما أن نسبة كبيرة من الإناث المتزوجات هن في الأصل من المحافظات القريبة من محافظة دير الزور تزوجن من رجال هذه المحافظة واستقرين معهم في المحافظة ونقلت قيودهن من محافظاتهن الأصلية إلى قيود الزوج في محافظة دير الزور, كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات على الرجال المتزوجين.

كما يبين لنا الجدول رقم (31) *ارتفاع نسبة المطلقين من السكان من 0.5% في عام 1970, إلى 1.3% من مجموع السكان في العمر 15 سنة فأكثر في عام 2004,* [1] ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الزوجين وخصوصاً في بداية الزواج بالإضافة إلى تدخل أسرتي الطرفين, وقد كانت نسبة الإناث أكثر من الذكور , وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها مسالة تعدد الزوجات بالنسبة للرجل والتي تدفع المرأة لطلب الطلاق,

---

1- المكتب المركزي للإحصاء, نتائج المسح الإحصائي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004), مرجع سبق ذكره, ص 18,17.

والغطرسة التي يمارسها الرجل ضد المرأة في ظل حقوقها الضائعة مما يدفعها إلى طلب الطلاق من الرجل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسهمها في الحصول على فرصة ثانية للزواج .

كذلك يلاحظ *انخفاض نسبة الأرامل من 5.1% في عام 1970 إلى 2% في عام 2004,* [1] وهذا الانخفاض يشير إلى تحسن المستوى الصحي في هذه المحافظة, وإلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة لكلا الجنسين, كما في الشكل رقم (31).

يستنتج مما سبق : أن نسبة المتزوجين في هذه المحافظة آخذ ة بالتقلص المستمر مع تطور واضح في نسبة العزوبية, وهذا الوضع له آثار كبيرة سواء في الناحية الديموغرافية كانخفاض معدلات الخصوبة, أو من الناحية الاجتماعية كظهور مشاكل اجتماعية عديدة.

الفصل الرابع

خصائص الحركة العمرانية في محافظة دير الزور

لقد اتصفت الحركة العمرانية في محافظة دير الزور خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي 1970- 2004, بأنها سريعة وعامة وكثيفة في الأرياف كما في المدن, واتخذت جميع الأشكال والطرق (الأفقية والعمودية), و ترميم المباني القديمة, والبناء الحديث على إنقاض البناء القديم وغير ذلك من كل ما توصف به الحركة العمرانية. حيث تقسم التجمعات العمرانية في محافظة دير الزور إلى ثلاثة مجموعات عمرانية حيث تمثل المجموعة الأولى التجمعات العمرانية الحضرية, والمجموعة الثانية تمثل التجمعات العمرانية الريفية, والمجموعة الثالثة تمثل التجمعات العمرانية الخاصة بالبدو الرحل والذي تم توطينهم بتشجيع من قبل الدولة في تجمعات سميت بتجمعات سكان البادية حيث تم إنشاء هيئة حكومية تتبع لهيئة تخطيط الدولة تحت اسم مديرية تنمية البادية بهدف الإشراف والاهتمام بتجمعات سكان البادية. وحالياً يعيش معظم سكان المدن والقرى بمساكن ثابتة في القرى والمدن. وتختلف المدن عن القرى في المحافظة من حيث مخططاتها التنظيمية في حال وجودها وأنماط بناء مساكنها من حيث المساحة التي يشغلها المسكن والارتفاع وواقع الخدمات فيها بمختلف أشكالها, كما تختلف كثافة التجمعات العمرانية في أرجاء المحافظة.

أولاً ـ الملامح الأساسية لحركة النمو العمراني في محافظة دير الزور:

إن طموح الإنسان والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي وصل إليه, جعله لا يرى المسكن مجرد مأوى له, وإنما أخذ المسكن مفاهيم جديدة بحيث تتوافر فيه خدمات ومواصفات معينة, أي انتقل مفهوم السكن من المعنى الضيق (مأوى) إلى المعنى الأوسع والذي أصبح يدل على الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للسكان, وهذا المعنى يتغير مع كافة التغيرات الحاصلة في المجتمع. كما رافق التطور الاقتصاد ي والاجتماعي والثقافي للإنسان نزوحه نحو المدينة نظراً لتركز عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها, وهذه الأمور مجتمعة بالإضافة إلى نمو سكان المدن , [1]

ساعدت على التطور العمراني اللامحدود و اللامتوازن في غياب التخطيط الشامل بالنسبة لواقع النمو العمراني في محافظة دير الزور.

1- الملامح العامة لتطور الحركة العمرانية في محافظة دير الزور حسب التقسيمات الإدارية بين عامي 1970- 2004:

شهدت محافظة دير الزور تطورات اقتصادية واجتماعية عدة, كما شهدت تغيراً في طبيعة العلاقات الاجتماعية, إذ انحسرت أعداد الأسر كبيرة الحجم مترافقة مع ازدياد أعداد الأسر صغيرة الحجم وظهور النويات الزوجية المستقلة كل ذلك ترافق مع زيادة كبيرة في أعداد السكان بالرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني الذي شهده الواقع الديموغرافي في محافظة دير الزور ما بين عامي 1970- 2004, كل هذه التطورات سابقة الذكر كان لها تأثير مباشر على تطور الواقع العمراني في هذه المحافظة, حيث *تبلغ مساحة المحافظة 33600 كم^2 متوزعة على ثلاث مناطق إدارية كما يلي: منطقة دير الزور وقراها 18120 كم^2. منطقة الميادين وقراها 5540 كم^2. منطقة البوكمال 9940 كم^2, لقد ازداد عدد النواحي الإدارية في المحافظة من ست نواح عام 1970؛ وهي: البصيرة- موحسن- التبني- هجين- السوسة- العشارة , إلى ثمان نواحٍ عام 1981 حينما أضيفت لها ناحيتان هما: الصور- ذيبان, ثم وصل عدد النواحي في عام 1994 إلى إحدى عشرة ناحية حينما أضيفت لها ثلاث نواح؛ هي: الكسرة- خشام- الجلاء, وبذلك تكون تبعية النواحي الإدارية في المحافظة كما يلي:*

1. *منطقة دير الزور: وتتبع لها نواحي (البصيرة- التبني- الصور- الكسرة- موحسن- خشام).*
2. *منطقة البوكمال: وتتبع لها نواحي (هجين- الجلاء- السوسة).*
3. *منطقة الميادين: وتتبع لها نواحي (ذيبان- العشارة).* [2]

1- مصيلحي , فتحي محمد , جغرافية العمران من منظور جغرافي وتنموي معاصر ,مطبعة التوحيد الحديثة, شبين الكوم, الطبعة الأولى , 2005, ص 27.

2-مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور , بيانات إحصائية خاصة بمساحة المحافظة والمناطق الرئيسية فيها , وتطور أعداد المراكز الإدارية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004) , مرجع سبق ذكره.

أما بالنسبة للمدن فقد كان عددها خلال عام 1970 (6 مدن), ليصل عدد هذه المدن في عام 2004 إلى (13 مدينة), ، وأغلب هذه المدن هي مراكز للمناطق والنواحي في هذه المحافظة, ووفق البيانات الإحصائية الخاصة بمحافظة دير الزور فقد كان عدد البلدات في المحافظة عام 1970 (9 بلدات), ليرتفع العدد إلى (14 بلدة) في عام 1981, ثم إلى (16 بلدة) في عام 1994, ليصل عدد البلدات في عام 2008 إلى (35 بلدة), أما بالنسبة لعدد القرى في المحافظة فقد انخفض من (157 قرية) في عام 1970 (من أصل 6347 عدد القرى في سورية), إلى (141 قرية) في عام 1980 (من أصل 6408 عدد القرى في سورية), ثم إلى (121 قرية) في عام 1994 (من أصل 6560 عدد القرى في سورية), ليصل عدد قرى المحافظة إلى (86 قرية) في عام 2004 (من أصل 6169 عدد القرى في سورية), أما بالنسبة لأعداد المزارع في محافظة دير الزور فقد انخفض العدد من (277 مزرعة) في عام 1970 إلى (222 مزرعة) في عام 2004 [1] [2] ، كما هو مبين في الخريطة رقم (16) والشكل رقم (31).

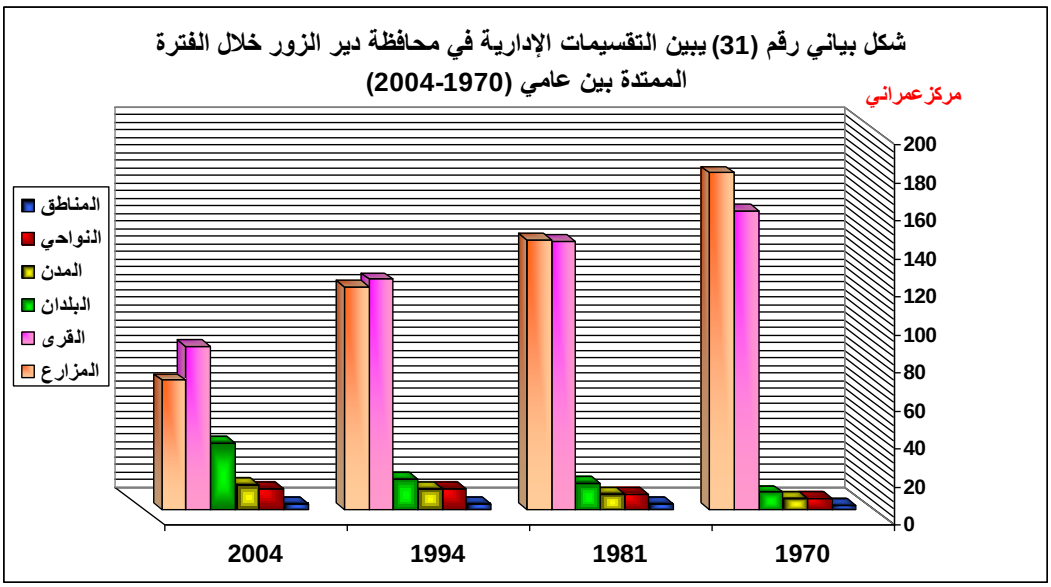

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في أعلاه .

1- المكتب المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية لعام 1970, مرجع سبق ذكره , ص 43.

2- المكتب المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية لعام 2004, مرجع سبق ذكره ,ص 30.

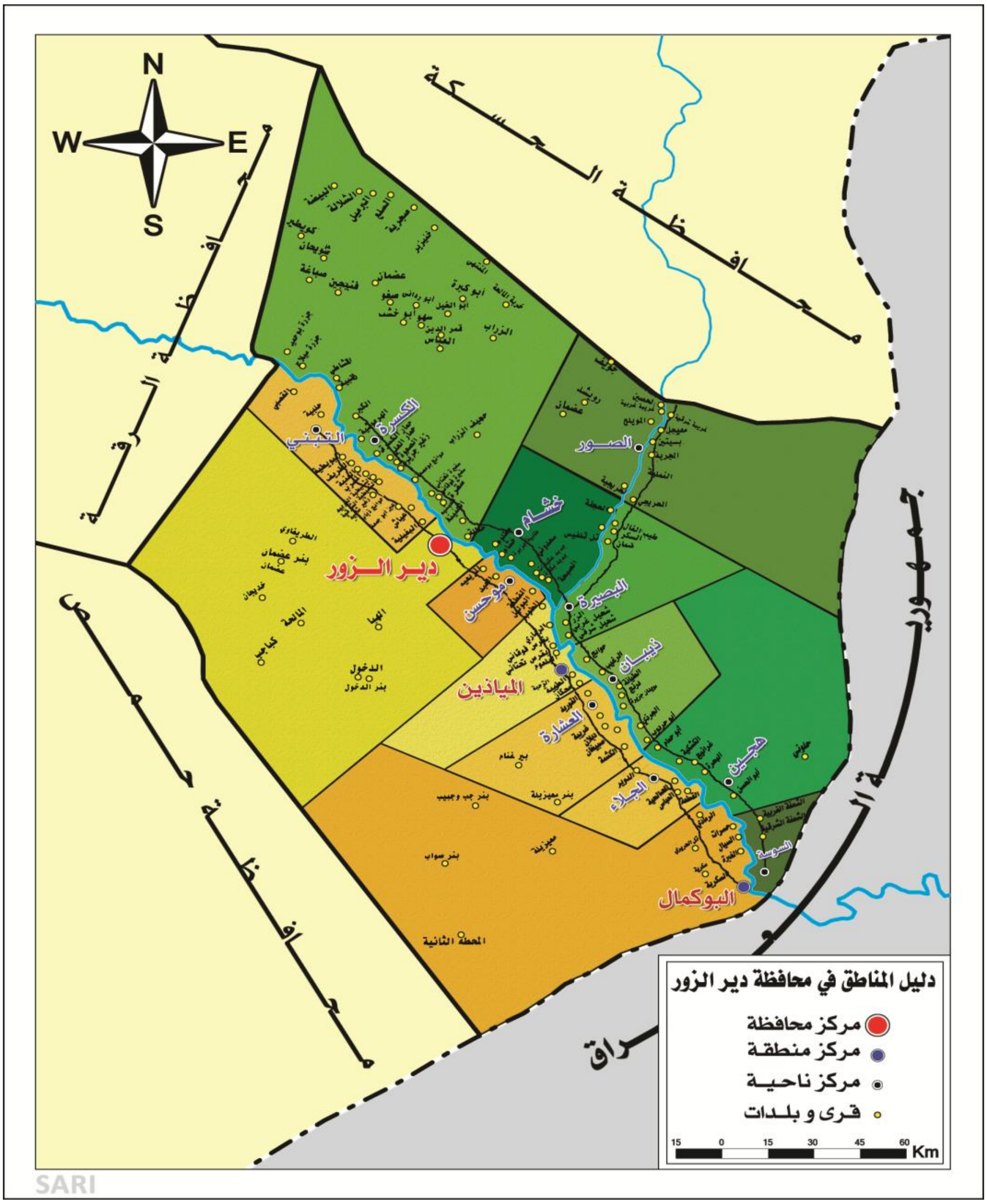
N
W
E
S
محافظة الحسكة
محافظة الرقة
محافظة حمص
جمهورية العراق
دير الزور
الميادين
البوكمال
موحسن
العشارة
هجين
الجلاء
ذيبان
البصيرة
خشام
الصور
الكسرة
التبني
السوسة
دليل المناطق في محافظة دير الزور
مركز محافظة
مركز منطقة
مركز ناحية
قرى و بلدات
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

2- التوزع الجغرافي للحركة العمرانية تطور توزع العمران في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

لقد مر الواقع العمراني في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004 بمراحل نمو مختلفة متأثرة بعوامل عديدة بعضها إيجابي وآخر سلبي مما أدى إلى وجود تباين كبير في التوزع الجغرافي للعمران بين المناطق المختلفة في محافظة ديرالزور, حيث يتركز القسم الأعظم من الكثافة العمرانية في هذه المحافظة على طول المجرى الرئيسي لنهر الفرات من دخوله أراضي المحافظة وحتى خروجه منها بعد البوكمال مع تركز جزء من هذه الكثافة العمرانية في المنطقة المحاذية لنهر الخابور كما في الخريطة رقم (16), ولكن هذه الكثافة تعرضت لتراجع في الفترات الأخيرة بعد شح مياه النهر, حيث يعكس هذا التوزع الجغرافي للتجمعات السكانية في المحافظة ارتباطه الوثيق بالمقومات الطبيعية في قيامها وتوسعها, حيث ينعدم وجود القرى والمزارع في مساحات واسعة من أراضي باديتي الجزيرة والشامية (خارج نطاق وادبي الفرات والخابور), ومما زاد في عدد القرى تحول العشرات من المزارع إلى قرى نتيجة ازدياد عدد سكانها لدرجة أصبح هناك عدد من المزارع أكبر سكانياً وعمرانياً من القرى التي تتبعها من الناحية الإدارية من جهة ومن ناحية أخرى ساهمت المشاريع التي تتبع لمديريات استثمار حوض الفرات والخابور في زيادة مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة لقيام بنشاط اقتصادي الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستيطان السكاني والعمراني في هذه المساحات وبالتالي زيادة أعداد سكان بعض المزارع والقرى. ولكي تكون الدراسة عن الواقع العمراني في المحافظة شاملة سيتم دراسة ذلك الواقع العمراني من خلال تقسيم المحافظة إلى ثلاث مناطق جغرافية (شمالية ووسطى وجنوبية), وهذه المناطق الثلاث تنطبق بشكل تقريبي على المناطق الإدارية الثلاث التي تتألف منها محافظة ديرالزور, حيث سيتم تسليط الضوء على التطورات العمرانية فيها، ثم يتم تحليل أسباب ذلك التطور وتلمس نتائجه إن كان إيجابيا أو سلبياً خلال فترة الدراسة.

من خلال دراسة الواقع العمراني في كل منطقة من المناطق الثلاث نجد أن القسم الأعظم من الكثافة العمرانية في هذه المحافظة تتركز في منطقة دير الزور (مركز المحافظة), حيث تبلغ نحو 6.3مسكن/كم^2 ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب منها استحواذ هذه المنطقة على

ثلثي مساحة المحافظة 18120 كم^2 من جهة ومن ناحية أخرى احتواء هذه المنطقة لمدينة دير الزور مركز المحافظة و لعدد أكبر من النواحي و تراوحت بين (3 نواحي) عام 1970 و(6 نواح) عام 2004 والتي تضم عدداً من القرى والمزارع أكثر من المناطق الأخرى, بالإضافة إلى استقطاب هذه المنطقة للجزء الأكبر من الكثافة السكانية بين عامي 1970- 2004 حيث تراوحت أعداد السكان فيها نحو 56% من إجمالي أعداد السكان في المحافظة في عام 1970 و61% من إجمالي أعداد السكان في المحافظة في عام 2004, بالإضافة إلى استحواذها على النصيب الأكبر من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية, بالإضافة إلى اعتدال المناخ فيها والذي يزداد قساوة كلما اتجهنا شرقاً. أما بالنسبة لمنطقة الميادين (المنطقة الوسطى) فهي تأتي بالمرتبة الثانية من ناحية الكثافة العمرانية حيث بلغت الكثافة العمرانية فيها نحو 6مسكن/كم^2 ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب منها كون هذه المنطقة الأقل مساحة بين المناطق الثلاثة حيث تبلغ مساحتها مع قراها نحو (5540 كم^2) بالإضافة إلى انتشار نمط الحياة الريفي بطابعه الزراعي فيها وكما هو معروف فإن هذا النمط لا يترافق مع كثافة سكانية وعمرانية مرتفعة بالإضافة إلى تأثرها بالظروف المناخية وخصوصاً الصحراوية الأمر الذي أعاق توسيع مناطق الاستيطان السكاني والعمراني إلى مناطق جديدة بعيدة عن المناطق المجاورة لمجرى نهر الفرات وبقاء التركز السكاني والعمراني قريباً منه ، ومن ناحية أخرى تعد هذه المنطقة حديثة بالنسبة للمناطق الأخرى حيث تم إحداثها في عام 1979 لتصبح المنطقة الإدارية الثالثة التابعة لمحافظة دير الزور، حيث كانت أراضيها مقسمة بين منطقتي دير الزور و البوكمال, كما أنها اقل المناطق من ناحية احتوائها على المناطق الإدارية حيث يتبع لها ناحيتان فقط. أما بالنسبة لمنطقة البوكمال (المنطقة الجنوبية) فهي تحتل المرتبة الثالثة بين المناطق الثلاثة التابعة لمحافظة دير الزور من ناحية الكثافة السكانية والعمرانية البالغة نحو 3.4مسكن /كم^2 بالرغم من كونها أكبر من المنطقة الثانية بالنسبة للمساحة التي تشغلها حيث تبلغ مساحتها نحو 9940 كم^2 إلا أنها أقل بالنسبة لعدد النواحي التابعة لها والتي تراوحت بين ناحيتين في عام 1970 وثلاث نواح في عام 2004, ويعود السبب الرئيسي لانخفاض معدل الكثافة العمرانية فيها إلى سيطرة الظروف الصحراوية على مساحة كبيرة من مساحتها الأمر الذي أدى إلى انحسار العمران في المناطق الأقل تأثراً بهذه الظروف وخصوصاً بالقرب من مجرى نهر الفرات .

3- تطور الحركة العمرانية حسب الوحدات السكنية المبنية فعلاً في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004:

بلغ عدد الوحدات السكنية في محافظة دير الزور في عام 1970نحو 44443 وحدة سكنية وبنسبة بلغت نحو 5% من مجموع الوحدات السكنية في القطر, ثم زاد عدد الوحدات إلى نحو 57171 وحدة سكنية في عام 1981 وبنسبة بلغت نحو 5.3% من مجموع الوحدات السكنية في القطر. فقد زاد عددهم بمقدار 12728 وحدة سكنية في الفترة الواقعة بين التعدادين, وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 2.3%. وارتفع عدد الوحدات السكنية إلى 118 ألف وحدة سكنية في عام 1994 وبنسبة 4% من إجمالي مجموع الوحدات السكنية في القطر .أي بزيادة إجماليةٍ مقدارها 708 ألاف وحدة سكنية في الفترة الواقعة بين عامي 1981- 1994, وبمعدل نمو سنوي 5.7%. وأستمر ارتفاع عدد الوحدات السكنية ليصل إلى 152 ألف وحدة سكنية في عام 2004 وبنسبة 5% من إجمالي مجموع الوحدات السكنية في القطر, فقد زاد عددهم بمقدار 36 ألف وحدة سكنية في الفترة الواقعة بين عامي 1994- 2004 وبمعدل نمو سنوي 2.2%,[1] [2] كما في الجدول رقم (32), والشكل رقم (32).

الجدول رقم (32): يبين تطور المساكن المشغولة والخالية والغرف والمساحة الطابقية في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

السنة	عدد المساكن	عدد الغرف	المساحة الطابقية (ألف كم^2)	الزيادة العددية في عدد المساكن	معدل النمو
1970	44443	95360	------	------	------
1980	57171	208839	107335	12728	%2.3
1994	118058	402277	14739	70887	%5.7
2004*	152138	575943	13970	34080	%2.2

المصدر: تم أخذ الأرقام من: - المكتب المركزي للإحصاء- المجموعات الإحصائية الخاصة بالسكن والسكان البيانات الإحصائية الخاصة بمحافظة دير الزور. - (*) بيانات عام 2005.
- أما النسب فقد حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه.

1- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية الخاصة بالسكان والمساكن للأعوام (1970-1981-1994-2004, بيانات إحصائية خاصة بأعداد الوحدات السكنية في المحافظة بين عامي (1970-2004), مرجع سبق ذكره.

2- تم حساب الزيادة في أعداد الوحدات السكنية ومعدل نموها خلال التعداد الأربعة من قبل الباحث.

شكل بياني رقم (32) يبين تطور عدد الوحدات السكنية في محافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

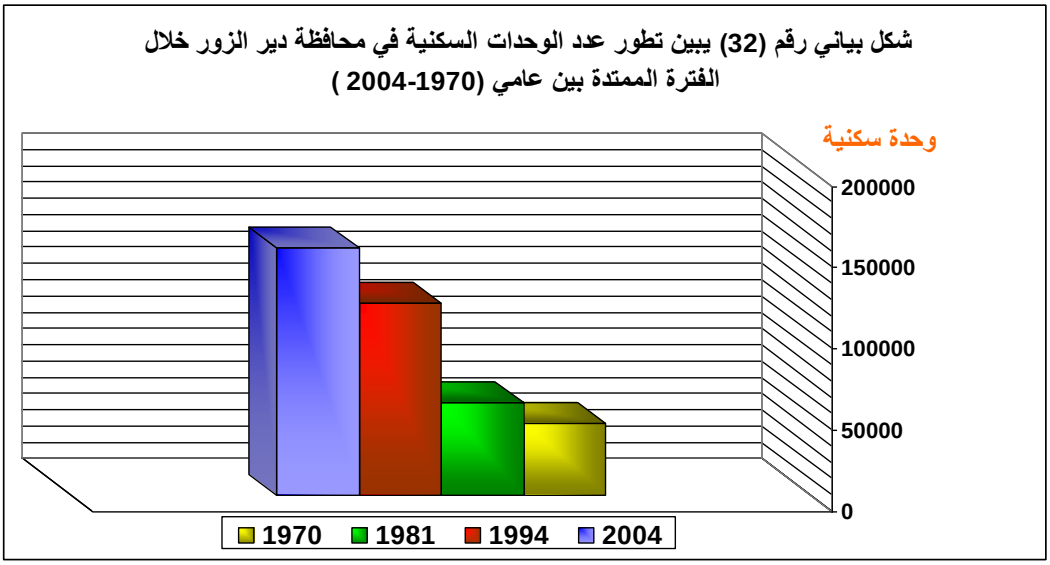

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في أعلاه .

من خلال تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاع العمراني في محافظة دير الزور, نصل إلى نتيجة هامة مفادها أن هذا المحافظة قد شهدت تطور عمراني ملحوظ خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي 1970 وحتى 2004، وهذه الطفرة العمرانية التي شهدتها هذه المحافظة هي نتيجة مساعدة عدة عوامل (ديمغرافية– اقتصادية– اجتماعية) بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل تأثيراً أدت في بعض الفترات إلى تسريع وتيرة التطور العمراني كما في الفترة الممتدة بين عامي 1981– 1994, وإلى حدوث بطء في نمو الحركة العمرانية في فترات زمنية أخرى كما هو الحال في الفترة الممتدة بين عامي 1994– 2004.

4– تطور الحركة العمرانية حسب الوحدات السكنية المبنية فعلاً حسب المناطق الإدارية في محافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004:

تنقسم محافظة دير الزور كما سبق ذكره من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق, كما تنقسم المناطق الإدارية إلى نواحي بلغ عددها 11 ناحية. لقد شهدت جميع المناطق الإدارية ومراكز النواحي التابعة لها في محافظة دير الزور نهضة عمرانية كبيرة خلال الفترة بين عامي 1970– 2004, فقد كان النصيب الأكبر لهذه النهضة العمرانية لمنطقة ديرالزور ومراكز النواحي التابعة لها

وخصوصاً مدينة دير الزور مركز المحافظة حيث بلغ حجم الزيادة العمرانية فيها نحو 33080 مسكن بين عامي 1970- 2004، ويمكن تفسير هذه الزيادة إلى عدة عوامل مشتركة منها: إن مدينة دير الزور تعد مركز المحافظة من الناحية الإدارية وأكبر مدنها من ناحية, ومن ناحية أخرى للتوسع الذي شهدته الحدود الإدارية للمدينة من خلال ضم مناطق جديدة إليها (الجنينة — الحصان— الصالحية- الجفرة- الحسينية- حطلة- كباكب- معيزله- الطريف), حيث لم تكن هذه المناطق منضمة إليها في تعداد عام 1970, ومن ناحية أخرى للدور الكبير الذي لعبه الاهتمام المتزايد من الدولة في تنمية وتطوير القطاع العمراني فيها باعتبارها تعد مركز المنطقة الشرقية, بالإضافة إلى عامل الهجرة الكبير الذي أدى إلى ورود عدد كبير من الريف أما بالنسبة لبقية المدن (مراكز النواحي) التابعة لمركز منطقة دير الزور فقد شهدت جميعها زيادات عمرانية متباينة المستوى والحجم فقد تراوح حجم الزيادة بين 7200 مسكن في مركز الكسرة والتي سجلت أعلى زيادة عمرانية بين مراكز النواحي التابعة لمنطقة ديرالزور ويمكن تفسير ذلك إلى المساحة الكبيرة التي يشغلها هذا المركز من جهة و العدد الكبير من المراكز العمرانية (بلدات , قرى , مزارع) التابعة لهذه الناحية من جهة وتحسن النشاط الزراعي فيها والذي شكل عامل جذب أدى إلى توطين السكان في مراكزهم الإدارية وأضعف عامل الهجرة مما أدى إلى تنشيط الحركة العمرانية فيها, ثم يأتي في المرتبة الثانية من حيث الزيادة العمرانية بين مراكز النواحي التابعة لهذه المنطقة مركز التبني والذي حصل على زيادة مقدارها نحو 4825 مسكن ويعود سبب هذه الزيادة إلى نفس الأسباب التي ذكرت سابقاً إلا أن عامل صغر المساحة في هذا المركز قد لعب الدور الأكبر في تحجيم الزيادة العمرانية فيها, وتأتي مراكز الصور والبصيرة و موحسن في المرتبة الثالثة بين مراكز النواحي في نصيبها من الزيادة العمرانية والتي بلغت نحو 3700,3712,4318 مسكن على التوالي, وتفسر الزيادة العمرانية المتوسطة نسبياً بالمقارنة مع بقية مراكز النواحي إلى تأثير عامل الهجرة السكانية فيها, في حين بلغت الزيادة السكانية في مراكز ناحية خشام نحو 3421 مسكن والتي سجلت أقل زيادة عمرانية بين مراكز النواحي التابعة لمنطقة دير الزور وذلك نتيجة تداخل الحدود الإدارية بينها وبين عدد من مراكز النواحي القريبة منها من ناحية ومن ناحية أخرى إلى تخلف قطاع الخدمات فيها وهجرة عدد كبير من سكانها إلى بقية مراكز النواحي والمناطق بقصد العمل أو الدراسة (هجرة مؤقتة) مما انعكس

الجدول رقم (33): يبين التطور العددي والنسبي لأعداد المساكن في المناطق الإدارية ومراكز النواحي التابعة لمحافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

المنطقة	تعداد عام 1970	تعداد عام 2004	الفارق في عدد المساكن بين عامي 1970-2008
	عدد المساكن	عدد المساكن	
مركز دير الزور*	14478	42506	+ 32528
الكسرة	2697	9703	+ 7200
البصيرة	1998	5710	+ 3712
مو حسن	1392	5092	+ 3700
التبني	2223	7048	+ 4825
خشام	1184	4605	+ 3421
الصور	2023	6341	+ 4318
مركز الميادين	3411	11837	+ 8426
ذيبان	2767	8897	+ 6130
العشارة	3015	11915	+ 8900
مركز البوكمال	3756	12793	+ 9037
هجين	2418	10564	+ 8146
الجلاء	1203	4103	+ 3000
السوسة	1878	5207	+ 3828

المصدر: تم أخذ الأرقام من:- المكتب المركزي للإحصاء – نشرة تعداد السكان والمساكن الخاصة بمحافظة دير الزور لعامي 1970- 2004.
- أما الفارق في عدد المساكن بين التعدادين فقد تم حسابه من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه.
***- تضم منطقة مركز دير الزور مدينة دير الزور (مركز المحافظة).**

ذلك على القطاع العمراني فيها, وتأتي منطقة البوكمال ومراكز النواحي التابعة لها في المرتبة الثانية من حيث حجم الزيادة العمرانية فيها, حيث حصلت مدينة البوكمال على أكبر حصة في هذه الزيادة والتي بلغت نحو 9037 مسكن وذلك باعتبارها مركز المنطقة, يليها مركز ناحية هجين والتي حصلت على زيادة بلغت نحو 8146 مسكن وذلك لكبر مساحتها وعدد سكانها مقارنة مع بقية مراكز النواحي لهذه المنطقة, يليها مركزي السوسة والجلاء والتي حصلت على زيادة عمرانية ضعيفة

نسبياً بلغت نحو 3941,3118 مسكن مقارنة مع بقية مراكز النواحي وذلك بسبب انخفاض أعداد سكانها من جهة وقسوة الظروف المناخية فيها والتي انعكست على الواقع الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تنشيط عامل الهجرة لبقية المناطق, وقد سجلت منطقة الميادين المرتبة الثالثة بين مناطق المحافظة من حيث حصولها على الزيادة العمرانية كونها أصغر المناطق مساحة وسكاناً حيث نالت ناحية العشارة النصيب الأكبر في الزيادة العمرانية والتي بلغت نحو 8900 مسكن ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم السكان والكثافة السكانية فيها, تليها مدينة الميادين والتي حصلت على زيادة عمرانية مقدارها نحو 8894 مسكن, ثم ناحية ذيبان والتي حصلت على 6130 مسكن بسبب التركز السكاني والعمراني في المناطق المحاذية لسرير النهر وتناقصه كلما ابتعدنا شرقاً. وبشكل يمكن القول أن النصيب الكبر من الزيادة العمرانية كانت من نصيب المدن الثلاثة الرئيسية في المحافظة (ديرالزور – البوكمال – الميادين), في حين كانت هذه الزيادة متوسطة في بقية مراكز النواحي باستثناء ناحيتي (العشارة وهجين) وذلك لأن هذه المدن لم تشهد تطورات كبيرة من الناحية الخدمية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المطلوب الجدول رقم (33) والشكل رقم (33) يبينان ذلك.

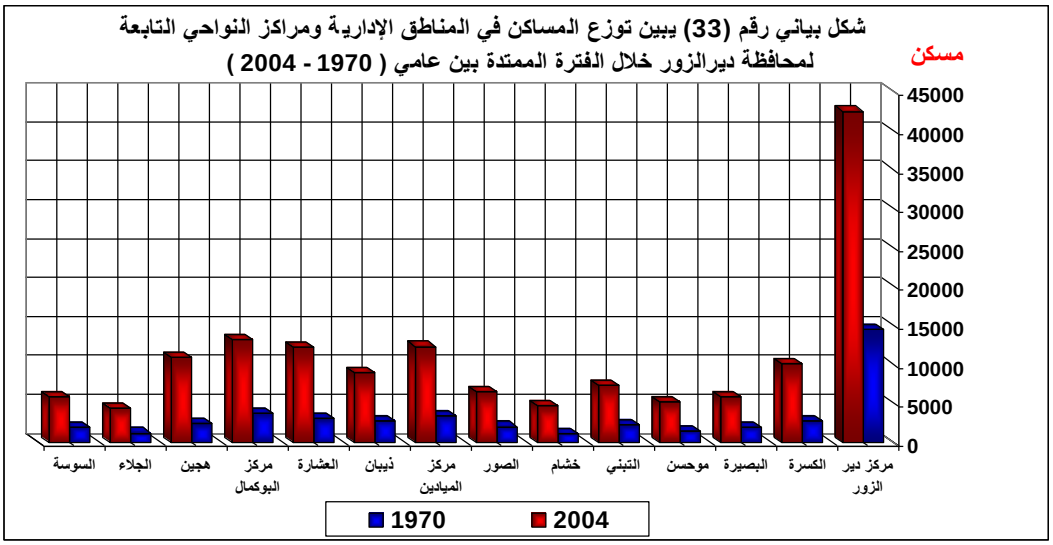

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (33).

5- تطور حالة الثقل العمراني في محافظة ديرالزور بين عامي1970– 2004:

يعد التكوين العمراني المتوازن للمراكز العمرانية والسكانية بمختلف مقوماته الحضرية والريفية ذو سمة واضحة تدل على استقرار كافة العناصر المرتبطة به والتي تنعكس على المجتمع السكاني فيه, والمراكز الإدارية في محافظة ديرالزور بشكل عام تعاني من تفاوتات واضحة في تكويناتها العمرانية نتيجة للتنوع الكبير في تركيبها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والجغرافي ويظهر ذلك بشكل واضح عند مقارنة العديد من التجمعات العمرانية الواقعة داخل نطاق المحافظة, وللوصول إلى صورة واضحة حول طبيعة المنظومة العمرانية القائمة في المحافظة وآلية توزعها على كامل مساحة المحافظة سنقوم بدراسة التركز العمراني في المحافظة و المراكز الإدارية التابعة لها والمراحل التي مر ت بها خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970–2004).

5–1 تطور حالة الثقل العمراني في محافظة ديرالزور على مستوى المحافظة بين عامي 1970– 2004:

تدل مؤشرات التمركز العمراني (*) في محافظة ديرالزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970–2004) أن توزع العمران على رقعة المحافظة غير متساوي بالرغم من تناقص هذه النسبة, حيث انخفضت هذه النسبة من 28% في عام 1970, إلى 27.1%, في عام 1981, وتابعت هذه النسبة هبوطها لتبلغ نحو 26.2% في عام 1994, لتصل إلى 25.1% في عام 2004, ولتوضيح طبيعة العلاقة بين التوزع العمراني في المحافظة ومساحتها تم استخدام مؤشر لورنز لتبيان طبيعة تلك العلاقة كما يوضح الجدول رقم (34) والشكل رقم (34). ومعنى ذلك أن ظاهرة التركز العمراني في هذه المحافظة هي في طريقها إلى التناقص ولكن ببطء وقد بدء النمو العمراني فيها يأخذ نمط جيد من الانتشار والتوسع باتجاه مساحات أوسع من أراضي المحافظة عما كان عليه في عام 1970, مع التنويه أن التركز العمراني يكون مثالياً أذا كانت نسبته تساوي 0%, وكلما زادت تلك النسبة كان ذلك مؤشراً على تشتت ذلك التوزيع والعكس صحيح.

2-5 تطور حالة الثقل العمراني في محافظة ديرالزور على مستوى المراكز الإدارية التابعة للمحافظة بين عامي 1970– 2004:

تم استخدام مؤشر نسبة التركز العمراني للتعرف على نمط التوزيع العمراني بين المراكز الإدارية في المحافظة بهدف أظهار مدى عدالة التوزيع العمراني بين الوحدات الإدارية في المحافظة بغض النظر عن التباين المساحي بين تلك المراكز, ومن خلال تحليل ودراسة بيانات التركز والتشتت العمراني لتلك المراكز توضح لنا البيانات الإحصائية في الجدول رقم 34 ما يلي :

1 -احتل مركز ناحية ديرالزور (مركز المحافظة) النصيب الأكبر في التشتت العمراني بين المراكز الإدارية في المحافظة بالرغم من تراجع نسبة التركز فيها من 17.4 في عام 1970,إلى 12.4% في عام 2004, وبلغ مقدار تراجع هذه النسبة نحو 5.1% خلال الفترة الفاصلة مابين التعدادين, ومرد ذلك إلى التوسع العمراني المدروس باتجاه مناطق جديدة.

2– تميز الواقع العمراني في مراكز الكسرة والصور البوكمال وهجين بواقع عمراني يميل إلى التشتت العمراني خلال فترة دراستنا بعضها تراجعت فيها نسبة التبعثر العمراني كمركزي البوكمال وهجين من 5.9- 5 % في عام 1970, إلى 5-4 % في عام 2004, والبعض الأخر زاد فيها نسبة هذا التبعثر كمركزي الكسرة والصور حيث زادت نسبة التركز من 8.2 و 7.3% على التوالي في عام 1970, إلى 8.4 و7.8% على التوالي في عام 2004, ويمكن تفسير ذلك إلى تركز التوسع العمراني لتلك المناطق في مناطق الازدحام العمراني وخصوصاً في المناطق المجاورة لضفاف نهري الفرات والخابور وغياب عامل التخطيط العمراني المستقبلي لتلك المراكز.

---

*– تم حساب نسبة التركز في المحافظة بالاعتماد على نظرية التركز ذات الصيغة التالية– التمركز = 2/1 مج (س — ص). حيث س = النسبة المئوية للمساحة المركز الإداري إلى إجمالي مساحة المحافظة.

ص = النسبة المئوية للعمران في المركز الإداري إلى إجمالي قيم العمران في المحافظة.

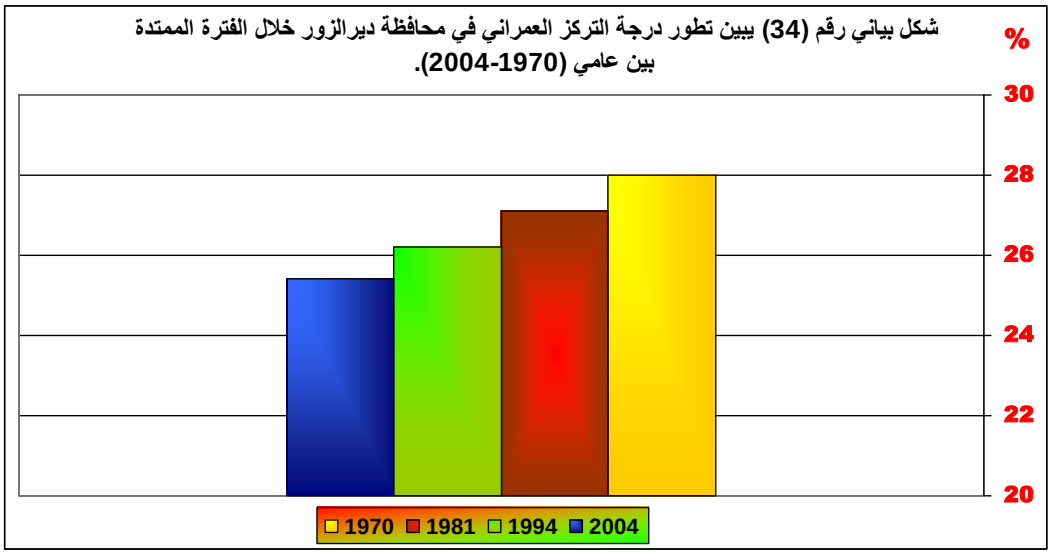

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (34).

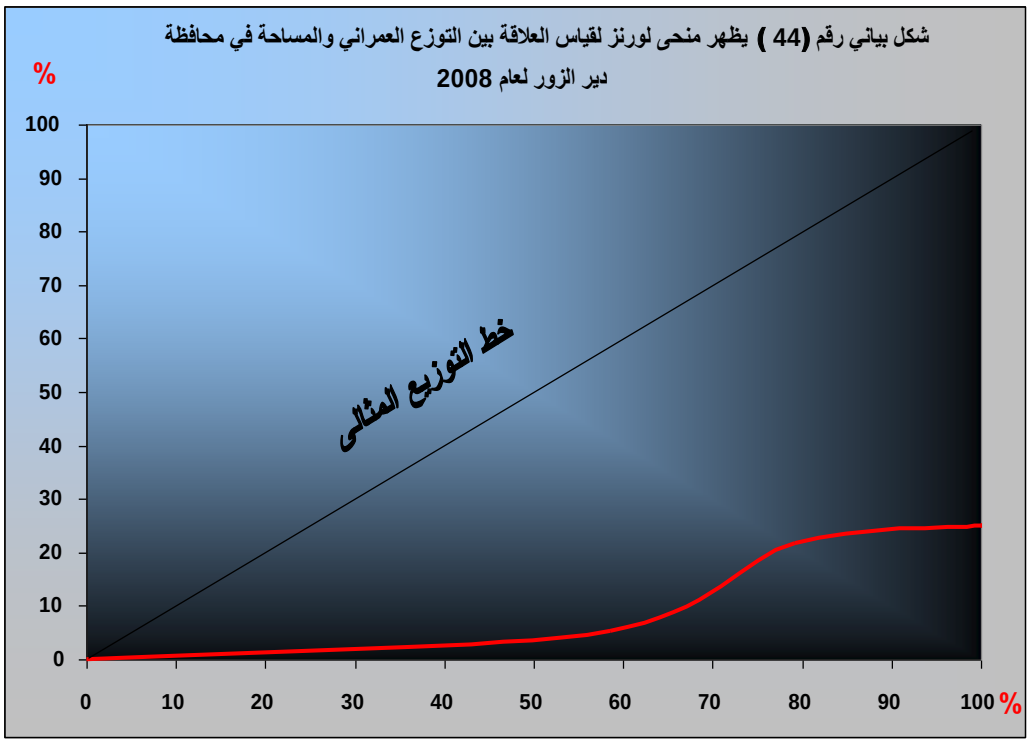

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (34).

الجدول رقم (34): يبين نسبة التركز (الثقل) العمراني في المناطق الإدارية ومراكز النواحي التابعة لمحافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004.

المنطقة	% من جملة العمران		% من جملة المساحة		(س – ص)	
	1970	2004	1970	2004	1970	2008
مركز دير الزور*	33.8	28.7	16.4	16.4	17.4	12.3
الكسرة	5.9	6.6	14.8	14.8	8.9	8.2
البصيرة	4.5	3.8	3	3	1.5	0.8
مو حسن	3.3	3.4	2.7	2.7	0.5	0.7
التبني	2.9	3.7	2.2	2.2	2.8	2.5
خشام	2.7	3.5	3	3	0.3	0.5
الصور	4.6	4.2	11.9	11.9	7.3	7.7
مركز الميادين	7.7	8	5.4	5.4	2.3	2.6
ذيبان	6.3	6.8	5	5	1.3	1.8
العشارة	6.8	7.4	6	6	0.8	1.4
مركز البوكمال	8.5	9.5	14.4	14.4	5.9	4.9
هجين	6	7.1	11	11	5	3.9
الجلاء	2.7	2.8	2.4	2.4	0.3	0.4
السوسة	4.3	4.5	1.8	1.8	2.5	2.7
المحافظة	100	100	100	100	56.1	50.5
نسبة التركز = 2/1					28.05	25.25

المصدر: تم حساب نسبة التركز في المحافظة لعامي (1970-2004) من قبل الباحث بالاعتماد على نظرية التركز ذات الصيغة التالية:- التمركز = 2/1 مج (س – ص).

حيث س = النسبة المئوية للمساحة المركز الإداري إلى إجمالي مساحة المحافظة.

ص = النسبة المئوية للعمران في المركز الإداري إلى إجمالي قيم العمران في المحافظة.

مج = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها وبعض، أي مجموع القيم دون النظر إلى الإشارات السالبة.

3– تميزت مراكز التبني والميادين و ذيبان والعشارة والسوسة بواقع عمراني متوسط التركز تراوحت نسبة التركز فيها بين 1.3% و 2.8% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970–2004, ومرد ذلك إلى توسط مساحة تلك المراكز بالمقارنة مع بقية المراكز من جهة والكثافة السكانية من ناحية أخرى حيث أدت تلك الأسباب إلى توزع عمراني مقبول نوعاً ما على مساحة تلك المراكز .

4– سجلت نسب تركز عمراني متوازن نوعاً خلال فترة دراستنا في مراكز البصيرة و موحسن و خشام والجلاء تراوحت تلك النسب بين 0.3% و1.5% وهذا دليل على توزع عمراني متناسب مع مساحة تلك المراكز ويعود ذلك صغر مساحة أغلب تلك المراكز من جهة وكثافة سكانها من جهة أخرى.

6– العوامل المؤثرة في تطور الحركة العمرانية والنمو السكاني في محافظة دير الزور بين عامي 1970– :2004

1– العامل الديموغرافي: المتمثل بالزيادة الطبيعية للسكان والذي يعد من أهم العوامل المؤثرة في حركة النمو العمراني في هذه المحافظة, حيث توجد علاقة وثيقة بين النمو السكاني والنمو العمراني, ولتبيان مدى هذه التأثير ستتم دراسة ومقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بالنمو السكاني والعمراني في المحافظة للوقوف على مدى هذا التأثير, حيث يلاحظ من خلال البيانات الإحصائية الخاصة بالمحافظة أن النمو السكاني المتزايد في المحافظة ترافق مع تطور عمراني أقل نمواً, ففي الفترة الممتدة بين عامي 1970– 1981، بلغت الزيادة السكانية نحو 116 ألف نسمة, وبمعدل نمو بلغ نحو 3.9% ليواكبها زيادة عمرانية محدودة بلغت نحو 12728 وحدة سكنية, وبمعدل نمو بلغ نحو 2.3% حيث شكل الفارق بين معدلي النمو فجوة كبيرة تطلبت تطوراً عمرانياً كبيراً لمواكبة النمو السكاني المرتفع حيث بلغت الزيادة العمرانية خلال الفترة بين عامي 1981– 1994 نحو 70 ألف وحدة سكنية وبمعدل نمو عمراني بلغ 5.7%, مقابل زيادة سكانية بلغت نحو 303 ألف نسمة, وبمعدل نمو بلغ نحو 4.3%, ثم تعود الفجوة بين معدلي النمو السكاني والعمراني لتتسع خلال الفترة بين عامي 1994– 2004 وذلك لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية حيث

بلغت الزيادة السكانية نحو 406 ألف نسمة, وبلغ معدل النمو نحو 3.2%, مقابل نحو 32 ألف وحدة سكنية حجم الزيادة العمرانية وبمعدل نمو بلغ نحو 1.9%, من خلال ما تقدم يمكن القول أن هناك ترابط كبير بين النمو السكاني والنمو العمراني.

2- العامل الاقتصادي : يعد العامل الاقتصادي ذا تأثير كبير في نمو وتراجع الحركة العمرانية في المحافظة فقد أثر الوضع الاقتصادي في نمو الحركة العمرانية خلال الفترة بين عامي 1970-1981, من خلال تأثير ضعف القدرة المادية للفرد في المحافظة, وتضافر عوامل أخرى منها السياسية ونشوب حرب تشرين عام 1973, والتي كان لها انعكاساتها على نمو وتطور الحركة العمرانية في المحافظة خلال تلك الفترة, وبالمقابل أدى تحسن الواقع الاقتصادي لسكان المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1981- 1994 إلى حدوث نهضة عمرانية شهدتها المحافظة خلال تلك الفترة, ثم حدث تباطؤ في الحركة العمرانية خلال الفترة بين عامي 1994- 2008 وذلك بسبب الظروف السياسية التي أحاطت بالقطر بشكل عام والتي أثرت على الواقع الاقتصادي في المحافظة من خلال ارتفاع أسعار الأراضي المعدة للبناء والتي واكبها ارتفاع أسعار مواد البناء مما أدى إلى ارتفاع أسعار المساكن وبالتالي حدوث خلل في حركة البيع والشراء ضمن سوق البناء مما انعكس على نمو وتطور الحركة العمرانية في المحافظة وحدوث تراجع في معدل النمو العمراني قياساً بمعدلات النمو العمراني في الفترات السابقة.

3- العامل الاجتماعي والثقافي : يكمن تأثيره من خلال ازدياد الوعي الاجتماعي لدى السكان وخصوصاً الشباب في سن الزواج سواء من الذكور أو الإناث حيث أدى ارتفاع معدلات التعليم لدى السكان إلى تغيير العادات والتقاليد الموروثة سابقاً حيث انعكس ذلك على تأخير سن الزواج لدى السكان من الذكور والإناث مما أدى إلى تراجع ظاهرة الإنجاب المبكر, بالإضافة إلى تشجيع الدولة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة بهدف تحديد النسل من أجل تخفيض معدلات النمو السكاني مما أدى إلى ارتفاع نسبة مستخدمي تلك الوسائل وبالتالي انعكس ذلك على معدلات الولادة بالإضافة إلى ميول وتفضيل السكان وخصوصاً في سن الزواج للأسر صغيرة الحجم مما أدى إلى تراجع متوسط عدد أفراد الأسرة بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة وتأثير

ذلك على الناحية العمرانية يكمن في ناحيتين: الأولى تتمثل في إقبال السكان على شراء وتملك المساكن متوسطة المساحة وتراجع الإقبال على المساكن كبيرة المساحة , والناحية الثانية: تتمثل في ازدياد رغبة الشباب في سن الزواج على الاستقلالية مما أدى إلى زيادة الطلب على شراء المساكن بشكل عام, لكن معدل الطلب على المساكن تراجع بشكل بسيط خلال الفترة الممتدة بين عامي 1994- 2004 وذلك بسبب انتشار ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج بسبب زيادة متطلبات الحياة وارتفاع تكاليف المعيشة التي ترتبط بالواقع الاقتصادي المتمثل بظاهرتي غلاء الأسعار العالمي وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية مؤخراً, ولا يجب إغفال عامل مهم أدى إلى تراجع في معدل نمو الحركة العمرانية وهو حركة الهجرة بكل أشكالها الخارجية والإقليمية والمحلية وخصوصاً بالنسبة لسكان المناطق الريفية في هذه المحافظة نتيجة عدة عوامل أولها انتشار ظاهرة الجفاف وانحسار الأمطار من ناحية وارتفاع أسعار الوقود المستخدم في الإنتاج الزراعي والرعوي والذي أدى ضعف المردود المادي وانتشار ظاهرة البطالة بكافة أشكالها, والذي نتج عنه ترك الفلاحين لأراضيهم أو الهجرة إلى مناطق أخرى مما أدى إلى ضعف الإقبال على شراء المساكن مختلفة الاستعمالات وبالتالي حدوث بطء في معدلات النمو العمراني في المحافظة, من خلال ما سبق ذكره يمكن ملاحظة مدى تأثير العامل الاجتماعي والثقافي في الواقع العمراني في هذه المحافظة.

4- العامل التنموي : يتمثل تأثيره من خلال تنبه الحكومة إلى التراجع الكبير الذي تشهده المحافظة في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع العمراني ولمعالجة هذا التراجع أطلقت الدولة ما يسمى بمشروع تنمية المنطقة الشرقية بهدف تطوير جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية, وفي ما يخص القطاع العمراني دأبت الحكومة على تنمية هذا القطاع من خلال تشجيع وجذب المستثمرين والشركات الاستثمارية المحلية والعربية والأجنبية وحضها على الاستثمار في القطاع العمراني في هذا المحافظة من ناحية, وإطلاق ما يسمى بمشروع السكن الشبابي, وإعادة النظر في أوضاع الجمعيات السكنية التعاونية من أجل تأهيلها وتطويرها للمشاركة في عملية تنمية وتطوير القطاع العمراني في هذه المحافظة من ناحية أخرى, كما قامت الدولة على تشجيع المصارف والبنوك بمختلف أنواعها العام والخاص والمشترك للمساهمة في تنمية هذا القطاع من خلال تقديم القروض الكافية لشراء المساكن مختلفة الاستخدام وتقديم كافة التسهيلات

المتعلقة بآلية تسديد تلك القروض فيما يتعلق بالأقساط ونسبة الفائدة. مما سبق يستنتج أهمية العامل التنموي بالنسبة لنمو وتطوير الحركة العمرانية من أجل مواكبة النمو المرتفع لمعدلات النمو السكاني في هذه المحافظة.

كل هذه العوامل سابقة الذكر أثرت بشكل إيجابي أو سلبي في تسريع وإبطاء عملية التنمية العمرانية في هذه المحافظة. و يمكن القول إن الانخفاض الحاصل في معدلات النمو السكاني الخاصة بهذه المحافظة قللت بشكل كبير من حجم الفارق بين معدلات النمو السكاني والنمو العمراني في محافظة دير الزور.

ثانياً ـ الأنماط العمرانية في محافظة دير الزور:

إن نمو العمران الحضري الذي شهدته محافظة دير الزور خلال العقدين الأخيرين قد ساهم في ازدياد الفجوة بين العمران الحضري من ناحية والعمران الريفي من ناحية أخرى, وأوجد على أرض الواقع حالة عدم التوازن بين مركز المحافظة المتحضر(سكانياً وعمرانياً واقتصادياً وخدمياً) والمناطق الأخرى ومراكز النواحي التابعة لها.

1- أنماط العمران الريفي في محافظة دير الزور بين عامي1970-2004:

إن نشأة التجمعات الريفية في محافظة دير الزور وعملية الاستقرار فيها ليس حديثا بل يعود لفترات زمنية بعيدة, فمحافظة دير الزور تميل إلى الجانب الريفي أكثر من الجانب الحضري كون أن اقتصادها الأساسي قائم على الإنتاج الزراعي والحيواني وكما هو معروف فإن تلك القطاعات تتماشى مع نمط الحياة الريفية أكثر من تماشيها مع نمط الحياة الحضرية الآخذ بالاتساع السريع وخصوصاً خلال العقدين الأخيرين, ونمط العمران الريفي في هذه المحافظة ليس حديث العهد بل هو غارق في القدم حيث أن تاريخ استيطان الإنسان في هذه المنطقة يعود إلى آلاف السنين حيث نشط العمران في المناطق المجاورة لنهري الفرات والخابور لمجموعه من الأسباب منها خصوبة الأراضي في هذه المناطق واعتدال مناخها وتوفر المياه وأخذ بالتوسع التدريجي شرقً وغرباً وشمالاً وجنوباً, فغمر مساحات كبيرة من تلك الأراضي. وقد كانت بدايات العمران والاستقرار البشري في هذه

المناطق تتفق مع مجريي نهري الفرات والخابور ثم امتدت إلى المناطق المجاورة... أي من الأراضي الخصبة إلى الأراضي الأقل خصوبة, ولذلك يلاحظ أن التجمعات البشرية في المناطق المجاورة لنهري الفرات والخابور أقدم من نظيرتها من التجمعات البشرية القائمة في باديتي الشامية والجزيرة. ولكي تكون الدراسة شاملة عن العمران الريفي في محافظة دير الزور سوف يتم دراسة التجمعات الريفية في محافظة دير الزور وفقاً لموقعها وتبعيتها الإدارية كون أغلب هذه القرى ثابتة وليست متنقلة.

أولاً- الأنماط العمرانية الريفية في محافظة دير الزور حسب التقسيمات الإدارية:

1) **القرى والمزارع التابعة لناحية مركز محافظة دير الزور:** دير الزور: هي ناحية يقسمها نهر الفرات إلى قسمين الأول يقع في الشامية والثاني يقع في الجزيرة, *تتبع منطقة مركز محافظة دير الزور (310352 نسمة), تضم 21 قرية و 27 مزرعة تقع حول مدينة دير الزور.* يجاورها من الشمال الشرقي ناحية التبني, ومن الشمال الغربي ناحية الكسرة, ومن الغرب محافظة حمص, ومن الشرق ناحية الصور, ومن الجنوب الشرقي ناحية خشام, ومن الجنوب الغربي ناحية موحسن.

2) **القرى والمزارع التابعة لناحية البصيرة:** البصيرة : ناحية في بادية الجزيرة على الضفة الشرقية لنهر الفرات والضفة الغربية لنهر الفرات حيث يلتقي على أراضي هذه الناحية نهرا الخابور بالفرات, *تتبع مركز محافظة دير الزور (41326 نسمة), تضم بلدة و 15 قرية و 16 مزرعة* تقع جنوب شرق مدينة دير الزور، يجاورها من الشمال ناحية خشام, ومن الشرق ناحية الصور, ومن الغرب مدينة الميادين ومن الجنوب ناحية ذيبان تتألف من بلدة البصيرة وتحيط بها القرى والمزارع.

3) **القرى والمزارع التابعة لناحية التبني:** *التبني: ناحية في بادية الشامية, تتبع مركز محافظة دير الزور (50112 نسمة), تضم بلدة و 10 قرى و 6 مزارع,* تقع على الضفة الغربية لنهر الفرات, يجاورها شمالاً محافظة الرقة حيث تعد هذه الناحية منطقة حدودية بين محافظتي ديرالزور ومحافظة الرقة, وشرقاً ناحية الكسرة, وغرباً وجنوباً ناحية قرى مركز ديرالزور تتألف من بلدات

معدان عتيق (تتألف من قسمين الأول يتبع محافظة ديرالزور والثاني يتبع محافظة الرقة) الخريطة والقصبي والمزارع التابعة لها.

4) **القرى والمزارع التابعة لناحية الكسرة** : *الكسرة: ناحية تقع في بادية الجزيرة , تتبع مركز محافظة ديرالزور (65021 نسمة), تضم بلدة و 14 قرية و 74 مزرعة,* تقع على الضفة الغربية لنهر الفرات في الجانب المقابل لناحية التبني, يجاورها شمالاً محافظة الرقة, وغرباً محافظة الحسكة, وجنوباً محافظة دير الزور وناحية الصور.

5) **القرى والمزارع التابعة لناحية الصور**: *الصور: ناحية في بادية الجزيرة, تتبع مركز محافظة دير الزور (37468 نسمة), تضم بلدة و 15 قرية و 38 مزرعة,* تقع على ضفتي نهر الخابور الشرقية والغربية عند دخوله أراضي حدود محافظة دير الزور, تجاورها من الشمال الغربي ناحية الكسرة, ومن الشرق والشمال الشرقي محافظة الحسكة, ومن الغرب نواح قرى مركز دير الزور و خشام والبصيرة و ذيبان, ويحدها من الشرق والجنوب الشرقي العراق, ومن الجنوب الغربي ناحية هجين.

6) **القرى والمزارع التابعة لناحية مو حسن**: *موحسن: ناحية تقع في بادية الشامية, تتبع مركز محافظة دير الزور (36653 نسمة), تضم بلدة و 7 قرى ومزرعتين,* تقع على الضفة الغربية لنهر الفرات في الجانب المقابل لأراضي ناحية خشام , تجاورها شمالا ناحية قرى مركز ديرالزور , وشرقاً ناحية خشام, وغرباً محافظة حمص, وجنوباً مدينة الميادين.

7) **القرى والمزارع التابعة لناحية خشام**: *خشام: ناحية تقع في بادية الجزيرة, تتبع مركز محافظة دير الزور (29548 نسمة), تضم بلدة و 7 قرى وثلاث مزارع,* تقع على الضفة الغربية لنهري الفرات والخابور في منطقة التقائهما في الجانب المقابل لأراضي ناحيتي البصيرة و موحسن, يجاورها من الشمال ناحية قرى مركز دير الزور, ومن الشرق ناحية الصور, ومن الغرب ناحية موحسن, ومن الجنوب ناحية البصيرة ومن الجنوب الغربي مدينة الميادين.

8) **القرى والمزارع التابعة لناحية مركز منطقة الميادين**: *الميادين: ناحية في بادية الشامية, تتبع مركز منطقة الميادين (89860 نسمة), تضم 7 قرى و 5 مزارع,* تقع على الضفة الغربية لنهر

الفرات, يجاورها من الشمال ناحية موحسن ومن الشمال الشرقي ناحية خشام, ومن الشرق ناحيتي البصيرة وذيبان, ومن الغرب محافظة حمص, ومن الجنوب ناحية العشارة وقرى مركز ناحية البوكمال. تتألف من مدينة الميادين ومن قراها ومزارعها ومن أربع بلدات مع مزارعها.

9) **القرى والمزارع التابعة لناحية العشارة:** *العشارة: ناحية في بادية الشامية, تتبع مركز منطقة الميادين (99114 نسمة), تضم 6 قرى و9 مزارع,* تقع على الضفة الغربية لنهر الفرات في الجانب المقابل لناحية ذيبان, يجاورها شمالاً قرى مركز منطقة الميادين , ومن الشرق والجنوب الشرقي ناحيتي ذيبان وهجين, ومن الغرب قرى مركز منطقة البوكمال, ومن الجنوب ناحية الجلاء, تتألف من بلدة العشارة وقراها ومزارعها.

10) **القرى والمزارع التابعة لناحية ذيبان:** *ذيبان: ناحية في بادية الجزيرة, تتبع مركز منطقة الميادين (69215 نسمة), تضم 9 قرى و 8 مزارع,* تقع على الضفة الشرقية لنهر الفرات في الجانب المقابل لمركز منطقة الميادين وناحية العشارة, يجاورها من الشمال ناحية البصيرة, ومن الشرق ناحية الصور, ومن الغرب والشمال الغربي ناحية العشارة وقرى مركز منطقة الميادين, ومن الجنوب ناحية هجين, تتألف من بلدة ذيبان والقرى والمزارع التابعة لها.

11) **القرى والمزارع التابعة لناحية مركز منطقة البوكمال:** *البوكمال: ناحية ممتدة أراضيها في بادية الشامية, تتبع مركز منطقة البوكمال (97508 نسمة), تضم 9 قرى وثلاث مزارع,* تقع على الضفة الغربية لنهر الفرات, يجاورها من الشمال قرى مركز منطقة البوكمال وناحيتي العشارة والجلاء, ومن الشرق ناحيتي هجين والسوسة, ومن الغرب محافظة حمص, ومن الجنوب العراق, تتألف من مدينة البوكمال وقراها ومزارعها.

12) **القرى والمزارع التابعة لناحية هجين:** *هجين: ناحية تقع في بادية الجزيرة, تتبع مركز منطقة البوكمال (98521 نسمة), تضم 5 قرى و5 مزارع,* تقع على الضفة الشرقية لنهر الفرات في الجانب المقابل لنواح العشارة والجلاء وقرى مركز البوكمال, يجاورها من الشمال ناحيتي ذيبان والصور, ومن الشرق العراق, ومن الغرب نواح العشارة والجلاء وقرى مركز منطقة البوكمال, ومن الجنوب ناحية السوسة, تتألف من أربع بلدات مع قراها ومزارعها.

13) **القرى والمزارع التابعة لناحية الجلاء:** *الجلاء: ناحية تقع في بادية الشامية, تتبع مركز منطقة البوكمال (29697 نسمة), تضم 5 قرى و 10 مزارع,* تقع على الضفة الغربية لنهر الفرات في الجانب المقابل لناحية هجين, يجاورها من الشمال ناحية العشارة, ومن الشرق ناحية هجين, ومن الغرب والجنوب قرى مركز منطقة البوكمال, تتألف من بلدة الجلاء وقراها ومزارعها.

14) **القرى والمزارع التابعة لناحية السوسة:** *السوسة: ناحية تقع في بادية الجزيرة, تتبع مركز منطقة البوكمال (26418 نسمة), تضم 4 قرى و 9 مزارع,* تقع على الضفة الشرقية لنهر الفرات, وتعد هذه الناحية منطقة حدودية بين سورية والعراق, يجاورها من الشمال ناحية هجين, ومن الشرق والجنوب العراق, ومن الغرب قرى مركز منطقة البوكمال, تتألف من بلديتين مع قراها ومزارعها. [1]

ثانياً- الأنماط العمرانية الريفية في محافظة دير الزور حسب قدمها وحداثتها:

من خلال تحليلنا لبيانات الجداول رقم (43,42,41) نلاحظ أن نسبة 78% من القرى والمزارع في المحافظة هي بطبيعتها مراكز بشرية قديمة آخذه بالنمو والتوسع , وهذا بدوره يعود تأثيره إلى قدم تاريخ الاستيطان البشري في المحافظة, إلا أن عامل الهجرة من تلك القرى والمزارع باتجاه مراكز النواحي أو المدن الكبيرة القريبة من تلك التجمعات البشرية أدى إلى ثبات سكان قسم كبير منها الأمر الذي شكل عائقاً أمام تقدم مراتب تلك القرى من الناحية الإدارية, أما فيما يخص المراكز البشرية الحديثة(القرى والمزارع)والتي شكلت نسبتها نحو 22% حيث أرتفع الترتيب الإداري لتلك المراكز البشرية نتيجة عمليات دمج عدة تجمعات أدت إلى الارتقاء بترتيبها الإداري كما هو الحال في قرى ومزارع منطقة الميادين, أو نتيجة تقسيم عدد من التجمعات البشرية إلى قسمين مما أدى إلى ظهور عدة تجمعات بشرية جديدة وبمراتب أدارية مختلفة.

1- المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية الخاصة بالسكان والمساكن للأعوام (1970- 2004) بيانات إحصائية خاصة بأعداد القرى والمزارع التابعة لمراكز النواحي في محافظة ديرالزور ,مرجع سبق ذكره.

ثالثاً-النمو العمراني الحضري في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

لقد شهد الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي في محافظة ديرالزور تطور ملموساً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-2008, وهذا التطور انعكس على واقع النمو العمراني والتطور الحضري في هذه المحافظة. وسوف يتم دراسة وتسليط الضوء على واقع التطور الذي شهدته التجمعات العمرانية الحضرية في هذه المحافظة خلال فترة الدراسة.

● **مدينة ديرالزور**: وهي مركز المحافظة, حيث تقع هذه المدينة في بيئتين مختلفتين تكملان بعضهما البعض من الناحية الإنتاجية وهي مدينة ما بين البادية والريف وتقع على ضفتي نهر الفرات الذي يخترقها بفرعين الكبير يمر بطرف المدينة والصغير يمر بوسطها تقريباً ويقسم جزء منها إلى جزيرة نهرية عائمة تدعى بالحويقة, والتقاء خط الطول 40.10 شرقاً, مع دائرة العرض 35.20 شمالاً, بارتفاع عن سطح البحر 310 م, والمدينة بشكل عام ذات تضاريس مستوية باستثناء منطقتي البغيلية وحي العثمانية. تبعد عن مدينة دمشق مسافة 461 كم, وعن مدينة حلب 321 كم, وعن مدينة حمص 381 كم, وعن مدينة الرقة 140 كم, وعن مدينة الحسكة 188 كم.

نشأت المدينة الحديثة خلال الفترة العثمانية وكانت دير الزور (قائمقامية) عهد بشؤونها إلى عمر باشا قائم مقام عسكرية ديرالزور, وكانت نواة المدينة تقع على تله صغيرة تسمى (الدير العتيق) تحيط بها الأسواق, وكانت المدينة تتألف من أربعة أحياء صغيرة هي أحياء (الغرب و الوسط والجامع الكبير و عبد العزيز) ,كما في الصورة رقم (1), ثم عين خليل بك ثاقبل الأورفلي قائمقام لدير الزور فأنشأ داراً للحكومة وثكنة عسكرية ومستشفى. استمر هذا العهد 54 سنة تعاقب عليها 29 حاكماً أو متصرفاً. احتلتها فرنسا عام 1921 كباقي مناطق سورية, وجعلتها مقرا لحامية عسكرية كبيرة,وبقيت أعداد الأحياء على حالها مع توسعها كما في الصورة رقم (2), ثم بدأت المدينة بالتوسع العمراني الناتج عن الزيادة السكانية الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد الأحياء السكنية لتصل في عام 1958, إلى تسعة أحياء سكنية كما في الصورة رقم (3), وبعدها أخذت المدينة بالتوسع حيث انتشرت المساكن شرقاً حتى المطار (حي تشرين), وغرباً حتى قرية البغيلية, وجنوباً باتجاه طريق دمشق, و ازداد اتساع رقعة النمو العمراني وخصوصاً باتجاه الشرق

والغرب والشمال حتى اتصلت ببعض القرى المحيطة بالمدينة والتي دخلت ضمن المخطط التنظيمي الحديث للمدينة وحالياً أصبح أغلب التوسع العمراني للمدينة باتجاه طريق دمشق (البادية الشامية) حيث يوجد هناك مساحات واسعة من الأراضي الخالية. تشتهر المدينة بعدد من الجسور والتي تربط البادية الشامية مع بادية الجزيرة ويبلغ عددها 5 جسور ومن أشهرها الجسر المعلق الذي أنشئ في زمن الاحتلال الفرنسي, تتوسط المدينة ساحة مركزية وهي تعتبر نواة المدينة تحيط بها الأسواق التجارية متنوعة الخدمات وأبنية حكومية وأخرى للخدمات الإدارية وجامع قديم يعتبر الأقدم في المدينة (جامع العمري), [1]

وكانت المدينة القديمة (الدير العتيق) سابقاً تقع بالقرب منها قبل هدمها وإنشاء مجمع حكومي في موقعها. وكانت معظم أبنية المدينة طينية أو طينية حجرية, و لكن بعد النهضة الاقتصادية التي شهدتها المدينة بعد عام 1970 وازدياد معدلات النمو السكاني فيها بشكل كبير, وهو نتيجة طبيعية لازدياد أهميتها بالمقارنة مع المدن الأخرى في المحافظة كونها مركز المحافظة وصل عدد ألحياء السكنية إلى *15* حي سكني كما في الجدول رقم (39), بعد أن كان عددها في *عام 1958, تسعة أحياء سكنية,* وبعد عام 1970, تسارعت وتيرة النمو العمراني في المدينة الأمر الذي أدى اتساع المدينة نحو جهاتها الأربعة, حيث اتصلت شمالاً بقرى حطلة والحسينة و الجنينة والتي دخلت ضمن المخطط التنظيمي لمدينة دير الزور, وغرباً بقرى البغيلية وعياش , وشرقاً بقرية المريعية, وبدأ الامتداد الحديث للمدينة باتجاه الجنوب طريق (دير الزور – دمشق) بعد إنشاء عدد من الجمعيات السكنية وبعض الدوائر الحكومية ومن بينها مقرات لبعض الكليات الجامعية والسكن الجامعي .

وضع أول مخطط تنظيمي لمدينة دير الزور عام 1938 والتي كانت تشغل مساحة (325 هكتار), كما في الخريطة رقم (17), بهدف تنظيم عملية انتشار الأبنية العمرانية والتي بدأت بالتوسع والانتشار دون تنظيم مسبق, وإيجاد حل لمشكلة الزحف العمراني باتجاه المناطق الزراعية, واستمر العمل بهذا المخطط حتى عام 1966 حيث تم إصدار مخطط تنظيمي جديد لمدينة ديرالزور متضمّناً المخطط القديم ومناطق التوسع العمراني؛ على مساحة تنظيمية تبلغ (1000هكتار)

---

1 –مازن شاهين , تاريخ محافظة ديرالزور , 2008, ص 75-76-78-80.

الخريطة رقم (18) تبين مخطط مدينة ديرالزور القديمة عام 1868

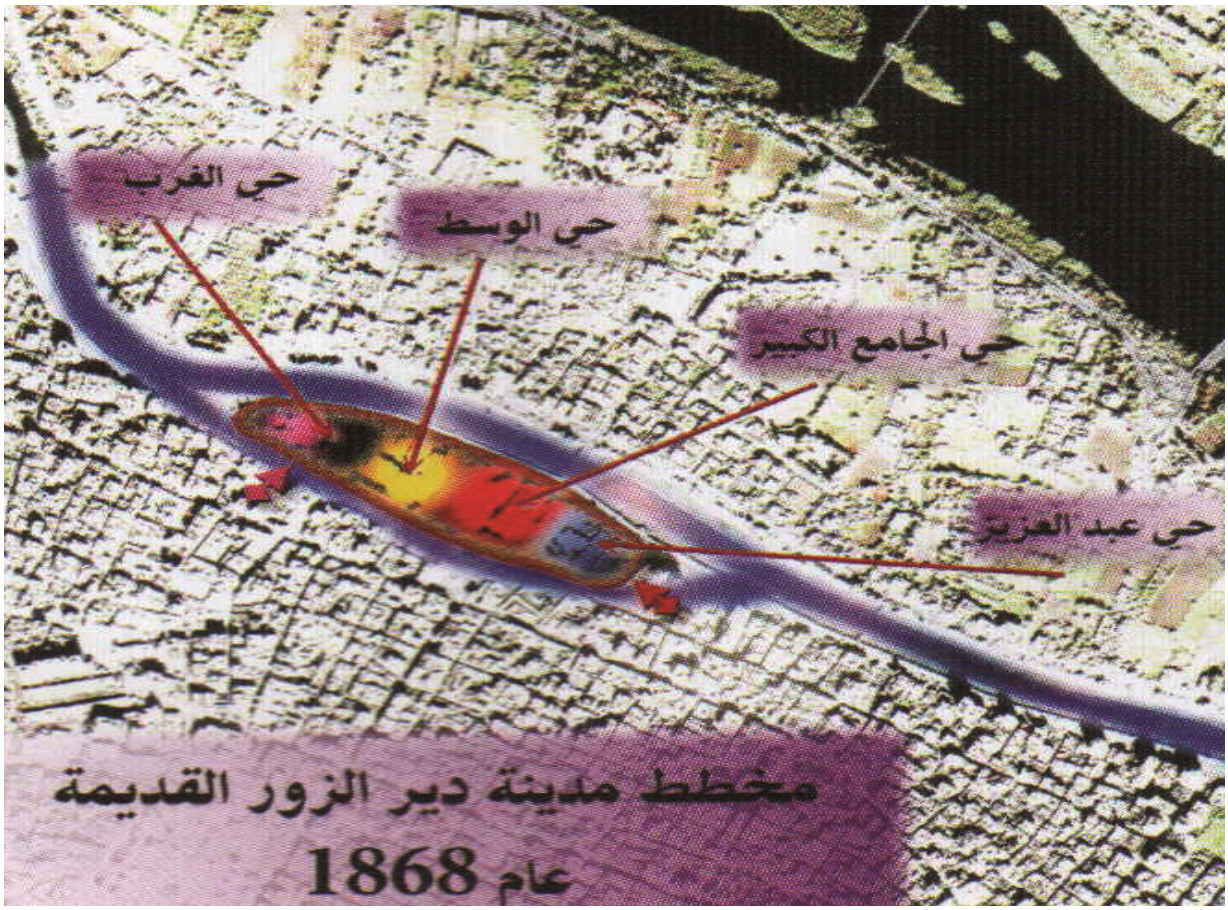

مصدر الخارطة مديرية تأهيل مدينة ديرالزور القديمة التابعة لمحافظة ديرالزور

الخريطة رقم (19) تبين مخطط مدينة ديرالزور القديمة عام 1922

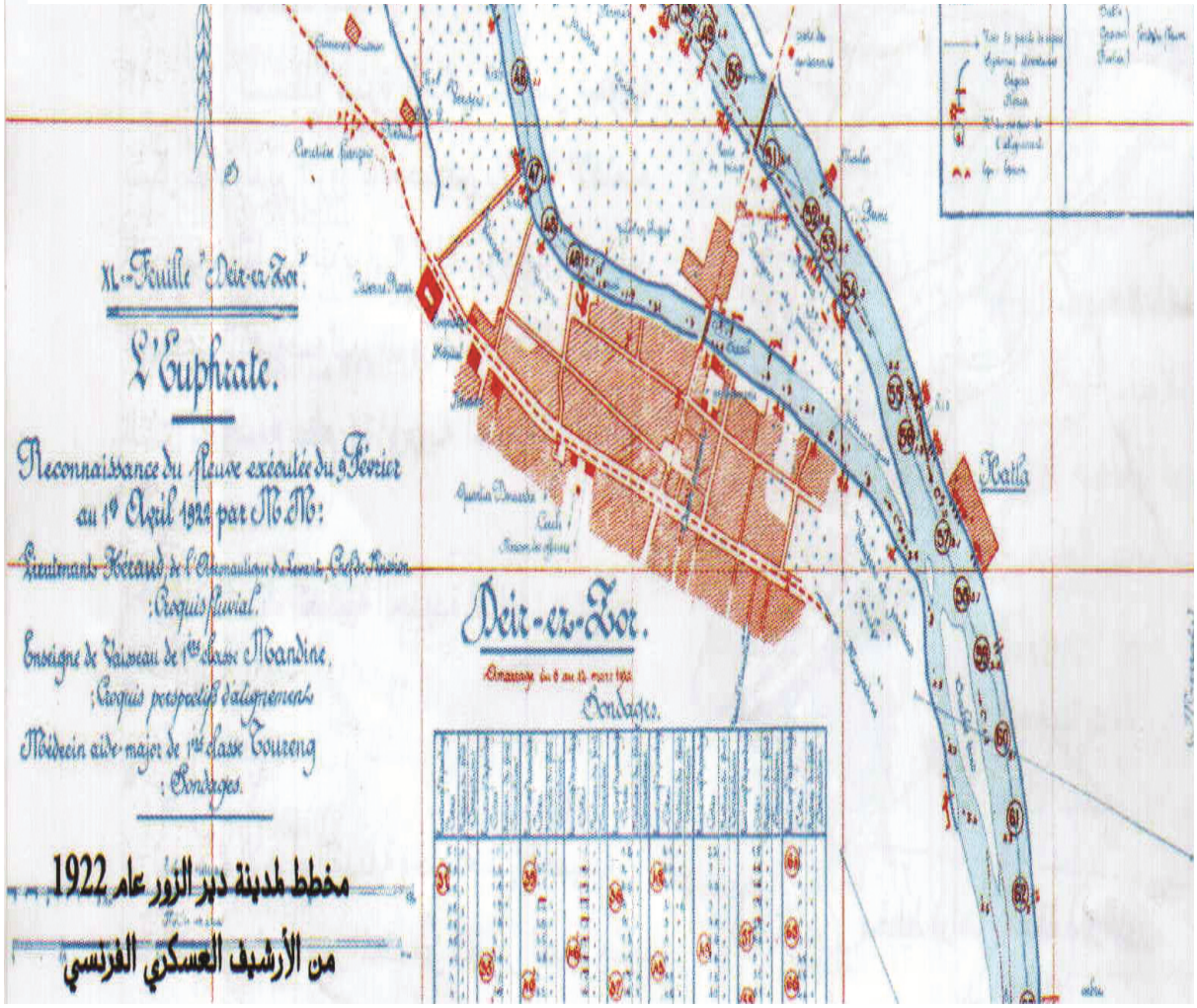

مصدر الخارطة مديرية تأهيل مدينة ديرالزور القديمة التابعة لمحافظة ديرالزور

الخريطة رقم (20) تبين مخطط مدينة ديرالزور وأحيائها عام 1958

تم أعداد هذه الخريطة من قبل الباحث بالاعتماد على مخطط مدينة ديرالزور لعام 1958

على أثر هدم المدينة القديمة والتي تعرف بالدير العتيق ولمواكبة التطور العمراني الذي استوجبته الزيادة في معدلات النمو السكاني للسكان في هذه المدينة والتي بدأت بوادره بالظهور في تلك الفترة, واستمرت حالة التطور العمراني والتوسع المتسارع للأبنية الحديثة بكافة الاتجاهات على حساب الأبنية القديمة المشادة من الطين والحجارة, مما أصبح من الضروري إصدار مخطط تنظيمي جديد للمدينة حيث تم إصداره في عام 1995؛ على مساحة تقدر بنحو (3300 هكتار) مرفقاً بمنطقتي توسع الأولى تقع شمال المدينة والثانية تقع شرق المدينة على الضفة اليمنى للنهر والتي من المتوقع أن تستوعب التطور المستقبلي للتوسع العمراني والزيادة السكانية المستقبلية, ووفقاً لهذا المخطط فقد تضاعفت مساحة الأراضي التي تشغلها مدينة دير الزور نحو 3 أضعاف لمواكبة التطور العمراني بشكل منظم ومدروس وآخذ بعين الاعتبار تنظيم التجمعات العمرانية العشوائية في المدينة والحد من استنزاف الأراضي الزراعية من أجل الوصول إلى حالة الاستقرار التنظيمي للمدينة. [1]

إن مساحة الأرض التي تشغلها مدينة دير الزور تأخذ شكلاً قريب من الشكل الهندسي للمستطيل بحكم كونها ممتدة بجوار نهر الفرات, حيث تتألف مدينة دير الزور من عدد من المناطق السكنية اختلف عددها ما بين عامي 1970 و 2004 حيث بلغ عددها عام 2004 نحو (17 منطقة سكنية), أكبرها حي الثورة والذي شكّل نحو 12.8% من عدد سكان المدينة حيث استقطب هذا الحي القسم الأكبر من الوافدين الجدد على المدينة سواء من ريف المدينة أو من خارج المدينة, وكذلك حي البعاجين (10.9% من سكان المدينة), ثم حي الحميدية (10.1% من سكان المدينة), بالإضافة إلى عدد من الأحياء الفرعية, تجزئها ثلاثة شوارع رئيسة عامودية وأفقية بالإضافة إلى عدد من الشوارع الفرعية التي تمر بالمدينة, تتوسط المدينة ساحة رئيسية تحيط بها الأسواق التجارية القديمة (المقببة), أما الأحياء الحديثة من حيث التنظيم والبناء فتتمثل في حي القصور الآخذ بالاتساع باتجاه الغرب وهو من الأحياء الراقية في المدينة. و الجدول رقم (35), والخريطة رقم (17) يبينان ذلك.

---

1 - المجلس البلدي بمدينة دير الزور , قسم التنظيم والتخطيط ,بيانات نظرية وإحصائية خاصة بتطور المساحة التنظيمية للمدينة والمخططات التنظيمية المرتبطة بها .

مراحل تطور المخطط التنظيمي
لمحافظة دير الزور
المخطط التنظيمي من عام 1938 - 1962
المخطط التنظيمي من عام 1962 - 1995
المخطط التنظيمي من عام 1995 - حتى الآن
المخطط التنظيمي الخاص بحطلة والحسينية
مناطق توسع أولى

الجدول رقم (35): يبين عدد سكان الأحياء السكنية في مدينة دير الزور والنسبة المئوية لكل منها (%) بين عامي 1970–2004.

الحي السكني	1970		2004	
	العدد	%	العدد	%
المطار	7685	9.8	16340	6.5
هرابش	–	–	15978	6
علي بك	6900	8.8	12680	4.6
التعاون	–	–	1924	0.8
الموظفين	551	0.7	16915	6.2
العمال (ميسلون)	863	1.1	18507	6.3
الكرامة	2509	3.2	18475	6.9
الرشدية	5254	6.7	10267	3.8
الحميدية	13645	17.4	28794	10.5
أبو عابد	4627	5.9	8386	2.9
البعاجين	14350	18.3	31520	10.9
الشيخ ياسين	8626	11	8364	3.2
العثمانية	6117	7.8	7140	2.4
الثورة	3842	4.9	36421	12.7
القصور	2823	3.6	23670	8.2
العرفي	–	–	8764	3.1
حطين	628	0.8	15034	5.6
مجموع المدينة	78420	100	280812	100

المصدر: تم أعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات إحصائية خاصة بأعداد سكان أحياء مدينة ديرالزور لعامي 1970-2004 صادرة عن مديرية الشؤون المدنية بديرالزور.
- أما النسب فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بأعداد سكان الأحياء

مخـطط مـدينـة ديـر الـزور

١ الديـر العـتيق	٧ حـي الـقصور	١٣ حـي الموظفين
٢ حـي العـثمانية	٨ حـي الحميديـة	١٤ حـي العمـال
٣ حـي عـبد الـعزيز	٩ حـي البعـاجين	١٥ حـي الصناعة
٤ حـي الـرشديـة	١٠ حي المطار القديم	١٦ حـي الـجورة
٥ حـي ابو عـابد	١١ حـي علي بـك	
٦ حـي الشيخ ياسـين	١٢ حـي غـازي عيّاش	

مدينة البوكمال: ثاني أكبر مدن المحافظة, تقع في أقصى شرق سورية وتعد منطقة حدودية مع العراق, تمتد أراضيها على الضفة اليمنى لنهر الفرات في البادية الشامية في منطقة سهلية ؛حيث التقاء خط الطول 40.30 شرقاً, مع دائرة العرض 35.5 شمالاً, وترتفع عن سطح البحر بمقدار 165 م. خريطة رقم (19). تبعد عن مدينة دير الزور بحوالي 135 كم, وعن مدينة الميادين بمقدار 90 كم. و البوكمال من المدن الحديثة نسبياً حيث لا يزيد عمرها عن 130 سنة, حيث كانت البوكمال (أبو كمال) قرية تسمى النحامه ولا تزال الأرض موجودة وتحمل نفس الاسم وعلى زمن الاحتلال العثماني للمنطقة كانت تتعرض القوافل التجارية المسافرة من والى العراق إلى الغزو فقامت الدولة العثمانية بإنشاء ثكنة عسكرية لحماية القوافل وكان المسؤو ل عنها (درويش أفندي) والتسمية القديمة للمنطقة بعد النحامة (القشلة) ولا يزال البعض من أهل المنطقة يسمونها (القشلة) في الوقت الحاضر, وقد سميت البوكمال تيمناً بأهالي المنطقة من عرب البوكمال من القبائل المنتشرة في تلك المنطقة. لقد قامت في منطقة البوكمال التي تقع في منطقة الفرات الأوسط أسمى الحضارات في التاريخ، ولا زالت تتكشف في روابيها آثار هامة، منها مملكة ماري العريقة ... وكانت المنطقة معبراً من معابر طريق الحرير الذي كان يصل الشرق بالغرب خاض فيها خالد بن الوليد معركة مع الروم، وتشكل منطقة البوكمال مثلث من الأرض تلتقي عنده طرق المواصلات لثلاثة أقاليم عربية الشام، العراق، الجزيرة السورية. احتل الانكليز المدينة عام 1919, ثم دخلها الفرنسيون عام 1921, ثم صارت مركز ناحية أثناء الانتداب الفرنسي, وتحولت إلى مركز منطقة عام 1946. [1]

تتألف مدينة البوكمال من سبعة أحياء رئيسية: حي المساكن الشعبية شرقي- حي المساكن الشعبية غربي – الحي الغربي – حي البعث- حي الوسط- حي تشرين – حي الجمعيات – حي البساتين, بالإضافة إلى عدد من الأحياء الثانوية, وهذه الأحياء السبعة تتوزع على المدينة حيث توجد ستة منها في الجهة اليمنى من نهر الفرات في الشامية, وواحدة في الجهة اليسرى من النهر في الجزيرة وهذه الأحياء تجزئها أربع شوارع رئيسة أفقية و اثنان عاموديه تتفرع عنها عدد من الشوارع

---

1 -مازن شاهين , تاريخ محافظة ديرالزور , 2008, مرجع سبق ذكره ,ص 103-104- 105.

الفرعية, وتتوسط الأبنية الحكومية والأسواق التجارية المدينة في وسط المدينة حيث يمر في أجزائها الغربية الطريق الرئيسي الذي يصل مدينة البوكمال بناحية الجلاء ومن ثم الحدود العراقية والذي يقابله على الطرف الأخر من النهر طريق أخر يصله بناحية السوسة, بشكل عام يتصف التوزع السكاني والعمراني لمدينة البوكمال بأنه غير منتظم التوزيع والانتشار, حيث يتشابه مع أغلب مدن المحافظة فعند عبور أراضي المنطقة من محاور مختلفة يلاحظ أن هناك مساحات شاسعة يقل فيها السكان والعمران بشكل واضح وتصل الكثافة السكانية والعمرانية إلى صفر في بعض مساحات كثيرة من المدينة, حيث تتصف هذه المدينة بتركز السكان والعمران في مساحات ضيقة وانعدامهم في مساحات كبيرة من الأراضي التابعة لها. [1]

مدينة الميادين: هي *ثالث مدينة من حيث الحجم بالإضافة إلى كونها تعد ثالث أكبر تجمع بشري على مستوى المحافظة بعد مدينتي ديرالزور و البوكمال, تمتد أراضيها على الضفة اليمنى لنهر الفرات في البادية الشامية في منطقة سهلية إلى الجنوب الشرقي من مدينة دير الزور حيث التقاء خط الطول 40.20 شرقاً مع دائرة العرض 35.20 شمالاً , وترتفع عن سطح البحر بمقدار 200 م, تمتد أراضيها على مساحة تقدر بنحو 5490 كم^2, ويتبع لها ناحيتان (ذيبان والعشارة), و 7 بلدات , و 25 قرية, و 26 مزرعة, وتضم نحو 18% من سكان المحافظة. تبعد عن مدينة دير الزور حوالي 49 كم, وعن مدينة البوكمال بمقدار 90 كم.* خريطة رقم (20). *لقد تعاقبت على المدينة خلال العصور السابقة حضارات مختلفة منها (الآراميون– العموريين– السلاجقة– العباسيون– الأيوبيون– العثمانيون– الفرنسيون – الحكم الوطني), ويشكل العصر الأيوبي أزهى العصور التي مرت على المدينة القديمة, ولا تزال قلعة الرحبة شاهدة على تلك الفترة المزدهرة للمدينة, ثم قام السكان الجدد ببناء مساكنهم على أنقاض المدينة القديمة حيث قاموا بإدخال أنواع جديدة على المواد المستخدمة في عملية البناء ففي البداية قاموا باستخدام مادة الآجر في عملية البناء القديم,* ثم استخدموا مادة الطين المجفف الممزوج بالتبن, ليدخلوا فيما بعد مادة جديدة وهي عبارة عن الحجارة المستخرجة من أطراف البادية, ثم استخدموا بعد ذلك في العصور الحديثة المواد التي تتألف من مادتي الإسمنت

1- المجلس البلدي لمدينة البوكمال , رئيس مجلس مدينة البوكمال ,بيانات إحصائية ونظرية لمدينة البوكمال لعام 2004.

والحديد في عملية البناء. وتتميز مدينة الميادين بطابعها الريفي أكثر من الحضري, وذلك ناتج عن اتساع مساحة المحيط الريفي الذي يحيط بالمدينة من ناحية وسيطرة قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني على اقتصاديات المدينة والريف المحيط بها من ناحية أخرى, [1] بالإضافة إلى تدخل عوامل أخرى منها تدني الواقع الخدمي وارتفاع معدلات البطالة والإعالة بالنسبة للسكان الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الهجرة لسكانها سواء باتجاه مدينة دير الزور أو إلى المدن السورية الكبرى كمدن دمشق وحلب وحمص, الأمر الذي تطلب زيادة الاهتمام بها وقد بدأت معالم هذا الاهتمام بالظهور منذ سنوات قليلة مضت فعرفت شيئاً من التطور العمراني, حيث شهدت نمواً في السكن والأسواق التجارية, أما نماذج السكن فيها فغالباً ما يسود النموذج الطيني القديم, بالإضافة إلى النموذج الحديث الذي انتشر في بعض أجزاء المدينة. وقد شهدت المدينة تطوراً من حيث توفير الخدمات المختلفة وتطوير قسم كبير من المرافق التابعة لها من (كهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي), بالإضافة إلى توسيع شبكة المواصلات بمختلف أشكالها (طرق معبدة وشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية) بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بتطوير الخدمات الاجتماعية كزيادة عدد المدارس لمختلف مراحل التعليم, والعمل على تطوير الخدمات الصحية.

تتألف مدينة الميادين من أربعة أحياء رئيسية: حي الأربعين- حي الوسط – الحي الغربي– حي النادي, بالإضافة إلى عدد من الأحياء الثانوية, وهذه الأحياء تحزئها أربع شوارع رئيسة أفقية وعاموديه تتفرع عنها عدد من الشوارع الفرعية, وتتوسط الأبنية الحكومية والأسواق التجارية المدينة في (حي الوسط), حيث يمر في أجزائها الغربية الطريق الرئيسي الذي يصل مدينة دير الزور بمدينة البوكمال والذي يقابله على الطرف الأخر لهذا الطريق قلعة الرحبة التي تقع على تلة تقابل مدينة الميادين حالياً , وفي الطرف المقابل لها من الضفة اليسرى لنهر الفرات يمر الطريق الذي يصل مركز ناحية البصيرة بمراكز النواحي الأخرى كذيبان وهجين.

1-مازن شاهين , تاريخ محافظة ديرالزور , 2008 ,مرجع سبق ذكره, ص 111-113- 114.

بشكل عام يتصف التوزع السكاني والعمراني لمدينة الميادين بأنه غير منتظم التوزيع والانتشار, فعند عبور أراضي المنطقة من محاور مختلفة يلاحظ أن هناك مساحات شاسعة يقل فيها السكان والعمران بشكل واضح وتصل الكثافة السكانية والعمرانية إلى صفر في بعض مساحات كثيرة من المدينة, حيث تتصف هذه المدينة بتركز السكان والعمران في مساحات ضيقة وانعدامهم في مساحات كبيرة من الأراضي التابعة لها بالإضافة إلى سيادة انتشار النمط الخطي لتوزع السكان والعمران في هذه المدينة. رغم كون مدينة الميادين من المدن الرئيسة في المحافظة,إلاّ أنّها سارَت بِبُطء شديد نحوَ الأمامِ , فلم تتطور إطلاقاً؛ بل ويمكن القول إنها تراجعَت. [1]

ثالثاً ـ تطور المساكن والمواد الأولية المستخدمة في محافظة ديرالزور وفقاً لأحجامها بين عامي 1970- 2004:

لقد شهدت محافظة دير الزور أشكالاً وأنماطاً عمرانية متنوعة في عملية البناء العمراني حيث اختلفت تلك الأشكال والأنماط وفقاً لطبيعة البيئة الموجودة فيها حيث تدرج نمط البناء العمراني في هذه المحافظة من النمط القديم والذي كان يتألف من بيوت الشعر والتي كانت سائدة في فترات زمنية سابقة واقتصر وجودها لدى سكان مناطق البادية, إلى نمط العمران الريفي والذي تعددت وتطورت أشكال البيوت والمساكن فيه بدءاً من السيباط مروراً بالنمط العمراني الذي يدعى بالعرزلة ثم إلى دور اللبن ودور الحجر وانتهاء بالمساكن الحجرية الإسمنتية, ليتطور بعد ذلك إلى النمط العمراني الحضري في المدن, الذي يسود في معظم المراكز الإدارية على مستوى المحافظة والذي تميزه المساكن بطابعها الحديثة والمنظم والمخدم بالخدمات الأساسية. ومن خلال ما تقدم سوف يتم تسليط الضوء على المراحل التي مرت بها الأنماط العمرانية في محافظة دير الزور والمواد الأولية المستخدمة في عملية السكنى والإقامة.

1- المجلس البلدي لمدينة الميادين, رئيس مجلس مدينة الميادين, بيانات إحصائية ونظرية لمدينة الميادين لعام 2004.

1- بيت البادية (بيت الشعر):

وهو النمط السكني الذي كان سائداً لدى سكان البادية, وهو عبارة عن أخبية تنسج في الغالب من شعر الماعز حيث تتلاءم مع واقع وظروف السكن في البادية , فهي سهلة الطي والحمل ولا زالت قائمة إلى يومنا هذا بالرغم من التراجع الكبير الذي شهده هذا النمط نتيجة لتوطن سكان البادية من البدو في بيوت من الطين والحجر والإسمنت. ويقسم البيت إلى قسمين بواسطة حاجز مؤلف من أعواد القصب حيث يخصص قسم للنساء يسمى بالمحرم وآخر للرجال ويسمى بالربعة, لبيت الشعر عد ة تسميات حسب حجمه فمنه المثلوث والمربوع والمخومس, أما أمتعة البيت فهي عادة تكون من الأمتعة الضرورية والخفيفة التي لا تعيق عملية الترحال, [1] وقد تراجعن نسبة استخدام هذا النوع من المساكن من *1.4%* من أجمالي مساكن المحافظة في عام *1970*, إلى *0.30%* في عام *2004* , [2] ومرد هذا الانخفاض إلى مسألة توطين سكان البادية, كما يبين الجدول رقم (36) والشكل البياني رقم (38).

2- النمط العمراني الريفي:

يسود هذا النمط من البناء لدى سكان القرى الواقعة على ضفاف نهري الفرات والخابور ويستخدم في بناءها كلٌ من مادتي الطين والحجر؛ نظراً لتوفر المواد الأولية المستخدمة في البناء في بيئات تلك المناطق, وفي الفترات الأخيرة بدأت مظاهر معمارية إسمنتية تسيطر على النمط العام للعمران, وهناك عدة أشكال لنمط العمران الريفي:

أ **-السيباط:** وهو سكن صيفي يسمى بالمسكن الزراعي ,يتألف المبنى من ثلاثة جدران مبنية من مادتين أساسيتين هما اللبن وأغصان الشجر من نوع الغرب والتي تستخدم في بناء السقف كذلك, كونها متوفرة في منطقة حوض الفرات, أما الواجهة الأمامية للبناء فتكون مفتوحة

---

1 -أحمد, شوحان, تاريخ ديرالزور, مكتبة التراث, 1989 ,مرجع سبق ذكره, ص 54,53.

2- المكتب المركزي للإحصاء , المجموعة الإحصائية الخاصة بالسكان والمساكن لعامي (1970-2004) , مرجع سبق ذكره.

لاستقبال الهواء, ويستعمل هذا الشكل من البناء كمسكن صيفي حيث يبنى عادة في مناطق الحقول للإشراف على العمل واتقاء حرارة الصيف وقد تراجعت ظاهرة بناء هذا الشكل العمراني وذلك نتيجة التطور العمراني الذي طرأ على ريف المحافظة.

ب -**العرزلة:** *ويسمى بالمسكن الزراعي وهذا الشكل العمراني يتألف من أرض فسيحة محاطة بجدران مبنية من مادة الطين وتتميز بكونها ذات فتحات يمكن اعتبارها بمثابة نوافذ للبناء, وهذا البناء يتميز بسقفه المبني من أخشاب شجر الغرب أو شجر التوت أو شجر الطرفة, ويأخذ هذا البناء عدة أشكال هندسية بالإضافة إلى الاختلاف في تصميم الهندسي لسقفه حيث يأخذ أحياناً الشكل المسطح وفي أحياناً أخرى يأخذ الشكل المائل, وبشكل عام يستخدم هذا الشكل من البناء كمسكن صيفي* , [1] تراجعت نسبة استخدام ما يسمى بالمسكن الزراعي (السيباط و العرزلة) *من 2% من إجمالي استخدام المساكن في المحافظة في عام 1970, إلى 1% في عام 2004*, [2] جدول رقم (36) والشكلين البيانيين رقم (38,36).

ج -**البناء الطيني** : وهذا الشكل من البناء يعتبر الأكثر شيوعاً في ريف المحافظة وذلك نظراً لتوفر المواد الأولية الداخلة في عملية البناء في البيئة المحلية, وقد تراجعت نسبة استخدام هذا النوع من المساكن من 41.4% من أجمالي استخدامات المساكن في المحافظة في عام 1970, إلى 31.5% في عام 2004, جدول رقم (36) والشكل البياني رقم (37). في ظل ارتفاع نسبة استخدام المساكن الحديثة (الإسمنتية) ويمكن تحديد السمات العامة لهذا النمط العمراني على الشكل التالي:

- توجه الأبنية بالبيئة لحالة السكن: المنازل الريفية في محافظة دير الزور كباقي المنازل الريفية في مختلف المحافظات السورية موجهَّة نحو الجنوب والغرب, وهذا ناتج لعدة عوامل؛ كالعوامل الطبيعية حيث الاتجاه نحو الغرب يتعلق بحركة هبوب الرياح الرطبة القادمة من الجهات

1- أحمد, شوحان, تاريخ ديرالزور, مكتبة التراث, 1989, مرجع سبق ذكره , ص 59,57.

2- المكتب المركزي للإحصاء, بيانات إحصائية خاصة بمؤشرات المساكن في كافة محافظات القطر للأعوام عامي 1970- 1981-1994-2004.

الساحلية, أما بالنسبة للشوارع والساحات فلا يوجد تنظيم عام لها, وبالنسبة للبناء فهو عفوي يخضع لطبوغرافية الأرض ولجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

- **مواد البناء المستخدمة:** إن مادة البناء الرئيسية المستخدمة في هذا النمط العمراني هي عبارة عن اللبن المصنوع من الطين والتبن المجففين تحت أشعة الشمس بصورة رئيسية, بالإضافة إلى استخدام مادتي الحوّرِ والكلسِ في عملية الطلاء الخارجي والداخلي للبناء, وتساهم نوعية التربة المحلية وخبرة السكان في إضفاء جمالية على المنازل.

- **السقف:** هناك نموذج واحد فقط مستخدم في تسقيف المنازل الريفية وهو التسقيف المستوي فوق عوارض خشبية حيث تتميز السقوف في المسكن الريفي بالارتفاع حيث يتراوح ارتفاعها ما بين 3- 5 م, ولهذا الارتفاع نواحي صحية إيجابية من خلال زيادة حجم الأوكسجين ضمن الغرفة, وفي هذه الحالة إما أن توضع التربة فوق عوارض خشبية؛ ويعطى للسقف ميل كافٍ لتصريف مياه الأمطار, أو توضع فوقها كميات من القش الممزوج باللبن لتأمين عزل حراري وانحناء لازم لتصريف مياه الأمطار, ويلاحظ مؤخراً استخدام مادة إسمنتية مخلوطة مع بعض المواد الكيميائية بدلاً من الطينية لكساء السطح خاصة للسقوف المستوية.

- **النوافذ:** إن لشكل وحجم النوافذ والأبواب دور كبير في تحديد العمارة الريفية, حيث تتميز في هذا النمط من البناء بأنها ذات أحجام كبيرة (حيث بلغت أبعاد النوافذ نحو 150×150 سم خلال العقود الثلاثة الأخيرة) وذلك بهدف السماح لأكبر كمية من الضوء والهواء بالدخول إلى داخل المنزل, وتغطى النوافذ بأبجورات مصنوعة من مواد يدخل في تركيبها سعف النخل والتبن الممزوج مع اللبن والذي يمنع الغبار من الدخول إلى المنزل, بالإضافة إلى كونه يعطي برودة في مواسم الصيف بعد تبليله بالماء.

- **الزخارف والزينة:** لا توجد عموماً زخارف في العمارة الطينية, وهذا عائد إلى طبيعة مادة الطين الطرية والتي لا تقاوم عناصر المناخ, ولكن يصدف في بعض الأحيان أن تلصق زخارف مصنوعة من الخشب أو الجبس على زوايا الجدران والقباب الداخلية وحافات النوافذ, وكذلك

يلاحظ في بعض الأحيان استخدام زخارف ذات أشكال جميلة والتي يدخل ضمنها مادة الزجاج الملون في تصميم الأبواب والنوافذ.

- **التصميم الداخلي للبناء الريفي:** *هناك سمات أساسية للتصميم الداخلي للمسكن الريفي في محافظة دير الزور كمواد البناء المستخدمة والتي تتألف من مادتي اللبن والطين والتي بدأت تتغير مع دخول الإسمنت كمادة أساسية في عملية البناء, حيث بدأت تتحول البيوت الريفية المبنية من اللبن والطين إلى بيوت مبنية من الحجر والإسمنت, وأسقف المنازل المستوية, ونوافذ وأبواب المنزل الكبيرة نسبياً وفناء المنزل والذي هو عبارة عن صحن (حوش) تلتف حوله الغرف والتي تختلف أعدادها حسب مساحة المنزل المرتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لقاطني المسكن, بالإضافة إلى غرفة المعيشة وإسطبل للحيوانات والذي يقع خارج المنزل بشكل عام وفي بعض الأحيان يقع داخل المنزل بالقرب من المدخل الرئيسي للمنزل,* [1] كما في الشكل رقم (37). حيث توجد هناك عدة نماذج هندسية خاصة بالتصميم الداخلي للمسكن الريف:

*– **النموذج الأول:** وهو مسكن يتألف من فناء تحيط به غرفتان وصالون بالإضافة إلى المطبخ والحمام وغرفة المعيشة وغرفة للحيوانات والطيور (إسطبل), يتوسطه أو يقع في أحد أركانه حوض متفاوت المساحة يستخدم للزراعة بمثابة حديقة داخلية للمنزل ويجاوره بئر للمياه والذي بدأ يختفي مع مد شبكات المياه, وفي بعض الأحيان تضاف غرف أخرى كما في الشكل رقم (37).

* **النموذج الثاني:** وهو مسكن ريفي شبيه بالنموذج الأول ويختلف عنه بعدد الغرف وتقسيمها حيث يضاف إليه غرف خاصة بتخزين الحبوب وهو ذو مساحة أكبر من النموذج الأول.

1- علي أزاد, قرى الطين – دراسات تاريخية هندسية, دمشق, وزارة الثقافة, 2002: ص 191-194.

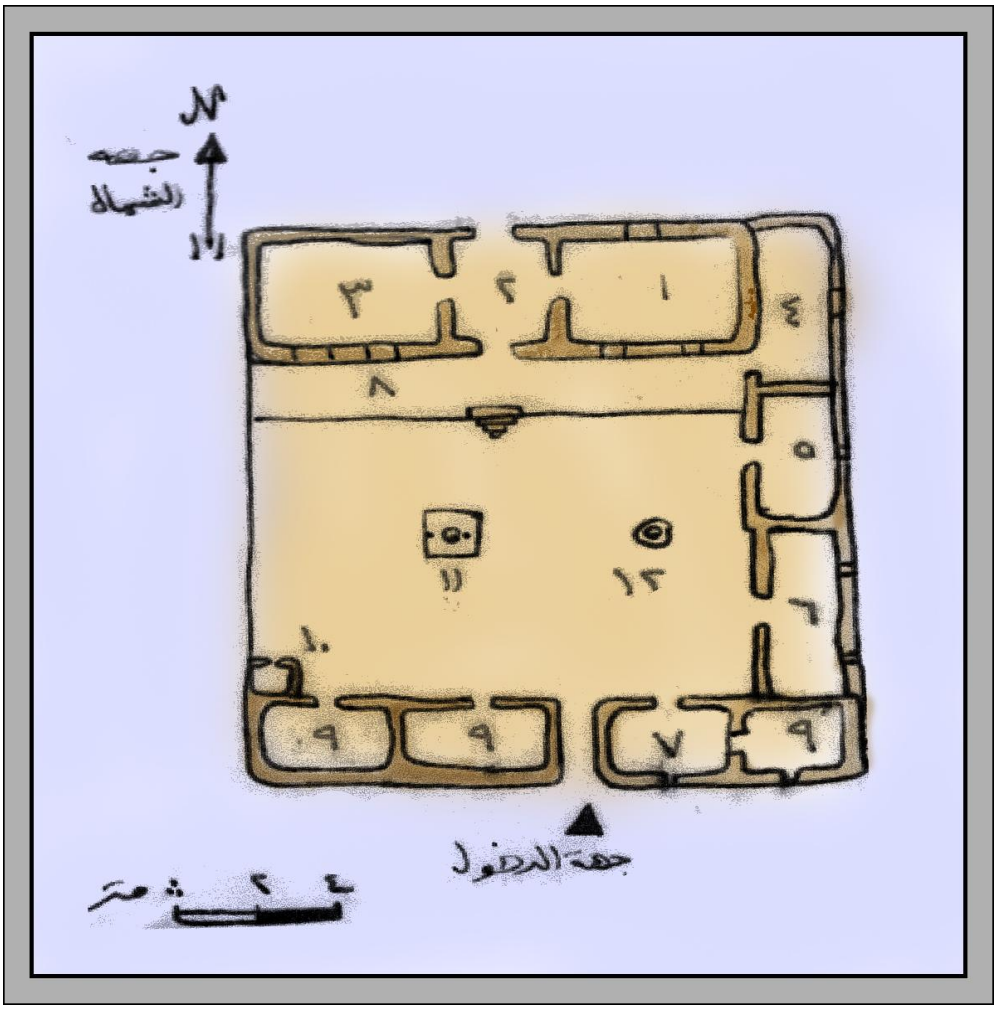
جهة الشمال
جهة الدخول
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
متر

① بناء الجدران
② وضع الساموك والجسر
③ وضع المدود
④ تغطية السقف واكساءات البناء
⑤ البناء مكتمل « شكل عام »

من خلال استعراض السمات الأساسية للمسكن الريفي يُلاحظ أن كثير من هذه السمات بدأت تتغير بشكل كبير بعد انتشار نمط البناء الحجري الأسمنتي وبالرغم من كل ذلك يبقى لنمط العمران الريفي طابعة الخاص المتميز بالبساطة.ولكي تكون الدراسة وافية وكافية عن نمط العمران الريفي المتمثل بالبناء الطيني لا بد من الوقوف على مساوئ وإيجابيات هذا النمط العمراني. [1]

- **مساوئ المسكن الطيني:**

– انخفاض متوسط عمر المسكن والتي تتراوح بنحو 15.4سنة, بالمقارنة مع المسكن الحديث حيث يزيد متوسط عمره الافتراضي بنحو يزيد عن 20سنة.

– ضعف مقاومة مواد البناء المستعملة في إقامة المساكن الريفية في مواجهة عوامل الطبيعة.

– البساطة وعدم التفنن في التخطيط المعماري للمسكن وفي الواجهات.

– عدم تماشي المسكن الريفي مع وسائل التطور الحديث (عدم تأقلم ذلك المسكن مع الأثاث الحديث والوسائل الكهربائية والتكنولوجية وعدم قدرته على استيعاب التحسينات المستخدمة في نمط البناء الحديث كتحديث المطابخ والحمامات وإقامة الديكورات الحديثة .... الخ).

- **إيجابيات المسكن الطيني :**

– يتميز المسكن الريفي بمساحة كبيرة تتجاوز 150م2, بعكس المسكن الحديث والذي يشكل متوسط مساحته نحو 109م2.

– يتمتع المسكن الريفي بعزل حراري عالي؛ مما يقلل من تكاليف التكييف والتبريد, ويجعلها أكثر صحية للسكن.

– رخص تكاليف إشادة البناء الريفي بالمقارنة مع البناء الحديث من ناحية رخص المواد الأولية

1- قسم الدراسات العمرانية والتخطيط العمراني في مبنى محافظة ديرالزور – دراسات عمرانية خاصة بأنماط العمران في المحافظة لعام 1999.

المستخدمة في البناء وتوفرها من ناحية ومن ناحية أخرى رخص الأيدي العاملة المستخدمة في عملية الإشادة.

- اعتماد البناء الريفي على المواد الطبيعية وعدم استخدامه للمواد الكيميائية المستخدمة في الوقت الحاضر.

- اعتماد عمارة الطين يعيد العلاقة الحميمة بين الإنسان والتراث المعماري.

- يساهم البناء الريفي في زيادة ترابط العلاقات والأواصر الاجتماعية لساكنيه.

- استخدام المواد الأولية المحلية لايحتاج لتكاليف كبيرة.

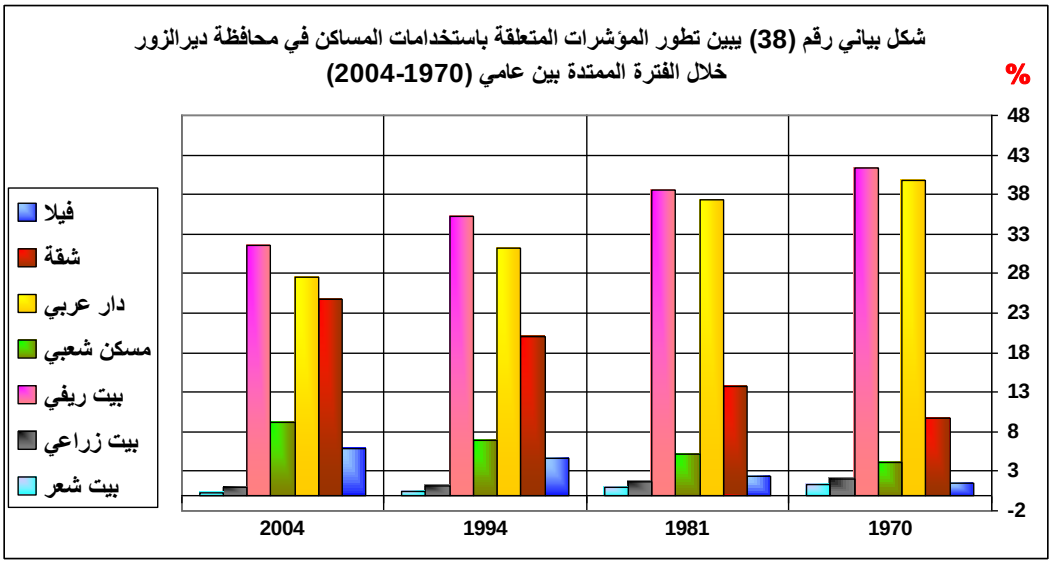

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (36).

الجدول رقم (36): يبين المؤشرات المتعلقة بالمساكن لمحافظة دير الزور بين عامي1970-2004.

المؤشرات	1970	1981	1994	2004
متوسط مساحة المبنى	150.1م2	133.2م2	123.1م2	109م2
متوسط عمر المسكن	15.4 سنة	16.9 سنة	18.8 سنة	20.2 سنة
نسبة المساكن الموصولة بشبكة عامة	34.8	42.1	51.8	97.6
معدل التزاحم	4.2	3.4	2.1	2.3
نسبة المساكن فيلا	1.5	2.4	4.7	5.5
نسبة المساكن شقة في مبنى	9.8	13.7	20.1	24.6
نسبة المساكن دار عربي	39.8	37.4	31.3	27.6
نسبة المساكن مسكن شعبي	4	5.2	7	9.3
نسبة المساكن بيت ريفي	41.4	38.6	35.2	31.6
نسبة المساكن بيت زراعي	2	1.7	1.1	1.1
نسبة المساكن بيت الشعر	1.4	1	0.50	0.35
نسب مواد البناء المستخدمة أسمنت	60.8	63.1	68.4	74.6
نسب مواد البناء المستخدمة طين	24.7	21.4	15.7	1.6
نسب مواد البناء المستخدمة حجر	14.5	15.5	15.9	22.8

المصدر: بيانات إحصائية خاصة بمؤشرات المساكن في كافة محافظات القطر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004 صادرة عن المكتب المركز للإحصاء.

3- النمط العمراني الحضري الحديث:

وهو النمط البنائي الحديث أو ما يسمى بالنمط الطابقي السائد والمنتشر لدى سكان الحضر, وينتشر في أغلب المراكز الإدارية في مختلف أرجاء المحافظة وخصوصاً في المدن والتجمعات السكانية الكبرى ويستخدم في بناءها كلٌ من مادتي الأسمنت والحجر؛ ويتألف هذا النمط العمراني من مساكن حديثة منظمة أما أن تكون متجمعة على شكل عمارات تتألف من عدة مسكن أو تكون منفردة على شكل فلل, وأصبح هذا النمط مسيطر على أغلب الأنماط العمرانية في المحافظة, وهناك عدة أشكال للعمران الحديث: (*)

أ - **المساكن الطابقية**: وهي مباني عمرانية منظمة ومرخصة ومخططة, تتراوح مساحتها بين 40-200م2 , مبنية من مادة الأسمنت, مخدمه بشبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي, تتواجد على أرض الواقع ضمن عمارات تتألف من عدة مساكن ضمن عدة أدوار وطوابق ويعد انتشار هذا النمط من المساكن دليل على التطور العمراني الذي طرأ على المراكز الإدارية في المحافظة, وقد ارتفاع استخدام هذا النوع من المساكن من 9.8% من أجمالي استخدام المساكن على مستوى المحافظة في عام 1970, إلى 24.6% في عام 2004, جدول رقم (36) والشكل البياني رقم (38).

ب - **الفيلا**: وهو مبنى حديث مستقل أكبر مساحة من المسكن الحديث التقليدي, يتألف من عدد من الغرف موزعة على دورين أو دور واحد, محاط بحديقة , يتميز هذا المبنى العمراني بطرازه العمراني الفخم والذي ينتمي إلى النمط العمراني الأوربي, وقد ارتفاع استخدام هذا النوع من المساكن من 1.5 % من أجمالي استخدام المساكن على مستوى المحافظة في عام 1970, إلى 5.5% في عام 2004, جدول رقم (36) والشكل البياني رقم (38).

---

*- تم الحصول على نسبة استخدام كل نمط من الأنماط العمرانية الحديثة من خلال بيانات إحصائية خاصة بمؤشرات المساكن في كافة محافظات القطر صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام عامي 1970-1981-1994-2004.

ت – دار عربي: وهو مبنى ينتمي في طراز بناءه إلى النمط الريفي القديم حيث يتشابه نمط بناءه نوعاً ما مع نمط بناء المسكن الريفي, ثم أدخل عليه تحسينات حديثة باستخدام مواد الاسمنت والحجارة لينتقل انتماءه العمراني من النمط العمراني القديم إلى النمط العمراني الحديث حيث ينتشر هذا النمط العمراني من البناء في كلا من الريف والحضر, وقد تراجع استخدام هذا النوع من المساكن من 39.8 % من أجمالي استخدام المساكن على مستوى المحافظة في عام 1970, إلى 27.6% في عام 2004, جدول رقم (36) والشكل البياني رقم (38). في ظل انتشار المسكن الطابقي وخصوصاً في المناطق الحضرية, ويمكن تحديد السمات العامة لهذا النمط العمراني[1] على الشكل التالي:

1) ***مواد البناء المستخدمة:*** *إن مادة البناء الرئيسية المستخدمة في هذا النمط العمراني هي عبارة عن الأسمنت والرمل والجبس والقرميد والحجر, بالإضافة إلى استخدام مواد عدة في الكساء الداخلي كالبلاط و السيراميك و الغرانيت متعدد الأنواع والمقاسات والأشكال, بالإضافة إلى أنواع متعددة من الدهانات المستخدمة في الطلاء والتجميل الداخلي والخارجي , وأصبح من الشائع استخدام عدة أنماط من الديكورات لإضفاء ناحية جمالية على داخلية وخارجية للمسكن الحديث.*

2) ***السقف:*** *تتميز السقوف في المسكن الحديث بأنخفاضها مقارنة مع المسكن الريفي حيث يبلغ أقصى ارتفاع لها نحو 4 م, ولهذا الارتفاع نواحي صحية سلبية من خلال قلة حجم الأوكسجين ضمن الغرفة, ويعد كلاً من الأسمنت والرمل و البحص المواد الوحيدة المستخدمة في بناء أسقف المساكن؛ ويكون السقف مستقيم وتوضع فوقه طبقات من الرمل والأسمنت مخلوطة مع بعض المواد الكيميائية لتأمين عزل حراري وانحناء لازم لتصريف مياه الأمطار, في حال كان المسكن أحادي الطابق أو في الأدوار الأخيرة من العمارات.*

1- دراسات عمرانية خاصة بأنماط العمران في المحافظة لعام 1999, مرجع سبق ذكره,.

3) **النوافذ والأبواب:** *تتميز في هذا النمط من البناء بأنها ذات أحجام صغيرة مقارنة مع النوافذ والأبواب في المسكن الريفي (حيث بلغت أبعاد النوافذ نحو 100×100 سم), وتغطى النوافذ بأبجورات مصنوعة من مواد الخشب أو الألمنيوم أو الزجاج والذي يمنع الغبار من الدخول إلى المنزل, هذه الميزات المذكورة بدأت تتغير في الآونة الأخيرة بالنسبة لحجم النوافذ حيث بدء الاهتمام بزيادة إبعاد ومقاسات تلك النوافذ بهدف السماح بتهوية أكبر للمساكن ونفاذ كمية أكبر من الضوء لداخل تلك المساكن.*

4) **الزخارف والزينة:** *يتميز المسكن الحديث باستحواذ الديكورات و الزخارف والزينة على حيز كبير من نمط وطبيعة عمارته فيها مقارنة مع المسكن الريفي, وهذا عائد إلى طبيعة مواد الجبس والمواد الكيميائية المختلطة معها ومواد الخشب والزجاج والحديد المعالج لتحمل ومقاومة تقلبات الظروف المناخية السائدة .*

5) **التصميم الداخلي للبناء الحضري الحديث:** *يتشابه طراز المسكن الحديث في جميع إنحاء القطر, حيث يتميز هذا المسكن بمساحة تتراوح بين 100و200م بعكس المسكن الريفي ذو المساحة الكبيرة, ويتألف المسكن الحديث من مجموعة من الغرف تختلف أعدادها حسب مساحة المنزل تحيط بصالة كبيرة أو موزع يفصل بين الغرف, بالإضافة إلى المطبخ والحمامات, وتتميز بعض المساكن في الطوابق الأرضية بوجود حديقة تحيط بها , كما تتميز المساكن الطابقية بوجود شرفات تحيط بها وتختلف عددها حسب مساحة المنزل وعدد الغرف. من خلال استعراض السمات الأساسية للمسكن الحضري الحديث. ولكي تكون الدراسة وافية وكافية عن نمط العمران الحديث المتمثل بالبناء الحجري و الأسمنتي لا بد من الوقوف على مساوئ وإيجابيات هذا النمط العمراني.* [1]

1- قسم الدراسات العمرانية والتخطيط العمراني في مبنى محافظة ديرالزور – دراسات عمرانية خاصة بأنماط العمران في المحافظة لعام 1999, مرجع سبق ذكره .

- **مساوئ المسكن الحديث :**

– انخفاض متوسط مساحة المسكن الحديث والتي تبلغ نحو 109م2, بعكس المسكن القديم والذي يبلغ متوسط مساحته نحو 150م2.

– لا يتمتع المسكن الحديث بعزل حراري عالي؛ مما يرفع من تكاليف التكييف والتبريد والتدفئة, ويجعلها أقل من المسكن الريفي من الناحية الصحية للسكن.

– غلاء تكاليف إشادة البناء الحديث بالمقارنة مع البناء الريفي من ناحية ارتفاع قيمة المواد الأولية المستخدمة في البناء وعدم توفرها في كل الأحيان من ناحية ومن ناحية أخرى غلاء الأيدي العاملة المستخدمة في عملية الإشادة.

– اعتماد البناء الحضري على المواد الكيميائية وعدم استخدامه للمواد الطبيعية المستخدمة في الوقت الماضي.

- **ايجابيات المسكن الحديث:**

– ارتفاع متوسط عمر المسكن والتي تزيد عن 20سنة, بالمقارنة مع المسكن القديم حيث يزيد متوسط عمره الافتراضي بنحو يزيد عن 15.4سنة.

– قوة مقاومة مواد البناء المستعملة في إقامة المساكن الحضرية في مواجهة عوامل الطبيعة.

– التفنن في التخطيط المعماري للمسكن وفي الواجهات.

– تماشي المسكن الحضري مع وسائل التطور الحديث (و تأقلم ذلك المسكن مع الأثاث الحديث والوسائل الكهربائية والتكنولوجية و قدرته على استيعاب التحسينات المستخدمة في نمط البناء الحديث كتحديث المطابخ والحمامات وإقامة الديكورات الحديثة .... الخ). [1]

1– الاتجاهات الحديثة في جغرافية المدن, الجمعية الجغرافية المصرية, فوزي عبد العال, العدد 33, الجزء الأول, 1998, ص 46.

4- تطور استخدامات المواد الأولية في عملية البناء في محافظة ديرالزور بين عامي (1970-2004) :

لقد شهدت عملية استخدام المواد الأولية الداخلة في عملية البناء في المحافظة تباين كبير خلال الفترة الممتدة بين عام 1970-2004, حيث أرتفع استخدام مادة الأسمنت في عملية البناء من 60.8% في عام 1970, إلى 74.6% في عام 2004, مع الإشارة إلى تعدد وتنوع المواد الأولية الأخرى المستخدمة مع مادة الاسمنت إثناء عملية البناء كالمواد الطبيعة رمل و بحص والمواد الكيميائية المختلطة مع هذه المادة وبذلك تكون تلك المادة هي أكثر المواد المستخدمة في عملية البناء, كذلك هو الحال بالنسبة لاستخدام الأحجار كمواد أولية مستخدمة في عملية البناء حيث أرتفع استخدامها من 14.5% في عام 1970, إلى 22.8% في عام 2004, وقد يتنوع أساليب وإشكال استخدام هذه المادة كمادة أساسية تدخل في عملية البناء الأساسي أو كمادة مستخدمة في عمليات الزخرفة والزينة الخارجية والداخلية, في حين طرأ تراجع استخدام مادة الطين بشكل كبير جدا في ظل زيادة الطلب على استخدام مادة الأسمنت, حيث انخفض استخدامها من 24.7% في عام 1970, إلى 1.6% في عام 2004, والجدول رقم (36) والشكل رقم (39) يبينان ذلك.

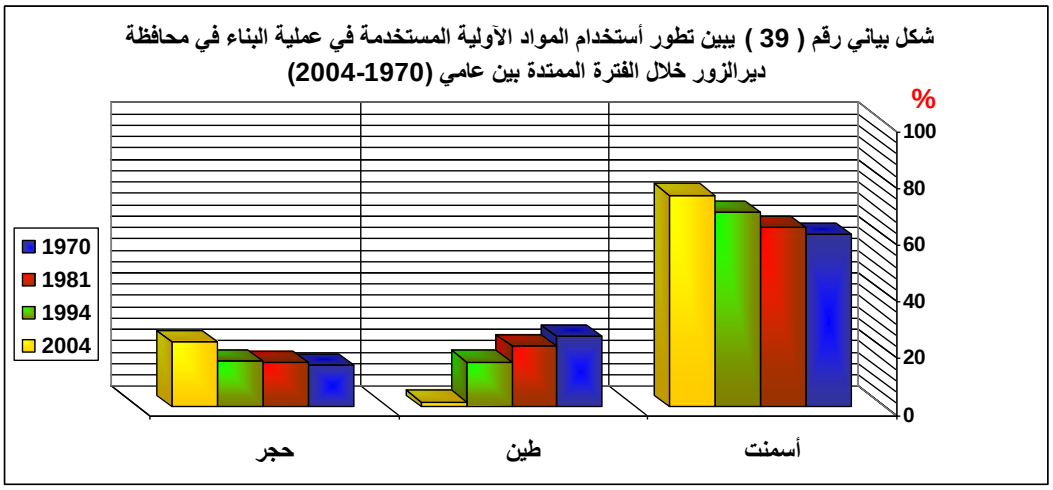

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (36).

رابعاً ـ تصنيف التجمعات البشرية في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

هناك علاقة مترابطه بين وظائف التجمعات البشرية وأحجامها إذ ترتبط أهمية التجمع البشري بكل من وظيفته وحجمه, حيث يتوافقان طرداً من حيث النمو والتراجع, وهناك علاقة قوية بين حجم التجمع البشري وازدهاره ووظائفه المتنوعة واختصاصه ضمن المنطقة أو المحيط الذي يقع فيه, كما أن وظيفة التجمع البشري وحجمه يلعبان دوراً بارزاً في زيادة نفوذ ذلك التجمع وهيمنته على المحيط القريب, وزيادة تأثيرة في مختلف علاقاته إلى المحيط الأبعد والأبعد, وبالتالي فهما يقومان بدور حاسم في تشكيل أقاليم محلية متنوعة للمدن (زراعية, صناعية, ترويحية, إمداد بالمواد الأولية, أسواق تصريف للمنتجات, خدمية... إلخ).

يقصد بأحجام المدن عدد السكان الذين يقطنون هذه المدينة أو تلك وبشكل دائم, حيث تتميز كل مدينة بمساحة ما – حجم أفقي– تشغلها أبنيتها ومرافقها خلال فترة زمنية محدودة متغير مع مرور الزمن, وفي أغلب الأحيان تتناسب سعة المدينة (حجمها من حيث المساحة) مع عدد سكانها طرداً, وقد تؤثر في حجم المدينة مجموعة من العوامل كالكثافة السكانية ضمن المدينة وأحيائها, وطرائق التوسع الرأسي والأفقي ضمن المدينة, واستخدام المجال تحت الأرضي للمدينة أو عدم استخدامه. ويعتمد تصنيف المدن وفقاً لأحجامها إلى تقسيمها إلى فئات (صفوف) حسب عدد السكان, ولهذا التصنيف (التقسيم وفقاً لأعداد السكان) أهمية اقتصادية واجتماعية وجغرافية, من حيث العلاقة التي تربط حجم المدينة مع حجم ظهيرها الجغرافي أو المنطقة الخاضعة لنفوذها والتي تسمى (إقليم المدينة), وفي نفس الوقت يرى كثير من الباحثين أن تصنيف المدن وفقاً لحجمها السكاني قد لا يكون معبراً بدقة عن حجمها العمراني وهذا يرتبط بنمط الكثافة السكانية السائدة ومدى تجمع واندماج السكن, ولكن بصفة عامة وكما ذكرنا سابقاً بأن طبيعة العلاقة تكون طردية بين حجمي المدينة السكاني والعمراني فوجود أي زيادة سكانية تكون مصحوبةا بزيادة عمرانية.

1- عزت, حمدي, تصنيف التجمعات البشرية المصرية غير المليونية دراسة جغرافية ديموجغرافية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, قسم الجغرافيا, كلية الآداب, جامعة الإسكندرية, 1995, ص 227,226,225.

1- تصنيف التجمعات البشرية في محافظة دير الزور وفقاً لأحجامها بين عامي 1970-2004:

تنقسم محافظة دير الزور كما ذكر سابقاً إلى ثلاث مناطق إدارية (ديرالزور – الميادين – البوكمال), فقد ضمت المنطقة الأولى (منطقة ديرالزور) نحو 7 مراكز نواحي وهذه المراكز ضمت نحو 55 مركز عمراني في عام 2004, بينما كانت هذه المنطقة تضم 4 مراكز نواحي و 46 مركز عمراني في عام 1970, أما المنطقة الثانية (منطقة الميادين) فقد ضمت 3 مراكز نواحي وهذه المراكز ضمت نحو 22 مركز عمراني في عام 2004, بينما كانت هذه المنطقة تضم في عام 1970 تضم مركزي ناحية, و نحو 17 مركز عمراني, أما المنطقة الثالثة (منطقة البوكمال) فقد ضمت 4 مراكز نواحي وهذه المراكز ضمت نحو 22 مركز عمراني في عام 2004, بينما كانت تضم في عام 1970 نحو 3 مراكز نواحي والتي كانت تضم نحو 20 مركزاً عمرانياً.

من خلال تحليل الجداول ذات الأرقام (39,38,37), فقد تم الاعتماد في دراسة تصنيف التجمعات البشرية في محافظة ديرالزور إلى تقسيم تلك التجمعات إلى خمس مجموعات:

- **المجموعة الأولى** : وتضم المراكز العمرانية التي لم يكن لها تصنيف عمراني في عام 1970, بسبب قلة عدد سكانها, وتطور هذا عدد في السنوات اللاحقة لتتجاوز أعدادهم 2000 نسمة في عام 2004, وتشكل نسبتها نحو 13.3% من مجموع المراكز العمرانية في المحافظة, حيث يبلغ عدد تلك المراكز العمرانية 15 مركزاً عمرانياً, ثمانية منها تابعة لمنطقة ديرالزور كقرى (الجيعة, شقرة, حصين, غربية شرقية, قطعة موحسن, جديد بكارة, جديد العكيدات, دحلة), وخمسة منها تابعة لمنطقة الميادين كقرى (بقرص فوقاني, سعلو, حاوي ذيبان, رغيب, الكشمة), واثنان منها تابعة لمنطقة البوكمال كقرى (أبو الحسن, القطعة), وتتميز تلك المراكز العمرانية بأنها كانت عبارة عن مزارع، ازداد عدد سكانها ليتطور تصنيفها العمراني إلى قرى, وهذه الزيادة السكانية ناتجة عن عدة حالات كالزيادة الديمغرافية التي شهدتها معظم هذه

المراكز, أو دمج مركزين عمرانياً كما هو الحال في قرية (غربية شرقية), أو تقسيم مركز عمراني إلى مركزين كما حدث في قريتي (بقرص فوقاني وبقرص تحتاني), أو إحداث مراكز عمرانية جديدة كبؤر سكانية جديدة كقرى (جديد بكارة, جديد العكيدات), أو كمناطق توسع سكاني وعمراني محاذية لمراكز النواحي أو القرى الكبيرة لاستيعاب النمو السكاني والعمراني الكبير التي شهدته تلك المراكز كقرى (قطعة موحسن, حاوي ذيبان, القطعة).

- **المجموعة الثانية:** وتضم المراكز العمرانية التي كان يقل عدد سكانها عن 500 نسمة في عام 1970, وتطور عدد سكانها في السنوات اللاحقة لتتجاوز أعدادهم 2000 نسمة في عام 2004, حيث شكلت نسبتها نحو 10.6% من مجموع المراكز العمرانية في المحافظة, ويبلغ عدد تلك المراكز العمرانية 12 مراكز عمرانية, أربعة منها تابعة لمنطقة ديرالزور كقرى (الجنينة, طابية جزيرة, مظلوم, مراط), وواحدة منها تابعة لمنطقة الميادين كقرى (سويدان جزيرة), ويمكن تفسير التناقض بين انخفاض حجم هذه المراكز العمرانية في عام 1970 وتطور حجمها في عام 2004 إلى عدة أسباب أولها الزيادة السكانية الطبيعية الناتجة عن النمو السكاني المرتفع التي شهدتها معظم تلك المراكز, وثانيها ناتجة عن تقسيم تلك المراكز المذكورة إلى مركزين والذي أدى إلى تقليص حجم تلك المراكز في عام 1970, ومن ثم ارتفاع حجم تلك المراكز الناتج عن عامل الهجرة كون أن التركيبة الديمغرافية لسكان تلك المراكز تخضع لوضع عشائري خاص من نوعه.
- **المجموعة الثالثة:** تضم المراكز العمرانية التي تراوح أعداد سكانها بين 500- 1500 نسمة في عام 1970, وتطور عدد سكانها في السنوات اللاحقة لتتجاوز أعدادهم 2000 نسمة في عام 2004, حيث شكلت نسبة تلك المراكز نحو 62% من المراكز العمرانية في المحافظة, ويبلغ عدد تلك المراكز العمرانية 72 مركزاً عمرانياً تتوزع على المناطق الرئيسية الثلاثة في المحافظة (ديرالزور – الميادين – البوكمال)، وتضم هذه المجموعة ما يقارب من 57 % من المراكز العمرانية على مستوى المحافظة, وقد تراوح حجم تلك المراكز العمرانية في عام 2004 بين 1539 نسمة في قرية ماشخ و 17993 نسمة في مركز ناحية ذيبان. إن التطور الكبير

في حجم هذه المراكز العمرانية يخضع لمجموعه من الأسباب أولها النمو السكاني المرتفع لهذه المراكز كون أن أغلب هذه المراكز العمرانية هي مراكز عمرانية ريفية تتميز بنمو سكاني مرتفع, وثانيها التحسن الكبير والملحوظ في الواقع الخدمي لتلك المراكز وخصوصاً الخدمات الصحية والتي أسفرت عن زيادة سكانية كبيرة شهدتها تلك المراكز,أما السبب الثالث فيعود إلى الاهتمام في عمليات الاستصلاح الزراعي والتي أدت إلى زيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مما أدى إلى تحسن الواقع الاقتصادي وتوفر فرص العمل والذي أدى إلى التخفيف من عامل الهجرة بكافة أشكالها مما انعكس على الواقع السكاني والعمراني لتلك المراكز من حيث زيادة النمو السكاني والعمراني لهذه المراكز.

- **المجموعة الرابعة:** وتضم المراكز العمرانية التي تراوح أعداد سكانها بين 1500- 2000 نسمة في عام 1970, وتطور عدد سكانها في السنوات اللاحقة لتتجاوز أعدادهم 5000 نسمة في عام 2004, حيث شكلت نسبتها نحو 9.7% من مجموع المراكز العمرانية في المحافظة, ويبلغ عدد تلك المراكز العمرانية 11 مراكز عمرانية, خمسة منها تابعة لمنطقة ديرالزور كقرى (معدان عتيق, خريطة, شميطية, سفيرة, خشام), وواحدة منها تابعة لمنطقة الميادين كقرية (غربية), إن الزيادة الكبيرة في حجم تلك المراكز العمرانية أن قسماً كبيراً من هذه المراكز تقع في المنطقة الغربية من المحافظة وهذه المنطقة تتميز بكثافة سكانية وعمرانية مرتفعة مترافقة مع معدلات مرتفعة للنمو السكاني سببها مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية سبق ذكرها في الفصول السابقة أدت إلى زيادة في النمو السكاني والعمراني في تلك المراكز, وهناك أسباب أخرى لارتفاع حجم بعض تلك المراكز كما في قرية خشام والتي تحولت في عام 1980 إلى مركز ناحية مما أدى إلى زيادة حجم سكانها في عام 2004, أما بالنسبة لقرية غريبة فهي تعد مركزاً لتوسع ناحية العشارة نظراً لقربها منها مما أدى إلى زيادة حجم سكانها ونموها العمراني.
- **المجموعة الخامسة:** تضم المراكز العمرانية التي تجاوزت أعداد سكانها 5000 نسمة في عام 1970, و زاد عدد سكانها في عام 2004, حاجز الـ20ألف نسمة, حيث شكلت نسبتها

نحو 4.4% من مجموع المراكز العمرانية في المحافظة, ويبلغ عدد تلك المراكز العمرانية 5 مركزاً عمرانياً, و تشمل المدن الكبرى في المحافظة كمدن ديرالزور والميادين والعشارة و البوكمال و هجين.

الجدول رقم (37): يبين تطور حجم المراكز العمرانية التابعة إدارياً لمنطقة ديرالزور بين عامي 1970 – 2004, والتي كان يقل عدد سكانها عن 1500 نسمة في عام 1970, وزاد عدد سكانها عن 1500 نسمة في عام 2004.

اسم المركز العمراني	تبعيته الإدارية في عام 2008[1]	العـــــــــــام			
		1970	1981	1994	2004
قرية بغيلية	مركز ناحية ديرالزور	937	1957	2800	4469
قرية الجفرة	مركز ناحية ديرالزور	613	1111	1850	2769
قرية الجنينة	مركز ناحية ديرالزور	416	715	1151	3532
قرية الجيعة	مركز ناحية ديرالزور	---[2]	830	1768	3367
قرية الحسينية (*)	مركز ناحية ديرالزور	836	1980	3699	5339
قرية شقرة	مركز ناحية ديرالزور	---[3]	940	1421	1909
قرية عياش	مركز ناحية ديرالزور	866	2180	4091	5904
قرية حطلة	مركز ناحية ديرالزور	3067	8727	15073	21967
مدينة دير الزور	مركز ناحية ديرالزور	89895	108225	142194	279524
مجموع ناحية ديرالـــــــزور		96630	126665	174047	328780
مركز ناحية البصيرة	ناحية البصيرة	3926	6165	9252	13268
قرية بريهة	ناحية البصيرة	688	953	1466	2034
قرية حجنة	ناحية البصيرة	523	1159	1721	3241
قرية زر	ناحية البصيرة	648	915	1477	2306
قرية شحيل الشرقية	ناحية البصيرة	1692	3435	5542	7139
قرية شحيل الغربية	ناحية البصيرة	1484	3038	4336	6498
قرية صبحة	ناحية البصيرة	889	1829	2457	3632
قرية ضمان	ناحية البصيرة	679	985	1321	1949
قرية ماشخ	ناحية البصيرة	526	867	1019	1539
مجموع ناحية البصيـــــــرة		11055	19346	28591	41606
مركز ناحية التبني	ناحية التبني	2997	4306	5187	9655

قرية البويطة	ناحية التبني	541	773	1276	2767
قرية الطريف	ناحية التبني	617	909	1507	2436
قرية القصبي	ناحية التبني	630	957	2077	2964
قرية معدان العتيق (4)	ناحية التبني	1955	2433	3752	5143
قرية الحوائج الشامية	ناحية التبني	739	929	1869	2864
قرية الخريطة	ناحية التبني	1777	3904	5835	7412
قرية زغير شامية	ناحية التبني	584	696	1172	1945
قرية الشميطة	ناحية التبني	1968	4610	8518	10571
قرية المسرب	ناحية التبني	991	1979	3006	4891
مجموع ناحية التبنـــــــــي		12799	21496	34199	50648
مركز ناحية الصور	ناحية الصور	2458	4304	6267	10021
قرية حصين	ناحية الصور	---(**)	---	1353	2926
قرية غربية شرقية	ناحية الصور	---(**)	---	1749	3431
قرية مويلح	ناحية الصور	718	1525	3105	4269
قرية حريجية	ناحية الصور	895	1789	3637	5769
قرية الحريجي	ناحية الصور	763	1854	3089	4657
قرية رويشد (5)	ناحية الصور	888	2879	4607	7295
مجموع ناحية الصـــــــور		---(6)	15874	23807	38368
مركز ناحية الكسرة	ناحية الكسرة	2847	3966	5297	7963
قرية جزر أبو حميد	ناحية الكسرة	825	2458	4044	5325
قرية جزر ميلاج	ناحية الكسرة	713	2423	3762	5126
قرية حمار علي	ناحية الكسرة	812	1358	1927	2487
قرية زغير الجزيرة	ناحية الكسرة	739	1998	3214	3921
قرية الصعوة	ناحية الكسرة	914	1825	2657	3195
قرية الشاطي	ناحية الكسرة	694	1354	1604	2283
قرية الكبر	ناحية الكسرة	903	1996	4472	5494
قرية الهرموشية	ناحية الكسرة	847	1130	1966	2425
قرية حوائج الجزيرة	ناحية الكسرة	997	2832	3659	4293
قرية سفيرة تحتاني	ناحية الكسرة	1847(7)	2958	3642	4251
قرية سفيرة فوقاني	ناحية الكسرة		2207	3342	4176
قرية محيميدة	ناحية الكسرة	798	1104	1649	2515

قرية أبوخشب	ناحية الكسرة	966	3805	6373	7238
قرية جروان	ناحية الكسرة	818	1968	4011	4629
مجموع ناحية الكســـــــــرة		--- (8)	33382	52025	65321
مركز ناحية موحسن	ناحية موحسن	3959	4687	8737	12569
قرية الطوب	ناحية موحسن	1277	1727	2801	4721
قرية العبد	ناحية موحسن	867	1301	2112	4323
قرية قطعة موحسن	ناحية موحسن	---(9)	---	7439	9542
قرية المريعية	ناحية موحسن	1323	2461	3819	5698
مجموع ناحية موحســـــــــن		8824	16543	24908	36853
مركز ناحية خشام	ناحية خشام	1654	3353	5196	8271
قرية جديد بكارة	ناحية خشام	--- (***)	1933	2924	4239
قرية جديد عكيدات	ناحية خشام	---(***)	789	1153	2115
قرية دحلة	ناحية خشام	--- (***)	1103	1788	2315
قرية طابية الجزيرة	ناحية خشام	176	798	1241	2156
قرية مراط	ناحية خشام	369	2744	6073	8535
قرية مظلوم	ناحية خشام	163	869	1155	2217
مجموع ناحية خشـــــــــام		--- (10)	11589	19530	29848
مجموع منطقة ديرالزور		132485	259867	357075	591424

المصدر: تم أعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في المجموعات الإحصائية الخاصة بالسكن والمساكن للأعوام 1970-1981-1994-2004.

---

(1)- الأرقام الإحصائية الخاصة بعام 2004ناتجة عن تقديرات إحصائية وليس عن إحصاء رسمي.

(*)- دخلت هذه القرى في المخطط التنظيمي لمدينة ديرالزور في عام 1995 .

(2)- هذه القرية كانت مزرعة تابعة لقرية محيميدة . (3)- كانت مزرعة تابعة لقرية الحسينية .

(4)- هذه القرية هي جزء من قرية نصفها داخل ضمن أراضي محافظة الرقة ونصفها الأخر ضمن أراضي محافظة ديرالزور .

(**)- هذه القرى كانت مزرعة تابعة لبلدة الصور. (5)- هذه القرية تشكلت نتيجة لتوطين بدو الجزيرة .

(6)- لم تكن في عام 1970 وإنما كانت عبارة عن بلدة. (7)- هاتين القريتين كانت عبارة عن قرية واحدة وتم الفصل بينهما في عام 1980.

(8)- لم تكن في عام 1970 وإنما كانت عبارة عن بلدة تابعة لمركز ناحية ديرالزور.

(9)- تشكلت هذه القرية في عام 1990 وهي توسع لسكان مركز ناحية مو حسن.

(***)- هذه القرى كانت عبارة عن مزارع تابعة لقرية خشام . (10)- كانت عبارة عن قرية تابعة لمركز ناحية البصيرة.

الجدول رقم (38): يبين تطور حجم المراكز العمرانية التابعة إدارياً لمنطقة الميادين بين عامي 1970– 2004, والتي كان يقل عدد سكانها عن 1000 نسمة في عام 1970, وزاد عدد سكانها عن 1500 نسمة في عام 2004.

اسم المركز العمراني	تبعيته الإدارية في عام 2008[1]	العـــــــــــــام			
		1970	1981	1994	2004
مدينة الميادين	مركز منطقة	19195	23997	29152	43795
قرية بقرص تحتاني	ناحية قرى مركز الميادين	3951	4956	6858	9564
قرية بقرص فوقاني	ناحية قرى مركز الميادين	---[2]	3268	4496	6366
قرية الزباري	ناحية قرى مركز الميادين	969	3496	4208	5642
قرية سعلو	ناحية قرى مركز الميادين	---[3]	2886	3493	5964
قرية البلعوم	ناحية قرى مركز الميادين	705	985	1449	2326
قرية فاطسة	ناحية قرى مركز الميادين	3913	5727	7342	9049
قرية محكان	ناحية قرى مركز الميادين	2927	3961	5538	8154
مجموع ناحية الميـــــــادين		38123	49276	62536	90860
مركز ناحية ذيبان	ناحية ذيبان	1393	5698	9751	17993
قرية حاوي ذيبان	ناحية ذيبان	---[4]	---	3466	4964
قرية الحوائج	ناحية ذيبان	523	2256	3721	4859
قرية رغيب	ناحية ذيبان	---[5]	2099	3477	4263
قرية طيانه	ناحية ذيبان	951	3236	4942	8537
قرية أبو حردوب	ناحية ذيبان	998	3667	5336	8721
قرية جرذي شرقي	ناحية ذيبان	839	2331	3657	6318
قرية درنج	ناحية ذيبان	613	1399	2321	3261
قرية سويدان الجزيرة	ناحية ذيبان	378	854	2019	3947
قرية جرذي غربي	ناحية ذيبان	987	2334	3604	6352
مجموع ناحية ذيبـــــــان		---[6]	23874	42294	69215
مركز ناحية العشارة	ناحية العشارة	20696	26659	33186	47813

قرية دبلان	ناحية العشارة	1285	2264	5329	9726
قرية سويدان شامية	ناحية العشارة	1170	2345	4236	8895
قرية صبيخان	ناحية العشارة	2866	4413	5984	9754
قرية غربية	ناحية العشارة	1939	2770	5618	8987
قرية قورية	ناحية العشارة	1385	3968	5759	9631
قرية الكشمة (تشرين)	ناحية العشارة	---(7)	---	2763	6563
مجموع ناحية العشـــــــارة		39309	42419	62875	102989
مجموع منطقة الميادين		77432	115569	164705	263064

المصدر: تم أعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في المجموعات الإحصائية الخاصة بالسكن والمساكن للأعوام 1970-1981-1994-2004.

---

(1)- الأرقام الإحصائية الخاصة بعام 2004ناتجة عن تقديرات إحصائية وليس عن إحصاء رسمي.

(2)- هذه القرية هي جزء من قرية بقرص التي انقسمت في عام 1980 لتصبح بقرص فوقاني وبقرص تحتاني.

(3)- هذه القرية كانت مزرعة تابعة لقرية بقرص. (4)- تشكلت هذه القرية في عام 1990 وهي توسع لسكان مركز ناحية ذيبان.

(5)- هذه القرية كانت عبارة عن مزرعة تابعة لبلدة ذيبان. (6)- كانت عبارة عن مركز بلدية تابعة لمركز ناحية الميادين.

(7)- كانت عبارة عن مزرعة تابعة لقرية صبيخان وتشكلت في عام 1990 .

الجدول رقم (39): يبين تطور حجم المراكز العمرانية التابعة إدارياً لمنطقة البوكمال بين عامي 1970 – 2004, والتي كان يقل عدد سكانها عن 1000 نسمة في عام 1970, وزاد عدد سكانها عن 1500 نسمة في عام 2004.

اسم المركز العمراني	تبعيته الإدارية في عام 2008[1]	العـــــام			
		1970	1981	1994	2004
مدينة البوكمال	مركز منطقة	21412	27828	36960	47305
قرية حسرات	ناحية قرى مركز البوكمال	2823	3886	5700	7263
قرية سويعية	ناحية قرى مركز البوكمال	981	1876	2939	4613
قرية سيال غربي	ناحية قرى مركز البوكمال	2787	4364	6858	9769
قرية سيال شرقي	ناحية قرى مركز البوكمال	844	2965	2677	4504
قرية عشائر	ناحية قرى مركز البوكمال	871	2847	3387	5284
قرية غبرة	ناحية قرى مركز البوكمال	2976	3992	6178	9192
قرية رمادي	ناحية قرى مركز البوكمال	913	2799	3194	5917
قرية هري	ناحية قرى مركز البوكمال	869	2729	3020	4661
مجموع ناحية قرى مركز البوكمـــــال		39176	54234	70913	98508
مركز ناحية هجين	ناحية هجين	13948	19067	26996	33685
قرية بحرة	ناحية هجين	1396	4742	7342	10865
قرية غرانيج	ناحية هجين	4771	7844	12839	18691
قرية كشكيه	ناحية هجين	4630	7646	11206	16698
قرية أبو حمام	ناحية هجين	2887	6885	10720	15534
قرية أبو الحسن	ناحية هجين	---[2]	1940	2615	4987
مجموع ناحية هجيـــــن		30832	49128	71718	100460
مركز ناحية الجلاء	ناحية الجلاء	2445	5017	8458	10325
قرية صالحية	ناحية الجلاء	938	2485	3632	4827
قرية صبخة	ناحية الجلاء	769	1456	1712	2465
قرية عباسي	ناحية الجلاء	548	1276	1570	2019
قرية الطوطحية	ناحية الجلاء	816	1824	2357	3124
قرية قطعة	ناحية الجلاء	---[3]	3781	5875	7064

مجموع ناحية الجـــــــــلاء		---[4]	15841	23604	29824
مركز ناحية السوسة	ناحية السوسة	2440	4160	7613	9394
قرية البوبدران	ناحية السوسة	855	1687	2452	3347
قرية باغوز فوقاني	ناحية السوسة	2330	4078	8272	10364
قرية شعفة	ناحية السوسة	2677	5621	13577	17721
قرية مراشدة	ناحية السوسة	975	2215	4446	5894
مجموع ناحية السوســـــــــة		9272	17761	36360	46720
مجموع منطقة البوكمال		84796	136964	189595	275512

المصدر: تم أعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في المجموعات الإحصائية الخاصة بالسكن والمساكن للأعوام 1970-1981-1994-2004.

---

(1)- الأرقام الإحصائية الخاصة بعام 2004ناتجة عن تقديرات إحصائية وليس عن إحصاء رسمي .

(2)- هذه القرية كانت عبارة عن مزرعة تابعة لمركز ناحية هجين .

(3)- هذه القرية كانت مزرعة تابعة لقرية الرمادي.

(4)- كانت هذه الناحية عبارة عن مركز بلدية تابع لناحية العشارة وتشكلت في عام 1980.

2- تصنيف التجمعات البشرية الكبرى (المدن) في محافظة دير الزور وفقاً لمرتباتها بين عامي 1970-2004:

يعد النظام الحضري في أي دولة نظاماً هرمياً متدرجاً يرتبط بسيادة عدد غير قليل من المدن ذات الحجم الصغير, ويقل العدد بعد ذلك مع زيادة واضحة في الحجم ونظراً لاختلاف المدن في منطقة البحث من حيث الوظيفة الإدارية فقد أنعكس هذا على الحجم السكاني [1], فهناك مركز المحافظة المتمثل في مدينة ديرالزور والتي احتلت المرتبة الأولى سكانياً بين مدن المحافظة حيث استحوذت على نسبة تتراوح بين 33 و 29% من سكان المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-2004, وتأتي مدينة البوكمال بالمرتبة الثانية سكانياً على مستوى المحافظة حيث ضمت نحو 13.4 و 8.6% من سكان المحافظة خلال نفس الفترة ,وهي مركز منطقة يتبع لها عدد من مراكز النواحي و عدة مدن في المحافظة كهجين , والجلاء والسوسة, ثم تأتي مدينة الميادين بالمرتبة

1- إسماعيل, علي أحمد, دراسات في جغرافية المدن, مكتبة سعيد رأفت- مكتبة جامعة عين شمس, القاهرة, 1989.ص 256,255.

الثالثة سكانياً على مستوى المحافظة وتضم نسبة تتراوح ما بين 13.2 و 8% من سكان المحافظة خلال فترة دراستنا وهي مركز منطقة يتبع لها عدد مراكز النواحي من وعدد من المدن و التجمعات البشرية أكبرها مدينتي ذيبان والعشارة , ومراكز النواحي التي سبق ذكرها هي مدن قيد البحث والدراسة, وهذه المدن تختلف في أحجامها السكانية فأكبرها مدينة العشارة وأصغرها مدينة خشام, والخرائط ذات الأرقام (22,21) توضح أحجام مدن المحافظة.

لقد قمنا بتطبيق قاعدة المدينة المسيطرة(*) ومقارنة نتائج تلك القاعدة مع فرضيات زيف و جيفرسون(**) على مدن منطقة الدراسة , و الجدول رقم 40 يبين ذلك,ومن خلال تحليلنا للبيانات الإحصائية في الجدول المذكور يتضح لنا النقاط التالية:

1- تحتل مدينة ديرالزور المرتبة الأولى , إذ تضم اكبر تجمع سكاني في المحافظة , وتستأثر وحدها على نحو 29.1%, من سكان المحافظة أي أن ما يقارب ثلث سكان المحافظة تقريباً متركز فيها, وتعتبر مدينة ديرالزور مرآة صادقة للمرحلة السكانية التي تمر بها مدن المحافظة برمتها, ولعل أهم دليل على طبيعة تلك المرحلة النمو السكاني السريع التي تشهده مدن المحافظة.

2- احتلت مدينة العشارة المرتبة الثانية على مستوى مدن المحافظة حيث ضمت نحو 9.13% من سكان المحافظة, وتصل نسبة سكانها من المدينة الأولى إلى نحو 31.3% من جملة سكانها وهي تكون بذلك أقرب إلى الحجم النظري كما جاء في قاعدة جيفرسون منها عما جاء في قاعدة زيف.

---

*- قانون المدينة المسيطرة: ينص على مايلي : اذا كانت المدينة تشكل حجم ما كانت المدينة الثانية تصل في حجمها إلى الثلث من المدينة الأولى , كما تصل المدينة الثالثة في حجمها إلى الخمس من المدينة الأولى.

**- قاعدة المرتبة – الحجم : وهي قاعدة أعتمد عليها كلاً من زيف و جيفرسون, و تنص على أنه إذ عرف حجم المدينة الكبرى في الإقليم أو المنطقة أو الدولة... الخ, فإن مرتبة أي مدينة في تلك المنطقة أو الإقليم تحدد عدد سكان هذه المدينة, وترى القاعدة ترتيب المدن على النحو التالي: 1, نصف, ربع, خمس, سدس, سبع,

ثمن, تسع, عشر... الخ, هذا بالنسبة لفرضية زيف , وقد اختلف جيفرسون عنه من حيث الترتيب حيث بدأ بالثلث ثم الخمس ثم السبع ... الخ.

الجدول رقم (40): يبين أحجام المدن الفعلية في محافظة ديرالزور في عام 2004, ومدى مطابقة تلك الأحجام مع الأحجام النظرية لتلك المدن وفقاً لفرضيات زيف و جيفرسون.

المرتبة	المدينة	عدد السكان لعام 2008	الترتيب1	الحجم الفعلي من المدينة الأولى بالمحافظة2	الحجم النظري للمدن وفقا لنظرية زيف3	الحجم النظري للمدن وفقا لنظرية جيفرسون(4)	نسبة سكان المدينة الأصغر من الأكبر (5)
1	ديرالزور	310352	1	%100	%100	%100	%100
2	العشارة	99114	2	%31.3	%50	%33.3	%31.3
3	هجين	98476	3	%30.5	%33.3	%20	%97.54
4	البوكمال	97508	4	%30	%25	%14.2	%98.06
5	الميادين	89860	5	%27.6	%20	%11.1	%92.24
6	ذيبان	69215	6	%21	%16.6	%9.09	%76.18
7	الكسرة	65021	7	%19.9	%14.2	%7.6	%94.37
8	التبني	50112	8	%15.4	%12.5	%6.6	%77.54
9	السوسة	46418	9	%14.2	%11.1	%5.8	%92.24
10	البصيرة	41326	10	%12.6	%10	%5.2	%89.05
11	الصور	37468	11	%11.7	%9.09	%4.7	%92.22
12	موحسن	36653	12	%11.2	%8.33	%4.2	%96.05
13	خشام	29548	13	%9.1	%7.69	%3.8	%80.99

14	الجلاء	29697	14	%9.1	%7.14	%3.8	%99.92

المصدر: تم أعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بسكان مراكز النواحي في المحافظة لعام 2004, وتطبيق قانون المدينة المسيطرة من خلال مقارنة الحجم الفعلي للمدن مع الحجم النظري لتلك المدن وفقاً لفرضيات زيف و جيفرسون.

1- يقصد بالترتيب : ترتيب مدن المحافظة حسب حجم عدد سكانها حيث تحتل المدينة الاكبر عدد المرتبة الأولى والمدينة الاقل عدد المرتبة الثانية... الخ.

2- يقصد بالحجم الفعلي من المدينة الأولى بالمحافظة: هو تطبيق لقانون المدينة المسيطرة:الذي ينص على مايلي : اذا كانت المدينة تشكل حجم ما كانت المدينة الثانية تصل في حجمها إلى الثلث من المدينة الأولى , كما تصل المدينة الثالثة في حجمها إلى الخمس من المدينة الأولى.

4,3- يقصد بالحجم النظري للمدن وفقا لنظريتي زيف وجيفرسون : **وهي تطبيق لقاعدة المرتبة – الحجم : وهي قاعدة أعتمد عليها كلاً من زيف و جيفرسون, و تنص على أنه إذ عرف حجم المدينة الكبرى في الإقليم أو المنطقة أو الدولة... الخ, فإن مرتبة أي مدينة في تلك المنطقة أو الإقليم تحدد عدد سكان هذه المدينة, وترى القاعدة ترتيب المدن على النحو التالي: 1, نصف, ربع, خمس, سدس, سبع, ثمن, تسع, عشر... الخ, هذا بالنسبة لفرضية زيف , وقد اختلف جيفرسون عنه من حيث الترتيب حيث بدأ بالثلث ثم الخمس ثم السبع ... الخ.**

5- يقصد بنسبة سكان المدينة الأصغر من الأكبر وفقاً لترتيب المدن: هي نسبة سكان كل مدينة من المدينة الأكبر سكاناً, أي وعلى سبيل المثال نسبة سكان مدينة هجين والتي تحتل المرتبة الثالثة من سكان مدينة العشارة والتي تحتل المرتبة الثانية.

3- احتلت مدينة هجين المرتبة الثالثة على مستوى مدن المحافظة متقاربة مع مدينة العشارة حيث ضمت نحو 8.9% من سكان المحافظة, وتصل نسبة سكانها من المدينة الأولى إلى نحو 30.5% من جملة سكانها وهي تكون بذلك أقرب إلى الحجم النظري كما جاء في قاعدة زيف منها عما جاء في قاعدة جيفرسون وبهذا تختلف هي عن مدينة العشارة (المدينة الثانية).

4- احتلت مدن البوكمال والميادين المرتبة الرابعة والخامسة على مستوى مدن المحافظة بالرغم من كونها تعد مراكز مناطق في المحافظة حيث ضمت كلاً منهما نحو 8.9% و 8.6% على التوالي من سكان المحافظة, وتصل نسبة سكانها من المدينة الأولى إلى نحو 30% و 27.6% على التوالي من جملة سكانها وهي تكون بذلك أقرب إلى الحجم النظري كما جاء في قاعدة زيف منها عما جاء في قاعدة جيفرسون.

5- احتلت مدن ذيبان والكسرة المرتبة السادسة والسابعة على مستوى مدن المحافظة, حيث ضمت كلاً منهما نحو 6.5% و 5.8% على التوالي من سكان المحافظة, وتصل نسبة سكانها من

المدينة الأولى إلى نحو 21% و 19.9% على التوالي من جملة سكانها وهي تكون بذلك أقرب إلى الحجم النظري كما جاء في قاعدة زيف منها عما جاء في قاعدة جيفرسون. (1)

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المدن السبعة سابقة الذكر تشكل نحو 76.4% من عدد سكان المحافظة ,وهي قريبه في حجمها الفعلي من الحجم النظري التي افترضته قاعدة زيف, باستثناء مدينة العشارة والتي يقترب حجها الفعلي من الحجم النظري إلى افترضته قاعدة جيفرسون, أما بالنسبة لبقية مدن منطقة الدراسة وهي:التبني, السوسة,البصيرة ,الصور ,موحسن,خشام, الجلاء.فتدل الأرقام على أن إحجامها الفعلية تتفق مع الإحجام النظرية التي افترضتها قاعدة زيف أكثر مما افترضته قاعدة جيفرسون.

ان التفاوت الكبير بين أحجام مدن المحافظة, والتي تدل عليها البيانات الإحصائية في الجدول رقم 40 يمكن مرده إلى موقع المحافظة ومقوماتها الجغرافية, حيث أدى التنظيم الإداري في المحافظة إلى إدخال تحسينات إدارية واقتصادية واجتماعية إلى بعض المدن والمراكز الإدارية وخصوصاً المدن السبعة الأولى وفقاً لترتيبها الحجمي, وبالمقابل حرمان بقية المدن الأخرى من التحسينات أو إدخال تحسينات بسيطة لا ترقى إلى النهوض بتلك المدن بشكل يجاري المدن الأخرى كبيرة الحجم, الأمر الذي أدى إلى حدوث تيارات من الهجرة الداخلية من تلك المدن باتجاه المدن كبيرة الحجم الأمر الذي أدى إلى حصول تفاوت كبير في أحجام تلك المدن, والدليل على ذلك هي معدلات الزيادة الطبيعة والتي تكاد تكون متجانسة ومتشابهة في جميع مدن المحافظة.

تدل البيانات الإحصائية الخاصة بأحجام ومراتب مدن المحافظة أنه ليس هناك تدرج واضح لرتب المدن الحجمية بالمحافظة, بل أن هناك انحداراً حاداً لرتب تلك المدن, والشكل رقم 40, والخريطة رقم 23 يوضحان ذلك, ويتضح هذا أذا ما قارنا بين حجم المدينة الأولى ديرالزور والمدينة الأخيرة الجلاء والتي لا تمثل سوى 9% من حجم المدينة الأولى, ويتضح أيضا مدى التفاوت في إحجام المدن في المراتب العليا ويتضح ذلك جلياً بين مدن ديرالزور والعشارة إذ تمثل مدينة العشارة نحو 31.3% من حجم مدينة ديرالزور, وفي نفس الوقت تعادل أحجام مدن العشارة وهجين و البوكمال متحدة نحو 91.8% من حجم مدينة ديرالزور, وعلى العكس من هذا الوضع نجد أن

هناك تقارباً حجمياً واضحاً بين مدينتي العشارة وهجين, ومدينتي البوكمال والميادين في المراتب الحجمية العليا من جهة, وكذلك بين مدن خشام والجلاء في المراتب الحجمية الأخيرة.

1- Brain J.L.Berry and William L. Garrison, Alternate Explanations of urban Rank – size relationship. Annals of the Association of American Geographic's vole 48 p 84.

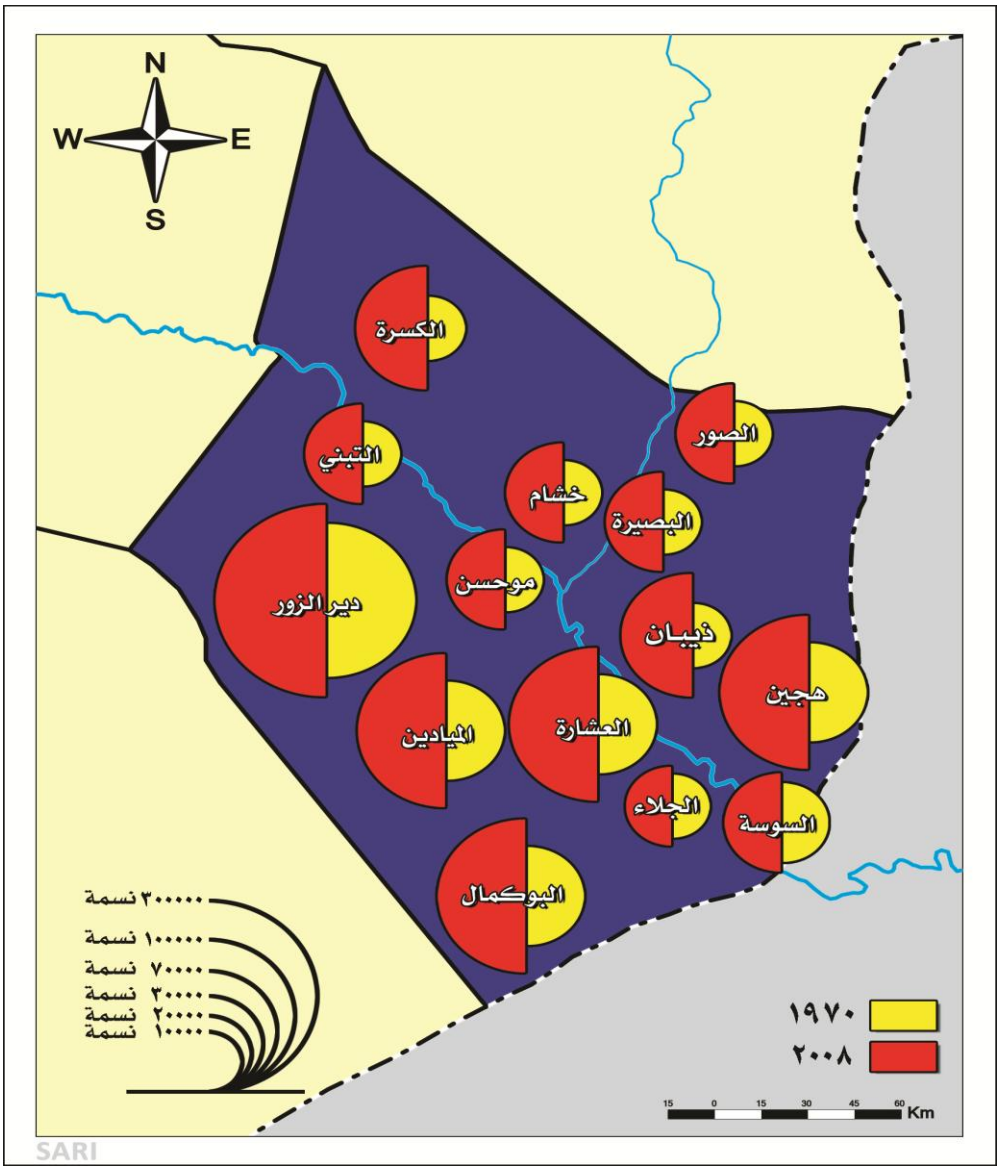

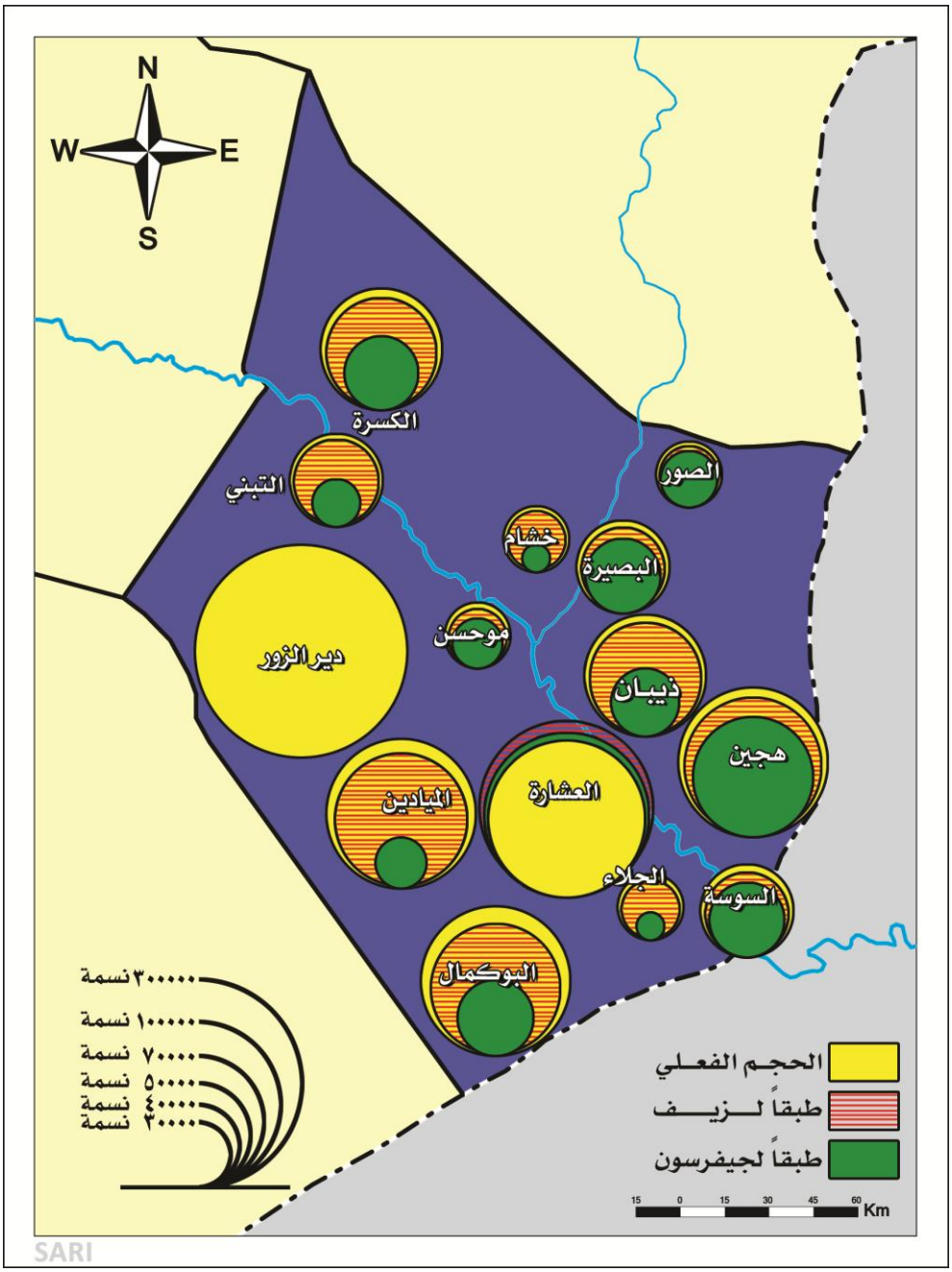
N
W
E
S
الكسرة
التبني
الصور
خشام
البصيرة
موحسن
دير الزور
ذيبان
هجين
الياذين
العشارة
الجلاء
السوسة
البوكمال
٣٠٠٠٠٠ نسمة
١٠٠٠٠٠ نسمة
٧٠٠٠٠ نسمة
٥٠٠٠٠ نسمة
٤٠٠٠٠ نسمة
٣٠٠٠٠ نسمة
الحجم الفعلي
طبقاً لـزيـف
طبقاً لجيفرسون
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

.

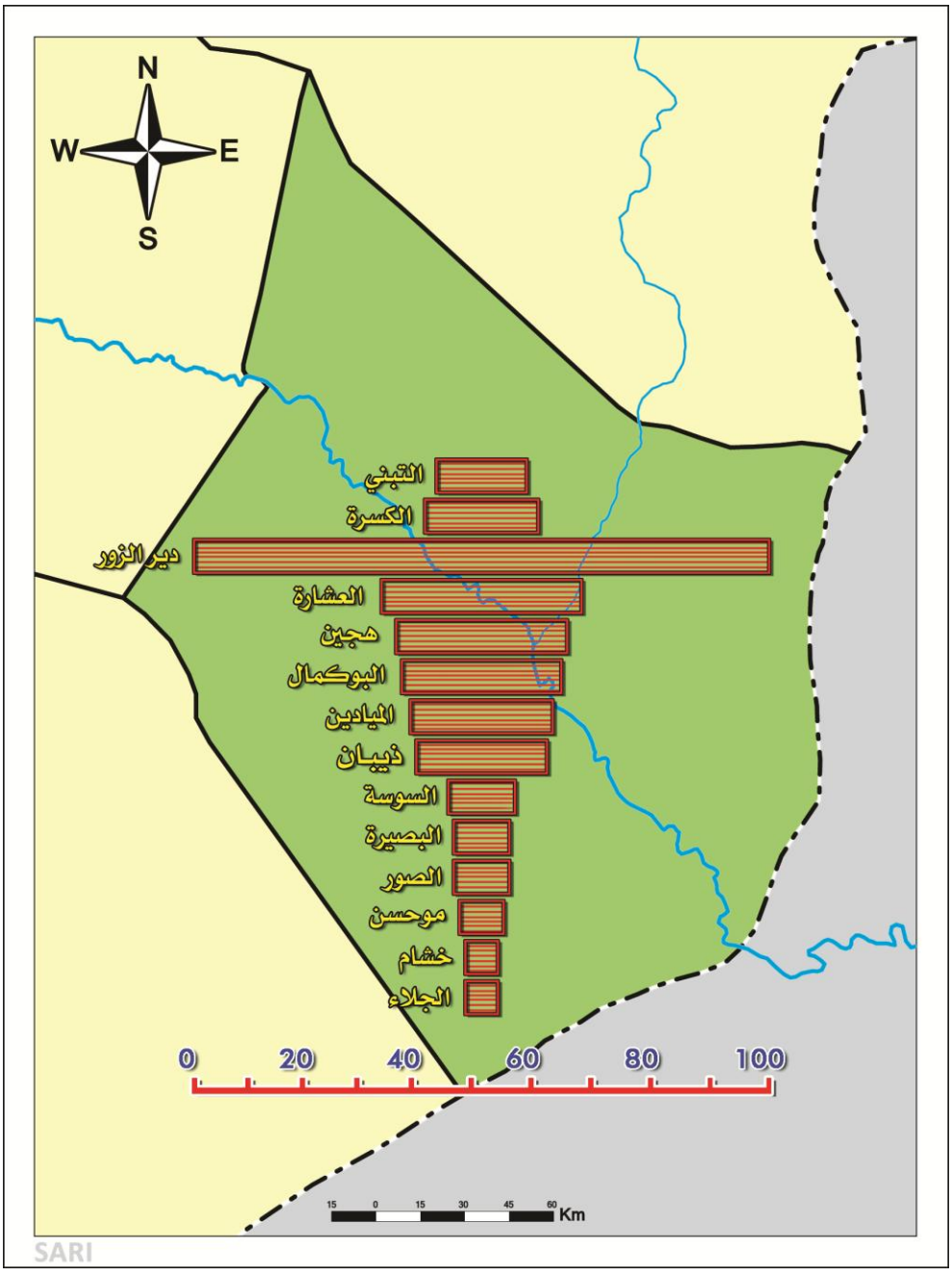
N
W
E
S
التبني
الكسرة
دير الزور
العشارة
هجين
البوكمال
الياذين
ذيبان
السوسة
البصيرة
الصور
موحسن
خشام
الجلاء
0
20
40
60
80
100
15 0 15 30 45 60
Km
SARI

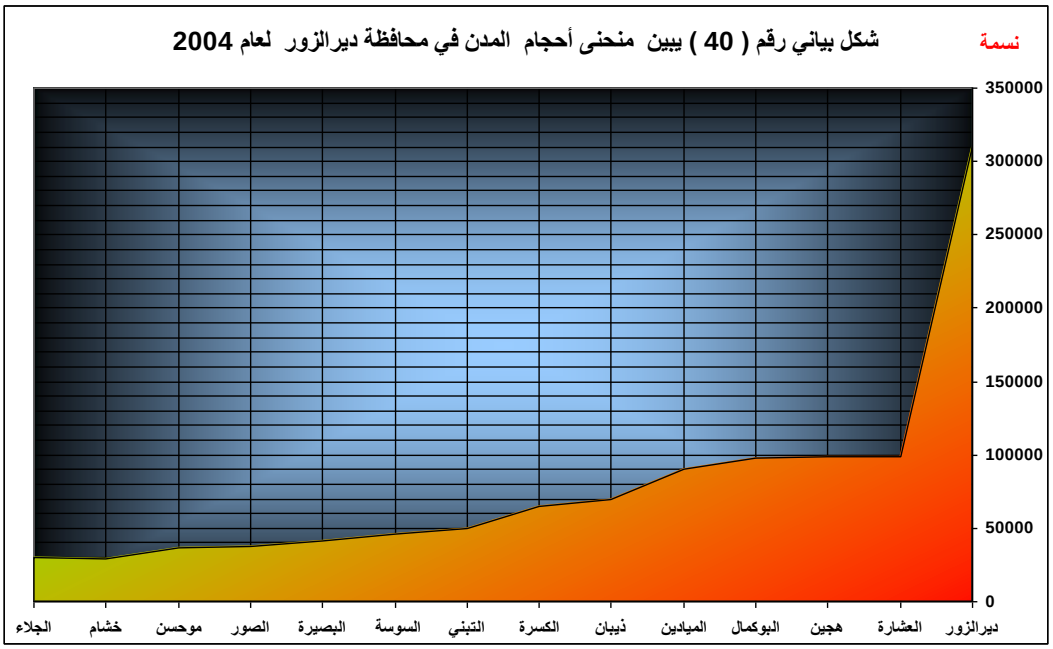

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (40).

إن السبب في تجانس أحجام بعض المدن بالمحافظة وتباين أحجامها من جهة أخرى يعود بلا شك إلى اختلاف خصوصية الموقع من ناحية, والوظيفة الحديثة لكل مدينة من ناحية أخرى, ولا غرابة أن نقول بأن أحجام المدن في محافظة ديرالزور مرهونة بوظائفها وموقعها, وعلى أي حال فوظيفة المدينة هي ترجمة صادقة لخصوصية موقعها, ومعنى ذلك على سبيل المثال أن هناك اختلاف واضح بين الدور الوظيفي لمدينة ديرالزور والدور الوظيفي لمدينة الجلاء وكان لهذا أثره على زيادة ونقص حجم السكان في كل منهما.

3- تصنيف التجمعات البشرية الكبرى (المدن) في محافظة دير الزور وفقاً لتباعد المدن بين عامي 1970-2004:

تعد نظرية كريستالر من أوائل النظريات التي ناقشت أحجام ووظائف المراكز العمرانية من خلال الانتظام في المسافات, وذلك تحت ظروف محددة, حيث يتم تصنيفها بحسب أهميتها في ثلاثة مجموعات هي : الوظائف العليا , الوظائف المتوسطة , الوظائف الدنيا, أي أن التباعد من هذا المنطلق يعني كيفية أنتشار الوظائف, ومما لا شك فيه أن التوزيع الحجمي لمدن محافظة ديرالزور

يعني *أيضا الهيراركية الوظيفية* , فالدور الوظيفـي لمدينة ديرالزور يختلف عن الدور الوظيفي لمدينة العشارة, ولكن ما ينبغي قولة أن المقومات الجغرافية للمحافظة لم تفرز أو تحدد ذلك النظام الهندسي الشبكي المتكامل الذي احتلت مراكزه مدن كريستالر بوظائفها المختلفة, أي أن النظرية انطبقت كأحجام ووظائف ولم تنطبق كمسافات, [1] ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم 45, والخريطة رقم 24 يتضح الأتي :

أ -أن المدن متوسطة الحجم والصغيرة هي التي تغلب على محافظة ديرالزور أي أنها هي الظاهرة السائدة , وهذه المدن تقدم خدمات محدودة لظهيرها الجغرافي Hinterland وغالباً ما تسود هذه المدن في المناطق ذات الاقتصاد الرعوي والزراعي من ريف المحافظة.

ب –تتجسد سيادة نمط المدن ذات الدرجات الحجمية القليلة في انتشار تسع مدن تشكل نحو 64 %, من إجمالي مدن محافظة ديرالزور ويقل الحجم السكاني لكل منهما عن 70 ألف نسمة, وفي الوقت نفسه لا تشكل هذه المدن مجتمعة أكثر من 36% من إجمالي سكان مدن المحافظة, وهذا يعني أن الرتب الحجمية الكبيرة المتمثلة في مدن ديرالزور استأثرت بنسب أكبر من سكان المدن بالمحافظة.

ت –تبدو العلاقة عكسية بين حجم المدن في المحافظة وتباعدها, فالمدن ذات الحجم السكاني الكبير(أكثر من 90 ألف), حققت تباعداً أكبر مما حققته المدن متوسطة وصغيرة الحجم.

1- حمدان, جمال, جغرافية المدن , الطبعة الثالثة, عالم الكتب, القاهرة , 1983, ص 168,167,166.

الجدول رقم (41): يبين أحجام وتباعد المدن في محافظة ديرالزور في عام 2004, وفقاً لنظرية كريستالر.

الرتبة	الحجم السكاني	عدد المدن	أسماء المدن بالرتبة	متوسط التباعد النظري	حجم الفئة من جملة السكان	النسب التجميعية
1	أكثر من 300ألف نسمة	1	ديرالزور	595.4م2	%29.34	%29.44
2	90000- 110000 ألف نسمة	4	العشارة – هجين – البوكمال – الميادين	198.5م2	%34.93	%64.7
4	40000- 70000ألف نسمة	5	ذيبان – الكسرة – التبني – البصيرة – السوسة	148.4م2	%24.16	% .88
5	20000 – 40000ألف نسمة	4	الصور – موحسن – خشام – الجلاء	197.5م2	%11.94	%100

المصدر: تم أعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بسكان مراكز النواحي في المحافظة لعام 2004, وتطبيق قانون كريستالر (دراسة أحجام ووظائف المراكز العمرانية من خلال الانتظام بالمسافات).

- تم حساب متوسط التباعد النظري بالمعادلة التالية: س= 1.0764 $\sqrt{\frac{م}{ع}}$

حيث س تعني معامل التباعد, 1.0764 تعني رقم ثابت.

في حين تعني م تعني المسافة, ع تعني عدد المحلات العمرانية

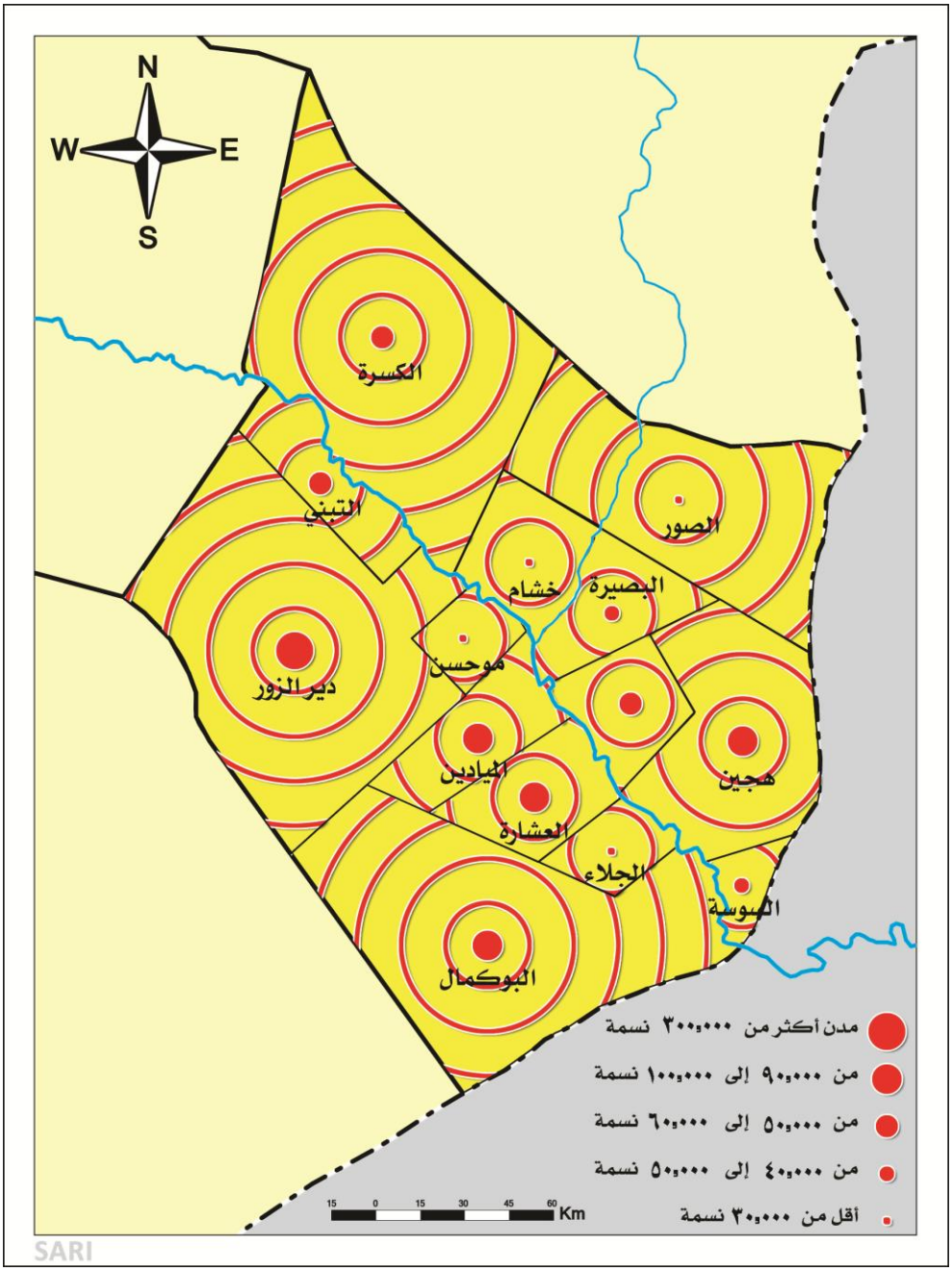
N
W
E
S
الكسرة
التبني
الصور
خشام
البصيرة
موحسن
دير الزور
الميادين
هجين
العشارة
الجلاء
السوسة
البوكمال
مدن أكثر من ٣٠٠،٠٠٠ نسمة
من ٩٠،٠٠٠ إلى ١٠٠،٠٠٠ نسمة
من ٥٠،٠٠٠ إلى ٦٠،٠٠٠ نسمة
من ٤٠،٠٠٠ إلى ٥٠،٠٠٠ نسمة
أقل من ٣٠،٠٠٠ نسمة
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

ث -عند مقارنة آلية توزع المدن وفقاً لأحجامها في محافظة ديرالزور ومقارنتها مع آلية توزع المدن وفقاً لأحجامها على مستوى القطر نلاحظ إن هناك حلقة تشابه واضح في تلك الآلية, حيث يبين النمط العام لتوزع المدن وفقاً لإحجامها المختلفة وذلك على مستوى المحافظة والقطر تركز تلك المدن في الداخل وانخفاض ذلك التركز كلما ابتعدنا عن الداخل باتجاه الأطراف والهوامش, وفيما يتعلق بتوزيع مدن محافظة ديرالزور وفقاً لإحجامها يتضح لنا أن منطقة القلب في هذه المحافظة والمتمثلة في نهر الفرات والذي شكل عامل جذب لمعظم مدن المحافظة باستثناء مدينة الصور.

ج يمكن من خلال الاطلاع على خارطة توزع المراكز الإدارية وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بتوزيع مدن المحافظة وفقاً لإحجامها , من تحديد المحاور الحضرية أو الثقل الحضري في المحافظة, ويبدو هذا واضحاً بوضوح كامل في المحور الطولي شمالي غربي – جنوبي شرقي وهو يمتد لمسافة 240كم تقريباً, ويضم هذا المحور نحو 73% من إجمالي مدن المحافظة, ويضم 83% من أجمالي سكان الحضر , وفي بداية هذا المحور يقع اكبر تجمع سكاني بالمحافظة ويتمثل في مدينة ديرالزور, بينما تتوسط وتقل أحجام تلك المدن شمال وجنوب ذلك التجمع, ويصل متوسط حجم المدينة بهذا المحور باستثناء المدن ذات المراتب الحجمية الكبيرة إلى نحو 20ألف نسمة, أي ما يعادل نحو 1.7% , من سكان الحضر بالمحافظة, ومن أهم العوامل الجغرافية التي أثرت قديماً وحديثاً في بروز هذا المحور ما يتمثل في وفرة الموارد الطبيعية (التربة الصالحة للزراعة, موارد المياه), وكذلك وفرة الموارد البشرية, الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط استقرار مبكرة في هذه المحافظة ارتبطت بالنشاط الزراعي والرعوي والذي ترافق مع انتعاش تجاري أفرز بعض الأسواق والتي شكلت نويات العمران الحديث في المحافظة, وشكل ظهور النفط في هذه المحافظة وسيلة دعم تلك النويات بالخدمات المناسبة, وبشبكة من الطرق أدى إلى بروزها على خارطة العمران كمدن ومراكز استقرار حضري.

خامساً ـ استخدامات الأراضي في مدن محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

نالت استخدامات الأراضي بالمدن اهتماماً متزايداً منذ النصف الأول من القرن العشرين من قبل الجغرافيين والباحثين, حيث تكمن أهمية دراسة استخدامات الأراضي بالمدن في معرفة نوعية استثمار تلك الأراضي ومدى ملاءمة استخداماتها الحالية بهدف الاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة, والوقوف على مشكلاتها لمعالجتها, وتوظيف الاستثمار المستقبلي للأراضي إلى أقصى درجة ممكنة, حيث يشكل هذا النوع من الدراسات أساساً مهما لوضع الخطط الحضرية التي تعنى بشؤون المدن وتطويرها في مختلف الجوانب سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي[1].

1-العوامل المؤثرة في استخدامات الأراضي في مدن محافظة ديرالزور:

تتميز استخدامات الأراضي في مدن محافظة دير الزور بالديناميكية والتغير السريع والمستمر, كما أنها تمتاز بالتنوع والتباين الشديدين, ولذلك فهي تعد استخدامات معقدة إلى حد كبير وذلك لتأثرها بالعديد من العوامل المؤثرة في تلك الاستخدامات ولعل من أهمها:

1) **الخصائص المكانية الطبيعية:** حيث تؤثر عناصرها في تركز المدن واستخدامات الأراضي فيها كمورفولوجية سطح الأرض والترب وتوزع المياه وغيرها من العناصر, حيث تمتاز مورفولوجية سطح الأرض في محافظة دير الزور بشكليها الهضبي والسهلي الأمر الذي أدى إلى تركز مدن المحافظة واستثمار أراضيها في مختلف الأنشطة (العمرانية والاقتصادية والاجتماعية) في المناطق السهلية المجاورة لنهر الفرات, كما أن وقوع محافظة دير الزور في منطقة مناخية جافة استوجب تركز أغلب المدن في المناطق القريبة من نهري الفرات والخابور حيث تتوفر المياه والترب الصالحة للاستثمار ويعتدل المناخ مما يؤثر في استخدامات الأراضي في مدن المحافظة.

1- المجلة الجغرافية العربية, الجمعية الجغرافية المصرية, أثر لوائح التخطيط الحضري ومنهجياته الفكرية والسياسية على المدن, العدد 32, عام 1998, ص 16.

2) **السياسات الإدارية والتنظيمية لمدن المحافظة** : حيث تحاول مدن المحافظة إيجاد سياسة إدارية تهدف إلى تنظيم واقع تلك المدن بشكل يتماشى مع واقعها وإمكاناتها من خلال وضع وتحديث المخططات التنظيمية لاستخدامات الأراضي في تلك المدن والعمل على تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية بشكل مستمر من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات بهدف الحصول على أفضل أشكال الاستثمار لأراضي تلك المدن بمختلف أنواع الأنشطة (العمرانية والاقتصادية والاجتماعية), والإشراف على وضع الخطط المستقبلية لاستثمار أراضي تلك المدن

3) **موقع استخدام تلك الأراضي بالنسبة للمدن:** حيث توجد علاقة قوية بين تركز الأنشطة المختلفة والمتنوعة في قلب المدن والبعد عنها من ناحية و قدرة تلك الأنشطة على دفع قيمة ومقدار البدل المفروض على استثمار تلك الأراضي وهو على الأغلب ذو قيمة أو بدل مرتفع , و مقدار حجم حاج ة تلك الأنشطة إلى الأرض . كما تعد أسعار الأراضي عاملاً مهماً والتي شهدت ارتفاعا كبيراً وملحوظاً وخصوصاً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ورغم هذا الارتفاع إلا أنه لا يزال مقبولاً نظراً لزيادة دخل الفرد وتحسن القدرة الشرائية لمختلف فئات السكان.

2-استخدامات الأراضي في مدن محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004 :

توجد في محافظة دير الزور ثلاثة مدن رئيسية كما سبق ذكره, وسيتم دراسة استخدامات تلك الأراضي في المدن الثلاثة خلال عامي 1970 و 2004 وسيتم تسليط الضوء على تطو ر استخدامات الأراضي في مدن المحافظة خلال تلك الفترتين.

2-1- استخدامات الأراضي في مدينة دير الزور:

إن نمط استخدامات الأراضي في مدينة دير الزور يتشابه مع أغلب مدن العا لم حيث تتألف المدينة من مركز تتفرع منه عدة طرقات رئيسية وفرعية تتضمن أسواقاً تجارية ومراكز لتقديم الخدمات الإدارية والخدمية والاجتماعية سواء أكانت حكومية أو خاصة ومن ثم يلي تلك الأسواق نطاق من الأراضي تستخدم في المجال السكني في جميع الاتجاهات , بينما تتركز المنشآت الصناعية

(المدن الصناعية والمصانع), ومراكز تقديم خدمات النقل والشحن للركاب والبضائع بكل أنواعها (الحافلات والقطارات والمطار) على أطراف المدينة, بينما تتركز أغلب المنشآت السياحية في الجهة الشمالية من المدينة بجانب ضفاف نهر الفرات. من خلال ما تقدم سيتم القيام بدراسة تفصيلية لاستخدامات الأراضي في مدينة دير الزور مركز المحافظة.

1- مركز المدينة: وهي عبارة عن ساحة عامة تحتل مركز المدينة تكاد تأخذ شكل الدائرة, حيث تحيط بها الأسواق التجارية بنسيجها العمراني القديم والحديث وهي تمثل هذا المركز منذ عام 1900 وحتى الآن, تقع هذه الساحة عند تقاطع مجموعه من الشوارع الرئيسية في المدينة, منها تقاطع الشارع العام مع شارع حسن الطه, وتقاطع شارع السرايا القديم مع شارع النهر, وتقاطع شارع سوق الصاغة مع شارع السرايا القديمة, وتقسم هذه الساحة المدينة إلى قسمين القسم الشرقي للمدينة والذي يقع شرق الساحة ويمثل النسيج العمراني القديم للمدينة بأسواقها وأبنيتها ومعالمها القديمة التي بدأت الحداثة تطرق أبوابها لتغير في نمطها العمراني, والقسم الغربي للمدينة والذي يقع غربي الساحة ويمثل النسيج العمراني الحديث بأسواقها وأبنيتها ومعالمها الحديثة. كما في الخريطتين رقم (26,25).

من خلال ما تقدم يمكن الحديث عن استخدامات الأراضي المحيطة بالساحة (مركز المدينة) من خلال تقسيمها إلى مجموعة من المناطق والمقاطع العمرانية التي تتطابق مع الشوارع المحيطة بالمركز على الشكل التالي:

2- منطقة المدينة القديمة والتي تقع في الجهة الشرقية مواجهة لمنطقة الساحة, وهي عبارة عن مجموعة من الأسواق التجارية المقببة التراثية متنوعة النشاط حيث تتألف من مجموع من الأسواق المختصة بأنشطة معينة كسوق العطارين وسوق الحدادة وسوق النجارة وسوق العرب (الملح سابقاً) وسوق الجلود وسوق الحبوب... الخ, وهي تشبه في نشاطها أسواق الحميدية في دمشق وسوق المدينة في حلب ولكن بشكل مصغر, ويقع بجانب تلك الأسواق مبنى السرايا القديمة (مركز السلطة العثمانية والفرنسية سابقاً) ويتبع لها مسجد ومقهى وبقايا مبنى قديم لحمام عام قديم (حمام السوق) سمي بنفس الاسم, وفي عام 1995 أصبحت تلك المنطقة تحت إشراف لجنة مشروع أحياء تراث

المدينة وقد بدأت بنقل عدد من الحرف والصناعات إلى مناطق أخرى من المدينة والعمل على إعطاء الطابع التراثي لتلك الأسواق من خلال تنظيمها ودعم الصناعات والحرف التراثية ومحاولة إحياء الحرف والصناعات المنقرضة, بينما يقع على يمين الساحة مسجد قديم وهو المسجد العمري والذي يعود تاريخ بنائه إلى عام 1900 م وهو من المساجد القديمة في المدينة وكان يقع بجانبه سوق شعبي يتجمع فيه بائعو الخضروات والمنتجات الزراعية والحيوانية قبل أن تحوله بلدية المدينة إلى مجمع يضم مجموعة من المكاتب التجارية ومكاتب المحامين وعيادات الأطباء, وبجانب هذا المجمع كانت تقع مديرية المالية في دير الزور لتنقل في عام 1995 ليحل محلها مديرية المصالح العقارية في المدينة .الشارع العام ومقطعه الممتد من مديرية البريد القديم وحتى منطقة الشيخ ياسين حيث تسيطر الأنشطة الخدمية من ذلك المقطع من الشارع كالمكتبات والمطابع وسوق الأجهزة الكهربائية والإلكترونية (خدمات الهاتف المحمول) ومحلات بيع القطع والأدوات الصحية والخردوات ومكاتب المحامين وعيادات الأطباء وعدد من الصيدليات, أما الجزء المتجه شرقاً من الشارع المذكور وخصوصاً بعد تقاطعه مع شارع حسن الطه فيتميز بطابعة الشعبي حيث تنتشر فيه الخانات و الكراجات والمحلات الشعبية والتي تختص ببيع المنتجات الغذائية الشعبية والأدوات المنزلية الحديثة والشعبية التي تتناسب مع حاجات سكان القرى بالإضافة إلى مجموعة من المطاعم والمقاهي والفنادق المنتشرة على جانبي الشارع المذكور وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كان يوجد في هذا الشارع منذ عام 1960 وحتى عام 1990 مكاتب السفر و كراجات كانت تنطلق منها السيارة القديمة والباصات (البوسطه) إلى بقية المحافظة والمناطق المختلفة, وقد كانت لهذه المنطقة أهمية اقتصادية كبيرة كسوق رئيسي لأبناء المدينة ومقصد أساسي لأبناء الريف قبل أن تتراجع هذه الأهمية أمام توسع المدينة وظهور أسواق جديدة في المدينة والريف, وإلى الجنوب من هذا الشارع هناك شارع رئيسي يلتقي به عند الساحة وهو شارع حسن الطه الذي تنتشر على جانبيه المحلات متخصصة ببيع الألبسة والعطور وأدوات التجميل والأدوات المنزلية والسكاكر... الخ وهو من الأسواق ذات الأهمية الاقتصادية على مستوى المدينة. سوق الصاغة والمجمع الحكومي وتقع بجانب الساحة بالجهة الشمالية الغربية منها وهذا الجزء من المدينة يمتد من المركز الثقافي إلى الساحة حيث كانت تتركز فيه مدينة الدير العتيق قبل أن تزال في عام 1978 ليبنى محلها مجمع حكومي يضم مديرية التجزئة

وصالة تابعة لها ومبنى المحكمة بالإضافة إلى مجمع آخر بجانبه يضم مقر بلدية ديرالزور وعدد من المقرات الحزبية والمنظمات الشعبية, بينما تنتشر في طابقه الأرضي محلات لبيع الألبسة الشعبية وعدد من المطاعم والمقاهي الشعبية ومكتب لقطع تذاكر القطار ومركز لإحدى شركات النقل السياحية, وبجانب المجمع يقع سوق الصاغة والأبنية السكنية والتجارية. بشكل عام يتميز مركز المدينة بالحيوية والنشاط نهاراً بينما يفقد حيويته ليلاً وفي أيام العطل والأعياد وذلك لانخفاض كثافة السكان به, فهو يجمع السكان نهاراً ويبخرهم ليلاً, وتبلغ الكثافة السكانية هنا أخفض مستوى لها في المدينة.

وتشكل هذه الساحة والشوارع المحيطة بها مركز المدينة ومنطقة الأعمال المركزية في المجال الإداري والخدمي والتجاري للمدينة " فالمساكن قليلة" وتشغل المباني التجارية والخدمية والإدارية أهم المساحات, حيث تشكل هذه المنطقة قطب ارتكاز للمدينة, وتتجاوز الأنشطة اليوم كثيراً البنية القديمة للسوق ممتدة باستمرار في جميع الاتجاهات متبعة في ذلك امتداد الأحياء السكنية الشعبية منها والحديثة , ويصاحب هذا التوسع تنوع وتخصص في الأنشطة والخدمات بشكل حديث ومتحضر.

يمكن تصنيف استخدامات الأراضي في مدينة دير الزور إلى عدة أنماط حسب نوع الأنشطة الحضرية بالمدينة؛ إذ يحتل الاستخدام السكني والطرق مساحات كبيرة تليها بعض الأنشطة الأخرى كالأنشطة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية والإدارية وغيرها, ويشمل كل نشاط أقساماً فرعية متعددة فالأنشطة الاقتصادية تضم الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية.

أ -**الاستخدام السكني**: يحتل أكبر مساحة في المدينة, ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أصناف رئيسية تبعاً لمستويات التخديم والتخطيط والحداثة:

المستوى الأول: ويشمل الإحياء الراقية وهي أحياء سكنية مخططة و منظمة ومخدمة ومجهزة ببنية تحتية حديثة (ماء, كهرباء, هاتف, صرف صحي), مزودة بشبكة طرقية جيدة حيث تتميز

بشوارع واسعة ومنظمة, وتوجد بها مجموعة من الحدائق العامة والتي تشكل متنفس لأهالي تلك الإحياء, وتمثلها أحياء مناطق القصور والرشدية وغازي عياش والعثمانية (الحويقة),و يتميز سكان هذه المناطق بمستوى معيشي جيد نوعاً ما حيث تشكل هذه الأحياء ما نسبته 7% من إجمالي الأحياء السكنية في المدينة.

المستوى الثاني: ويشمل أحياء حضرية مخططة ولكنها تعاني من ضعف التجهيزات الحضرية وتشمل أحياء الثورة و البعاجين والشهداء و أبو عابد والحميدية والشيخ ياسين وعلي بك وميسلون وحطين, ويتميز سكان هذه المناطق بمستوى معيشي متوسط نوعاً ما, حيث تشكل هذه الأحياء ما نسبته 15% من إجمالي الأحياء السكنية في المدينة.

المستوى الثالث: ويشمل أحياء السكن العشوائي في أطراف المدينة الغربية والشرقية كأحياء الطب وتشرين, وتتميز هذه الأحياء الفقيرة في غياب شبه تام لكل مقومات الحياة الحضرية من ضعف في خدمات البنية التحتية والطرقات المنظمة والخدمات, ويتميز سكان هذه المناطق بمستوى معيشي ضعيف نوعاً ما, حيث تشكل هذه الأحياء ما نسبته 3% من إجمالي الأحياء السكنية في المدينة, كما في الخريطتين رقم (26,25).

- **الشوارع والنقل:** تمثل الشوارع والطرق أهم استخدامات الأراضي في مدينة دير الزور وتأتي بالمرتبة الثانية من حيث المساحة التي تشغلها بعد الاستخدام السكني, حيث تخترق المدينة ثلاثة شوارع رئيسية تصل غرب المدينة بشرقها تبدأ جميعها من مدخل المدينة الغربي (طريق الرقة – حلب), وتنتهي بالمدخل الشرقي للمدينة (طريق الميادين – البوكمال), وهذه الطرق هي طريق بورسعيد الذي يخدم جنوب المدينة, والطريق العام الذي يخدم وسط المدينة وهو ما يمثل الشريان الرئيسي للمدينة, وطريق الكورنيش الذي يخدم شمال المدينة, كما يوجد شارعان رئيسيان تصل جنوب المدينة بشمالها, وهذه الطرق هي الطريق الواصل بين المدخل الجنوبي للمدينة (طريق دمشق) ليصل إلى نهر الفرات, والطريق الذي يصل بين شارع بورسعيد حتى الجسر المعلق, وتتصل بين جميع الطرق الرئيسية شبكة من الطرق الفرعية وتشكل هذه الشوارع والطرق ما نسبته نحو 16% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور, كما يوجد في المدينة

مطار يقع في الجهة الشرقية للمدينة بالقرب من حي تشرين, وكذلك محطة للقطارات تقع في الجهة الشمالية للمدينة, كما تخدم المدينة شبكة من خطوط النقل الداخلية والخارجية الأولى تنطلق من مركز يقع في وسط المدينة خاص بخطوط النقل الداخلي, والثانية تنطلق من مركزين المركز الأول وهو مركز حديث يقع في طرف المدينة الجنوبي بالقرب من شارع بورسعيد والمركز الثاني يقع في وسط المدينة وهو المركز القديم وهذان المركزان خاصان بخطوط النقل الخارجية, كما في الخريطتين رقم (26,25).

- **الاستخدام الزراعي والرعوي:** تنتشر الأراضي المستخدمة في النشاط الزراعي بالمناطق القريبة من مجرى نهر الفرات في أطراف المدينة الغربية والشرقية الشمالية, وفي المناطق القريبة من مجرى نهر الخابور في الجهة الشمالية من المدينة بينما تنتشر الأحزمة الخضراء عند كافة مداخل المدينة وأكبر توسع له في الجهة الجنوبية من المدينة حيث تمتد من مدخل المدينة الغربي لمسافة 20 كم باتجاه الجنوب ويهدف التوسع بتلك الأحزمة إلى درء خطر امتداد الظروف الصحراوية باتجاه المدينة, كما تنتشر بعض البساتين والمزارع في الجهة الشمالية من المدينة في حي العثمانية (الحويقة سابقاً) وفي بعض المناطق القريبة من الفرع الصغير للفرات وفي المناطق القريبة من نهر الفرات في منطقة الكورنيش ومناطق الحوائج (الجزر النهرية) كما هو الحال في حوائج صقر و كاطع وزارع وعلى طول الضفة الشمالية لنهر الفرات, ويشكل الاستخدام الزراعي والرعوي ما نسبته نحو 29% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور.

- **الاستخدام التجاري:** يتمثل في الأسواق التجارية والقديمة والتي يزيد عددها عن عشرين سوقاً, حيث يوجد في المدينة نحو عشرة أسواق رئيسية تتفرع منها أسواق ثانوية بالإضافة إلى أسواق المدينة القديمة والتي يبلغ عددها نحو خمسة أسواق, بالإضافة إلى عدد من المجمعات التجارية والخدمية التقليدية منها والحديثة (المولات) التي تظهر ضمن الأحياء السكنية فضلاً عن السوق الكبير في مركز المدينة (منطقة الساحة), وتشكل تلك الأسواق ما نسبته نحو 14 % من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور, كما في الخريطتين رقم (26,25).

❖ **الاستخدام الصناعي:** يتركز الاستخدام الصناعي في مدينة ديرالزور في منطقتين خصصتها الدولة للمجال الصناعي, المنطقة الأولى وهي منطقة قديمة تقع في الطرف الشرقي من المدينة وهي غير مجهزة بالخدمات الضرورية وهي مخصصة لخدمات الحدادة والنجارة والخراطة وبيع قطع السيارات والمعدات الثقيلة وإصلاحها بالإضافة إلى معامل الرخام والبلاط, المنطقة الثانية وهي منطقة حديثة تقع في الجهة الشمالية من المدينة حيث قامت الدولة بإحداثها منذ ثلاث سنوات وافتتحت فيها بعض المعامل. بالنسبة للمعامل والمصانع يوجد في مدينة دير الزور عدة مصانع ومعامل حكومية تقع شمال المدينة على الطريق الذي يصل ديرالزور بمحافظة الحسكة بالقرب من المنطقة الصناعية الحديثة ولا يوجد مصانع أو معامل خاصة, وتشكل تلك المناطق الصناعية مع المصانع والمعامل التابعة لها ما نسبته نحو 6% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور.

❖ **الاستخدام الإداري:** ويتمثل في المباني الحكومية وفروعها (البلدية والمحافظة والمحكمة والمباني الحزبية والمراكز الثقافية والبريد ومديريات الدولة مثل الصحة والزراعة والطرق والمالية والكهرباء والمياه والهاتف والتربية.... الخ) بالإضافة إلى فروع الشركات الخاصة والمنظمات الدولية والجمعيات الأهلية والبنوك الخاصة والعامة, وعلى الرغم من وجود مصالح إدارية خارج مركز المدينة (كمقرات البلديات وفروع المحاكم وأقسام الشرطة والمراكز الثقافية .... الخ), وتشكل تلك المباني الحكومية والخاصة بكل فروعها ما نسبته نحو 11% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور, كما في الخريطتين رقم (26,25).

❖ **الاستخدام التعليمي:** يتمثل في جامعة الفرات والكليات والمعاهد والمراكز البحثية التابعة لها, والتي تتوزع على مناطق مختلفة من المدينة, وجامعة الجزيرة الخاصة التي تقع في الجهة الغربية من المدينة عند مدخل ديرالزور الغربي, بالإضافة إلى العديد من المدارس التي تنتشر في مختلف مناطق التجمعات السكنية حيث تتوزع على مختلف مناطق المدينة, وتشكل تلك المؤسسات والمراكز التعليمية ما نسبته نحو 8% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور.

❖ **الاستخدام الصحي:** يوجد في مدينة ديرالزور ثلاث مشافٍ حكومية, حيث تقع مشفى الأسد (أكبر مشافي المحافظة) في الجهة الجنوبية من المدينة عند مدخل المدينة الجنوبي و المشفى الوطني الذي يقع في وسط المدينة بالقرب من الفرع الصغير لنهر الفرات, ومشفى الفرات والتي تقع في الجهة الشمالية من المدينة بالقرب من نهر الفرات, ونحو ست مشافٍ خاصة ثلاث منها تقع بالقرب من الفرع الصغير لنهر الفرات, وثلاث تقع في وسط المدينة, كما توجد بالمدينة عشرات المراكز الصحية والمستوصفات والصيدليات والعيادات الطبية العامة والخاصة حيث يتجمع بعضها في مركز المدينة وأسواقها التجارية وبعضها الآخر موزع على أحيائها المختلفة كما في, وتشكل تلك المشافي والمستوصفات والمراكز الصحية والصيدليات والعيادة الطبية ما نسبته نحو 5% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور.

❖ **أماكن الترفيه:** وتتمثل في الحدائق العامة والملاعب والمقاهي والمطاعم والمقاصف السياحية, حيث يوجد في مدينة ديرالزور عدة حدائق عامة كبيرة تمتد على مساحات واسعة وأكبرها الحديقة العامة التي تقع في وسط المدينة وحديقة حويجة صقر على ضفة نهر الفرات بينما تنتشر حدائق عامة صغيرة في معظم أنحاء المدينة ولكن أكثر المناطق تركزاً لها بجانب الجسر المعلق على ضفتي نهر الفرات وفي حي القصور, كما يوجد في المدينة ملعب ضخم وصالة رياضية يقع في حي حطين, بالإضافة إلى ملاعب صغيرة توجد ضمن مباني الأندية الرياضية وقد بدأت تظهر في الآونة الأخيرة ملاعب خاصة حديثة وملعب وصالة رياضية عامة تقع جميعها بالقرب من المدخل الجنوبي لمدينة ديرالزور, أما بالنسبة للمقاهي وللمقاصف والمطاعم فتنتشر في مناطق كثيرة من المدينة ولكن أكثر المناطق تركزاً لها بالقرب من الفرع الصغير لنهر الفرات القريب من وسط المدينة وكذلك في منطقة كورنيش المدينة المطل على نهر الفرات وفي منطقة حويجة صقر السياحية حيث تنتشر ما تسمى بمقاهي ومطاعم الأرصفة المطلة على نهر الفرات, كما في الخريطتين رقم (26,25), كما انتشر في المدينة ما يسمى بمقاهي الإنترنت (Intern Café) والتي تنتشر في معظم مناطق المدينة, أما بالنسبة لدور السينما فقد كان لها دور كبير ولكنه تراجع منذ فترة طويلة وتوجد في المدينة عدة دور للسينما ولكن أغلبها

حي العثمانية
حي الشهداء
الى الميادين
الى دمشق
مخطط مدينة ديـر الـزور
الشوارع والأحيـاء
الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية
رئيس دائـرة المعلوماتيـة
إيـاد علـونـي
ساحات عامة
دوائر حكومية
مصارف
فنادق
مشافي
كليات ومعاهد
حدائق عامة

N
E
S
W
محطة القطار
الجسر المعلق
جسر الساسية
جسر الجورة
جسر ايمان حجو
جسر المحافظة
جسر البعث
جسر محمد الدرة
جسر كنامة
حي الشهداء
حي ميسلون
كراج البولمان
جامعة الفرات
أستخدامات الأراضي في مدينة دير الزور
فندق
مقاهي
مشافي
طرق عامة
مطاعم
معاهد و جامعات
محطة قطارات
منشآت حكومية
حدائق و مساحات خضراء
محطة حافلات
مناطق سكنية
أسواق عامة
500 0 500 1000 1500
M
SARI

مغلق, وتشكل الأماكن الترفيهية ما نسبته نحو 5% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور.

- **الاستخدام الديني:** وتمثله المساجد والكنائس والمدارس والمعاهد الدينية, وتشكل الأماكن الدينية ما نسبته نحو 4% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور. **المقابر:** توجد في مدينة دير الزور مقبرة مركزية عند المدخل الجنوبي للمدينة, ويوجد في المدينة بعض المقابر الصغيرة القديمة, وتشكل المقابر ما نسبته نحو 2% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور.

يتضح من دراسة اتجاهات التوسع العمراني واستخدامات الأراضي في مدينة دير الزور أن هذه المدينة خضعت في نموها العمراني لنظريات تركيب المدن الداخلية, فمركز مدينة ديرالزور تشكل نواة المدينة الأصلية, واستخدامات الأراضي فيها تتوزع على قطاعات يختص كل منها باستخدام محدد, حيث تتوزع تلك الاستخدامات توزيعاً تراتبياً ينطلق من المركز باتجاه الأطراف كما في نظريات التركيب الداخلي للمدن حيث يلاحظ أن سكن الطبقة الراقية والوسطى يبتعد عن مركز المدينة باتجاه الأطراف, بينما ينتشر السكن العشوائي (سكن الطبقة الفقيرة) على هوامش المدينة, وبدأت المدينة تنمو على شكل قطاعات تحيط بالمركز, ويبقى امتداد عمران مدينة ديرالزور بالقرب من مجرى نهر الفرات أقرب إلى نظرية القطاعات, كما أن ظهور مجموعة من الأسواق الصغيرة على مستوى الأحياء السكنية يشبه إلى حد ما نظرية النوى المتعددة, وذلك رغم وجود فروق جوهرية بين مدينة ديرالزور وبين نظريات التركيب الداخلي للمدن التي استنتجت من دراسات لمدن غربية تختلف عن مدينة ديرالزور في مجالات كثيرة.

2-2- استخدامات الأراضي في مدينة الميادين:

إن نمط استخدامات الأراضي في مدين الميادين يميل إلى نمط المدن الريفية أكثر منه للمدن الحضرية حيث تتألف المدينة من مركز تتفرع منه عدة طرقات رئيسية وفرعية تتضمن أسواقاً تجارية ومراكز لتقديم الخدمات الإدارية والخدمية والاجتماعية سواء أكانت حكومية أو خاصة ومن ثم يلي تلك الأسواق نطاق من الأراضي تستخدم في المجال السكني في جميع الاتجاهات.

من خلال ما تقدم سيتم القيام بدراسة تفصيلية لاستخدامات الأراضي في مدينة الميادين
مركز المنطقة: [1]

1- مركز المدينة: وهو عبارة عن شارع عام يقع في الطرف الشمالي للمدينة يتوسط شارع يسمى بشارع البوكمال يشرف عليه مقهى شعبي, حيث تحيط بها الأسواق التجارية بطابعها الشعبي والحديث, حيث يشكل هذا المركز وما يجاوره من الشوارع المحيطة به ما يسمى بمنطقة الأعمال المركزية للمدينة والتي تقدم خدماتها في المجال الإداري والخدمي والتجاري والسكني وتشغل المباني التجارية والخدمية والإدارية أهم المساحات, حيث تشكل هذه المنطقة قطب ارتكاز للمدينة, وتتجاوز الأنشطة اليوم كثيراً مركز المدينة ممتدة باستمرار في جميع الاتجاهات متبعة في ذلك امتداد الأحياء السكنية الشعبية منها والحديثة, ويصاحب هذا التوسع تنوع وتخصص في الأنشطة والخدمات والذي بدا يظهر في الآونة الأخيرة بشكل حديث ومتحضر.

2- الاستخدام السكني: يحتل أكبر مساحة في المدينة, ويتركز هذا الاستخدام في ثمانية أحياء سكنية رئيسية وهي (حي الكورنيش, حي النهر, حي الملعب, حي الوسط, حي الأربعين, حي الجيش , حي التوسع شرقي , حي التسع غربي), وتشكل هذه الأحياء السكنية ما نسبته نحو 24% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

3- الشوارع والنقل: تمثل الشوارع والطرق أهم استخدامات الأراضي في مدينة الميادين وتأتي بالمرتبة الثانية من حيث المساحة التي تشغلها بعد الاستخدام السكني, حيث تخترق المدينة أربعة شوارع رئيسية تصل غرب المدينة بشرقها تبدأ جميعها من مدخل المدينة الجنوبي طريق (دير الزور – البوكمال), وتنتهي بالمدخل الشرقي للمدينة طريق (الميادين – البوكمال), وهذه الشوارع هي شارع الكورنيش الذي يخدم غرب المدينة, وشارع البوكمال الذي يخدم شمال المدينة وهو ما يمثل الشريان الرئيسي للمدينة, وشارع النادي الذي يخدم وسط المدينة, وشارع الأربعين الذي يخدم شرق المدينة,

---

1-المجلس البلدي لمدينة الميادين, بيانات نظرية وإحصائية خاصة باستخدام أراضي المدينة لمختلف القطاعات, وفقاً لبيانات عام 2004.

وتتصل بين جميع الطرق الرئيسية شبكة من الطرق الفرعية وتشكل هذه الشوارع والطرق ما نسبته نحو 15% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين, كما تخدم المدينة شبكة من خطوط النقل الداخلية والخارجية الأولى تنطلق من مركز يقع في وسط المدينة خاص بخطوط النقل الداخلي والتي تربط المدينة مع القرى التابعة لها, والثانية تنتشر في مختلف أنحاء المدينة وترتبط مع وجود مكاتب السفر والتي تربط المدينة بباقي المحافظات .

3- الاستخدام الزراعي والرعوي: تنتشر الأراضي المستخدمة في النشاط الزراعي بالمناطق القريبة من مجرى نهر الفرات في أطراف المدينة الغربية والشرقية الشمالية, بينما تنتشر الأحزمة الخضراء عند كافة مداخل المدينة وأكبر توسع له في الجهة الجنوبية من المدينة, كما تنتشر بعض المزارع في الجهة الشمالية من المدينة مع امتداد نهر الفرات, وتشكل هذه الأراضي ما نسبته نحو 17% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

4- الاستخدام التجاري: يتمثل في الأسواق التجارية الحديثة منها والقديمة والتي يزيد عددها عن عشرة أسواق حيث يوجد في المدينة نحو خمسة أسواق رئيسية تتفرع منها أسواق ثانوية, بالإضافة إلى مجمع تجاري حديث (مول تجاري), وعدد من المجمعات التجارية والخدمية الصغيرة والتي تظهر ضمن الأحياء السكنية فضلاً عن السوق الكبير في مركز المدينة, وتشكل تلك الأسواق ما نسبته نحو 13% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

5- الاستخدام الصناعي: يتمثل ذلك الاستخدام في بعض المحلات التي تختص في بيع قطع خاصة بالآليات الزراعية والسيارات, وعدد من ورشات إصلاح الآليات الزراعية والسيارات والتي تنتشر في أطراف المدينة, وتشكل تلك المناطق الصناعية مع المصانع والمعامل التابعة لها ما نسبته نحو 3% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة ديرالزور.

6- الاستخدام الإداري: ويتمثل في المباني الحكومية (البلدية والمحكمة والمباني الحزبية والمركز الثقافي والبريد وفروع لمديريات الدولة مثل الصحة والزراعة والمالية والكهرباء والمياه والهاتف والتربية... الخ),

وتشكل تلك المباني ما نسبته نحو 10% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

7- الاستخدام التعليمي: يتمثل ذلك الاستخدام في المدارس مختلفة المراحل والتي تنتشر في مختلف مناطق التجمعات السكنية حيث تتوزع على مختلف مناطق المدينة, وتشكل تلك المدارس ما نسبته نحو 7% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

8- الاستخدام الصحي: يوجد في مدينة الميادين مشفى حكومي واحد (مشفى الطب الحديث) في الجهة الجنوبية من المدينة عند مدخل المدينة الغربي, وثلاث مشافٍ خاصة تقع في وسط المدينة, كما يوجد بالمدينة مراكز صحية ومستوصف وعدد من الصيدليات والعيادات الطبية الخاصة حيث يتجمع بعضها في مركز المدينة التجاري وبعضها الآخر موزع على أحيائها المختلفة, وتشكل تلك المنشآت الصحية ما نسبته نحو 4% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

9- أماكن الترفيه: حيث يوجد في مدينة الميادين حديقة عامة كبيرة تقع في الطرف الشمالي للمدينة, كما يوجد في المدينة ملعب تابع لنادي الميادين يقع في الطرف الشرقي للمدينة, أما بالنسبة للمقاهي والمطاعم فتنتشر في مناطق كثيرة من المدينة ويتركز وجود المقاصف في الطرف الغربي للمدينة حيث تتركز في شارع الكورنيش, كما ينتشر في المدينة بعض مقاهي الإنترنت, وتشكل الأماكن الترفيهية ما نسبته نحو 6% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

10- الاستخدام الديني: وتمثله المساجد والمدارس والمعاهد الدينية, وتشكل الأماكن الدينية ما نسبته نحو 4% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

11- المقابر: توجد في مدينة الميادين مقبرة مركزية في الطرف الجنوبي المقابل للمدينة, وتشكل المقابر ما نسبته نحو 1% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة الميادين.

يتضح من دراسة اتجاهات التوسع العمراني واستخدامات الأراضي في مدينة الميادين أن النمو العمراني لهذه المدينة يتم بشكل أفقي مسايراً لمجرى نهر الفرات ولكن في العقد الزمني الأخير بدا هذا التوسع يأخذ شكلاً آخراً وهو الامتداد الشاقولي في التوسع المساحي من ناحية وفي زيادة عدد

الطوابق من ناحية أخرى وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية الناتجة من النمو السكاني المرتفع من ناحية, وهجرة سكان القرى المحيطة لها من ناحية أخرى.(المجلس البلدي لمدينة الميادين، 2008)

2-3- استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال:

البوكمال مدينة قديمة النشأة , فهي أحدى مفردات كوكبة المدن السورية المستجدة, وهي مدينة "سهلية" يتركز نموها العمراني في المنطقة المحصورة بين نهر الفرات و باديتي الشامية والجزيرة,في وسط الأراضي الزراعية والرعوية, ولهذا فالمدينة تنتمي للنمط العمراني المشتت والمبعثر وإن كان ينطبق على مراكز العمران الريفية, إلا أنه يميز النمط العمراني للمدينة, التي هي في حقيقتها مجموعة من القرى و التجمعات البشرية اتحدت والتحمت لتظهر على خارطة الجمهورية العربية السورية باسم مدينة البوكمال, حيث تتألف المدينة من قسمين الأول يتركز على الضفة اليمنى للنهر ويشمل القسم الأكبر من المدينة, والقسم الثاني يمتد ضمن جزيرة نهرية في وسط النهر والتي تسمى بالحوايج وهو عبارة عن منطقة بساتين تستخدم للاغراض الزراعية الرعوية, وبشكل عام يتشابه النمط العمراني لهذه المدينة مع الأنماط العمراني لبقية المراكز البشرية والعمرانية في المحافظة حيث تتألف المدينة من مركز تتفرع منه عدة طرقات رئيسية وفرعية وجسور تربط شطري المدينة تتضمن أسواقاً تجارية ومراكز لتقديم الخدمات الإدارية والخدمية والاجتماعية سواء أكانت حكومية أو خاصة ومن ثم يلي تلك الأسواق نطاق من الأراضي تستخدم في المجال السكني في جميع الاتجاهات باستثناء المناطق المحاذية لسرير النهر والتي تستخدم للزراعة. من خلال ما تقدم سيتم القيام بدراسة تفصيلية لاستخدامات الأراضي في مدينة البوكمال مركز المحافظة:

1- مركز المدينة: وهو عبارة عن النواة التي تتوسط المدينة والمتمثلة بشارع رئيسي تتركز فيه الأسواق التجارية بطابعها الشعبي والحديث, ومراكز تقديم الخدمات بمختلف أنواعا واختصاصاتها وهو بمثابة منطقة الأعمال المركزية للمدينة والتي تحيط به عدة نطاقات من التجمعات العمرانية المخصصة للاغراض السكنية والتي ترتبط به من خلال شبكة من الطرقات والشوارع, حيث تشغل المباني التجارية والخدمية والإدارية أهم المساحات فيه.

2- الاستخدام السكني: يحتل حيز كبير من مساحة المدينة, ويتركز هذا الاستخدام في سبعة تجمعات عمرانية سكنية رئيسية وهي حي المساكن الشعبية (الغربي والشرقي), وحي البعث, وحي الوسط, وحي تشرين, وحي الجمعيات, وحي البساتين), وتشكل هذه الأحياء السكنية ما نسبته نحو 21% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال, حيث يماشي وجود النطاقات العمرانية السكنية طبيعة المنطقة الزراعية على المتركزة على ضفاف نهر الفرات, في حين يكون للتركز العمراني السكني في الحي السكني السابع من المدينة (منطقة الحوايج) مبعثراً ومتناثراً لكي يتماشي مع الخصوصية الزراعية لتلك المنطقة.

3- الشوارع والنقل: تمتد على حيز كبير من مساحة المدينة, حيث تخترق المدينة أربعة شوارع رئيسية طولانية الأمتداد تصل شمال المدينة بجنوبها تبدأ جميعها من مدخل المدينة الشمالي طريق (الميادين– البوكمال), وتنتهي بالمدخل الجنوبي للمدينة طريق (البوكمال- الحدود العراقية), في حين تقطع ثلاثة شوارع أفقية الأمتداد لتربط شرق المدينة مع غربها , وتتصل بين جميع الطرق الرئيسية شبكة من الطرق الفرعية وتشكل هذه الشوارع والطرق ما نسبته نحو 12%, من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال, ولابد من الإشارة إلى الجسور التي تربط بين ضفتي نهر الفرات والتي يصل عددها إلى جسرين, كما تخدم المدينة شبكة من خطوط النقل الداخلية والخارجية الأولى تنطلق من مركز يقع في وسط المدينة خاص بخطوط النقل الداخلي والتي تربط المدينة مع القرى التابعة لها, والثانية تنتشر في مختلف أنحاء المدينة وترتبط مع وجود مكاتب السفر والتي تربط المدينة بباقي مدن المحافظة والمحافظات السورية.

4- الاستخدام الزراعي والرعوي: تنتشر الأراضي المستخدمة في النشاط الزراعي بالمناطق القريبة من مجرى نهر الفرات في أطراف المدينة الشرقية والشمالية الشرقية, بينما تنتشر الأحزمة الخضراء عند كافة مداخل المدينة وأكبر توسع له في الجهة الشمالية من المدينة, كما تنتشر بعض المزارع في الجهة الشمالية من المدينة مع امتداد نهر الفرات, وتشكل هذه الأراضي ما نسبته نحو 30% من إجمالي

1-المجلس البلدي لمدينة البوكمال, بيانات نظرية وإحصائية خاصة باستخدام أراضي المدينة لمختلف القطاعات, وفقاً لبيانات عام 2004.

استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

5- الاستخدام التجاري: يتمثل في الأسواق التجارية الحديثة منها والقديمة والتي يزيد عددها عن خمسة أسواق حيث يوجد في المدينة نحو أربعة أسواق رئيسية تتفرع منها أسواق ثانوية, وعدد من المجمعات التجارية والخدمية الصغيرة والتي تظهر ضمن الأحياء السكنية فضلاً عن السوق الكبير في مركز المدينة, وتشكل تلك الأسواق ما نسبته نحو 8% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

6- الاستخدام الصناعي: يتمثل ذلك الاستخدام في بعض المحلات التي تختص في بيع قطع خاصة بالآليات الزراعية والسيارات, وعدد من ورشات إصلاح الآليات الزراعية والسيارات والتي تنتشر في أطراف المدينة, وتشغل ما نسبته نحو 3% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

7- الاستخدام الإداري: ويتمثل في المباني الحكومية (البلدية والمحكمة والمباني الحزبية والمركز الثقافي والبريد وفروع لمديريات الدولة مثل الصحة والزراعة والمالية والكهرباء والمياه والهاتف والتربية... الخ), وتتركز معظم هذه المباني في وسط المدينة, حيث تشكل تلك المباني ما نسبته نحو 5% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

8- الاستخدام التعليمي: يتمثل ذلك الاستخدام في المدارس مختلفة المراحل والتي تنتشر في مختلف مناطق التجمعات السكنية حيث تتوزع على مختلف مناطق المدينة, وتشكل تلك المدارس ما نسبته نحو 6% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

9- الاستخدام الصحي: يوجد في مدينة البوكمال مشفى حكومي واحد (مشفى الوطني) في وسط المدينة, كما يوجد بالمدينة مراكز صحية ومستوصف وعدد من الصيدليات والعيادات الطبية الخاصة حيث يتجمع معظمها في مركز المدينة, وتشكل تلك المنشآت الصحية ما نسبته نحو 4% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

10- أماكن الترفيه: حيث في المدينة ملعب تابع لنادي البوكمال يقع في الطرف الجنوبي للمدينة, أما بالنسبة لاماكن الترفيه الأخرى كالمقاهي والمطاعم والمقاصف يتركز أغلبها في وسط المدينة وتتميز بطابعها الشعبي, وتشكل الأماكن الترفيهية ما نسبته نحو 3% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

11- الاستخدام الديني: وتمثله المساجد والمدارس والمعاهد الدينية, وتشكل الأماكن الدينية ما نسبته نحو 6% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

12- المقابر: توجد في مدينة الميادين مقبرة مركزية في الطرف الجنوبي المقابل للمدينة, وتشكل المقابر ما نسبته نحو 1% من إجمالي استخدامات الأراضي في مدينة البوكمال.

يتضح من دراسة اتجاهات التوسع العمراني واستخدامات الأراضي في مدينة البوكمال وجود تشابه كبير لمحاور واتجاهات النمو العمراني لهذه المدينة مع مثيلاته في المدن الأخرى, ويتسم شكل كونه يتوسع بشكل أفقي مسايراً لمجرى نهر الفرات من جهة متزامن مع امتداد شاقولي متمثل في زيادة عدد الطوابق من ناحية أخرى, وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية الناتجة من النمو السكاني المرتفع من ناحية, وهجرة سكان القرى المحيطة لها من ناحية أخرى.

الفصل الخامس

العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور خدمات البنى التحتية والاجتماعية في المحافظة

تعد العلاقة بين النمو السكاني والعمراني والواقع الخدمي في محافظة ديرالزور في ترابط وثيق ودائم يؤثر أحدهم بالأخر بشكل سلبي أو إيجابي, فالتطور السريع في معدلات النمو السكاني والعمراني في هذه المحافظة يجب أن يواكب بتطور مماثل في الواقع الخدمي, فالنمو السكاني والعمراني في المحافظة يحتاج إلى **تنمية تعليمية وثقافية وصحية بالإضافة إلى بنية تحتية مناسبة من كهرباء ومياه وصرف صحي وطرق ... إلخ,** وعملية التوافق هذه لا يمكن تحقيقها دون تخطيط سليم ومدروس ومتوازن يوصلنا إلى حالة من التوافق والتوازن بين عناصر النمو السكاني والعمراني من جهة والواقع الخدمي في المحافظة من جهة أخرى سواء في المرحلة الحالية أو المستقبلية.

فالتطور الاجتماعي والخدمي بمختلف أشكاله في محافظة ديرالزور يعكس نفسه على السلوك الديموغرافي بما يتلاءم معه, فعندما تكون المتغيرات الاجتماعية والخدمية سريعة وفاعلة في هذه المحافظة وتواكبها تغيرات اقتصادية مواتية, فإن المجتمع يستطيع أن يستوعب النمو السكاني والعمراني ضمن ميكانيزم التقدم الاجتماعي والاقتصادي والخدمي, وحينما يحدث اختلال بين النمو السكاني والعمراني الكبير الذي تشهده هذه المحافظة وانخفاض في مستوى البنية الخدمية لهذه المحافظة تبرز هنا مشكلات عديدة كتدهور في مستوى الخدمات الاجتماعية وتدهور في مستوى الخدمات الصحية وارتفاع نسبة الوفيات من السكان وانخفاض متوسط عمر الفرد...إلخ, وتدهور في الخدمات التعليمية والثقافية كانخفاض نسبة التعليم بين السكان وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الثقافة ...إلخ, بالإضافة إلى انخفاض مستوى خدمات البنية التحتية لهذه المحافظة من خدمات المياه والكهرباء وجودة شبكة الصرف الصحي والطرق والمواصلات وخدمات الاتصالات ... إلخ, وهذا

الأمر كله ينعكس على واقع النمو الاقتصادي لهذه المحافظة مما يؤدي إلى بروز مشكلات عديدة تتمخض في ظهور مشكلة البطالة وانتشار رقعة الفقر وضمور عملية النمو الاقتصادي كل هذه الأمور ستحدث في هذه الحالة في ظل نمو سكاني وعمراني مرتفع مما يشكل عقبة أمام عملية التنمية بمختلف أشكالها. من ذلك المنطلق تحدد موضوع بحثنا في هذا الفصل في دراسة شكل العلاقة بين النمو السكاني والعمراني والبنى التحتية بواقعها الحالي والمستقبلي في محافظة ديرالزور خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004.

1-العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور خدمات مرافق البنى التحتية في المحافظة

أولاً- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور خدمات مياه الشرب في المحافظة

يعد الماء من النعم التي منّ الله بها على بني البشر فقد ارتبطت الحياة بالماء كما في قوله تعالى ((وجعلنا من الماء كل شيء حي)), (الانبياء أية 30). إذن لا بد بل من الضروري اعتماد أساليب وإستراتيجيات عديدة ومتطورة لإدارة المياه وتنميتها بشكل يؤدي إلى إيجاد حالة من التوازن والتكافؤ بين النمو السكاني والعمراني المتزايد في محافظة ديرالزور وبين توفر خدمات المياه فيها, وذلك من أجل تفادي تفاقم مشكلة ندرة المياه على الصعيد المحلي والإقليمي في ظل ظروف تواتر سنوات الجفاف التي تشهدها منطقتنا وذلك من خلال إدارة الموارد المائية المتاحة في هذه المحافظة بشكل متكامل واعتماد آلية توزيع متوازنة للموارد المائية بشكل متوازن و كفوء بين القطاعات المختلفة في المحافظة لمواجهة مشكلة ندرة المياه التي يشهدها عالمنا اليوم وقد تبرز مشكلة توفر المعلومات بشأن مقدار التحسن في فعالية استخدام المياه وإن توفرت فهي محدودة جداً .

1- تطور قطاع المياه في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004:

تعد محافظة ديرالزور من المحافظات الغنية بالثروة المائية وهذا يعود إلى موقعها الاستراتيجي القريب من نهر الفرات حيث *بلغت حصة المحافظة من المياه المنتجة المعدة للاستهلاك على مستوى القطر نحو 4.6% في عام 1970, ثم زادت إلى 5.2% في عام 1981, لتصل إلى 5.7% في عام 1994, ثم إلى 6.4% في عام 2004,* [1] كما في الجدول رقم (42), والشكل رقم (41).

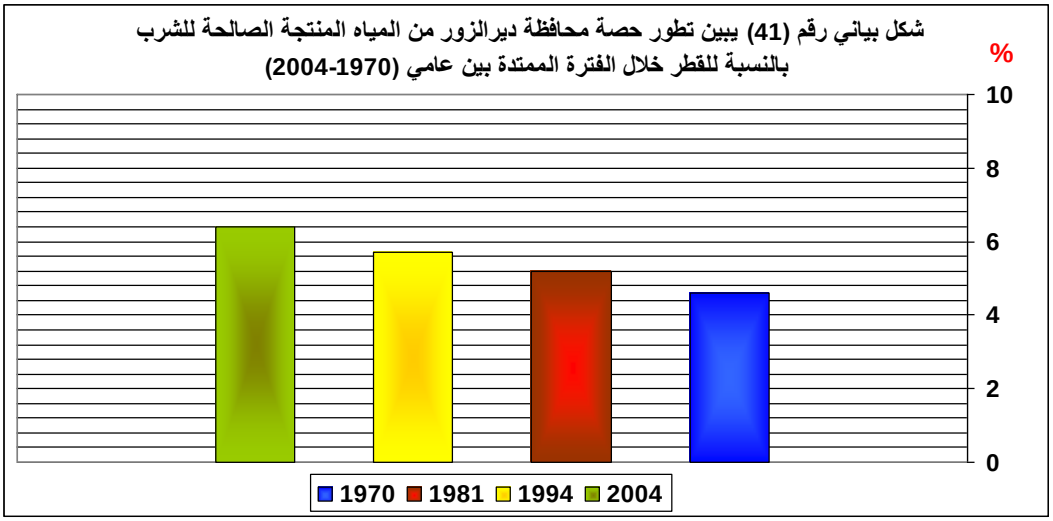

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 42.

كما بلغت كمية المياه الصافية المنتجة في المحافظة في عام 1970 نحو 9621 م^3, ثم تطورت هذه الكمية لتبلغ في عام 1981 نحو 18761 م^3, بزيادة بلغت نحو 95%, لتصل هذه الكمية في عام 1994 إلى 33154 م^3, بمعدل زيادة بلغ نحو 77%, ثم لتتطور هذه الكمية في عام 2004, [1] كما في الجدول رقم (42), والشكل رقم(42).

1- مؤسسة المياه بمحافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة, بيانات إحصائية خاصة بخدمات المياه بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

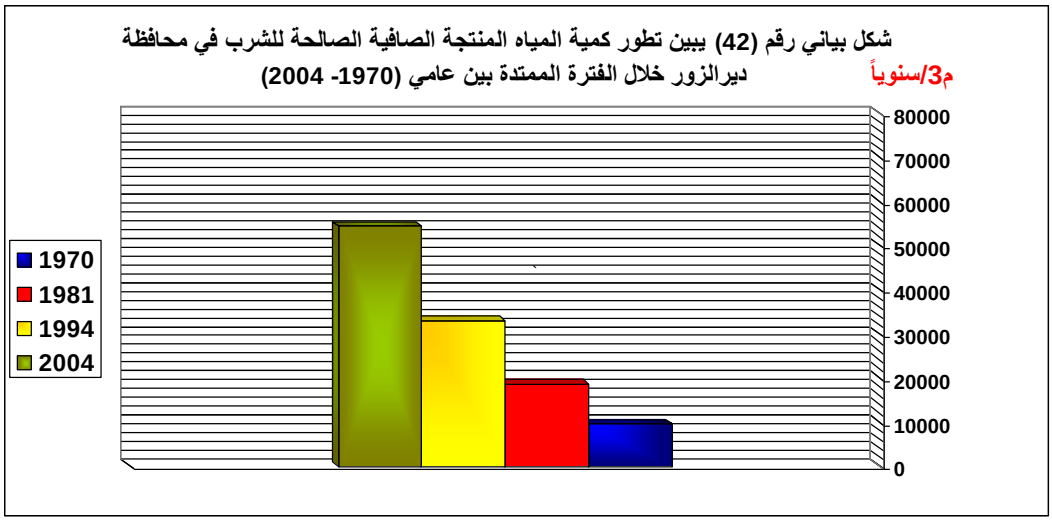

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 42.

تتزود محافظة ديرالزور بحاجتها من مياه الشرب من مجموعة من محطات تصفية المياه المنتشرة في كافة أرجاء المحافظة والآخذ عددها بالازدياد عاماً بعد عام حيث بلغ عدد هذه المحطات في عام 1970 محطتين, ليرتفع هذا العدد في عام 1981 إلى نحو سبع محطات, ليصل عددها إلى 27 محطة في عام 1994, ليتطور عدد هذه المحطات إلى 65 محطة في عام 2004 , [2] كما في الجدول رقم (42) والشكل رقم (43), حيث شهدت المحافظة ابتداء من عام 2000, ثورة حقيقية لتحسين واقع خدمات المياه لمواكبة الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني والعمراني التي شهدتها المحافظة حيث أصبحت المحافظة تشهد إنجاز ثمان محطات لتصفية المياه في كل سنة بعد ذلك التاريخ.

1- مؤسسة المياه بم حافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة , بيانات إحصائية خاصة بكمية المياه المنتجة بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004), مرجع سبق ذكره.

2- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التشغيل والصيانة – البيانات الإحصائية الخاصة بمحطات تصفية المياه بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

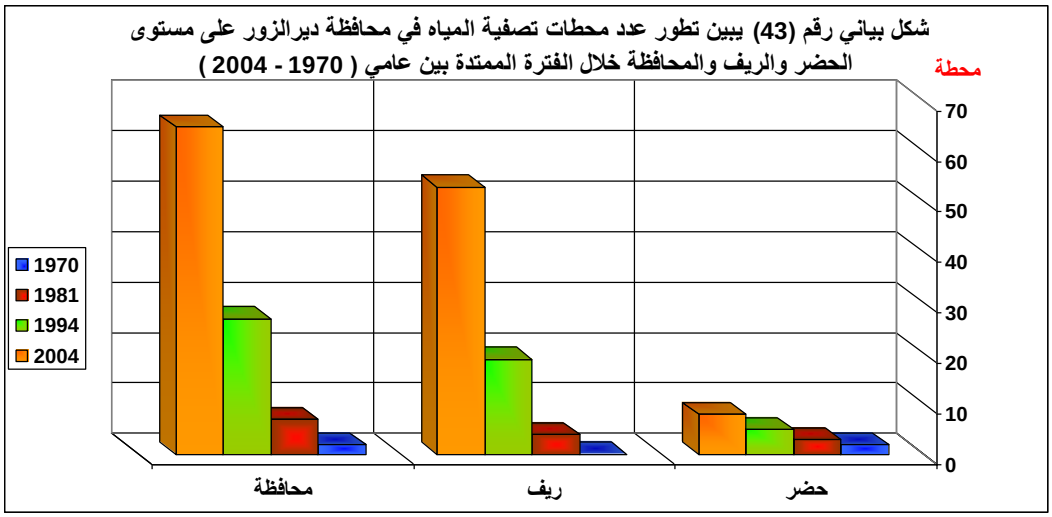

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 42.

تغذي المحافظة مجموعة من شبكات توزيع المياه والتي تربط أرجاء المحافظة كافةً مدينةً وريفاً حيث بلغت أطوال هذه الشبكات في عام 1970 نحو 679 كم, موزعة بين المدينة والريف على الشكل التالي 373 كم في المدينة و 306 كم في الريف, لتتطور أطوال هذه الشبكات في عام 1981 لتصل إلى نحو 1131 كم تتوزع على الشكل التالي: 465 كم في المدينة و 666 كم في الريف, ثم لتبلغ أطوالها في عام 1994 إلى نحو 2658 كم, موزعة بين المدينة والريف؛ 555 كم في المدينة و 2013 كم في الريف, ليستمر تطورها وتزداد أطوالها لتبلغ في عام 2004 إلى نحو 5830 كم موزعة على الشكل التالي: 600 كم في المدينة و 5230 كم في الريف , [1] كما في الجدول رقم (42) و الشكل رقم (44).

1- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور – قسم الشبكات بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بشبكات توزيع المياه بالمحافظة للأعوام الأربعة.

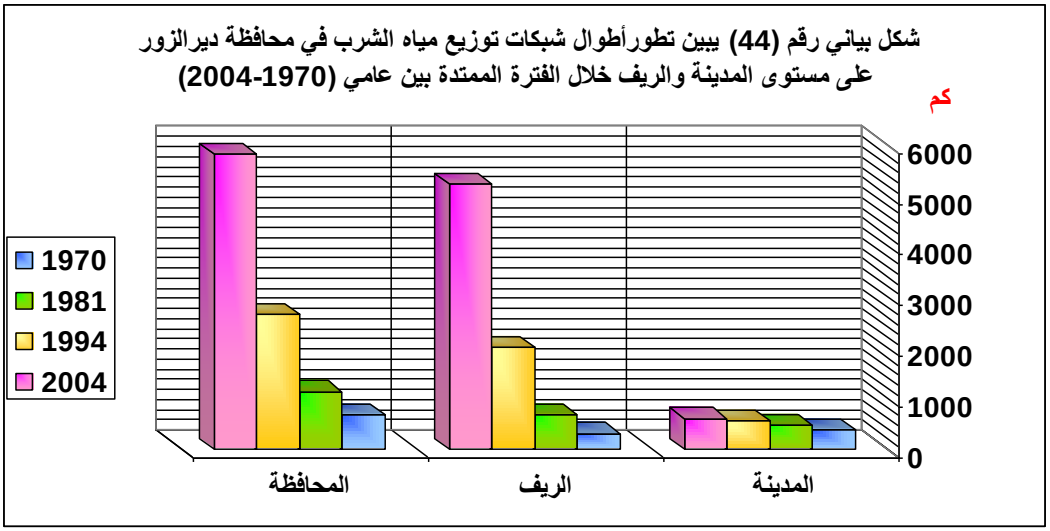

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 26.

من خلال سردنا لواقع شبكات توزيع مياه الشرب في المحافظة وآلية توزيع تلك الشبكة بين مدينة ديرالزور وريف المحافظة نلاحظ أن النصيب الأكبر من التطور الذي لمسه واقع خطوط شبكات نقل مياه الشرب في هذه المحافظة كان من نصيب ريف المحافظة ومرد ذلك يعود إلى حجم السكان المرتفع في ريف المحافظة, ومن ناحية أخرى يمكن مرد هذا الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة بتطوير واقع خدمات مياه الشرب في المحافظة ولاسيما في ريف المحافظة الآخذ بالنمو بهدف تقليص الفجوة بين الواقع السكاني والعمراني المتزايد وواقع خدمات المياه المهملة في ريف المحافظة.

الجدول رقم (42): يبين البيانات الإحصائية الخاصة بتطور خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور بين عامي 1970– 2004.

المؤشر *	ألف م^3			
	1970	1981	1994	2004
كمية المياه الخامية المنتجة (م^3)	10465	21745	36739	57300
كمية المياه الصافية المنتجة (م^3)	9621	18761	33154	54531
تطور حصة المحافظة من مياه الشرب على مستوى القطر (%)	4.6	5.2	5.7	6.4
أطوال شبكات توزيع مياه الشرب على مستوى المحافظة (كم)	679	1131	2568	5830
أطوال شبكات توزيع مياه الشرب على مستوى المدينة (كم)	373	465	555	600
أطوال شبكات توزيع مياه الشرب على مستوى الريف (كم)	306	666	2013	5230
عدد محطات تصفية مياه الشرب على مستوى المحافظة	2	7	27	65
عدد محطات تصفية مياه الشرب على مستوى مدينة ديرالزور	2	3	5	8
عدد محطات تصفية مياه الشرب على مستوى ريف المحافظة	0	4	19	53

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء – نتائج التعدادات السكانية الأربعة.
- المكتب المركزي للإحصاء – نتائج الإحصاءات الخاصة بالسكن والمساكن للتعدادات الإحصائية الأربعة.
- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات المياه بالمحافظة للأعوام الأربعة .
- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التشغيل والصيانة– البيانات الإحصائية الخاصة بمحطات تصفية المياه بالمحافظة للأعوام الأربعة .
- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم الشبكات بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بشبكات توزيع المياه بالمحافظة للأعوام الأربعة
***- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على الأعمدة الأربعة الأولى.**

2-العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

تميز واقع خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين بواقع بسيط ومتواضع بالرغم من كل التحسينات التي طرأت عليها، الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوة كبيرة بين واقع تلك الخدمات ومتطلبات عملية التنمية الخاصة بالمحافظة والتي يتطلب استمرار دوران عجلتها فرض تحسينات كبيرة على ذلك النوع من الخدمات. و للوقوف على خصوصية العلاقة بين تطور معدلات النمو السكاني والعمراني و تطور معدلات أنتاج مياه الشرب في المحافظة بين عامي 1970- 2004, سنوجزها في الفقرات التالية:

2-1 تطور عملية توسع خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004:

لقد اقتصرت خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور خلال عام 1970 على مدينة ديرالزور فقط وكانت تغطي ما نسبته 27% من المناطق العمرانية والسكانية في المحافظة, وفي عام *1981* بدء نطاق هذه الخدمات بالتوسع لتشمل المدن الرئيسية الأخرى في المحافظة كمدينتي الميادين و البوكمال، بالإضافة إلى مدينة ديرالزور حيث بلغت نسبة تغطية تلك الخدمات للمناطق العمرانية والسكانية في المحافظة نحو *60 %*, ليستمر نطاق توسع تلك الخدمات لتشمل عدد من المدن ومراكز النواحي والبلديات حيث *بلغت نسبة تغطية تلك الخدمات في عام 1994 نحو 74%*, ثم شهد هذا النوع من الخدمات ثورة حقيقية حيث *بلغت نسبة تغطيتها في عام 2004 نحو 90% لتشمل أغلب المناطق العمرانية والسكنية في المحافظة*, كما في الشكل رقم (45).

1- مؤسسة المياه بمحافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة , بيانات إحصائية خاصة بكمية المياه المستهلكة المنتجة بالمحافظة, مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

شكل بياني رقم (45) يبين تطور عملية توسع خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

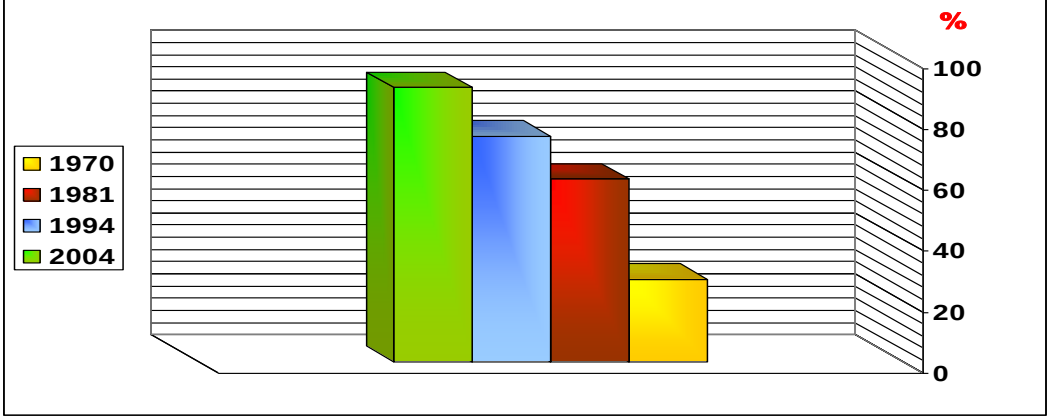

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةأعلاه.

2-2 تطور العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتوسع خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004:

لقد ارتفعت كمية استهلاك المحافظة من المياه الصالحة للشرب من 8000 م^3 في عام 1970 إلى 16590 م^3 في عام 1981, لتصل هذه الكمية في عام 1994 إلى نحو 28604 م^3 من المياه الصالحة للشرب إلى 38139 م^3 في عام 2004, [1] كما في الشكل رقم (46) و الجدول (43).

وقد رافق ارتفاع كمية إنتاج المحافظة من المياه الصالحة للشرب مع ارتفاع في معدل نصيب الفرد الإجمالي من المياه الصالحة للشرب, حيث *بلغ نصيب الفرد في عام 1970 نحو 37 ل/يوم, ليرتفع في عام 1981 إلى نحو 78 ل/يوم, ليواصل ارتفاعه إلى نحو 96 ل/يوم في عام 1994, ليصبح هذا المعدل في عام 2004 نحو 125 ل/يوم,* كما في الشكل رقم (47) والجدول رقم (43), وبشكل طبيعي فقد ترافق ارتفاع كمية استهلاك المياه الصالحة للشرب في المحافظة[2]

1 -مؤسسة المياه بمحافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة, بيانات إحصائية خاصة بكمية المياه المستهلكة المنتجة بالمحافظة, مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

2- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة– بيانات إحصائية خاصة بنصيب الفرد من المياه على مستوى المحافظة (حضر – ريف), مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

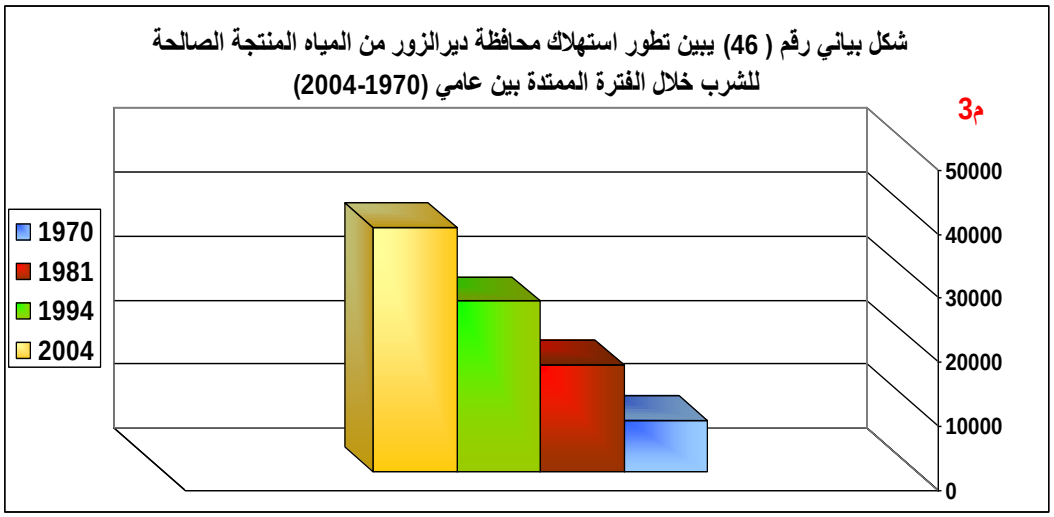

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةأعلاه.

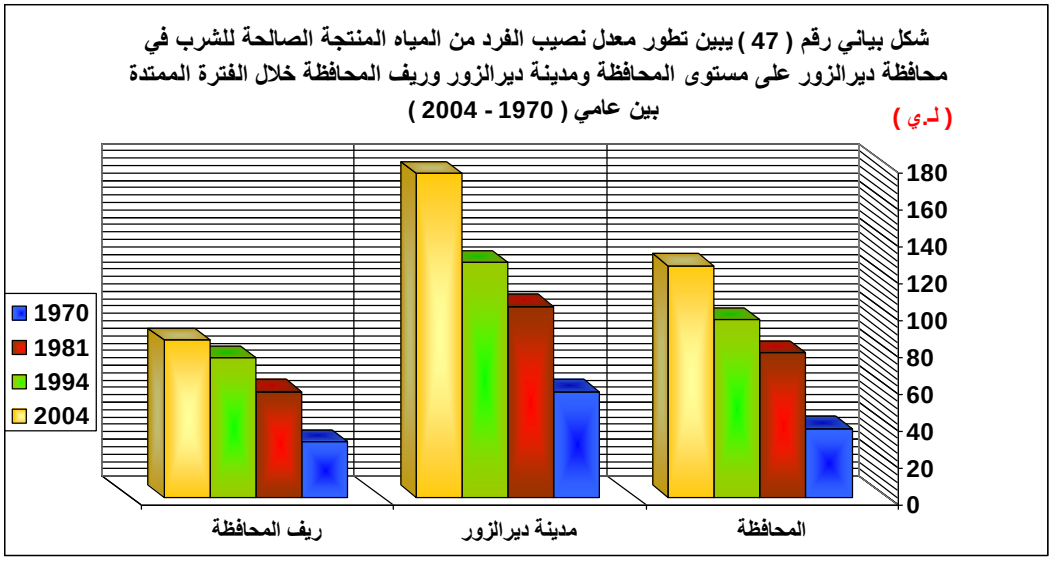

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةفي الجدول رقم 43.

مع ارتفاع عدد المشتركين بهذه الخدمة, *حيث ارتفع عدد المشتركين من 7474 مشترك في عام 1970 إلى 26694 مشترك في عام 1981, ليتضاعف عدد المشتركين في عام 1994 إلى نحو 46831 مشترك, ليصل عددهم في عام 2004 إلى نحو 78329 مشترك.* [1]

وفق البيانات الخاصة بخدمات المياه والتابعة لقسم التخطيط بمؤسسة المياه فقد بلغ معدل نمو إنتاج المياه الصالحة للشرب في المحافظة 6.9% بين عامي 1970- 1981, حيث يقابله 3.1% معدل نمو السكان في المحافظة و 2.3% وهو معدل نمو الوحدات السكنية خلال نفس الفترة, ثم انخفض معدل إنتاج المياه الصالحة للشرب إلى 4.3%, يقابله 4.6% معدل النمو السكاني في المحافظة و 5.7% معدل نمو الوحدات السكنية في المحافظة خلال الفترة بين عامي 1981– 1994, ثم ليطرأ انخفاض في معدل إنتاج المياه الصالحة للشرب إلى 2.9%, ليقابله انخفاض في معدل النمو السكاني 3.2%, و معدل نمو الوحدات السكنية في المحافظة حيث بلغ 2.6% بين عامي 1994- 2004. كما في الجدول رقم (43).

2- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم المشتركين- بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد المشتركين بخدمات المياه , مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

الجدول رقم (43): يبين تطور عدد السكان والمساكن ومعدل نموهم ومؤشرات تطور خدمات مياه الشرب في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد السكان الإجمالي	292330	408357	711375	948000
معدل النمو (%)	3.6	3.1	4.6	3 .2
عدد المساكن	44443	57171	118058	131434
معدل النمو (%)	2	2.3	5.7	2.6
كمية المياه المعدة للاستهلاك (ألف م^3)	8000	16590	28604	38139
معدل نمو إنتاج المياه المعدة للاستهلاك (%)	---	6.9	4.3	2.9
معدل نصيب الفرد الإجمالي في المحافظة من مياه الشرب (ل/يوم)	37	78	96	125
معدل نصيب الفرد الإجمالي من المياه المعدة للاستهلاك في الحضر (ل/يوم)	57	103	127	175
معدل نصيب الفرد الإجمالي من المياه المعدة للاستهلاك في ريف المحافظة (ل/يوم)	30	57	75	85
نسبة السكان المستفيدين من المياه (%)	27	60	74	9
عدد المشتركين بخدمة المياه	7474	26694	46831	78329

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء – نتائج التعدادات السكانية الأربعة.
- المكتب المركزي للإحصاء – نتائج الإحصاءات الخاصة بالسكن والمساكن للتعدادات الإحصائية الأربعة.
- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات المياه بالمحافظة للأعوام الأربعة .
- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على الأعمدة الأربعة الأولى.

توضح البيانات الإحصائية في الجدول رقم (44), والأشكال ذات الأرقام (50,49,48) مقدار التحسن الكبير في مستوى خدمات مياه الشرب من خلال تغطيتها للقسم الأعظم من المناطق والمراكز السكانية والعمرانية في محافظة دير الزور, ومن خلال تحليلنا لهذه البيانات نستنتج ما يلي:

– تغطي خدمات مياه الشرب الغالبية العظمى من التجمعات العمرانية والسكانية, إذ بلغت جملة المساكن المخدمة بمياه الشرب نحو 111 ألف مسكن, والتي تمثل نحو 71.5% في عام 2004, بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز في عام 1970 نحو 18% من جملة المساكن في المحافظة, وتتراوح نسبة تخديم المساكن بين 3% و 95% في عام 2004 بعد أن كانت هذه النسبة في عام 1970 لا تتجاوز نحو 17.5%من جملة المساكن ومقتصرة فقط على مدينة ديرالزور, وقد بلغت النسبة أدناها في مراكز الكسرة والصور والسوسة ويرجع ذلك إلى النمو الكبير للمساكن في مركز الكسرة, وحالة الجفاف المتزامن مع نضوب مياه نهر الخابور بالنسبة لمركز الصور, وتأخر مشاريع خدمات مياه الشرب في مركز السوسة مما أدى إلى تدني نسبة التخديم في حين كانت النسبة متوسطة في غالبية المراكز العمرانية والسكانية في منطقة البوكمال وهذا يعود إلى تقصير الحكومة بتطوير هذا القطاع وتنميته, في حين بلغت النسبة أقصاها في مراكز البصيرة والتبني ودير الزور وهذا الأمر طبيعي ومرده إلى ارتفاع الكثافة العمرانية في هذه المساكن.

– إن التطور الكبير الذي بلغه قطاع الخدمات هذا في إيصال المياه النقية إلى القسم الأكبر من سكان هذه المحافظة وفي أغلب المراكز السكانية والعمرانية حيث ارتفعت نسبة تخديم السكان من 27% في عام 1970 إلى 90% من مجمل سكان المحافظة يعد مؤشراً جيداً على تحسن هذا النوع من الخدمات.

– لا يتم توزيع خدمات مياه الشرب توزيعاً عادلاً بين المراكز السكانية والعمرانية في المناطق الثلاثة الرئيسية في المحافظة تبعاً لنسب تخديم السكان والمساكن وخصوصاً بين المنطقتين الثانية والثالثة حيث تعاني منطقة البوكمال الأكثر عدداً من ناحية المراكز الإدارية والسكان والمساكن من انخفاض نسبة الخدمات الخاصة بمياه الشرب في حين تستحوذ منطقة الميادين الأقل من ناحية المراكز الإدارية والسكان والمساكن بنسبة خدمات أعلى بالنسبة لتخديم المساكن ومتساوية من ناحية تخديم

السكان بخدمات مياه الشرب وهذا يعود لقربها من المنطقة الأولى (مركز المحافظة) والتي تستحوذ على النسبة الأعلى من خدمات البنية التحتية في المحافظة.

.

شكل بياني رقم (48) يبين نسبة تخديم المساكن بمياه الشر على مستوى المناطق الإدارية في محافظة دير الزور في عام 1970

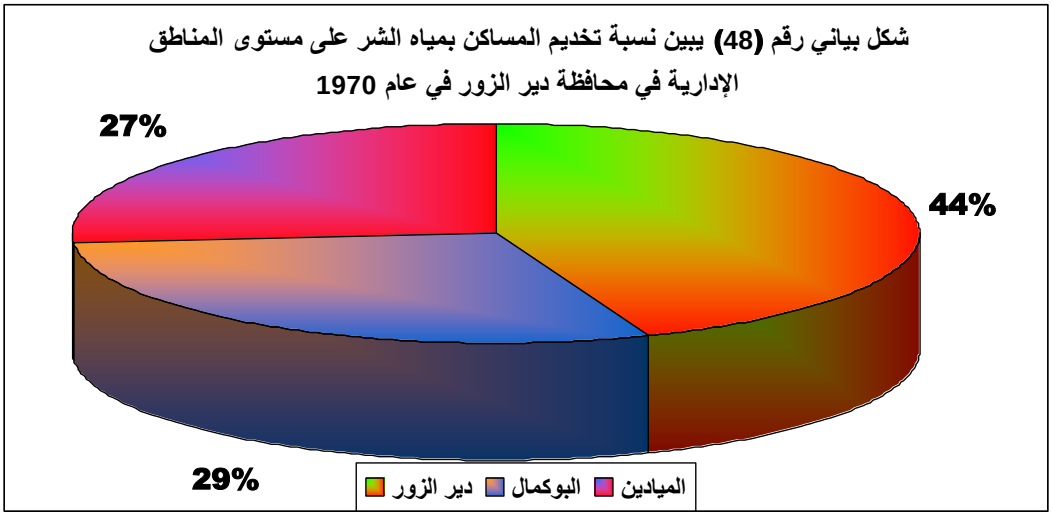

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةفي أعلاه.

شكل بياني رقم (49) يبين نسبة تخديم المساكن بمياه الشرب على مستوى المناطق الأدارية في محافظة ديرالزور في عام 2004

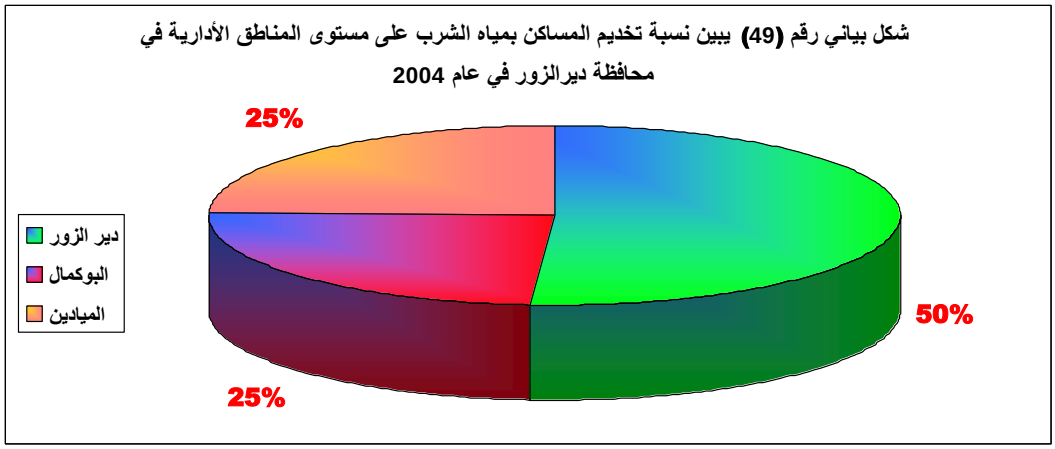

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةفي أعلاه.

جدول رقم (44) يبين المقارنة بين تطور أعداد المساكن ومؤشرات تطور خدمات مياه الشرب للمساكن والسكان في محافظة ديرالزور على مستوى المناطق الثلاثة الرئيسية ومراكز النواحي بين عامي 1970–2004.

أسم المنطقة	اسم الناحية	إحصائية عام 1970			إحصائية عام 2004		
		أعداد المساكن	نسبة المساكن المخدمة بمياه الشرب	نسبة تخديم السكان	أعداد المساكن	نسبة المساكن المخدمة بمياه الشرب	نسبة تخديم السكان
مركز دير الزور	مركز دير الزور	14478	%60	%27	51506	%95.5	%99
	الكسرة	2697	%11.2	----	6125	%58.3	%95
	البصيرة	1998	%15.5	----	5840	%96.6	%98
	مو حسن	1392	%16.6	----	5185	%94.9	%98
	التبني	2223	%12.1	----	5291	%96.5	%97
	خشام	1184	%10.3	----	4655	%94.1	%95
	الصور	2023	%8	----	6458	%58.5	%60
مركز البوكمال	مركز البوكمال	3756	%20.9	----	14172	%79.7	%94
	هجين	2418	%17.4	----	10864	%77.6	%95
	الجلاء	1203	%12	----	4321	%79.7	%89
	السوسة	1878	%6.3	----	5819	%43.2	%90
مركز الميادين	مركز الميادين	3411	%21.8	----	13305	%93.7	%98
	ذيبان	2767	%16.5	----	8897	%92.1	%98
	العشارة	3015	%17.2	----	12238	%95.2	%98
المحافظة		44443	%17.5	%27	154876	%75.5	%93

المصدر: -المكتب المركزي للإحصاء – نتائج الإحصاءات الخاصة بالسكن والمساكن للتعدادات الإحصائية الأربعة.
- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات المياه بالمحافظة لعامي (1970-2004) .
- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على لبيانات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ومؤسسة المياه بمحافظة دير الزور.

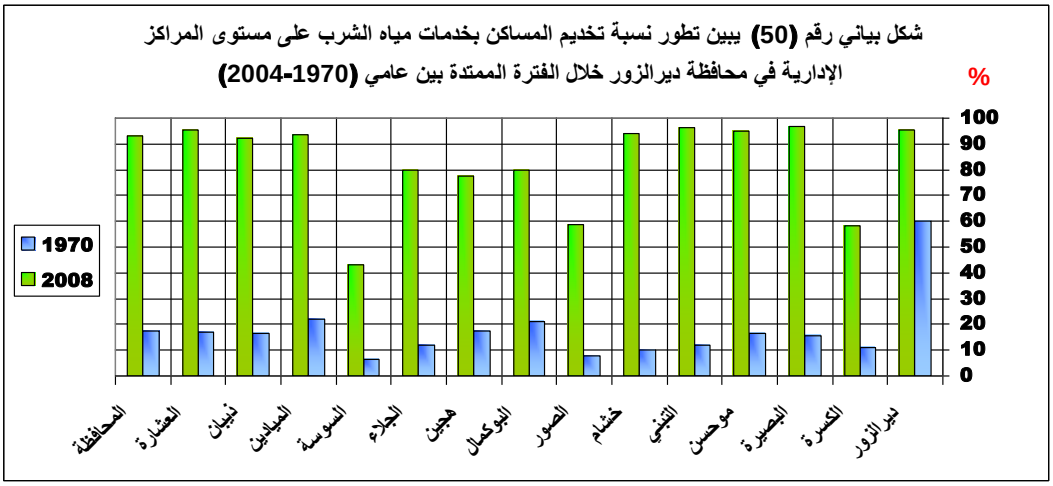

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في أعلاه

2-3- تطور خدمات مياه الشرب في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني بين عامي 1970- 2004:

يعد النمو السكاني في محافظة ديرالزور مرتفعاً بالرغم من انحدار مؤشر النمو عما كان عليه في السنوات السابقة وقد تزامن هذا النمو مع ارتفاع في معدلات النمو العمراني في المحافظة والتي فرضتها الزيادة السكانية التي شهدتها هذه المحافظة, حيث أ ن الربط بين معدلي النمو السكاني والعمراني في المحافظة من جهة ومعدل نمو إنتاج المياه الصالحة للشرب من جهة أخرى كما في الشكل البياني رقم (51) يهدف إلى إيجاد حالة من التوازن بين تلك المعدلات من ناحية والتنبؤ بوجود أي خلل يمكن أن يحدث ومحاولة معالجته من ناحية أخرى, حيث تبين لنا المصادر الإحصائية أن معدل النمو السكاني في محافظة ديرالزور لعام 2004 قد بلغ 3.2%, وذلك يعني أن معدل الزيادة الطبيعة الصافية لسكان المحافظة يبلغ نحو 32096 نسمة, وبالتالي على الدولة أن تطور خدماتها في مجال تأمين المياه الصالحة للشرب بمواصفات جيدة في هذه المحافظة حتى تكون قادرة على استقبال هذا التدفق الديموغرافي لنفس العام, وإلى تأمين المياه اللازمة لهم, وعلى اعتبار أن متوسط استهلاك الفرد اليومي من المياه المنتجة المعدة للاستهلاك يومياً يبلغ نحو 24 ل/يوم وذلك حسب المستوى الحالي, فإن هذه التدفقات الديموغرافية تحتاج إلى تأمين 1504 م^3 من

المياه المنتجة المعدة للاستهلاك سنوياً في حال بقاء معدل النمو السكاني ثابتاً, وبما أن متوسط طاقة محطات التصفية من النموذج مسبق الصنع (متوسط الإنتاج) يتراوح بين 3000- 4000 م^3 يومياً, *فإن التدفقات السكانية الجديدة في المحافظة تحتاج إلى إنشاء محطة تصفية للمياه جديدة كل سنتين لمواجهة تلك الزيادة السكانية في المحافظة , وهذا يعني أن مواجهة احتياجات التدفقات السكانية الجديدة وتأمين احتياجاتهم المائية بشكل لا يؤثر على الاحتياجات المائية لبقية سكان المحافظة يتطلب من الدولة استثمار 100 مليون ل.س بشكل سنوي وهو متوسط تكلفة إنشاء محطة لتصفية المياه من النوع متوسط الإنتاج (متضمنة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية وعمليات ربط المحطة بشبكة من الخطوط التي تصلها بخزانات تجميع المياه وإيصالها إلى المشتركين ضمن مناطقهم), إضافة إلى مبلغ 6.30 مليون ليرة وهي تمثل الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمارات في مجال خدمات إنتاج المياه الصالحة للشرب لمحافظة ديرالزور وفقاً لخطة وزارة الإسكان والمرافق لتطوير البنية التحتية الخاصة بمياه الشرب في المحافظة في عام2004.*

أما بالنسبة للنمو العمراني المواكب للزيادة السكانية والذي بلغ في عام 2004 نحو 2.6%, مما يعني أن معدل الزيادة السنوية الصافية للوحدات السكنية في المحافظة تبلغ نحو 3407 مسكن في حال ثبات معدل النمو العمراني, وهذا يدعو الدولة إلى تأمين المياه اللازمة لكل وحدة سكنية, وبما *أن متوسط حصة الوحدة السكنية في المحافظة قد بلغ 3 م^3 سنوياً من المياه المنتجة المعدة للاستهلاك وفقاً للإحصاءات عام2004, وذلك حسب المستوى الحالي, فإن هذه الوحدات السكنية الجديدة تحتاج إلى تأمين نحو 1136 م^3 من المياه المنتجة المعدة للاستهلاك في حال بقاء معدل النمو العمراني ثابتاً, وعلى اعتبار أن كل 1597 وحدة سكنية في المحافظة تحتاج إلى محطة لتصفية المياه وذلك حسب المستوى الحالي, فإن هذه الزيادة العمرانية في عدد الوحدات السكنية تحتاج إلى نحو محطتين لتقديم الخدمات الخاصة بتأمين المياه المعدة للاستهلاك للوحدات السكنية الجديدة, إذ إن تكلفة محطة التصفية الواحدة تقدر بالمتوسط بنحو 100 مليون ل.س*[1] وفق البيانات الإحصائية الخاصة بالاعتمادات المالية

1- مؤسسة المياه بمحافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة, بيانات إحصائية مالية خاصة بالإعتمادات المالية المخصصة لمؤسسة المياه, وتكاليف أنشاء محطات التصفية لعام 2004.

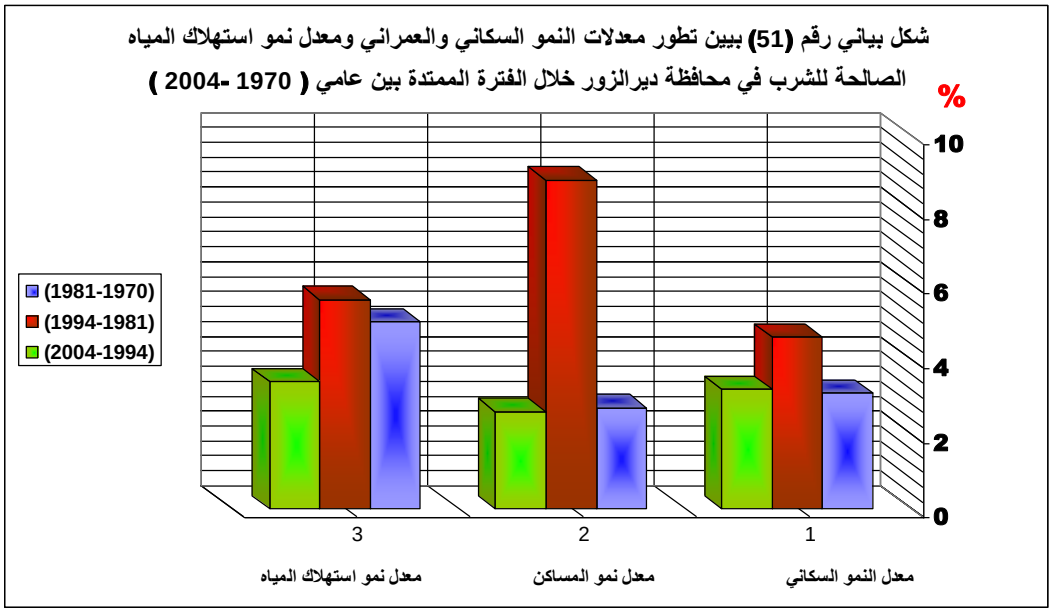

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةفي أعلاه.

والتابعة لقسم التخطيط بمؤسسة المياه وتكاليف إنشاء محطات التصفية , وبالتالي فإن على الدولة رصد مبلغ 200 مليون ل.س, ضمن خططها التنموية لتشييد المحطتين لمواجهة الزيادة السنوية في أعداد الوحدات السكنية في حال ثبات معدل النمو العمراني, ومن ناحية أخرى يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير درجة التحضر السكاني التي تشهده مدن المحافظة في تأمين المياه المنتجة المعدة للاستهلاك والتي تزداد بتأثير ذلك العامل فقد بلغت نسبة الحضر من إجمالي سكان المحافظة في عام 2004 نحو 36.2%, وهي في ازدياد مستمر نتيجة لهجرة سكان الأرياف إلى المدن الكبرى في المحافظة, وكما هو معروف فإن *معدل نصيب الفرد من المياه المنتجة الصالحة للشرب في المدن أعلى منه في الريف حيث بلغ ذلك المعدل نحو 146 ل/ يوم في المدن, و 103 ل/ يوم في الريف وفقاً لإحصاءات عام 2004,* [1] ويزداد ذلك المعدل مع ازدياد حجم المدن. من خلال ما تقدم نلاحظ أن هناك توافق بين معدلات النمو السكاني والعمراني في المحافظة ومعدل نمو إنتاج المياه المعدة للاستهلاك, وبالرغم من ذلك التوافق نجد أن هناك فجوة كبيرة بين الواقع السكاني والعمراني

1- مؤسسة المياه بمحافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة, بيانات إحصائية خاصة بمعدل نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب في محافظة ديرالزور (ريف – مدينة), مرجع سبق ذكره ,لعام 2004.

من جهة وكمية المياه المنتجة في المحافظة من جهة أخرى فإذا ما قورن نصيب الفرد في المحافظة والبالغ 24 ل/ يوم, مع نصيب الفرد اليومي من المياه في مدن أخرى من العالم, نجد أن *نصيب الفرد من المياه في مدينة كان الفرنسية يبلغ نحو 40 ل/ يوم, وفي مدينة أزمير التركية يبلغ نحو 42 ل/ يوم, وفي مدينة الفيوم المصرية 34 ل/ يوم, وفي مدينة صفاقس التونسية 29 ل/ يوم, وفي مدينة أبها السعودية بلغ نحو 27 ل/ يوم, وفي مدينة أربد الأردنية بلغ نحو 20 ل/ يوم*[1] شكل (52).

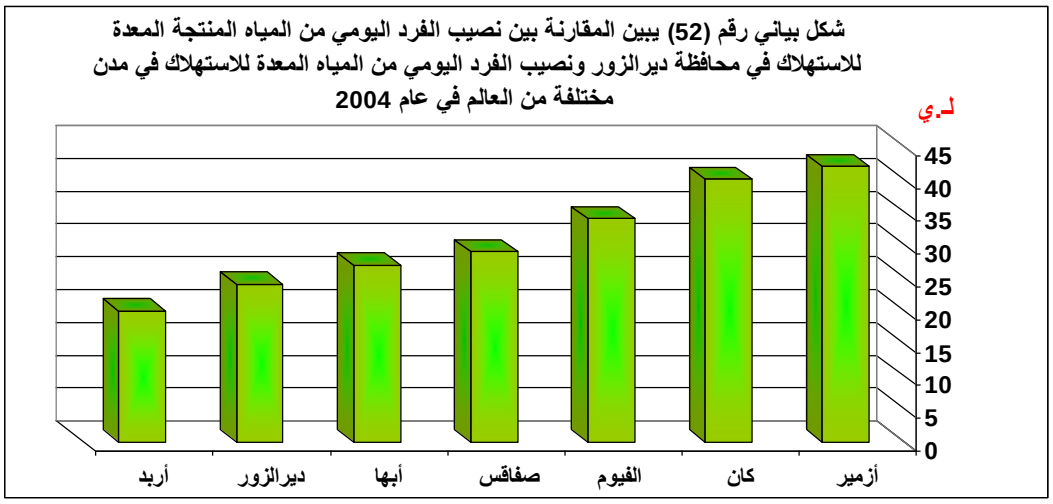

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةفي أعلاه.

مما سبق نلاحظ الفروق بين معدل نصيب الفرد اليومي من المياه ونصيب الفرد اليومي من المياه في مدن أخرى مشابهة من دول متقدمة ودول نامية ودول من العالم الثالث, ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدل نصيب الفرد من المياه في المحافظة إلى وجود عجز مائي موروث من سنوات سابقة وخصوصاً الفترة الممتدة بين عامي 1970-1994, حيث تنبهت الدولة إلى هذا الانخفاض لتبدأ بتقليص هذه الفجوة من خلال زيادة كمية المياه المنتجة المعدة للاستهلاك والعمل على زيادة عدد محطات التصفية وبناء السدود التخزينية, حيث بدأت الحكومة وخصوصاً بعد عام 2000 ببناء أربع محطات للتصفية سنوياً بهدف زيادة كمية المياه المنتجة.

1- مجلة المهندس العربي , نقابة المهندسين السوريين , العدد 149, الربع الثاني لعام 2009, بحث خاص عن محطات تصفية المياه وتطور نصيب الفرد من المياه في مدن بعض دول العالم 2004.

ثانياً- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور خدمات الكهرباء في المحافظة

تشكل الطاقة الكهربائية إحدى الدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، حيث يقاس تقدم الأمم والشعوب بمقدار استهلاك وتوفر الطاق ة الكهربائية, ونتيجة للنمو السكاني المرتفع والمترافق مع تطور في القطاعات العمرانية والاقتصادية والخدمية التي شهدتها محافظة ديرالزور خلال العقود الماضية , فقد ارتفع مؤشر استهلاك الطاقة في المحافظة, الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية. للوقوف على طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والعمراني ومدى مواكبة قطاع خدمات الكهرباء لها, ستتم دراسة تطور تلك العلاقة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004 للوصول إلى ماهية تلك العلاقة.

1- تطور قطاع الكهرباء في محافظة دير الزور بين عامي1970-2004:

إن محافظة ديرالزور كغيرها من المحافظات الأخرى تعاني معاناة كبيرة لعدم استقرار الشبكة الكهربائية فيها وذلك لارتباطها في الشبكة الوطنية لعموم القطر حيث *ارتفعت حصة المحافظة من مجموع الطاقة الكهربائية المعدة للاستهلاك على مستوى القطر من 4.6% في عام 1970 إلى 5.2% في عام 1981, لتصل إلى 5.7% في عام 1994, ثم إلى 6.4% في عام 2004,* [1] وفقاً للبيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الكهرباء في المحافظة التابعة لمديرية التخطيط والإحصاء والتدريب كما في الجدول رقم (45), والشكل رقم (53).

1- الشركة العامة لكهرباء محافظة دير الزور, مديرية التخطيط والإحصاء والتدريب بالشركة , بيانات إحصائية خاصة بخدمات الكهرباء بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

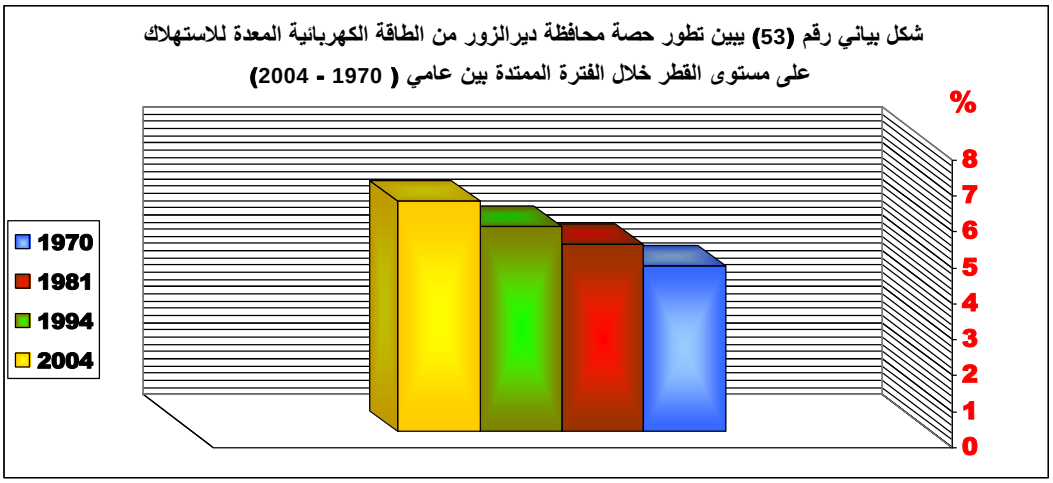

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةفي الجدول رقم45.

ترتبط محافظة ديرالزور بالشبكة العامة السورية على التوتر 400 ك.ف على خطوط (جندر- تدمر- ديرالزور), وقد تم دخول خط (حمص- تدمر – ديرالزور) 400 ك.ف بالخدمة في عام 2004 مما انعكس إيجابياً على التوتر العام البالغ 230 ك.ف, وكذلك ترتبط المحافظة بالشبكة 230 ك.ف عن طريق خطوط (الرقة – ديرالزور, الحسكة – ديرالزور). تتغذى محافظة ديرالزور من عدد من محطات التحويل باستطاعات مختلفة قدرها 400/ 230/ 66 ك.ف:

- **محطات تحويل (230/400 ك.ف)**: توجد في محافظة ديرالزور محطة رئيسية في موقع التيم باستطاعة 300 م.ف.أ وقد دخلت هذه المحطة بالخدمة الفعلية في عام 1990, وقد أصبحت المحافظة تتغذى بهذا النوع من التوتر بعد دخول خط (حمص – تدمر – ديرالزور) في عام 2004. وترتبط هذه المحطات بخطوط (230/400 ك.ف) بطول 338 كم.
- **محطات تحويل (66/230 ك.ف)**: لقد دخل هذا النوع من المحطات بالخدمة الفعلية في عام 1980 وقد كان عددها محطة واحدة (محطة تحويل ديرالزور الرئيسية) ثم أدخلت بالخدمة محطة جديدة (محطة تحويل التيم) في عام 1990 ليصبح عددها محطتين ثم زاد عددها إلى ثلاث محطات (محطة تحويل الدوير) في عام 2004, باستطاعة إجمالية 605 م.ف.أ, وترتبط هذه المحطات بخطوط (66/230 ك.ف) بطول 541 كم.

- **محطات تحويل (20/66 ك.ف)**: لقد أدخل هذا النوع من المحطات بالخدمة الفعلية في عام 1980, وقد كان عددها خمس محطات (الرئيسية, العمران, الإذاعة, الميادين, البوكمال), ليزداد عددها في 1994 إلى سبع محطات (التيم, الطلائع), ثم ليصبح عددها في عام 2004 إلى ثمان محطات (المغلقة), (الدوير, غرانيج), وترتبط هذه المحطات بخطوط (66 ك.ف) بطول 621 كم.

أما بالنسبة لمحطات التحويل الأرضية والهوائية التي تغذي المحافظة بالطاقة الكهربائية فقط ارتفع عددها من 52 مركز تحويل أرضي وهوائي في عام 1970 إلى 353 مركز تحويل أرضي وهوائي في عام 1981, لتشهد أعداد هذه المراكز زيادة كبيرة في عام 1994 حيث بلغت أعداد مراكز التحويل نحو 897 مركز تحويل أرضي وهوائي, ثم لتزداد لتصل في عام 2004 إلى 2222 مركز تحويل أرضي وهوائي. [1] كما في الشكل رقم (54), و الخريطة رقم (27), و الجدول رقم (45).

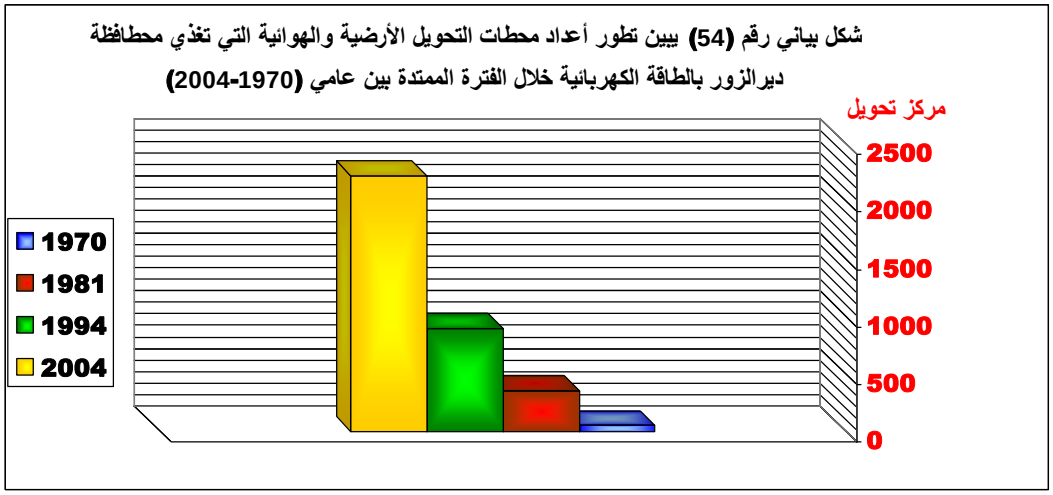

شكل بياني رقم (54) يبين تطور أعداد محطات التحويل الأرضية والهوائية التي تغذي محطافظة ديرالزور بالطاقة الكهربائية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةفي الجدول رقم 45.

1- الشركة العامة لكهرباء محافظة دير الزور, مديرية توزيع الطاقة الكهربائية بالشركة , بيانات إحصائية خاصة بخدمات الكهرباء بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

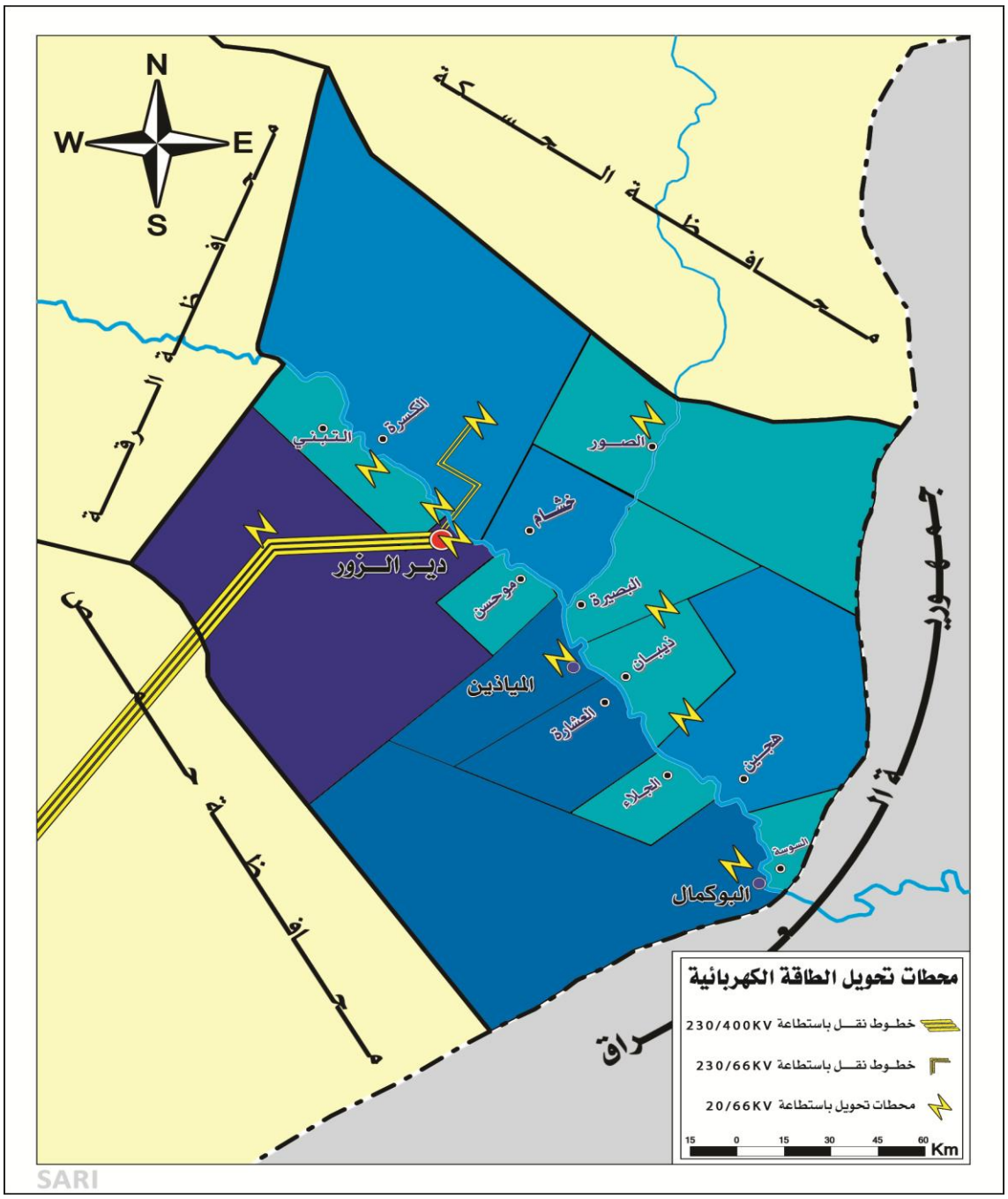
N
W
E
S
محافظة الحسكة
محافظة الرقة
محافظة حمص
جمهورية العراق
الكسرة
التبني
الصور
خشام
دير الزور
موحسن
البصيرة
الميادين
ذيبان
العشارة
هجين
الجلاء
السوسة
البوكمال
محطات تحويل الطاقة الكهربائية
خطوط نقل باستطاعة 230/400KV
خطوط نقل باستطاعة 230/66KV
محطات تحويل باستطاعة 20/66KV
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

الجدول رقم (45): يبين تطور مؤشرات الطاقة الكهربائية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004.

المـــؤشـــر	الأعـــــوام			
	1970	1981	1994	2004
تطور حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية على مستوى القطر	%4.6	%5.2	%5.7	%6.4
عدد محطات التحويل على التوتر (230/400 ك.ف)	----	----	1	2
عدد محطات التحويل على التوتر (66/230 ك.ف)	1	1	2	3
عدد محطات التحويل على التوتر (20/66 ك.ف)	----	5	7	8
عدد مراكز تحويل الطاقة الكهربائية (الأرضي والهوائي)	52	353	897	2222

المصدر: الشركة العامة لكهرباء محافظة دير الزور, مديرية التخطيط والإحصاء والتدريب بالشركة , بيانات إحصائية خاصة بخدمات الكهرباء بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004), مرجع سبق ذكره.

2- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور خدمات الكهرباء في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

لقد شهد قطاع الطاقة الكهربائية في محافظة ديرالزور تغيرات جوهرية بين عامي 1970-2004, الأمر الذي ساهم في تطور عملية التنمية بكل أشكالها, فقد كانت الكهرباء في عام 1970 مقتصرة فقط على المدن الرئيسية في المحافظة (ديرالزور- الميادين- البوكمال) وكانت تغطي ما نسبته نحو 27% لترتفع هذه النسبة إلى نحو 60% في عام 1981, ولتصل إلى 78% في عام 1994, ثم إلى 95% في عام 2004من مجمل المناطق المأهولة في المحافظة, كما في الشكل رقم (55).

شكل بياني رقم (55) يبين تطور عملية توسع خدمات الكهرباء في محافظة دير الزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

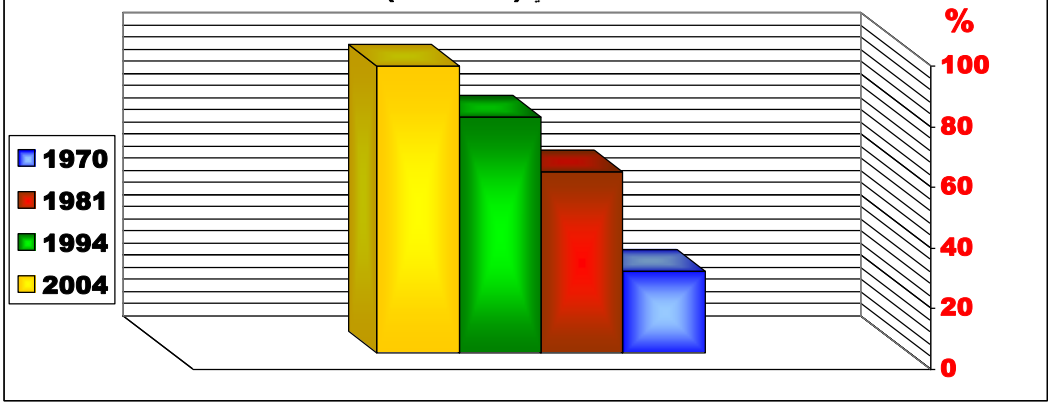

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردةأعلاه.

إن استهلاك المحافظة من الطاقة الكهربائية قد ارتفع من 4091 مليون ك.و.س في عام 1970 إلى 5683 مليون ك.و.س في عام 1981, وإلى 7631 مليون ك.و.س في عام 1994, وإلى 157122 مليون ك.و.س في عام 2004, [1] كما في الشكل رقم (56) والجدول رقم (46), *وقد زاد الاهتمام بإنارة المناطق والتجمعات الريفية بعد عام 1970 ففي نفس العام اقتصرت الكهرباء على المدن فقط, ليزداد بعد ذلك عدد القرى والتجمعات المنارة في الريف لتصل إلى نحو 178 تجمع في عام 1981 ثم إلى 361 تجمع في عام 1994, ليرتفع إلى 465 تجمع في عام 2004,* [2] *حيث ارتفع عدد المشتركين بالخدمة الكهربائية في محافظة ديرالزور من 12000 مشترك في عام 1970 إلى 78423 مشترك في عام 1981, ليصل إلى 141087 مشترك في عام 1994, ليزداد إلى 165273 مشترك في عام 2004,* [1] *حيث بلغ نصيب الفرد في محافظة دير الزور من الطاقة الكهربائية المعدة*

1- الشركة العامة للكهرباء بم حافظة دير الزور, مديرية توزيع الطاقة بالمؤسسة , بيانات إحصائية خاصة بكمية الطاقة الكهربائية المستهلكة بالمحافظة, مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

2- الشركة العامة للكهرباء بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة– بيانات إحصائية بتطور واقع خدمات توزيع الطاقة الكهربائية على مستوى المحافظة (حضر – ريف), مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

للاستهلاك 14 ك.و.س بين عامي 1970-1981, لينخفض نصيب الفرد في المحافظة من الطاقة الكهربائية إلى 11 ك.و.س في عام 1994, وذلك ناتج عن الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها المحافظة خلال تلك الفترة والتي قابلتها زيادة متواضعة في كمية الطاقة الكهربائية المخصصة للمحافظة, *ليرتفع نصيب الفرد في المحافظة من الطاقة الكهربائية إلى 17 ك.و.س في عام 2004*, [2] وهذا الارتفاع ناتج عن الزيادة الكبيرة في كمية الطاقة الكهربائية المعدة للاستهلاك المخصصة للمحافظة والتي ترافقت مع انخفاض واضح في معدلات النمو السكاني في المحافظة مما أدى إلى وجود وفرة كهربائية أدت إلى ارتفاع في نصيب الفرد من أبناء المحافظة من الطاقة الكهربائية. ومع إدراك أهمية توفر مصدر الطاقة الكهربائية فـإن الشيء الأهم هو مدى استقرار وكفاية تجهيز الطاقة الكهربائية.

تميز واقع خدمات إنتاج الطاقة الكهربائية وتوفرها في محافظة ديرالزور في عام 1970 بالوفرة الكهربائية من خلال تحقيق نوع من التوازن بين عاملي العرض والطلب حيث تميز معدل نمو إنتاج الطاقة الكهربائية في المحافظة بالارتفاع حيث بلغ نحو 3.2% في عام 1970, في حين قابله انخفاض في معدل النمو السكاني في المحافظة والذي بلغ نحو 3.1% والذي رافقه معدل منخفض للنمو العمراني الذي بلغ نحو 2 % خلال نفس الفترة, وفي عام 1981 طرأ ارتفاع طفيف على معدل نمو إنتاج الطاقة الكهربائية والذي ارتفع إلى 3.3%, في حين ارتفع معدلي النمو السكاني والعمراني في المحافظة حيث ارتفع إلى نحو 3.1%, ومعدل النمو العمراني إلى 2.3%, الأمر الذي

1- الشركة العامة للكهرباء بمحافظة ديرالزور – قسم المشتركين– بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد المشتركين بخدمات الطاقة الكهربائية, مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

2- الشركة العامة للكهرباء بمحافظة ديرالزور – قسم التخطيط بالمؤسسة– بيانات إحصائية بتطور نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية على مستوى المحافظة (حضر – ريف), مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

شكل بياني رقم (56) يبين تطور كمية الطاقة الكهربائية المستجرة في محافظة ديرالزور بين عامي (1970-2004)

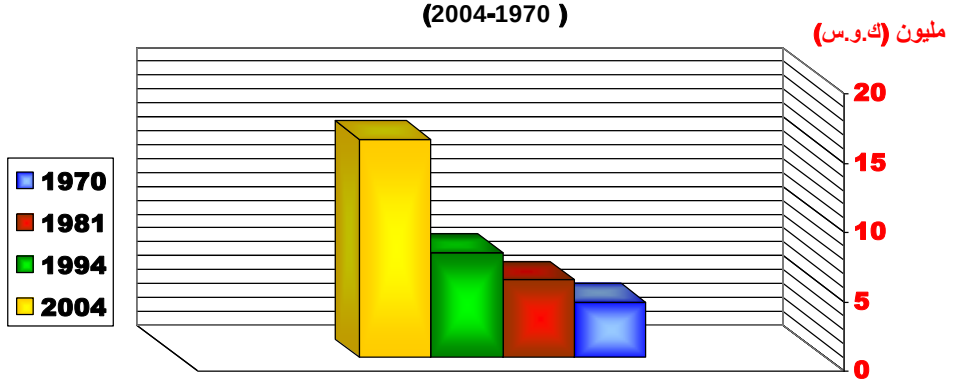

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية أعلاه.

أدى إلى تخفيض العجز في تلبية الاحتياجات السكانية والعمرانية المتزايدة من الطاقة الكهربائية في المحافظة خلال تلك الفترة, أما بالنسبة لعام 1994 فقد استمر معدل نمو إنتاج الطاقة الكهربائية في المحافظة بالانخفاض حيث بلغ نحو 2% مقابل ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني والعمراني حيث وصل الأول إلى 4.6%, والثاني إلى 5.7%, مما أدى إلى تزايد اتساع الفجوة بين تلك المعدلات أسفرت عن حدوث عجز كبير في الخدمات الكهربائية في المحافظة, إلا أن هذا العجز لم يدم طويلاً من خلال العمل على رفع معدل نمو إنتاج الطاقة الكهربائية في هذه المحافظة والذي بلغ في عام 2004 نحو 7.5%, وبالمقابل بدأت معدلات النمو السكاني والعمراني بالانخفاض حيث بلغ معدل النمو السكاني في المحافظة نحو 3.2%, ومعدل النمو العمراني نحو 2.6%, مما أدى إلى حدوث وفرة في الطاقة الكهربائية المنتجة في المحافظة وتعويض العجز الكهربائي الذي عاشته المحافظة خلال العقود الثلاثة الماضية بالإضافة إلى العمل على تحقيق نوع من التوازن بين مؤشرات النمو الثلاثة, وقد استمر العمل على تقليص الفجوة بين معدلات النمو الثلاثة وتحقيق زيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية بعد عام 2004, من خلال المحافظة على ارتفاع معدل نمو إنتاج الطاقة الكهربائية والذي بلغ نحو 7.5%, و ثبات في معدل النمو السكاني في المحافظة والذي بلغ نحو 3.2%, و انخفاض في معدل النمو العمراني في المحافظة إلى نحو 1.9%, مما أدى إلى حدوث وفرة كهربائية عاشتها المحافظة بعد سنوات من النقص والقلة في الطاقة الكهربائية المتوفرة فيها مما شكل

دفع لعملية التنمية المختلفة الجوانب التي بدأت ثمارها تظهر في أفق المحافظة كما في الشكل رقم (57) والجدول رقم (46).

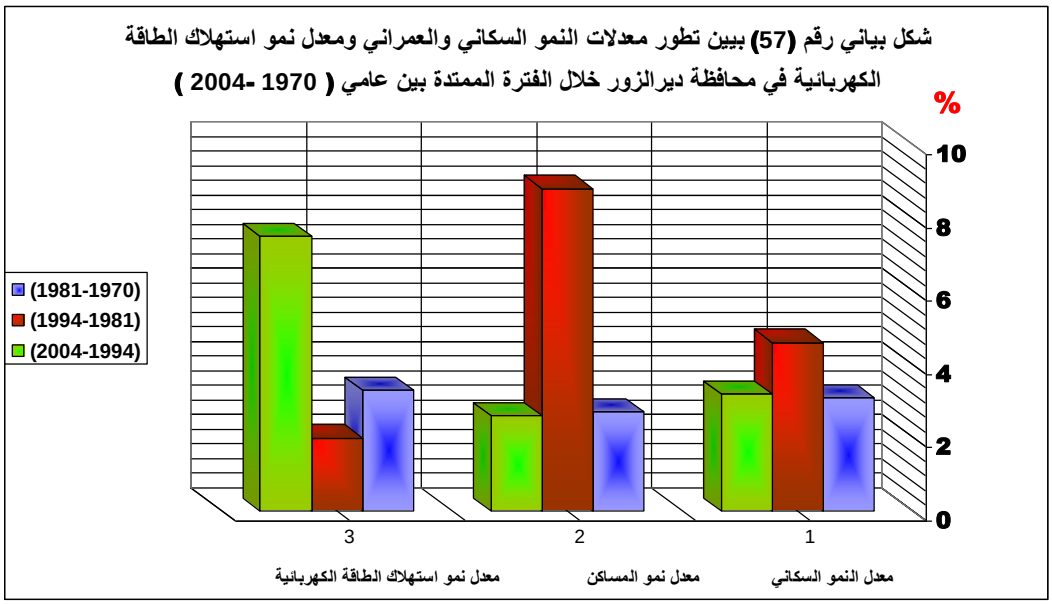

تم إعداد هذا الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (46).

الجدول رقم (46): يبين تطور عدد السكان والمساكن ومعدل نموهم ومؤشرات تطور الطاقة الكهربائية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد السكان الإجمالي*	292330	408357	711375	948000
معدل النمو %	3.6	3.1	4.6	3 .2
عدد المساكن *	44443	57171	118058	131434
معدل النمو %	2	2.3	5.7	2.6
الطاقة المعدة للاستهلاك **	409121	568314	763113	1571223
معدل نمو الطاقة الكهربائية %	3.2	3.3	2.0	7.5
نصيب الفرد من الطاقة المعدة للاستهلاك (ك.و.س) **	14	14	11	17
السكان المستفيدين من الطاقة الكهربائية % **	35.6	60	74	95
عدد المشتركين بالخدمة الكهربائية	12000	78423	141087	165273

المصدر: *- المكتب المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية الخاصة بالسكن والسكان للأعوام 1970-1981-1994-2004.

**** - مرجع سبق ذكره , الشركة العامة للكهرباء بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – بيانات إحصائية بكمية الطاقة الكهربائية المعدة للاستهلاك , ومعدل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ونسبة المستفيدين من خدمات الطاقة الكهربائية في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).**

- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على الأعمدة الأربعة الأولى.

توضح البيانات الإحصائية في الجدولين رقم (47) و(48) مقدار التحسن الكبير في مستوى خدمات الطاقة الكهربائية من خلال تغطيتها للقسم الأعظم من المناطق والمراكز السكانية والعمرانية في محافظة دير الزور, حيث فاق مستوى التخديم في تلك المراكز في المحافظة مثيله فيما يتعلق بخدمات تأمين مياه الشرب ومن خلال تحليل هذه البيانات يستنتج ما يلي:

1- تغطي خدمات الطاقة الكهربائية الغالبية العظمى من التجمعات العمرانية والسكانية, إذ بلغت جملة المساكن المخدمة بالطاقة الكهربائية نحو 131 ألف مسكن, والتي تمثل نحو 93.5% في عام 2004 بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز في عام 1970 نحو 30% من جملة المساكن في المحافظة, وتتراوح نسبة تخديم المساكن بين 72% و 97% في عام 2004 بعد أن كانت هذه النسبة في عام 1970 لا تتجاوز نحو 30% من جملة المساكن ومقتصرة فقط على المدن الرئيسية الثلاثة, وقد بلغت النسبة أدناها في مراكز الكسرة والصور ويرجع ذلك إلى النمو الكبير للمساكن في مركز الكسرة, وحالة الجفاف المتزامن مع نضوب مياه نهر الخابور والذي تولد عن ذلك واقع ديمغرافي واجتماعي بالنسبة لمركز الصور الأمر الذي أدى إلى تأخر في عملية التنمية والتطوير لمشاريع البنية التحتية ومنها قطاع الكهرباء مما أدى إلى تدني نسبة التخديم في حين كانت النسبة مرتفعة في غالبية المراكز العمرانية والسكانية وهذا يعود إلى التحسن الملحوظ في خدمات هذا القطاع من ناحية وارتفاع مستوى المعيشة للسكان في هذه المراكز السكانية والعمرانية.

2- التطور الكبير الذي بلغه قطاع الخدمات هذا في إيصال خدمات الكهرباء إلى القسم الأكبر من سكان هذه المحافظة وفي أغلب المراكز السكانية والعمرانية حيث ارتفعت نسبة تخديم السكان من 35.5% في عام 1970 إلى 96% [1]في عام 2008,من مجمل سكان المحافظة وهذا مؤشر جيد على تحسن هذا النوع من الخدمات.

1- الشركة العامة للكهرباء بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية– بيانات إحصائية خاصة بواقع بتغطية الخدمات التي تقدمها الشركة على مستوى المحافظة, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

الجدول رقم (47): يبين المقارنة تطور أعداد المساكن ومؤشرات تطور خدمات الطاقة الكهربائية للمساكن والسكان في محافظة ديرالزور على مستوى المناطق الثلاثة الرئيسية ومراكز النواحي بين عامي 1970– 2004.

أسم المنطقة	اسم الناحية	إحصائية عام 1970			إحصائية عام 2004		
		أعداد المساكن	نسبة المساكن المخدمة بالطاقة الكهربائية	نسبة تخديم السكان	أعداد المساكن	نسبة المساكن المخدمة بالطاقة الكهربائية	نسبة تخديم السكان
مركز دير الزور	مركز دير الزور	14478	%50	%60	41182	%97.2	%98
	الكسرة	2697	----	----	5758	%81.1	%94
	البصيرة	1998	----	----	5527	%98.8	%99
	مو حسن	1392	----	----	4836	%94.9	%96
	التبني	2223	----	----	4945	%96.3	%97
	خشام	1184	----	----	4367	%94.3	%95
	الصور	2023	----	----	6117	%72.4	%83
مركز البوكمال	مركز البوكمال	3756	%20.4	%23.7	10697	%95.7	%97
	هجين	2418	----	----	9001	%97.3	%98
	الجلاء	1203	----	----	4206	%96.9	%97
	السوسة	1878	----	----	5547	%94.5	%96
مركز الميادين	مركز الميادين	3411	%19.6	%22.8	10186	%95.1	%97
	ذيبان	2767	----	----	8270	%97	%98
	العشارة	3015	----	----	10795	%96.5	%98
المحافظة		44443	%30	%35.6	131434	%93.4	%96

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء – نتائج الإحصاءات الخاصة بالسكن والمساكن للتعدادا ت الإحصائية الأربعة.

- مؤسسة الكهرباء بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الكهرباء بالمحافظة على مستوى مراكز المناطق والنواحي في المحافظة لعامي (1970-2004) .

- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على لبيانات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ومؤسسة الكهرباء بمحافظة دير الزور.

جدول رقم (48): تبين المقارنة بين تطور نسب استهلاك الطاقة الكهربائية في محافظة ديرالزور على مستوى المناطق الثلاثة الرئيسية ومراكز النواحي بين عامي 1970–2004.

اسم المنطقة	اسم الناحية	إحصائية عام 1970	إحصائية عام 2004
		نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية	نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية
مركز دير الزور	مركز دير الزور	%53	%33
	الكسرة	----------	%3.1
	البصيرة	----------	%4.2
	مو حسن	----------	%3.1
	التبني	----------	%3.9
	خشام	----------	%3.1
	الصور	----------	%2.4
مركز البوكمال	مركز البوكمال	%24	%12.2
	هجين	----------	%6.1
	الجلاء	----------	%3.2
	السوسة	----------	%3.1
مركز الميادين	مركز الميادين	%23	%10.3
	ذيبان	----------	%5.8
	العشارة	----------	%6.7
المحافظة		%100	%100

المصدر: - مؤسسة الكهرباء بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة باستهلاك الطاقة الكهربائية بالمحافظة لعامي 1970-2004 .

3- تتفاوت المراكز السكانية والعمرانية في استهلاكها من الطاقة الكهربائية, ويتصدرها مدينة ديرالزور حيث يستهلك سكانه نحو ثلث الطاقة المستهلكة بالمحافظة (33%), كونها تعد مركز المحافظة وتبلغ نسبة سكان الحضر بها نحو 51% من جملة سكان الحضر بالمحافظة, في حين تبلغ نسبة الاستهلاك أدناها في مركز الصور إذ يستهلك ما نسبته نحو 2.7% من جملة استهلاك المحافظة وذلك لانخفاض نسبة سكانه (3.4%) من جملة سكان المحافظة, بالإضافة إلى ازدياد عدد المستهلكين غير النظاميين والذين يحصلون على الطاقة الكهربائية بشكل غير نظامي إذ تبلغ نسبة هؤلاء نحو 35% من جملة المستهلكين.

من خلال تحليل البيانات الإحصائية في الجدول السابق يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة السكان الحضر وزيادة استهلاك الطاقة فالمراكز السكانية والعمرانية التي ينخفض فيها نسبة الاستهلاك ترتفع فيها نسبة سكان الريف والعكس صحيح, حيث ينخفض استهلاك الطاقة في تسعة مراكز سكانية وعمرانية حيث يشكل نسبة سكان الحضر فيها نحو 30% من مجمل السكان في حين يرتفع الاستهلاك في خمسة مراكز حيث يتراوح نسبة السكن الحضر فيها ما بين 40% - 51% من مجمل السكان.

خلاصة القول: بالرغم من أن مؤشر استهلاك الطاقة للفرد لا يمثل إشباعاً مباشراً, إلا أن الطاقة تمثل مورداً ووسيلة لكثير من موارد إشباع كثير من حاجات الصحة والغذاء والتعليم والترويح وغيرها من الحاجات الإنسانية سواء للفرد أو المجتمع.

ثالثاً- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور خدمات الصرف الصحي في المحافظة

يعد قطاع خدمات الصرف الصحي في محافظة دير الزور من القطاعات المتخلفة من حيث تطور نمو الخدمات التي يقدمها ذلك القطاع للمراكز والأحياء السكانية و العمرانية في هذه المحافظة, وهذا الأمر مرتبط بالإهمال الشديد الذي شهده هذا القطاع سواء من حيث تدني مستوى وجودة ذلك النوع من الخدمات (كعدم تغطية شبكات الصرف الصحي للمدن الكبرى في المحافظة وانعدام وجود ذلك النوع من الخدمات في العديد من المراكز والإحياء السكانية والعمرانية فيها,

وإهمال عملية صيانة واستبدال شبكات الصرف الصحي القديمة والمتهرئة في مختلف الأحياء والمراكز السكانية والعمرانية, أو من حيث نقص الكوادر البشرية ذات الكفاءات العلمية القادرة على الإشراف على عملية تطوير ذلك القطاع الخدمي وقلة المخططات الفنية لتلك الشبكات وقلة المعدات والتجهيزات الميكانيكية والفنية التي تساعد على تطوير ذلك النوع من الخدمات, أو من حيث انعدام وجود محطات معالجة لمياه الصرف الصحي التي تفتقد إليها معظم المراكز السكانية والعمرانية في المحافظة).

من خلال ما تقدم يلاحظ أن محافظة دير الزور بحاجة ماسة إلى تحديث وتطوير هذا القطاع الخدمي المتخلف ليكون قادراً على المساهمة في عملية التنمية التي تشهدها هذه المحافظة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية حيث أصبح تخلف هذا القطاع يشكل عائقاً أمام عملية التحديث والتطوير التي تشهدها هذه المحافظة من جهة ولكي يستطيع مجاراة الزيادة المرتفعة في معدلات النمو السكاني والعمراني في هذه المحافظة. وللوقوف على طبيعة تلك العلاقة بين النمو السكاني والعمراني في المحافظة ومدى تأثيرها وتأثرها بتطور واقع ذلك القطاع من الخدمات ستتم دراسة ماهية تلك العلاقة بين النمو السكاني والنمو العمراني كلٍّ على حدا للوصول إلى الصورة الكاملة التي توضح طبيعة تلك العلاقة التي تمكن من وضع الخطط والطرق بشكل دقيق وشفاف للنهوض بواقع ذلك النوع من الخدمات ليصبح قادراً على التماشي مع خطط التنمية الحالية والمستقبلية التي تخص المحافظة .

1- تطور قطاع خدمات الصرف الصحي في محافظة دير الزور بين عامي 1970-2004:

تعد محافظة ديرالزور من المحافظات النامية فيما يتعلق بواقع خدمات الصرف الصحي, فهي متطورة بهذا النوع من الخدمات من ناحية الكم ومتخلفة من ناحية الانتشار وتوزع هذا النوع من الخدمات وهذا يعود إلى تركزها في المدن والمراكز السكانية والعمرانية الكبرى في المحافظة وحرمان مراكز سكانية وعمرانية كثيرة من هذا النوع من الخدمات حيث *بلغت حصة المحافظة من خدمات الصرف الصحي على مستوى القطر نحو 2.3% في عام 1970, ثم زادت إلى 3.2% في عام*

1981, لتصل إلى 4.4% في عام 1994, ثم إلى 5.2% في عام 2004, [1] كما في الجدول رقم (49) والشكل رقم (58).

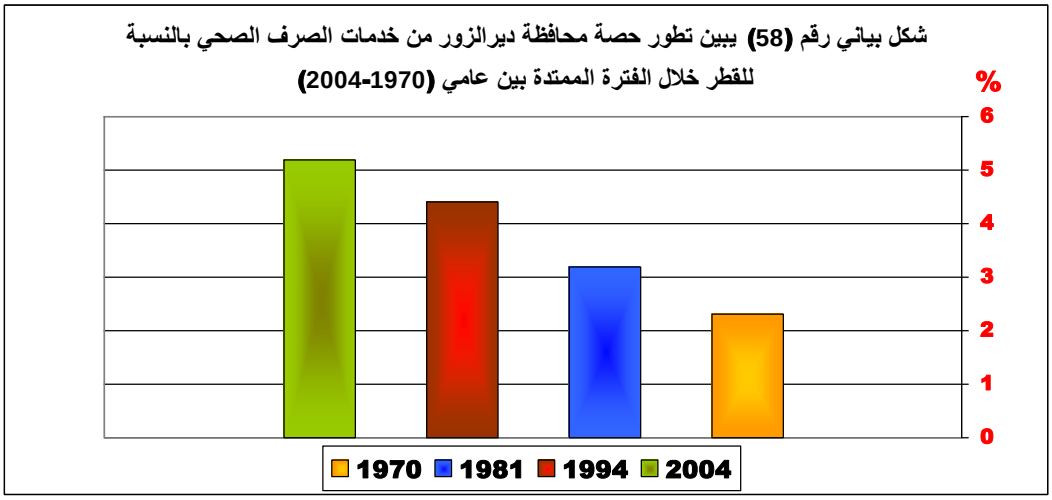

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

كما بلغت أطوال شبكات الصرف الصحي في المحافظة في عام 1970 نحو 160 كم, ثم زادت هذه الأطوال لتبلغ في عام 1981 نحو 320 كم بزيادة بلغت نحو 100%, لتصل في عام 1994 إلى 585 كم بمعدل زيادة بلغ نحو 83%, ثم لتتطور هذه الشبكة في عام 2004 لتبلغ أطوالها نحو 790 كم بزيادة بلغت نحو 35%, [2] وذلك وفقاً للبيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة كما في الجدول رقم (49), والشكل رقم (59).

1- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور – مكتب الصرف الصحي – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة للأعوام الأربعة (1970- 1981- 1994- 2004).

2- مديرية الخدمات الفنية بمحافظة ديرالزور – قسم الدراسات والتخطيط – البيانات الإحصائية الخاصة بشبكات الصرف الصحي بمحافظة ديرالزور (1970- 1981- 1994- 2004).

الجدول رقم (49): يبين البيانات الإحصائية الخاصة بتطور خدمات الصرف الصحي في محافظة دير الزور بين عامي 1970– 2004.

المؤشر (كم)	1970	1981	1994	2004
تطور حصة المحافظة من شبكات الصرف الصحي على مستوى القطر	%2.3	%3.2	%4.4	%5.2
أطوال شبكات الصرف الصحي على مستوى المحافظة	160	320	585	790
أطوال شبكات الصرف الصحي على مستوى المدن الرئيسية	150	290	475	593
أطوال شبكات الصرف الصحي على مستوى الريف	10	30	110	197
نسبة المستفيدين من سكان المحافظة من خدمات الصرف الصحي	%23	%30	%36	%42
معدل نمو خدمات الصرف الصحي	----	%1.6	%2.7	%2.1

المصدر: - مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - مكتب الصرف الصحي – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة للأعوام الأربعة .

- مديرية الخدمات الفنية بمحافظة ديرالزور - قسم الدراسات والتخطيط – البيانات الإحصائية الخاصة بشبكات الصرف الصحي بمحافظة ديرالزور للأعوام الأربعة .

- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على الأعمدة الأربعة الأولى.

*- معدل النمو بين عامي (1994-2004).

شكل بياني رقم (59) يبين تطور أطوال شبكات الصرف الصحي في محافظة ديرالزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970 -2004)

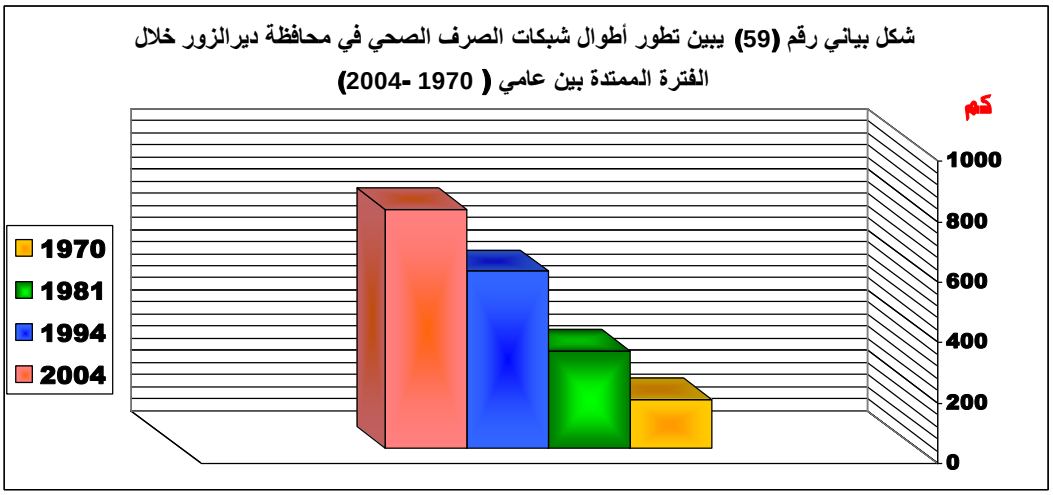

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

اتسمت خدمات الصرف الصحي في محافظة ديرالزور بتركزها في المدن الرئيسية في المحافظة وافتقار الريف إلى هذا النوع من الخدمات حيث لا يزال عدد كبير من القرى والمزارع في هذه المحافظة محرومة من خدمات هذا القطاع الخدمي الهام, حيث تتوزع في المحافظة مجموعة من شبكات الصرف الصحي والتي تخدم جزء كبير من مناطق المحافظة مدينة وريف, حيث *بلغت أطوال هذه الشبكات في عام 1970 نحو 160 كم, موزعة بين المدينة والريف على الشكل التالي: 150 كم في المدن و10 كم في الريف, لتتطور أطوال هذه الشبكات في عام 1981 لتصل إلى نحو 320 كم تتوزع على الشكل التالي: 290 كم في المدن و 30 كم في الريف, ثم لتبلغ أطوالها في عام 1994 إلى نحو 585 كم موزعة بين المدينة والريف على الشكل التالي: 475 كم في المدن و110 كم في الريف, ليستمر تطورها وتزداد أطوالها لتبلغ في عام 2004 إلى نحو 889 كم موزعة على الشكل التالي: 593 كم في المدن و 296 كم في الريف,* [1], كما في الشكل رقم (60).

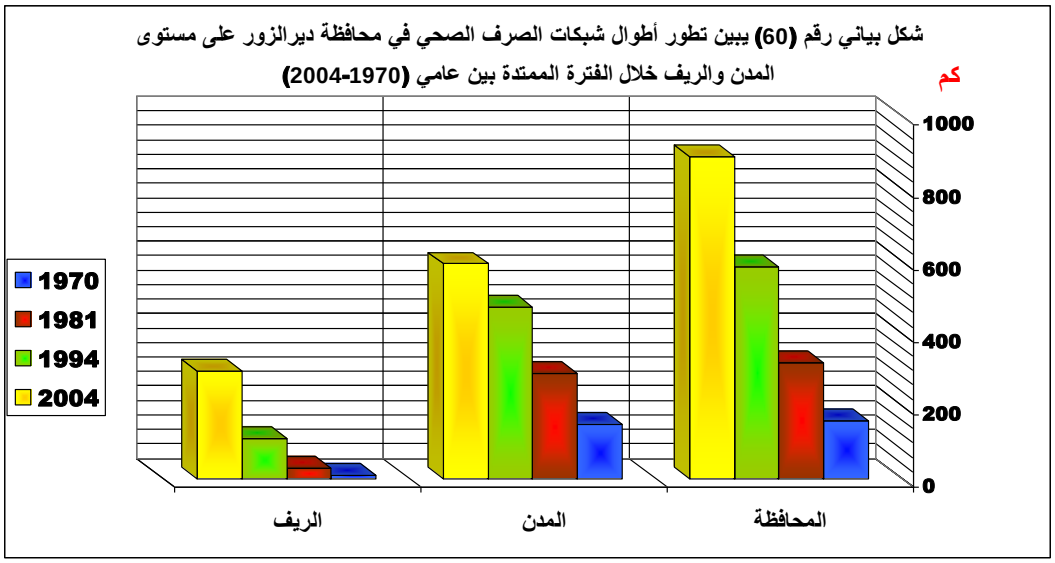

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

1- مديرية الخدمات الفنية بمحافظة ديرالزور- قسم الدراسات والتخطيط- البيانات الإحصائية الخاصة بشبكات الصرف الصحي بمحافظة ديرالزور على مستوى (الحضر والريف) مرجع سبق ذكره, للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

من خلال سرد واقع شبكات الصرف الصحي في المحافظة وآلية توزيع تلك الشبكة بين مدينة ديرالزور وريف المحافظة يلاحظ من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (50)- وفقاً للبيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي 1970-2004، أن النصيب الأكبر من التطور الذي لمسه واقع خطوط شبكات الصرف الصحي في هذه المحافظة كان من نصيب مدن المحافظة (ديرالزور– الميادين– البوكمال), ومرد ذلك يعود إلى التركز السكاني والعمراني المرتفع في تلك المدن, يليها من حيث اتساع نطاق خدمات الصرف الصحي مراكز النواحي (العشارة – هجين– ذيبان– موحسن)، ويعود سبب ذلك إلى كونها أكبر مراكز للتجمعات السكانية والعمرانية الريفية في المحافظة فهي بمثابة مجمعات سكانية وعمرانية ريفية, أما بالنسبة لواقع خدمات الصرف الصحي في بقية المراكز فيه متدنية أو شبه معدومة في بعضها, ومن ناحية أخرى يمكن مرد هذا الاهتمام المتواضع من قبل الحكومة بتطوير والنهوض بواقع خدمات الصرف الصحي المتخلفة والمهملة في المحافظة ولاسيما في المدن الرئيسية والمراكز الإدارية الآخذة بالنمو وذلك بهدف تقليص الفجوة بين الواقع السكاني والعمراني المتزايد وواقع الصرف الصحي المهمل في كامل أرجاء المحافظة وكانت البداية من المدن و بعض مراكز النواحي.

2- العلاقة بين النمو السكاني وتطور خدمات الصرف الصحي في المحافظة بين عامي 1970- 2004:

تميز الواقع السكاني في محافظة ديرالزور كما ذكر سابقاً بارتفاع معدلات النمو السكاني والعمراني خلال العقود الأربعة الماضية, حيث أسفرت هذه الزيادة إلى ارتفاع في أعداد سكان المحافظة والذي تضاعف إلى نحو 4 مرات تقريباً, وكذلك ارتفاع في أعداد الوحدات السكنية والتي تضاعفت نحو 3.5 مرة خلال نفس الفترة, في حين بلغ معدل تضاعف أطوال شبكات الصرف الصحي نحو 5 مرات تقريباً لنفس الفترة, وهذه الزيادة السكانية الحاصلة في المحافظة تطلبت نهوضاً في مستوى خدمات الصرف الصحي المتركز أصلاً في المدن الكبرى في المحافظة والمنخفضة أو شبة معدومة في العديد من المراكز العمرانية (في بعض مراكز النواحي و البلدات والقرى) في المحافظة لتصبح قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد من السكان, كما في الشكل (61).

الجدول رقم (50): يبين تطور أطوال شبكة الصرف الصحي في محافظة ديرالزور على مستوى المراكز الإدارية بين عامي 1970– 2004.

اسم المنطقة	اسم الناحية	إحصائية عام 1970	إحصائية عام 2004
مركز دير الزور	مركز دير الزور	96 كم	210 كم
	الكسرة	----------	38 كم
	البصيرة	----------	37 كم
	مو حسن	----------	52 كم
	التبني	----------	11 كم
	خشام	----------	23 كم
	الصور	----------	6كم
مركز البوكمال	مركز البوكمال	24 كم	120 كم
	هجين	----------	68كم
	الجلاء	----------	29 كم
	السوسة	----------	28 كم
مركز الميادين	مركز الميادين	40 كم	127 كم
	ذيبان	----------	50 كم
	العشارة	----------	90 كم
المحافظة		160 كم	889 كم

المصدر: - مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي (1970-2004) .
- المجلس البلدي بدير الزو ر - قسم الصرف الصحي – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي (1970-2004).

شكل بياني رقم (61) يبين المقارنة بين مقدار تضاعف أعداد السكان والوحدات السكنية وأطوال شبكات الصرف الصحي في محافظة دير الزور بين عامي (1970-2004)

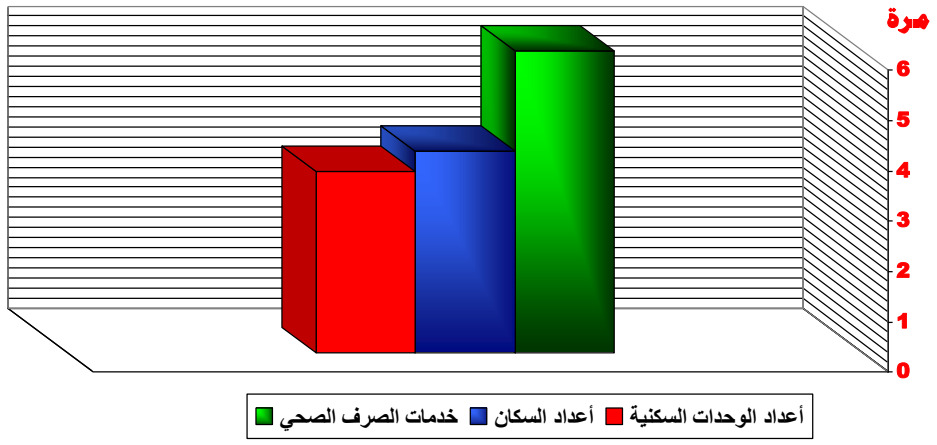

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

بلغ معدل نمو خدمات الصرف الصحي [1] *في محافظة ديرالزور خلال الفترة بين عامي 1970-1981 نحو 6.5%, في حين بلغ معدل النمو السكاني لنفس العام نحو 3.9%, ثم انخفض معدل نمو خدمات الصرف الصحي بين عامي 1981-1994 إلى نحو 4.7%, قابله ارتفاع في معدل النمو السكاني والذي وصل إلى نحو 4.3%, في حين استمرت معدلات نمو خدمات الصرف الصحي والنمو السكاني بالانخفاض خلال الفترة بين عامي 1994-2004 لتبلغ نحو 3.3% و 3.9%* على التوالي كما في الشكل رقم (62), وتدل هذه الإحصائيات على تراجع تقدم و تطور خدمات الصرف الصحي في المراكز السكانية والعمرانية الكبرى في المحافظة في ظل انخفاض بسيط ومحدود في معدل النمو السكاني في أغلب المراكز السكانية والعمرانية في المحافظة, ويدل على ذلك نسبة المستفيدين من السكان من تلك الخدمات حيث ارتفعت نسبة المستفيدين من 23% في عام 1970, إلى 46% في عام 2004, وبالرغم من تضاعف أعداد المستفيدين إلا أن هذه الزيادة لم تصل إلى نسبة تغطي نصف سكان المحافظة وهذا دليل على تدني مستوى الخدمات الخاصة بهذا القطاع الخدمي.

1- تم حساب معدل نمو خدمات الصرف الصحي من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بهذا النوع من الخدمات.

شكل بياني رقم (62) يبين المقارنة بين تطور معدلات النمو السكاني و تطور معدلات نمو خدمات الصرف الصحي خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

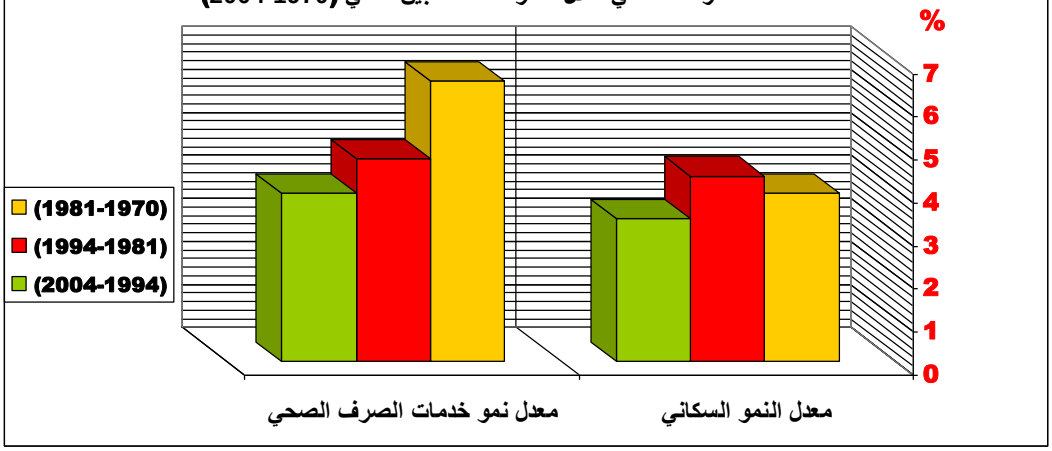

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

تدل البيانات الإحصائية في الجدول رقم (51), على طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وتطور خدمات الصرف الصحي في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004), حيث تميزت تلك العلاقة بما يلي:

1- تضاعفت نسبة تخديم السكان بخدمات الصرف الصحي في المراكز السكانية والعمرانية في المحافظة من 23% في عام 1970 إلى 45% في عام 2004, ورغم تطور هذا النوع من الخدمات الإ أنه لا يزال متواضعاً حيث أنه يخدم أقل من نصف سكان المحافظة.

2- طرأ تغير كبير على خارطة توزيع هذا النوع من الخدمات بالنسبة للمراكز الإدارية في المحافظة حيث اتسعت دائرة تخديم هذا النوع من الخدمات لتشمل أغلب سكان المراكز الإدارية في المحافظة حيث تجاوزت نسبة تخديم السكان في المدن الكبرى في المحافظة حاجز 70% في عام 2004, بعد أن كانت لا تتخطى حاجز 45% في عام 1970, في حين تراوحت نسبة تخديم السكان في بقية المراكز في عام 2004 بين 0% و 65%, بعد أن كانت نسبة تخديم السكان فيها معدومة, وهذا دليل على تحسن ملحوظ ولكن لا ينفي وجود مشكلة صرف صحي يعاني منها سكان أغلب المراكز الإدارية في المحافظة.

الجدول رقم (51): يبين المقارنة بين تطور مؤشرات خدمات الصرف الصحي للسكان في محافظة ديرالزور على مستوى المراكز الإدارية بين عامي 1970– 2004.

اسم المنطقة	اسم الناحية	إحصائية عام 1970		إحصائية عام 2004	
		نسبة تخديم السكان	مقدار تخديم كل 1 كم من شبكة الصرف الصحي للسكان	نسبة تخديم السكان	مقدار تخديم كل 1 كم من شبكة الصرف الصحي للسكان
مركز دير الزور	مركز دير الزور	%45	1007	%95	1320
	الكسرة	----	----	%5	1683
	البصيرة	----	----	%65	1097
	مو حسن	----	----	%50	695
	التبني	----	----	%3	4221
	خشام	----	----	%10	1244
	الصور	----	----	%0	6395
مركز البوكمال	مركز البوكمال	%10	1633	%80	715
	هجين	----	----	%50	1456
	الجلاء	----	----	%50	983
	السوسة	----	----	%40	1600
مركز الميادين	مركز الميادين	%13	953	%70	649
	ذيبان	----	----	%55	1268
	العشارة	----	----	%60	1108
المحافظة		%23	1827	%45	1237

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء – نتائج الإحصاءات الخاصة بالسكن والمساكن للتعدادا ت الإحصائية الأربعة.

- مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي (1970-2004) .

- المجلس البلدي بدير الزو ر - قسم الصرف الصحي – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي (1970-2004) .

- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على لبيانات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ومؤسسة المياه بمحافظة دير الزور.

3- تقلص مقدار ما يخدمه كل 1 كم من شبكة الصرف الصحي من السكان من 1827 نسمة لكل 1 كم من شبكة الصرف الصحي في عام 1970 إلى 1237 نسمة لكل 1 كم من شبكة الصرف الصحي في عام 2004, أما بالنسبة لمقدار تخديم السكان على مستوى المراكز الإدارية في المحافظة فقد تراوحت نسبة تخديم الشبكة للسكان بين 649 شخص في الميادين و 1600 شخص في السوسة لكل 1 كم من شبكة الصرف الصحي, باستثناء مركزي التبني والصور حيث انخفضت نسبة تخديم السكان فيها بواقع تراوح بين 4221 شخص في التبني و 6395 شخص في الصور لكل 1 كم من الشبكة, ويعود السبب في تفاوت نسبة تخديم السكان بين المراكز الإدارية في المحافظة إلى اتساع مساحة المركز من جهة والثقل البشري فيه من جهة أخرى وواقع خدمات الصرف الصحي في كل مركز من حيث تقدمه أو تخلفه, أما بالنسبة لمركزي التبني والصور فقد أدى تدني خدمات الصرف الصحي في المركزين إلى انخفاض نسبة تخديم السكان بخدمات الصرف الصحي حيث بلغت طول الشبكة في مركز التبني نحو 11كم, و6كم, في مركز الصور من ناحية أخرى, كما في الشكل رقم (63).

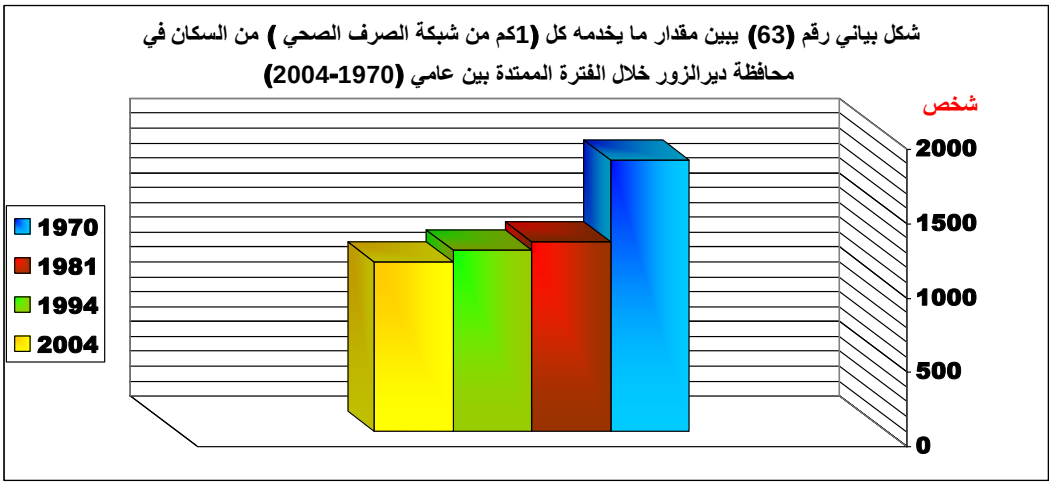

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

3- العلاقة بين النمو العمراني وتطور خدمات الصرف الصحي في المحافظة بين عامي 1970-2004:

لقد أثرت الزيادة السكانية التي شهدتها المحافظة بكافة مراكزها الإدارية خلال فترة الدراسة على الواقع العمراني لتلك المراكز الأمر الذي أدى إلى نمو وتوسع وزيادة الكثافة السكانية والعمرانية في تلك المراكز مما شكل ضغطاً على خدمات البنية التحتية وخاصة الخدمات متدنية المستوى كخدمات الصرف الصحي في المحافظة, ووفقاً لبيانات قسم التخطيط بمؤسسة المياه – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي (1970-2004), تميز واقع خدمات الصرف الصحي في المحافظة في عام 1970 بأنه كان يتركز في المدن الكبيرة في المحافظة حيث استحوذت منطقة ديرالزور على نحو 65% من خدمات الصرف الصحي في المحافظة كونها تعد مركز الثقل والتركز السكاني والعمراني في المحافظة, يليها مدينة الميادين حيث استحوذت على نسبة 20%، ثم مدينة البوكمال بنحو 15%, واستمر هذا الواقع حتى عام 1990, حيث بدأ العمل على إنشاء شبكات للصرف الصحي في أغلب المراكز السكانية والعمرانية في المحافظة, وتميز واقع خدمات الصرف الصحي في عام 2004 باستمرار التوزيع السابق لتلك الخدمات مع توسيع نطاق تلك الخدمات في مراكز النواحي في المحافظة, حيث استحوذت منطقة ديرالزور على نحو 48%, من خدمات الصرف الصحي في المحافظة, يليها منطقة الميادين بنسبة بلغت نحو 27%, ثم منطقة البوكمال بنسبة 25%, كما في الشكل (64).

شهد الواقع العمراني في محافظة ديرالزور تبايناً كبيراً في معدلات النمو العمراني خلال الفترات الماضية, حيث تراوحت بين 2.3% خلال الفترة بين عامي 1970-1981, وارتفع إلى 5.7% خلال الفترة بين عامي 1981- 1994, ثم انخفض إلى 2.2% خلال الفترة بين عامي 1994- 2004, في حين بلغ معدل نمو خدمات الصرف الصحي في المحافظة بين عامي 1970-1981 نحو 6.5%, ثم انخفض إلى 4.7% خلال الفترة بين عامي 1981-1994, ثم واصل انخفاضه ليصل إلى 3.8% خلال الفترة بين عامي 1994- 2004, كما في الشكل رقم (65), وتدل هذه الإحصائيات على تقدم وتطور بسيط ومحدود في نمو خدمات الصرف

الصحي في المحافظة بشكل أكثر من نمو معدلات النمو العمراني مما قلل حجم الفجوة بين عناصر النمو العمراني وعناصر نمو هذا النوع من خدمات البنية التحتية.

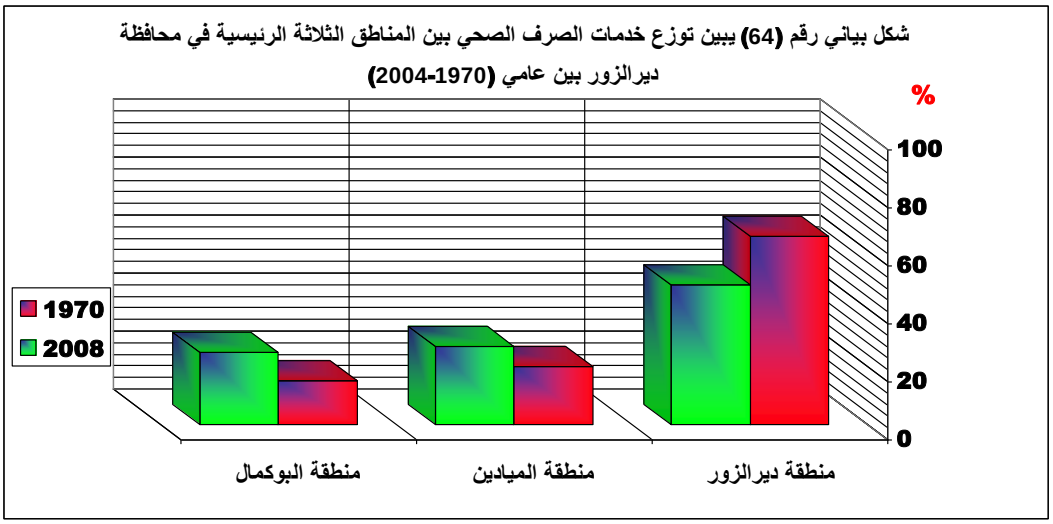

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

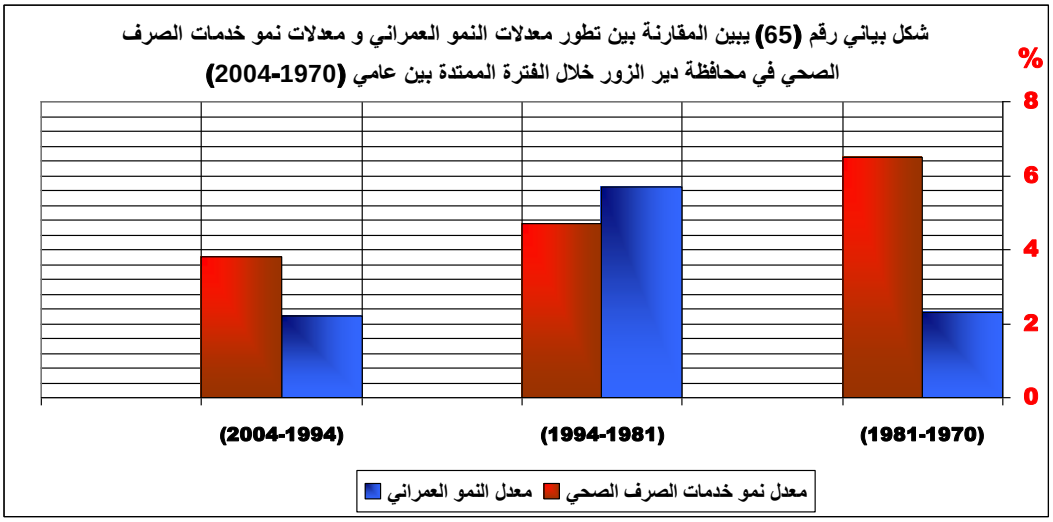

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

من خلال تحليل البيانات الإحصائية في الجدول رقم (52) وذلك وفق البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة , يمكننا تفسير طبيعة العلاقة بين النمو العمراني وتطور خدمات الصرف الصحي في المحافظة بين عامي 1970- 2004 على الشكل التالي:

- تميزت فترة الدراسة بأرتفاع أعداد الوحدات السكنية كما سبق ذكره حيث تضاعف عددهم إلى نحو 3.5 مرة في عام 2004 عما كان عليه العدد في عام 1970, الأمر الذي أدى إلى ظهور مناطق وأحياء سكنية جديدة بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في المناطق والأحياء القديمة من المحافظة نتيجة للتوسع الشاقولي للأبنية, الأمر الذي جعل من الضروري التوسع في نطاق خدمات الصرف الصحي ذات المستوى المتدني لتخديم التوسع العمراني في المناطق والأحياء القديمة والعمل على تخديم مناطق التوسع الجديدة في المراكز العمرانية مختلفة الأحجام, وذلك بهدف تقليص فارق نمو الخدمات فيها.

- شهدت خدمات الصرف الصحي بالمحافظة تقدماً ملحوظاً, حيث تضاعفت خدماتها إلى أكثر من مرة خلال فترة الدراسة, حيث ارتفعت نسبة تخديم المساكن بخدمات الصرف الصحي في المراكز السكانية والعمرانية في المحافظة من 11% في عام 1970 إلى 29% في عام 2004, وبالرغم من تطور هذا النوع من الخدمات إلا أنه لا يزال متواضعاً ولا يخدم نحو 29% من الوحدات السكنية في المحافظة, ويمكن مرد ذلك إلى الإهمال المتراكم في هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية والذي صاحبه تطور كبير في القطاع العمراني الأمر الذي أدى إلى حصول فجوة كبيرة بين الواقع العمراني وواقع خدمات الصرف الصحي في المحافظة لا يمكن تقليصها بسهولة وتحتاج إلى جهود كبيرة لردم هذه الهوة, على الرغم من أن الزيادة في نمو هذا النوع من الخدمات فاق في نموه التوسعات العمرانية التي شهدتها مختلف مناطق المحافظة.

- طرأ تغير كبير على توزع هذا النوع من الخدمات بالنسبة للمراكز الإدارية في المحافظة حيث استحوذت المدن الكبرى في المحافظة (ديرالزور – الميادين– البوكمال) على النصيب الأكبر من هذه الخدمات بالنسبة لتخديم المساكن فيها حيث تجاوزت نسبة تخديم المساكن فيها في عام 2004 نحو 44% من المساكن بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعدى 20% في عام 1970, في حين تراوحت نسبة تخديم المساكن في بقية المراكز في عام 2004 بين 10.9% في الصور و 38.7% في العشارة, و رغم توسع دائرة التخديم بخدمات هذا القطاع في أغلب المراكز الإدارية في المحافظة إلا إن نسب تخديم المساكن تدل على وجود مشاكل ناتجة عن تدني مستوى في خدمات الصرف الصحي في أغلب المراكز الإدارية في المحافظة.

- انخفض مقدار ما يخدمه كل 1 كم من شبكة الصرف الصحي من المساكن من 278 مسكن لكل 1 كم من شبكة الصرف الصحي في عام 1970 إلى 167 مسكن لكل 1 كم من شبكة الصرف الصحي في عام 2004, أما بالنسبة لمقدار التخديم على مستوى المراكز الإدارية في المحافظة فقد تراوحت نسبة تخديم الشبكة للمساكن بين 93 مسكن في الميادين و 541 مسكن في ديرالزور لكل 1 كم من شبكة الصرف الصحي, باستثناء مركزي التبني والصور حيث ارتفعت نسبة التخديم عن 440 مسكن لكل 1 كم من الشبكة, ويعود السبب في تفاوت نسبة التخديم إلى اتساع مساحة المركز من جهة وتناثر العمران في بعض المراكز وتركز الثقل العمراني في مراكز معينة من جهة أخرى إضافة إلى حجم التوسع الأفقي والشاقولي للمساكن, أما بالنسبة لمركزي التبني والصور فقد أدى تدني خدمات الصرف الصحي في المركزين إلى انخفاض نسبة تخديم المساكن بخدمات الصرف الصحي حيث بلغت طول الشبكة في مركز التبني نحو 12 كم, و6 كم في مركز الصور, كما في الشكل (66).

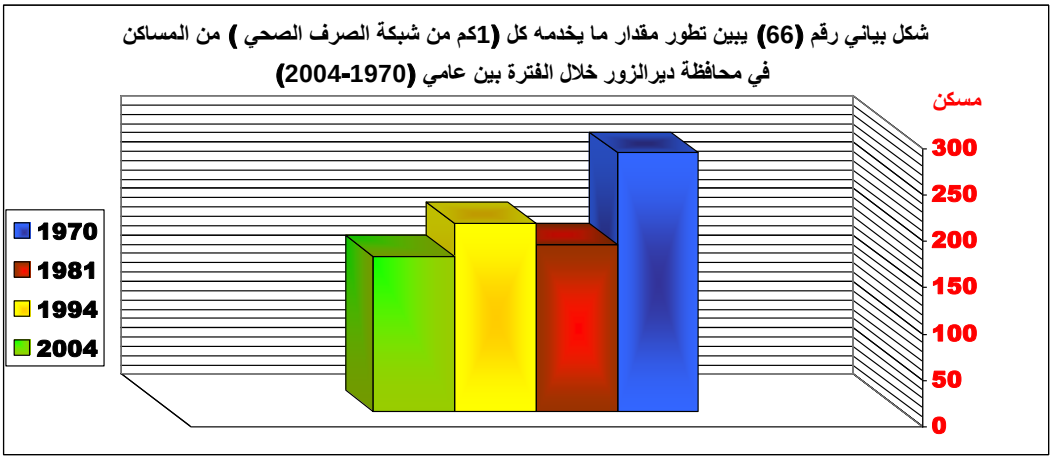

شكل بياني رقم (66) يبين تطور مقدار ما يخدمه كل (1كم من شبكة الصرف الصحي) من المساكن في محافظة ديرالزور خلال الفترة بين عامي (1970-2004)

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه.

الجدول رقم (52): يبين المقارنة بين تطور مؤشرات خدمات الصرف الصحي للمساكن في محافظة ديرالزور على مستوى المراكز الإدارية بين عامي 1970– 2004.

اسم المنطقة	اسم الناحية	إحصائية عام 1970		إحصائية عام 2004	
		نسبة المساكن المخدمة بالصرف الصحي	مقدار تخديم كل 1 كم من شبكة الصرف الصحي للمساكن	نسبة المساكن المخدمة الصرف الصحي	مقدار تخديم كل 1 كم من شبكة الصرف الصحي للمساكن
مركز دير الزور	مركز دير الزور	%20	165 مسكن	%81.2	202 مسكن
	الكسرة	----	----	% 11.8	154 مسكن
	البصيرة	----	----	%17.6	150 مسكن
	مو حسن	----	----	%29.7	96 مسكن
	التبني	----	----	%20.8	441 مسكن
	خشام	----	----	%19.7	194 مسكن
	الصور	----	----	%10.9	541 مسكن
مركز البوكمال	مركز البوكمال	%5	157 مسكن	%44	101 مسكن
	هجين	----	----	%29.5	152 مسكن
	الجلاء	----	----	%11.6	140 مسكن
	السوسة	----	----	%14.4	194 مسكن
مركز الميادين	مركز الميادين	%7	86 مسكن	%54.8	93 مسكن
	ذيبان	----	----	%11.1	159 مسكن
	العشارة	----	----	%38.7	127 مسكن
المحافظة		%11	278 مسكن	%29	167 مسكن

المصدر: - مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي (1970-2004) .

- المجلس البلدي بدير الزو ر - قسم الصرف الصحي – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة لعامي (1970-2004).

- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على لبيانات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ومؤسسة المياه بمحافظة دير الزور.

وبناءً على ما تقدم يلاحظ أن الحاجة المستقبلية لتطوير البنية التحتية لهذا القطاع (زيادة أطوال شبكة الصرف الصحي) أصبحت ضرورة ملحة في ظل التزايد السكاني والتطور العمراني المستمر في هذه المحافظة وهذه التقديرات في حال المحافظة على المعدل الحالي لمقدار ما تقدمه البنى التحتية لهذا القطاع لكل شخص أو مسكن, أما في حال التطلع لمعدلات أفضل من ناحية إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي التي تفتقد إليها المحافظة فإن الاحتياجات المستقبلية سوف تزداد بشكل مضاعف, وهذا الواقع يستدعي اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة في تخفيض معدلات النمو السكاني والذي سينعكس على الواقع العمراني في المحافظة والذي يؤدي إلى تخفيف الضغط على هذا القطاع الخدمي والاهتمام برفع سوية وجودة خدماته.

رابعاً- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور خدمات الطرق ووسائل النقل والمواصلات في المحافظة

تعد طرق النقل ووسائط المواصلات من مؤشرات البنية التحتية الأساسية الهامة , حيث توضح مدى انتعاش الأنشطة الاقتصادية المختلفة ورواجها والتي ينعكس تأثيرها على الواقع الاجتماعي بمختلف أشكاله, فهي تمثل محاور وأساسيات التنمية والجسور الواصلة بين مواقع الخدمات، والنقل والمواصلات تعد عملية متممة للإنتاج حيث يوجد المنفعة المكانية للمنتجات في الوقت المناسب بنقلها من مناطق إنتاجها إلى المناطق التي تحتاج إليها, لذا فهي تعد الدعامة الأساسية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس على الواقع السكاني والعمراني في المحافظة، وتعكس بصدق مدى مدنية المجتمع ودرجة التحضر السكاني والعمراني الذي بلغها. كما أن جودة وسهولة طرق النقل والمواصلات تقضي على عزلة الفرد وتسهل من حركته بحيث يتيسر وصول الخدمات التي يحتاجها والتي ترفع من مستوى معيشته.

4- تطور قطاع خدمات الطرق ووسائل النقل والمواصلات في محافظة دير الزور بين عامي 1970- :2004

1- شبكة الطرق:

أ- تطور قطاع خدمات الطرق في محافظة دير الزور بين عامي 1970- 2004:

لقد كانت المحافظة محرومة من الطرق العامة المرصوفة, حيث اقتصر وجود الطرق المرصوفة على مدينة ديرالزور وكانت الطرق العامة المرصوفة التي تصل المحافظة ببقية المحافظات هي طريق حلب – الرقة والذي كان يربط المناطق الرئيسية في المحافظة بها وصولاً للحدود العراقية, وطريق ديرالزور– الحسكة, واستمر هذا الوضع على حاله حتى افتتاح طريق دمشق – ديرالزور مروراً بتدمر في عام 1982, والذي ربط المحافظة مع العاصمة دمشق, بيد أن الوضع تحسن كثيراً اعتباراً من عام 1980, حيث أضيف عدد من الطرق المعبدة والمرصوفة وارتفعت نسبة هذه الطرق في المحافظة على مستوى القطر من 6.3% في عام 1970 إلى 7.3% في عام 2004 وفقاً لنتائج الإحصاءات الخاصة بالطرق كما في الشكل رقم (67). [3]

1- محمد خميس الزوكة – جغرافية النقل – دار المعرفة الجامعية المصرية – الطبعة الحادية عشر – 1996 – ص 19.

2- محمود عبد اللطيف عصفور وزملاؤه - جغرافية النقل في مصر – الانجلو المصرية - القاهرة – 1987- ص.15

3- المكتب المركزي للإحصاء –المجموعة الإحصائية لعام 2004نتائج الإحصاءات الخاصة بالطرق- ص .225

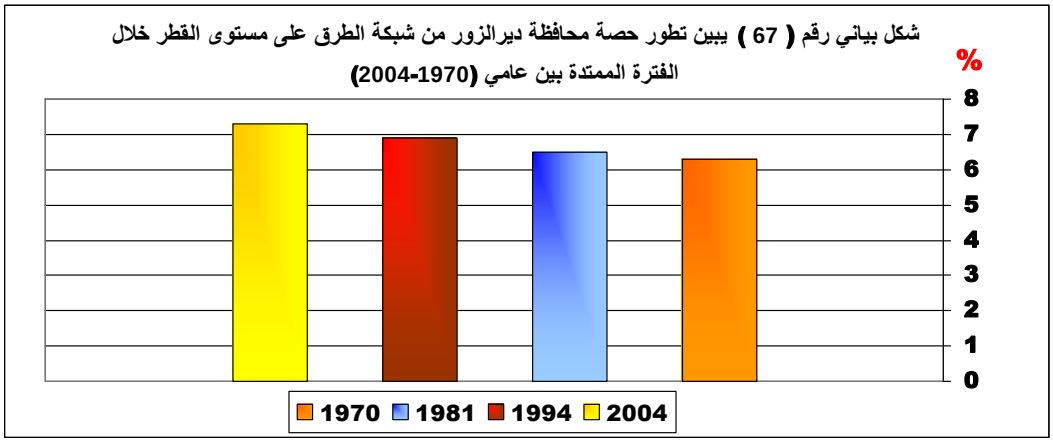

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (53) .

بلغت أطوال شبكات الطرق في المحافظة [1] في عام 1970 نحو 862 كم, وكان النصب الأكبر من هذه الطرق لصالح المدن على حساب الريف حيث تتوزع كما يلي: 604 كم للمدن مقابل 258 كم للريف, ثم زادت أطوالها لتبلغ في عام 1981 نحو 1289 كم بزيادة بلغت نحو67% تتوزع على الشكل التالي: 838 كم في المدن و 451 كم في الريف, لتصل أطوال هذه الشبكة في عام 1994 إلى 2424 كم بمعدل زيادة منخفض عن الفترة السابقة بلغ نحو 54% موزعة كما يلي: 1455 كم في المدن و 969 كم في الريف, ثم لتتطور هذه الشبكة في عام 2004 لتبلغ أطوالها نحو 3560 كم بزيادة بلغت نحو 68% ,موزعة على الشكل التالي: 2065 كم في المدن 1495 كم في الريف, وذلك وفقاً للبيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الطرق بالمحافظة كما في الجدول رقم (53), والشكل رقم (68).

1- مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور - قسم المعلوماتية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بأطوال شبكة الطرق على مستوى الحضر والريف بالمحافظة لعامي (1970-2004) .

الجدول رقم (53): يبين البيانات الإحصائية الخاصة بتطور خدمات الطرق في محافظة ديرالزور بين عامي 1970–2004.

المـؤشر	الأعـوام			
	1970	1981	1994	2004
تطور حصة المحافظة من شبكات الطرق على مستوى القطر	%6.3	%6.5	%6.9	%7.3
أطوال شبكات الطرق على مستوى المحافظة	862	1289	2424	3560
إجمالي أطوال الطرق الإسفلتية	309	619	1400	2342
إجمالي أطوال الطرق المعبدة	517	560	599	666
إجمالي أطوال الطرق الممهدة	36	110	425	552
أطوال شبكات الطرق على مستوى المدن الرئيسية	604	838	1455	2065
أطوال شبكات الطرق على مستوى الريف	258	451	969	1495
معدل نمو خدمات الطرق	----	%3.9	%5.5	%4.5

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء –المجموعة الإحصائية لعام 2004نتائج الإحصاءات الخاصة بالطرق- ص 225. .

- مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور - قسم المعلوماتية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الطرق بالمحافظة لعامي (1970-2004) .

- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على لبيانات الإحصائية أعلاه.

*- إحصائيات عام 2003

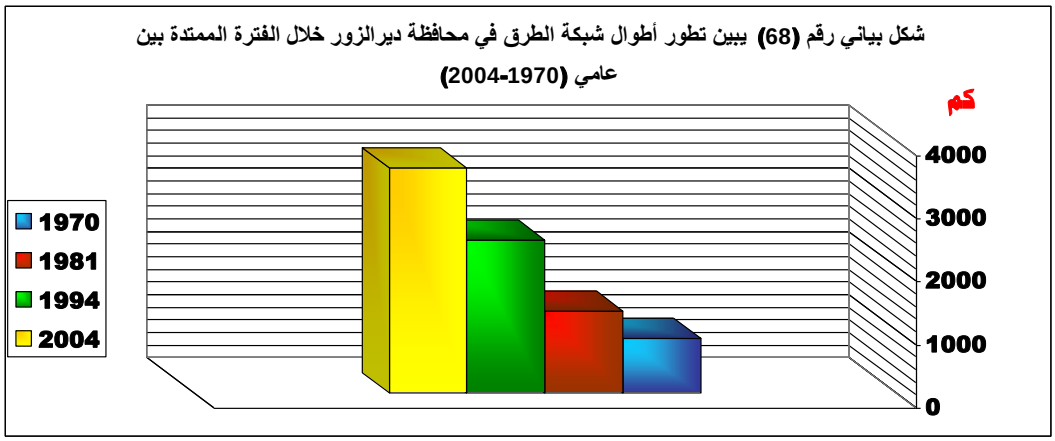

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (53).

لقد تطورت نسبة الطرق الإسفلتية من إجمالي أطوال شبكة الطرق في المحافظة من 36% في عام 1970 إلى نسبة 64% في عام 2004, في حين شكلت نسبة الطرق المعبدة من إجمالي أطوال الطرق في المحافظة في عام 1970 نحو 60%, لتنخفض في عام 2004 إلى نسبة 19%, من إجمالي أطوال شبكة الطرق في المحافظة, أما بالنسبة للطرق الممهدة فقد تطورت نسبتها من 4% في عام 1970 من إجمالي شبكة الطرق في المحافظة إلى نسبة 15% في عام 2004, كما في الشكلين رقم (69)، ورقم (70).

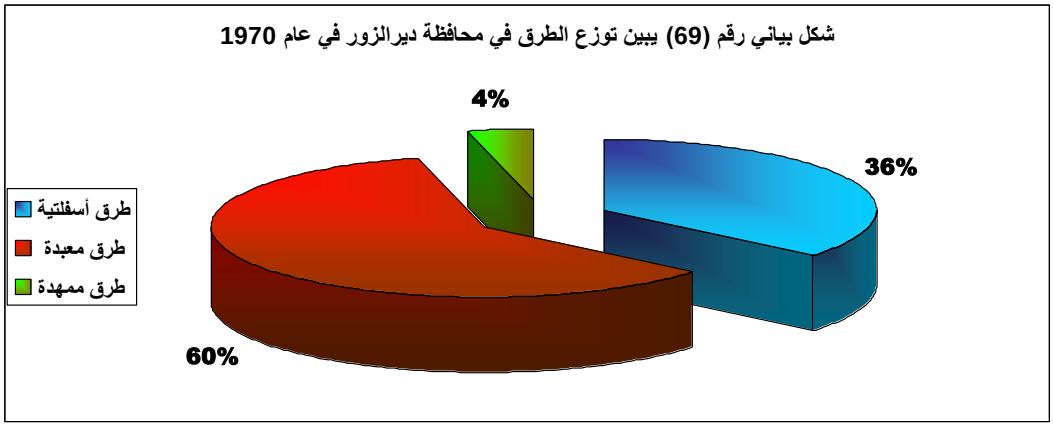

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (53).

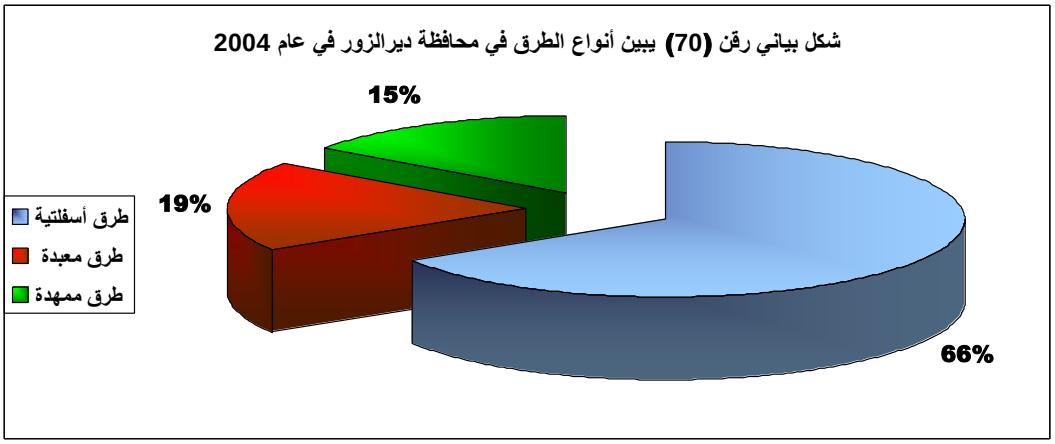

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية في الجدول رقم (53).

تبين البيانات الإحصائية في الجدول رقم (54) مقدار التباين الكبير في أطوال الطرق والنسب المئوية لها من مركز سكاني وعمراني لآخر ومرد ذلك يعود للعديد من العوامل يأتي في مقدمتها المساحة الكلية للمركز والمساحة المزروعة وحجم السكان ومدى تناثر العمران وأحجامه وتوزع المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والإدارية, وتصل نسبة الطرق أدناها في مركز الصور 2.4% من إجمالي طرق المحافظة ويرجع ذلك لعدة عوامل منها سيطرة الأراضي المتصحرة والتي بلغت نحو 50% في عام 2004 على نسبة كبيرة من مساحة المركز والذي أدى إلى انخفاض الثقل السكاني والعمراني والاقتصادي والاجتماعي والذي انعكس على أطوال الطرق وتوزعها فيه, في حين بلغت نسبة الطرق أقصاها في مركز دير الزور 27.8%, ومركزي البوكمال والميادين على التوالي والتي بلغت نحو 14.3% و 13.5%, ويعود هذا الارتفاع في تلك المراكز إلى كونها مراكز للثقل السكاني والتركز العمراني من ناحية ومراكز للثقل الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والإداري ومن ناحية أخرى يمكن مرد ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان الحضر في تلك المراكز والتي تراوحت نسبتهم بين 64% و 40% و 44 %, على التوالي وما يتبع ذلك من اختلاف في التركيب الوظيفي للسكان أكبر الأثر في زيادة أطوال الطرق ونسبتها من مجمل أطوال الطرق على مستوى المحافظة, أما بالنسبة لبقة المراكز الإدارية في المحافظة فتتوسط نسبة استحواذها للطرق من إجمالي طرق المحافظة حيث تتراوح نسبة الطرق بين 3.1% في مركز الجلاء و 7.6% في مركز العشارة, و يعود ذلك لاتساع مساحة البادية من مجمل مساحة أراضي كل مركز وتركز المساحات المزروعة فيها بالقرب من

مجرى النهر واقتصار الطرق على ربط المناطق السكانية والعمرانية في كل مركز والتي لا تشكل إلا نسبة بسيطة من المساحة العامة لتلك المراكز.

الجدول رقم (54): يبين تطور أطوال الطرق في محافظة ديرالزور على مستوى المناطق الثلاثة الرئيسية ومراكز النواحي بين عامي 1970– 2004.

اسم الناحية / اسم المنطقة		إحصائية عام 1970		إحصائية عام 2004	
		أطوال الطرق	%	أطوال الطرق	%
مركز دير الزور	مركز دير الزور	526 كم	%61	964 كم	%27.4
	الكسرة	--------	---	150 كم	%4.1
	البصيرة	11 كم	%1.3	132 كم	%3.5
	مو حسن	8 كم	%1	127 كم	%3.2
	التبني	13 كم	%1.5	141 كم	%3.8
	خشام	--------	---	100 كم	%2.6
	الصور	--------	---	95 كم	%2.4
مركز البوكمال	مركز البوكمال	137 كم	%15.8	471 كم	%14.3
	هجين	18 كم	%2.1	180 كم	%5
	الجلاء	--------	---	115 كم	%3.1
	السوسة	--------	---	101 كم	%2.7
مركز الميادين	مركز الميادين	125 كم	%14.5	453 كم	%13.5
	ذيبان	--------	---	241 كم	%6.4
	العشارة	24 كم	%2.8	293 كم	%7.6
المحافظة		862 كم	%100	3560 كم	%100

المصدر:- المكتب المركزي للإحصاء –المجموعة الإحصائية لعام 2004نتائج الإحصاءات الطرق- ص .225 .
- مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور - قسم المعلوماتية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الطرق بالمحافظة لعامي (1970-2004) .
- أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على لبيانات الإحصائية أعلاه.

ب – العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور خدمات الطرق في المحافظة بين عامي 1970– 2004:

بهدف الوصول إلى الصورة الكاملة التي توضح طبيعة العلاقة بكل متغيراتها سواء الايجابية أو السلبية بين تطور النمو السكاني والعمراني في المحافظة وتطور خدمات الطرق والمواصلات فيها من خلال إلقاء الضوء على مدى تخديم تلك الطرق للمراكز الإدارية في المحافظة ومستوى خدماتها لأوجه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لكل مركز والتي تمكن من تصنيف المراكز السكانية والعمرانية في المحافظة وفقاً لكفاية الطرق المرصوفة فيها لتحديد المراكز التي تتمتع بوفرة في تلك الطرق وكفاية في خدمتها وتلك التي تعاني من نقص في ذلك المجال الحيوي ولذلك ستتم دراسة كثافة تلك الطرق لكل مركز إداري في المحافظة, حيث توضح البيانات الإحصائية في الجدول رقم (55) كثافة الطرق على أساس المساحة وأعداد السكان والمساكن ومقدار ما يخدمهم كل كيلو متر من الطرق من المساحة والسكان والمساكن على مستوى مراكز النواحي في محافظة ديرالزور في عام 2004 على الشكل التالي:

1– رغم الصعوبات التي تواجه عملية مد شبكات الطرق في المحافظة من اتساع مساحة المحافظة وسيطرة الأراضي الصحراوية على جزء كبير من مساحتها والذي أدى إلى تركز الطرق في المناطق المحاذية لمجرى نهر الفرات وهي مناطق تركز الثقل البشري والعمراني في المحافظة والتي تشكل نحو 30% من مساحة المحافظة, فقد طرأ تحسن ملحوظ في نسب تخديم الطرق للمساحة العامة في المحافظة حيث تقلصت نسبة التخديم لكل 1 كم من الطرق من المساحة العامة من 39 كم^2 في عام 1970 إلى 8.3 كم^2 في عام 2004, أما بالنسبة لتخديم هذه الطرق لسكان المحافظة فقد انخفضت نسبة تخديم السكان من 339 نسمة لكل 1 كم من الطرق في عام 1970 إلى 279 نسمة لكل 1 كم من الطرق في عام 2004, وهو مؤشر ايجابي بالرغم من الزيادة السكانية المرتفعة في المحافظة حيث بلغت نسبة الفارق بين الفترتين نحو 18%, أما بالنسبة لتخديم الطرق للمساكن فقد انخفضت نسبة التخديم من 52 مسكناً لكل 1كم من الطرق في عام 1970 إلى 38 مسكناً لكل 1كم من الطرق في عام 2004.

الجدول رقم (55): يبين تطور أطوال الطرق في محافظة ديرالزور وما تخدمه تلك الطرق من المساحة العامة والسكان والوحدات السكنية على مستوى مراكز النواحي في عام 2004.

اسم المنطق	اسم الناحية	إحصائية عام 2004				
		أطوال الطرق	النسبة المئوية من مجموع طرقات المحافظة	إجمالي المساحة المخدمة لكل كم من الطرق	عدد السكان المستفيدين لكل كم من الطرق	عدد المساكن المخدمة لكل كم من الطرق
مركز دير الزور	مركز دير الزور	964 كم	% 27.4	5.3 كم^2	293	42
	الكسرة	150 كم	% 11.8	10.2 كم^2	394	61
	البصيرة	132 كم	% 5.9	8.5 كم^2	295	41
	مو حسن	127 كم	% 4.7	6.3 كم^2	283	40
	التبني	141 كم	% 5.4	8.3 كم^2	331	48
	خشام	100 كم	% 3	8.3 كم^2	284	44
	الصور	95 كم	%4.1	20.5 كم^2	396	67
مركز البوكمال	مركز البوكمال	471 كم	% 8.9	13.9 كم^2	170	23
	هجين	180 كم	% 5.1	15.7 كم^2	490	53
	الجلاء	115 كم	% 3.9	6.5 كم^2	239	35
	السوسة	101 كم	% 3.5	5.8 كم^2	429	53
مركز الميادين	مركز الميادين	453 كم	% 7.8	5.1 كم^2	167	23
	ذيبان	241 كم	% 3.9	5.9 كم^2	268	34
	العشارة	293 كم	% 5.5	6 كم^2	335	40
المحافظة		3560 كم	% 100	8.3 كم^2	279	38

المصدر: - مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور - قسم المعلوماتية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الطرق بالمحافظة لعام 2004 .

- أما البيانات الإحصائية لما تخدمه تلك الطرق من المساحة العامة وإعداد السكان والوحدات السكنية لكل مركز ناحية في المحافظة فقد تم حسابه من قبل الباحث بالاعتماد على أطوال الطرق مساحة كل مركز وإعداد السكان والمساكن في كل مركز ناحية.

مما تقدم يلاحظ التحسن الملموس في المستوى الخدمي لخدمات الطرق من خلال مواكبتها للتغيرات الكبيرة التي طرأت على الواقع السكاني والعمراني في المحافظة.

2- تتفاوت نسب تخديم الطرق للمساحة العامة بين المراكز الإدارية في المحافظة حيث سجلت أعلى نسب تخديم الطرق للمساحة العامة في مراكز الميادين 5.1% ودير الزور 5.3% والسوسة 5.8% و ذيبان 5.9%, حيث أدى صغر مساحة تلك المراكز إلى التخديم الجيد للمساحة العامة في كل مركز, أما بالنسبة لمركز ديرالزور فقد أدت كثافة الطرق فيه إلى الحصول على نسب تخديم جيدة للمساحة العامة فيه رغم اتساع المساحة في مركز ديرالزور, أما أدنى النسب لتخديم الطرق للمساحة العامة للمراكز فقد سجلت في مراكز الصور 20.5% وهجين 15.7% و البوكمال 13.9% والكسرة 10.2%, ويعود سبب تدني نسبة التخديم إلى ارتفاع مساحة تلك المراكز الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة تخديم الطرق للمساحة العامة فيها, بينما تتوسط في بقية المراكز حيث تؤثر الوظيفة الزراعية في تلك المراكز في التوسع في شبكات الطرق للحصول على نسب تخديم جيدة للطرق للمساحة العامة.

3- تتغير نسب تخديم الطرق للسكان بين المراكز الإدارية في المحافظة حيث سجلت أفضل نسب تخديم الطرق للسكان في مركزي الميادين و البوكمال حيث بلغت 167 شخص و 170 شخص على التوالي لكل 1 كم من الطرق, ويعود ذلك إلى كثافة الطرق في تلك المراكز تبعاً لتصنيفها العمراني كمراكز مناطق في المحافظة, في حين سجلت أدنى نسب تخديم للطرق في مراكز هجين والسوسة حيث بلغت نسبة التخديم فيها 490 شخص و 429 شخص على التوالي لكل 1 كم من الطرق, فيما تتوسط نسبة تخديم الطرق للسكان في بقية المراكز الإدارية في المحافظة ويرتبط ذلك بأطوال الطرق في كل مركز وأعداد السكان في كل مركز.

4- تؤثر كثافة المساكن في كل مركز إداري في المحافظة في نسب تخديم الطرق للمساكن حيث سجلت أدنى النسب لتخديم الطرق في مركزي الصور والكسرة حيث بلغت نحو 67 و61 مسكن على التوالي لكل 1 كم من الطرق ويعود سبب تدني النسب في المركزين إلى تدني أطوال الطرق في هذين المركزين من جهة وارتفاع أعداد المساكن فيهما, فيما سجلت أفضل نسبة تخديم في مركز

الميادين حيث بلغت نحو 23 مسكن لكل 1 كم من الطرق, وتفسر نسبة التخديم هذه إلى ارتفاع أطوال الطرق في هذه المركز, بينما تتوسط نسب تخديم الطرق للمساكن في بقية المراكز حيث تتحكم في ذلك أطوال الطرق وأعداد المساكن في كل مركز.

2- شبكة الاتصالات:

تعد شبكة الاتصالات من العناصر المكملة لمطالب التنمية البشرية, وتدخل ضمن الحاجات الإنسانية التي أصبحت ضرورية, فتحظى الخدمات البريدية بمكانة عالية لما تمثله من أهمية في نقل معاملات الخدمات المالية والاجتماعية والثقافية وغيرها, كما يعد الاتصال عبر الهاتف أو الشبكة العنكبوتية نوعاً من التقنيات الحضرية التي تعتبر الأكثر استخداماً على الصعيد العالمي, والوسيلة التقنية الأسرع والتي تعد بمثابة جسر للتواصل بكافة أشكاله بين مختلف مناطق العالم.

أ- تطور قطاع خدمات الاتصالات في محافظة دير الزور بين عامي 1970 2004:

شهدت المحافظة تطوراً ملحوظاً في عالم الاتصالات بدأت منذ عام 1994, حيث *ارتفعت حصة المحافظة من خطوط الهاتف من 2% في عام 1970 إلى 3.9% في عام 2004,* [1] حيث *ارتفعت كثافة شبكة الهاتف من هاتف واحد لكل 97 نسمة و 15 مسكن في عام 1970, ليصبح الهاتف الواحد يخدم نحو 9 نسمة و 2 مسكن في عام 2004,* [2] بينما *كان كل مكتب بريد يخدم نحو 97444 نسمة و 14815 مسكن في عام 1970, لتتطور نسبة التخديم في عام 2004 إلى 32482 نسمة و 17209 مسكن*. كما في الجدول رقم (56), والخريطة رقم (28), *أما بالنسبة لخدمات الموبايل والإنترنت فقد بدء العمل بها بعد عام 1994, حيث يخدم كل خط موبايل 5 أشخاص من سكان المحافظة في عام 2004, بعد أن كان يخدم نحو 75 أشخاص من سكان* [3]

1- مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور - قسم المقاسم الالكترونية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بإعداد الخطوط الهاتفية على مستوى القطر بين عامي (1970-2004).

2- تم حساب نصيب الفرد والمسكن من قبل الباحث من خلال عملية قسمة أعداد الخطوط الهاتفية على أعداد السكان والمساكن في المحافظة وفقاً لإحصاءات عامي 1970-2004.

3- وزارة الاتصالات – البيانات الإحصائية الخاصة بمشتركي شبكة الخليوي بالمحافظة لعامي 2004 .

الجدول رقم (56): يبين البيانات الإحصائية الخاصة بتطور خدمات الاتصالات في محافظة ديرالزور بين عامي 1970–2004.

المـؤشر	الأعــوام			
	1970	1981	1994	2004
تطور حصة المحافظة من خدمات الهاتف على مستوى القطر	%2	%2.6	%3	%3.9
عدد المقاسم الهاتفية الرئيسية	1	2	3	4
عدد المقاسم الهاتفية الريفية	----	6	26	36
عدد الخطوط الهاتفية	3016	6428	15384	70435
عدد البوابات المخصصة لخدمات الإنترنت	----	----	----	1000

المصدر: مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة– البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الاتصالات بالمحافظة لعامي (1970-2004) .

المحافظة في عام 2000, [1] أما بالنسبة لمستخدمي شبكة الإنترنت فقد ازدادت نسبة المستخدمين من مستخدم واحد لكل 132 نسمة من سكان المحافظة في عام 2000 إلى مستخدم واحد للشبكة لكل 30 نسمة من سكان المحافظة في عام 2004. [2] من خلال بيانات الجدول رقم (57) يتبين *أن التركز الأكبر لتقنيات الاتصالات في المحافظة هو في مدينة ديرالزور حيث استحوذت على نسبة 46% من خطوط الهاتف و35% من مكاتب البريد و36% و53% من*

1- المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بجامعة الفرات – بحث مقدم للمؤتمر بعنوان وعي السكان بمحافظة ديرالزور حول استخدام شبكة الانترنيت – عام 2009.

2- مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الاتصالات بالمحافظة لعامي (1970-2004)

مشتركي خطوط الموبايل والإنترنت على التوالي, ويفسر ارتفاع نسبة التخديم بخدمات الاتصالات فيها إلى كونها مركز الثقل البشري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المحافظة من جهة وإلى ارتفاع نسبة الحضر فيها من جهة أخرى, بينما استحوذت المدن الكبرى في المحافظة (الميادين و البوكمال) على نسبة تراوحت بين 10% و11% من خطوط الهاتف, 12% لكل منهما من مكاتب البريد في المحافظة , ونسبة 9% لكل منهما من مشتركي خدمة الموبايل و 10% لكل منهما من مستخدمي خدمة الإنترنت في المحافظة, ويفسر ذلك إلى الدور أو الوظيفية التي تلعبها المدينتان كمراكز للتجمعات الريفية في المحافظة, بينما سجلت أدنى نسبة في أعداد خطوط الهاتف بين المراكز الإدارية في المحافظة في مركز الصور حيث بلغت نحو 1%, ويعود ذلك إلى الإهمال الخدمي في كافة المجالات ومنها خدمات الاتصالات الذي يعاني منه المركز والذي أثر في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمركز, بينما بقيت نحو 7 مراكز إدارية محرومة من مكاتب البريد, أما بالنسبة لمشتركي خطوط الموبايل والإنترنت في بقية المراكز الإدارية في المحافظة فهي تتناسب مع أعداد السكان والمستوى الثقافي للسكان في كل مركز.

الجدول رقم (57): يبين تطور مؤشرات خدمات الاتصالات في محافظة ديرالزور على مستوى المراكز الإدارية في عام 2004.

اسم المنطقة	اسم الناحية	إحصائية عام 2004			
		خطوط الهاتف	مكاتب البريد	خطوط الموبايل	مشتركي الإنترنت
مركز دير الزور	مركز دير الزور	58645	3	91662	20002
	الكسرة	4195	1	12970	1564
	البصيرة	5095	1	10357	1620
	مو حسن	4217	1	9760	1345
	التبني	3165	1	12673	638
	خشام	3312	-----	7744	599
	الصور	1268	1	11376	246
مركز البوكمال	مركز البوكمال	13053	1	23308	3103
	هجين	6137	1	17955	857
	الجلاء	2133	-----	5188	378
	السوسة	3122	1	7782	567
مركز الميادين	مركز الميادين	12190	1	21051	3723
	ذيبان	4395	1	9897	1312
	العشارة	6443	1	17665	1828
المحافظة		127370	14	259388	37782

المصدر: - مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الاتصالات بالمحافظة لعامي (1970-2004) .
- وزارة الاتصالات - البيانات الإحصائية الخاصة بمشتركي شبكة الخليوي بالمحافظة لعام 2004 .
- المؤتمر السنوي لكلية التربية بجامعة الفرات – بحث مقدم للمؤتمر بعنوان وعي السكان بمحافظة ديرالزور حول استخدام شبكة الانترنيت – عام 2009.

ـ أما نسب الزيادة فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على ا لبيانات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ومؤسسة المياه بمحافظة دير الزور.

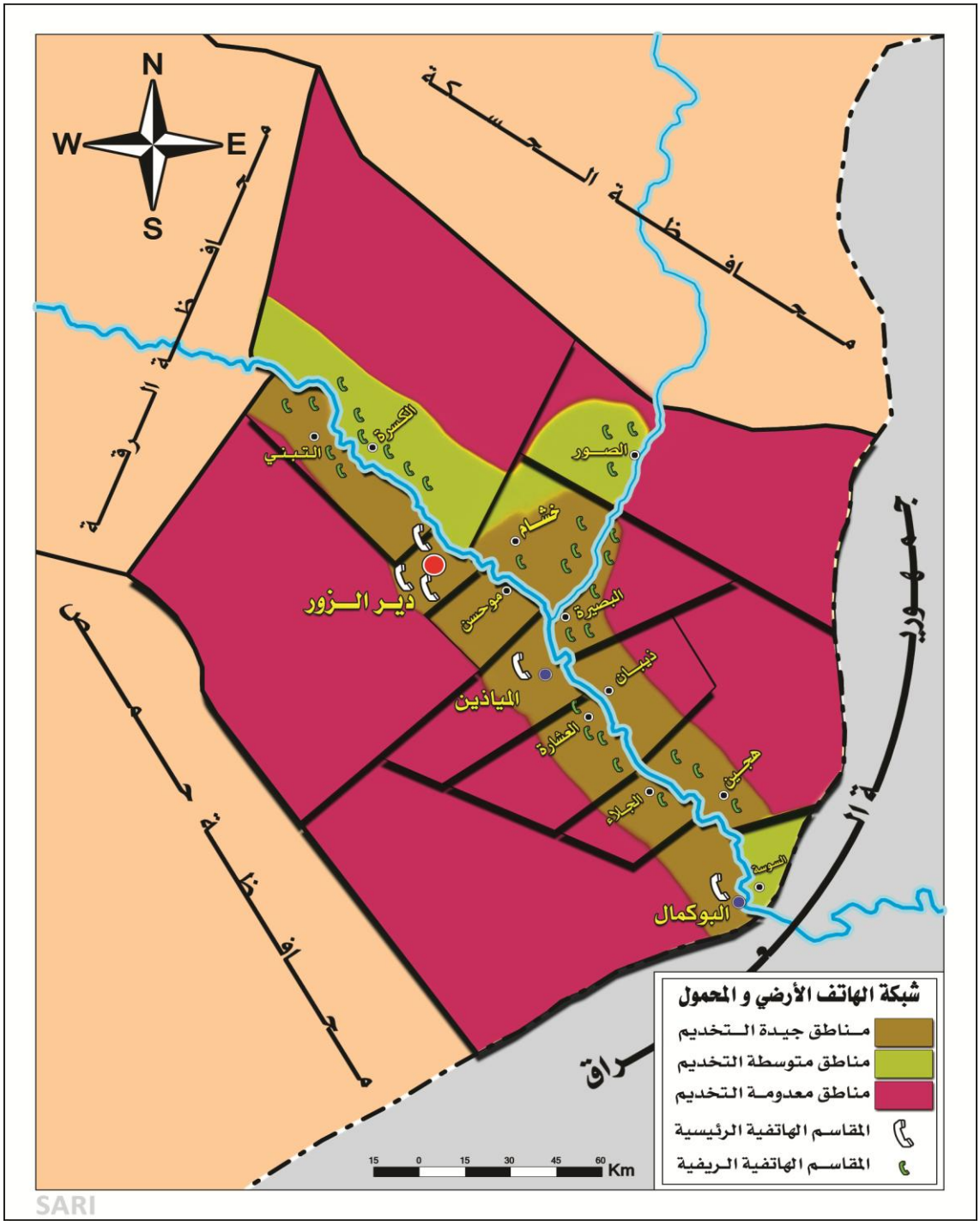

ب-العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور خدمات الا تصالات في المحافظة بين عامي1970- 2004:

من خلال الاطلاع على البيانات الإحصائية في الجدولين رقم (58,57), وللوقوف على طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور واقع خدمات الاتصالات في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004,1970 يمكن ملاحظة ما يلي:

1- مقدار التطور الملحوظ في خدمة الهاتف الثابت في مختلف مراكز المحافظة والذي أدى إلى تقليص متوسطات الخدمة بالنسبة لسكان تلك المراكز تراوحت نسبة التقلص من 75% في مركز الصور, و 94% في مركز الميادين حيث سجلت نحو خمسة مراكز إدارية في المحافظة متوسطات تخديم الهاتف للسكان أقل من مستوى التخديم المحلي للمحافظة البالغ 9% ومستوى التخديم على مستوى القطر والذي بلغ في عام 2004 نحو 7 أشخاص لكل هاتف.

2- سوء توزيع أو ما يسمى بالتوزيع غير العادل لهذه الخدمات بين المراكز الإدارية في المحافظة, حيث حصلت المدن الثلاثة الرئيسية على زيادات كبيرة في خطوط الهاتف فاقت بكثير حجم الزيادة في أعداد السكان والمساكن في حين حرمت عدة مراكز من زيادة مناسبة لأعداد السكان من جهة أو كتعويض عن إهمال خدمي سابق كمراكز (الصور – الكسرة– التبني– الجلاء– السوسة– العشارة).

3- التطور الكبير في مقدار ما يخدمه خط الهاتف الثابت من السكان والمساكن في المحافظة خلال الفترة بين عامي 1970-2004,حيث ارتفعت نسبة التخديم هذه بمقدار 90% وقد سجلت أعلى نسب تخديم للسكان في المدن الكبرى وخصوصاً مراكز المناطق الثلاثة في المحافظة حيث تراوحت نسبة التخديم في عام 2004, بين(5 و16) شخص للخط الهاتفي في أغلب المراكز السكانية والعمرانية باستثناء مركز الصور الذي لا يزال معدل التخديم فيه

منخفض, بعد أن كانت نسبة التخديم فيها في عام 1970, تتراوح بين (65 ,123) شخص للخط الهاتفي, أما بالنسبة لواقع تخديم الخط الهاتفي للمساكن يتشابه إلى حد ما مع واقع التخديم السكاني حيث تراوحت نسبة التخديم في عام 1970 بين (9 ,17) مسكن للخط الهاتفي لينخفض مستوى التخديم في عام 2004, إلى نسبة تتراوح بين (1, 2) مسكن للخط الهاتفي الواحد, من خلال ما سبق تدلنا هذه الأرقام على مقدار التطور الكبير الذي شهده هذا النوع من الخدمات من ناحية ومدى مواكبتها للزيادة السكانية و العمرانية التي تشهدها المحافظة.

الجدول رقم (58): يبين متوسط نصيب السكان والمساكن من خطوط الهاتف في محافظة ديرالزور على مستوى المراكز الإدارية في عام 2004.

المنطقة	اسم الناحية	تعداد عام 1970		إحصائية عام 2004	
		عدد السكان	عدد المساكن	عدد السكان	عدد المساكن
دير الزور	مركز دير الزور	65	9	6	1
	الكسرة	97	16	16	2
	البصيرة	94	16	9	2
	مو حسن	96	15	9	2
	التبني	97	17	16	2
	خشام	100	16	9	2
	الصور	123	20	31	5
البوكمال	مركز البوكمال	89	12	8	1
	هجين	97	15	6	1
	الجلاء	110	17	14	1
	السوسة	113	16	15	1
الميادين	مركز الميادين	80	11	5	1
	ذيبان	98	16	7	1
	العشارة	94	14	16	1
المحافظة		97	15	9	2

المصدر: - مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور - قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الاتصالات بالمحافظة لعامي (1970-2004) .
- أما النسب فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على ا لبيانات الإحصائية للسكان والمساكن, من خلال قسمتها على أعداد خطوط الهواتف لكل مركز أداري في المحافظة.

4 -الخدمات المتواضعة للانترنيت في المحافظة والتي تقتصر على المدن الكبرى فقط (ديرالزور – الميادين – البوكمال), حيث *بلغ عدد البوابات المبذولة لهذه الخدمة في هذه المحافظة نحو 2500بوابة,* [1]حيث *تخدم كل بوابة نحو 450 شخص, و 62 مسكن وفقاً لإحصائيات عام* 2004, [2] وهذا العدد ضئيل جدا ولا يتيح هذه الخدمة الضرورية لكل السكان والمساكن في المحافظة, ويجب التنويه هنا إلى أعداد مستخدمين خدمة الانترنيت في المحافظة والبالغ عددهم نحو *37782 شخص, حيث تشكل نسبتهم نحو 3% من مجموع السكان .*

5 -*تراجع الخدمات التي تقدمها مراكز البريد خلال فترة دراستنا رغم زيادة عدد مراكزها من 6 مراكز تخدم نحو 48388 شخص, و 7407 مسكن في عام 1970, إلى 14 مركز في عام* 2004, [3] تخدم نحو 80571 شخص, و 11005 مسكن, وهذا التراجع طبيعي في ظل التقدم التكنولوجي لوسائل الاتصالات ومراكز البريد السريع و عدم تطوير تلك المراكز لخدماتها.

6 -*الزيادة الكبيرة في أعداد مستخدمي الهاتف النقال حيث ارتفعت نسبة مستخدمي هذه الخدمة من السكان من 15% في عام 2000, إلى 23% في عام 2004,* [4] بالرغم من ضعف تغطية تلك الخدمة لكافة مساحة المحافظة.

1- مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور – قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الانترنيت بالمحافظة لعام 2004.

2- تم حساب معدلات تخديم كل بوابة لمشتركي خدمة الانترنيت من قبل الباحث من خلال تقسيم أعداد السكان والمساكن على عدد بوابات هذه الخدمة.

3- مديرية البريد بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات البريد بالمحافظة لعامي (1970- 2004).

4- وزارة الاتصالات- البيانات الإحصائية الخاصة بمشتركي شبكة الخليوي بالمحافظة لعامي (2000-2004).

وبناءً على ما تقدم يلاحظ أن الحاجة المستقبلية لتطوير البنية التحتية لهذا القطاع (زيادة أعداد الخطوط الهاتفية الثابتة, زيادة عدد بوابة خدمة الانترنيت) أصبحت ضرورة ملحة في ظل التزايد السكاني والتطور العمراني المستمر في هذه المحافظة وهذه التقديرات في حال الحفاظ على المعدل الحالي لمقدار ما تقدمه البنى التحتية لهذا القطاع لكل شخص أو مسكن, علماً أن احتياجات المحافظة المستقبلية تزيد عن هذه الأرقام بكثير في كافة مجالات هذه القطاع الخدمي الهام.

2- تطور الخدمات الاجتماعية المرافقة للحركة العمرانية والنمو السكاني في المحافظة

أولاً- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور الخدمات الصحية في المحافظة

لقد شهد القطاع الصحي في محافظة دير الزور خلال العقود الأربعة الماضية قفزة نوعية من حيث تطور الخدمات التي يقدمها ذلك القطاع للسكان في هذه المحافظة, وهذا الأمر مرتبط بالتحسينات التي شهدها هذا القطاع سواء من حيث تطور البنية التحتية فيه أو من حيث رفده بالموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية المدربة أو من حيث رفده بأحدث أنواع التكنولوجيا الطبية المستخدمة على المستوى العالمي. و بالرغم من هذه الزيادة الكبيرة الحاصلة بمدخلات العملية الصحية إلا أن المحافظة لا تزال بحاجة إلى أعداد كبيرة من مدخلات العملية الصحية لردم الفجوة وتقليل الفروقات بينها وبين الزيادة المرتفعة في معدلات النمو السكاني والعمراني في هذه المحافظة.

1- تطور القطاع الصحي في محافظة ديرالزور بين عامي1970- 2004:

تخدم محافظة ديرالزور شبكة متكاملة من الخدمات الصحية المؤلفة من مجموعة من المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية العامة والتخصصية والعيادات الشاملة, وتم أحداث مؤخراً ما يسمى

بالقرى الصحية والتي تم تطبيقها على عدد من قرى المحافظة, بالإضافة إلى الكوادر بشرية متخصصة بمختلف التخصصات الطبية . سنوجزها على الشكل التالي :

أ –الأبنية والمنشآت الصحية:

- ***المشافي العامة والخاصة:*** *توجد في محافظة ديرالزور مجموعة من المشافي العامة والخاصة, حيث تطور عددها من 3 مشافي عامة فقط في عام 1970, إلى 10 مشافي (4 مشافي عامة و 6 مشافي خاصة), ثم أزداد عددها في عام 1994, إلى 15 مشفى (5 مشافي عامة و 10 مشافي خاصة), ليصل عددها في عام 2004 إلى 22 مشفى (6 مشافي عامة و 16 مشفى خاص).*
- **المراكز الصحية العامة والتخصصية:** لقد أنشئت هذه المراكز لتخفيف الضغط على المشافي من جهة ولتخديم عدد من الأحياء ضمن المدن ومجموعة من القرى في المحافظة, حيث *بلغ عددها 17مركز في عام 1970, ثم ازدادا هذا العدد في عام 1981, إلى 20مركز, ليصل عددها إلى 28مركز في عام 1994, ثم ليزداد إلى 69مركز في عام 2004,* أما بالنسبة للمراكز التخصصية فهي حديثة النشأة حيث تم أحداثها في عام 2004, وكان عددها نحو 4 مراكز صحية متخصصة بمكافحة الأمراض المستعصية والأوبئة, أما بالمسبة للعيادات الشاملة فقد أنشئت في عام 1981 وكان عددها عيادة واحدة ليتطور عددها في عام 2004, إلى عيادتين.
- ***القرى الصحية:*** *وهو نموذج صحي حديث بدءاً العمل به في عام 1994 وكان عددها نحو 20 قرية صحية موزعة على عدد من قرى المحافظة ليزداد عددها في عام 2004 إلى 44 قرية صحية.*

أما بالنسبة للكوادر البشرية فقد تم التطرق لها بشكل كافي في فصل سابق وسنكتفي بالتطرق لها بشكل موجز حيث *أرتفع عدد الأطباء البشريين من 48 طبيب في عام 1970, إلى 792 طبيب في عام2004,وبالنسبة لأطباء الأسنان فقد أرتفع عددهم من 11 طبيب أسنان في عام 1970, إلى 416 طبيب أسنان في عام 2004, وبالنسبة لأعداد الصيادلة فقد أرتفع عددهم من 15*

صيدلي في عام 1970, إلى527 صيدلي في عام 2004,وبالنسبة لأعداد الممرضين والممرضات فقد أرتفع عددهم من 22 ممرض وممرضه في عام 1970, إلى 1787 في عام2004, وكذلك الأمر بالنسبة لأعداد القابلات فقد أرتفع عددهم من 10 قابلات في عام 1970, إلى 412 قابلة في عام 2004,وبالنسبة لأعداد المخبريين فقد أرفع عددهم من ثلاثة في عام 1970, إلى 30 مخبري في عام 2004.[1]كما في الخريطة رقم(29), والجدول رقم (59).

الجدول رقم (59): يبين تطور المؤشرات الصحية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.

المؤشـــر	الأعـــــــوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المشافي العامة	3	4	5	6
عدد المشافي الخاصة	---	6	10	16
عدد المراكز الصحية العامة	17	20	28	69
عدد المراكز الصحية التخصصية	---	---	---	---
عدد القرى الصحية	---	---	20	44
عدد العيادات الشاملة	---	1	1	2
عدد الأطباء البشريين	48	85	353	792
عدد الأطباء الأسنان	11	25	75	416
عدد الصيادلة	15	47	109	527
عدد الممرضين والممرضات	22	137	438	1787
عدد القابلات	10	45	241	412
عدد المخبريين	3	14	25	30
عدد المساعدين الفنيين	---	---	1031	1548

المصدر: مديرية الصحة بمحافظة دير الزور, قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور المؤشرات الصحية بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004), مرجع سبق ذكره.

2- العلاقة بين النمو السكاني وتطور الخدمات الصحية في محافظة ديرالزور بين عامي1970- 2004:

تبين المصادر الإحصائية أن عدد المواليد الأحياء في محافظة دير الزور لعام 2004 قد بلغ نحو 18060 مولوداً حيّاً, كما بلغ معدل وفيات الرضع لعام2004 نحو 27 بالألف وذلك يعني أن عدد

المواليد الصافي في محافظة ديرالزور بلغ نحو ***16682*** *مولوداً حيّاً* [2]وبالتالي على الدولة أن تطور خدماتها

1- مرجع سبق ذكره, مديرية الصحة بمحافظة دير الزور, قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور المؤشرات الصحية بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

2- وزارة الداخلية, مديرية الشؤون المدنية بمحافظة دير الزور, بيانات الولادات والوفيات لعام 2004.

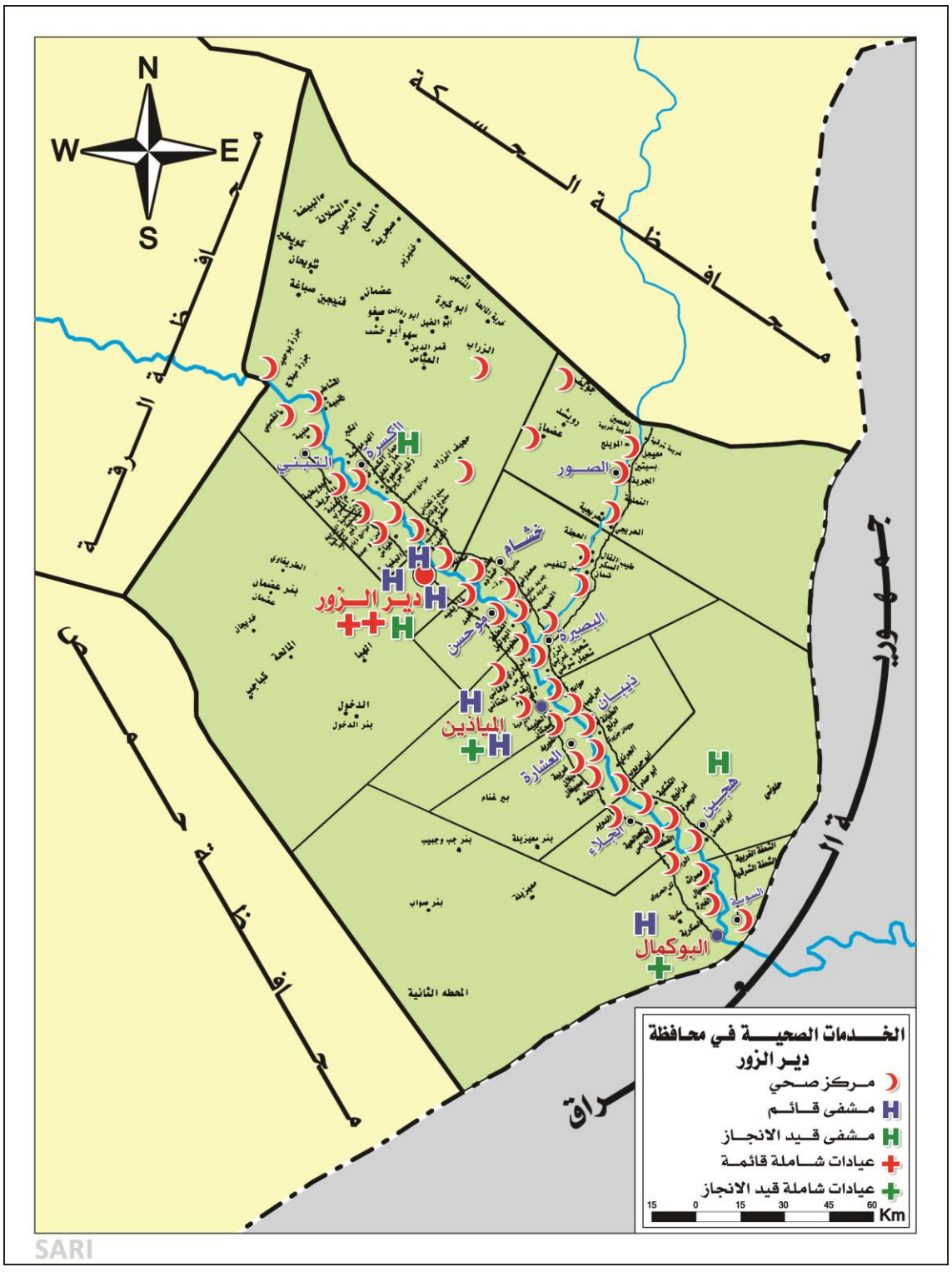
N
W
E
S
محافظة الحسكة
محافظة الرقة
محافظة حمص
جمهورية العراق
دير الزور
الصور
خشام
البصيرة
ذيبان
الميادين
العشارة
هجين
البوكمال
الخدمات الصحية في محافظة دير الزور
مركز صحي
مشفى قائم
مشفى قيد الانجاز
عيادات شاملة قائمة
عيادات شاملة قيد الانجاز
15 0 15 30 45 60 Km
SARI

الصحية في هذه المحافظة حتى تكون قادرة على استقبال هذا التدفق الديموغرافي الذي يشكل نحو 3.2% من سكان المحافظة لنفس العام وإلى تأمين الخدمات الصحية اللازمة لهم, وعلى اعتبار أن كل 949 من سكان المحافظة يحتاجون إلى سرير واحد في المشافي وذلك حسب المستوى الحالي, فإن هذه التدفقات الديموغرافية تحتاج إلى 19 سريراً جديداً سنوياً في حال بقاء صافي معدل الولادات ثابتاً, وطبعاً إن إحداث هذا العدد من الأسرة سنوياً يعتبر صعباً جداً ويفوق طاقة الدولة, إذ أن تكلفة السرير الواحد تقدر بالمتوسط بمليون ل.س, وبما أن متوسط عدد الأسرة في كل مشفى نحو 44 سرير وذلك حسب المستوى المحلي, فإن التدفقات السكانية الجديدة في المحافظة تحتاج إلى بناء مشفى جديد في كل سنتين لمواجهة تلك الزيادة السكانية في المحافظة , وهذا يعني أن مواجهة احتياجات التدفقات السكانية الجديدة (المواليد) وتأمين الحياة لها بشكل لا يؤثر في الاحتياجات الصحية للسكان يتطلب من الدولة استثمار 19 مليون ل.س سنوياً [1] إضافة إلى مبلغ 220.4 مليون ليرة المخصصة للاستثمارات الصحية لمحافظة ديرالزور وفقاً للخطة الخمسية, كما شكل النمو العمراني المواكب للزيادة السكانية والذي بلغ في عام 2004 نحو 2.2% ضغوطاً شديدة على المرافق والخدمات الصحية في المحافظة, حيث شهد النمو العمراني توزيعاً غير عادلاً بين المناطق الثلاثة الرئيسية في المحافظة (ديرالزور– الميادين– البوكمال) ونالت المنطقة الأولى ديرالزور أكبر حصة لهذا النمو بلغت نحو 56% وقد استحوذت هذه المنطقة على نحو 75% من الخدمات والبنية التحتية الصحية, أما المنطقة الثانية فقد بلغت حصتها من النمو العمراني على مستوى المحافظة نحو 22.2%, وكانت حصتها من الخدمات والبنية التحتية الصحية نحو 15%, أما المنطقة الثالثة فقد بلغت حصتها من النمو العمراني نحو 21.8% وكانت حصتها من الخدمات والبنية التحتية الصحية نحو 10% من الخدمات والبنية الصحية على مستوى المحافظة, كما في الشكل (71).

---

1 –تم حساب التكلفة المادية لتغطية الاحتياجات السكانية الجديدة من قبل الباحث من خلال معرفة أعداد الآسرة التي تحتاجها الزيادة السكانية المستقبلية وضربها بتكلفة السرير ضمن المشافي أو المراكز الصحية وفقاً للقيمة المالية لكل سرير في عام 2004.

جدول بياني رقم (71) يبين توزع الخدمات والبنى التحتية الصحية بين المناطق الرئيسية الثلاثة في محافظة ديرالزور في عام 2004

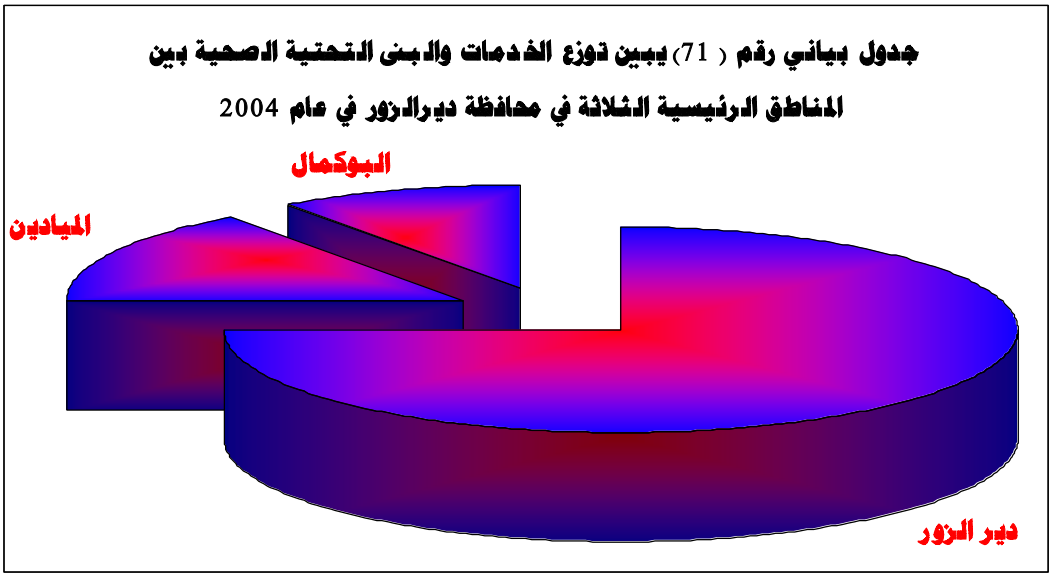

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

3- العلاقة بين النمو العمراني وتطور الخدمات الصحية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

من خلال ما تقدم يلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً في توزيع الخدمات والمرافق الصحية بين المناطق الثلاثة الرئيسية في المحافظة من ناحية وبين المدن الرئيسية في المحافظة والتي بلغت حصتها من الخدمات والمرافق الصحية في عام 2004 نحو 85%, وبين مراكز النواحي التابعة للمحافظة والبالغ عددها نحو 11 مركز ناحية والتي حصلت على نحو 15% من الخدمات والمرافق الصحية.

من خلال الاعتماد على معدل النمو العمراني في المحافظة لعام 2004 والبالغ نحو 2.2% فإن الزيادة السنوية في عدد الوحدات السكنية تقدر بنحو 3407 وحدة سكنية جديدة في كل عام في حال بقاء معدل النمو العمراني في المحافظة ثابتاً, وعلى اعتبار أن كل 2000 وحدة سكنية في المحافظة تحتاج إلى مركز صحي أو نقطة طبيعة أو مركز للعيادات الشاملة وذلك حسب المستوى الحالي, فإن هذه الزيادة العمرانية في عدد الوحدات السكنية تحتاج إلى نحو مركزين صحيين سنوياً, إذ أن تكلفة المركز الصحي الواحد وفقاً لبيانات مديرية الصحة في المحافظة – قسم الاعتمادات المالية – تقديرات مالية لإنشاء المراكز الصحية مع تجهيزاتها لعام 2004, حيث تقدر

بالمتوسط بنحو 12 مليون ل.س, وفي حال توزيع عدد الوحدات السكنية المبنية في المحافظة والبالغ عددها نحو 154876 وحدة سكنية في عام 2004 على عدد المشافي الموجودة في المحافظة في نفس العام والبالغ عددها نحو 25 مشفى يظهر أن كل 6195 وحدة سكنية تحتاج إلى مشفى جديد, وبما أن الزيادة السنوية في عدد الوحدات السكنية بلغت نحو 3407 وحدة سكنية في حال بقاء معدل النمو السكاني في المحافظة ثابتاً فإنه يترتب على الحكومة بناء مشفى جديد كل عامين لتقديم الخدمات الصحية للوحدات السكنية الجديدة, وهذا الأمر يتطابق مع الاحتياجات السكانية السنوية من المشافي لسكان المحافظة, وبهذا يشكل النمو السكاني المرتفع والنمو العمراني الآخذ بالارتفاع في هذه المحافظة العبء الأساسي أمام تطوير وحل أزمات العجز في الخدمات الصحية الناتجة بالدرجة الأولى عن تراكم العجز في السنوات السابقة, بالإضافة إلى الأعباء التي يخلقها النمو السكاني السريع جداً في هذه المحافظة.

وبناءً على ما تقدم يلاحظ أن الحاجة المستقبلية لتطوير البنية التحتية لهذا القطاع أصبحت ضرورة ملحة في ظل التزايد السكاني والتطور العمراني المستمر في هذه المحافظة وهذه التقديرات في حال الحفاظ على المعدل الحالي لمقدار ما تقدمه البنى التحتية لهذا القطاع لكل شخص, أما في حال التطلع لمعدلات أفضل فإن الاحتياجات المستقبلية سوف تزداد بشكل مضاعف, ومن الواضح أن تحقيق هدف المحافظة على مستوى الخدمات الصحية (الأسرة) بما يغطي الزيادة السكانية والعمرانية سوف يتطلب استثمارات مالية كبيرة لتوفير هذه الخدمات, وهذا الواقع يستدعي اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة في تخفيض معدلات النمو السكاني والذي سينعكس على الواقع العمراني في المحافظة, وعلى تشجيع القطاع الخاص والمشترك والتعاوني لمساندة القطاع الحكومي في تقديم الخدمات الصحية لهذه المحافظة, ويمكن الإفادة في هذا المجال من خبرة وإمكانات المغتربين السوريين الذين ترتفع في أوساطهم نسبة الأطباء المهرة الذين يتوقون للعودة والاستثمار في سورية, كما ويمكن الإفادة من الاستثمارات العربية والأجنبية التي تبحث عن أسواق لتوظيفها, مع التأكيد على ضرورة عدم تخلي الدولة عن دورها في تقديم العلاج المجاني أو الرخيص للمحتاجين من ذوي المداخيل المنخفضة والعمل على إيجاد نظام الضمان الصحي الشامل لكافة المواطنين لأن العقول السليمة لا تكون إلا في الأجساد السليمة القادرة على الإنتاج والإبداع والاختراع وتحقيق الازدهار والرفاهية.

ثانياً ـ العلاقة بين النمو السكاني والعمراني و تطور الخدمات التعليمية في المحافظة

يعد الواقع التعليمي لأي مجتمع في أي بلد أو مدينة أو منطقة مرآة حقيقية تعكس الصورة الواقعية للبنى والتراكيب المختلفة التي يقوم على أساسها ذلك المجتمع ومدى تأثر تلك البنى والتركيب بذلك الواقع من حيث مساهمته في تطور أو تخلف ذلك المجتمع, لأن التعليم والأنظمة التعليمية ما هي إلا انعكاس للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي وصل إليه المجتمع في ذلك البلد أو تلك المدينة, لذا فإنه لمعرفة مدى التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي وصل إليه مجتمع ما, يجب النظر إلى واقع المؤسسات التعليمية من حيث التوزع والانتشار الجغرافي الذي يهدف إلى إيصال هذا النوع من الخدمات لمختلف المراكز العمرانية في ذلك البلد أو تلك المدينة من ناحية ومدى مساهمة نوعية تلك الخدمات في تطوير المراكز العمرانية في ذلك البلد وانعكاس ذلك على الواقع السكاني من حيث استقطاب تلك المؤسسات لطلبة العلم من جهة ورفع المستوى الثقافي والعلمي للسكان في ذلك المجتمع, بالإضافة إلى معرفة مدى إمكانية تلك المؤسسات التعليمية على تحقيق نوع من التوازن والتوافق والتنسيق بين مخرجات التعليم في ذلك المجتمع بمؤسساته المختلفة واحتياجات سوق العمل من تلك المخرجات فيه.

لقد أدى نمو الواقع التعليمي في محافظة ديرالزور إلى إحداث تغيرات كبيرة ومؤثرة في الواقع التعليمي والعمراني في المحافظة كان لها انعكاسات ايجابية من حيث رفع مستوى الوعي للسكان وإيصال الخدمات التعليمية للقسم الأكبر من المراكز العمرانية في المحافظة وأخرى سلبية من حيث عدم مجاراة تلك الخدمات التعليمية لمسألة التطور العلمي وحاجات سوق العمل في المحافظة لبعض التخصصات, حيث بدأت بعض تلك المؤسسات خلال العقد الأخير بالعمل على تطوير خدماتها بشكل يتناسب مع ذلك التطور بهدف تأمين كوادر بشرية متخصصة من أبناء المحافظة, وبشكل عام ساهمت الخدمات التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية في المحافظة وبشكل ايجابي في دفع عملية التنمية بمختلف اتجاهاتها الحاصلة في هذه المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970-2004.

إن الزيادة السكانية والعمرانية التي شهدتها محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004 تتطلب واقعاً تعليمياً قادراً على استيعاب الزيادات السكانية والعمرانية الحاصلة في المحافظة, وللوقوف على طبيعة تلك العلاقة ستتم دراسة تلك العلاقة بين النمو السكاني والعمراني في المحافظة وتطور الخدمات التعليمية فيها كل على حدة للوصول إلى صورة واضحة توضح مقدرة تلك الخدمات على استيعاب المفرزات الناتجة عن الزيادة في معدلات النمو السكاني والعمراني الحاصلة في المحافظة من جهة أو عجزها عن استيعاب تلك المفرزات خلال فترة الدراسة.

1- العلاقة بين النمو السكاني وتطور الخدمات التعليمية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

تميز الواقع السكاني في محافظة ديرالزور بارتفاع معدلات النمو السكاني خلال العقود الأربعة الماضية, حيث أسفرت هذه الزيادة إلى ارتفاع في أعداد سكان المحافظة والذي تضاعف إلى نحو 4 مرات تقريباً خلال نفس الفترة, وهذه الزيادة السكانية الحاصلة في المحافظة تطلبت نهوضاً في مستوى الخدمات التعليمية في المحافظة لتصبح قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد من الطلبة, والتي تضاعف عددهم خلال نفس الفترة إلى نحو 8.5 مرات تقريباً, كما في الشكل رقم (72), حيث بلغ معدل نمو الخدمات التعليمية في محافظة ديرالزور في عام 1970 نحو 2.5%, في حين بلغ معدل النمو السكاني لنفس العام نحو 3.6%, ثم ارتفع معدل نمو الخدمات التعليمية في عام 2004 إلى نحو 6.5%, يقابله انخفاض في معدل النمو السكاني والذي بلغ في عام 2004 نحو 3.2% كما في الشكل رقم (73).

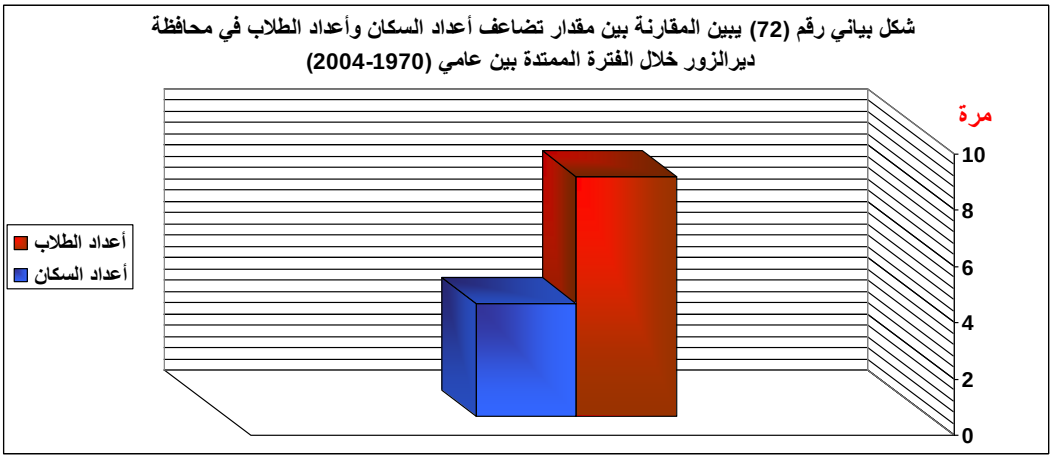

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

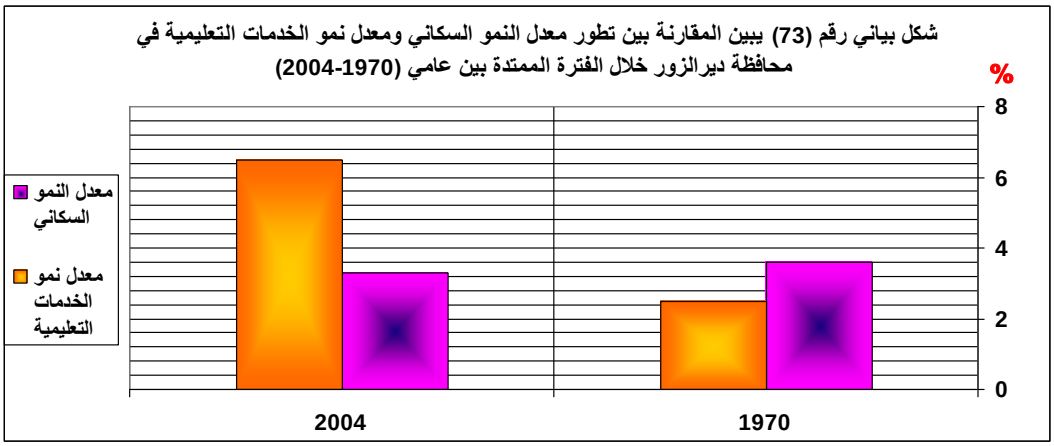

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

تدل هذه الإحصائيات على تقدم وتطور الخدمات التعليمية في المحافظة في ظل انخفاض معدل النمو السكاني, ففي عام 1970 كانت نسبة الطلبة تشكل نحو 13.1% من مجموع السكان, ثم ارتفعت نسبة الطلبة من السكان إلى نحو 29.5% من مجموع السكان في عام 2004 كما في الشكل رقم (74), وهذه الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة جاءت نتيجة الزيادة في أعداد السكان ممن هم في سن التعليم من ناحية وازدياد الوعي لدى السكان بأهمية التعليم والثقافة.

شكل بياني رقم (74) يبين تطور نسبة الطلبة من مجموع سكان محافظة ديرالزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

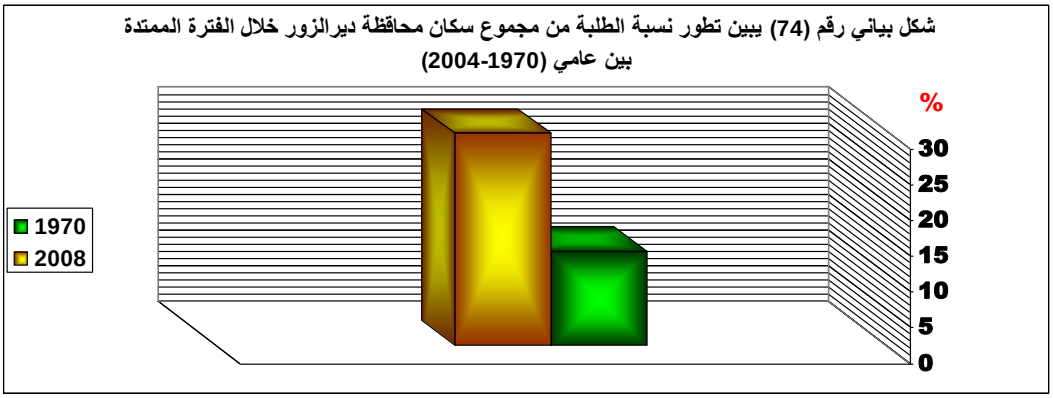

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

من خلال ما تقدم يلاحظ أن هذه الزيادات في أعداد السكان والطلبة ستشكل ضغطاً كبيراً على المؤسسات التعليمية بمبانيها وكادرها التعليم وموازنتها المالية ما لم تتطور من حيث زيادة أعداد المدارس وزيادة أعداد الكوادر التعليمية فيها, فقد بلغت أعداد المدارس في المحافظة بجميع المراحل الدراسية في عام 1970 نحو 220 مدرسة (210 مدرسة للتعليم الأساسي و 10 مدارس للتعليم الثانوي), وكان نصيب كل مدرسة من الطلبة نحو 177 طالباً (174 تلميذ لكل مدرسة تعليم أساسي و 260 طالب لكل مدرسة تعليم ثانوي), في حين بلغت أعداد المدارس في المحافظة بجميع المراحل الدراسية في عام 2004 نحو 1020 مدرسة (924 مدرسة للتعليم الأساسي و 96 مدارس للتعليم الثانوي) وكان نصيب كل مدرسة من الطلبة نحو 308 طالباً (316 تلميذ لكل مدرسة تعليم أساسي و 207 طالب لكل مدرسة تعليم ثانوي), وقد كانت نسبة الزيادة السنوية في أعداد المدارس نحو 9% بين عامي 1970- 2004 كما في الشكل رقم (75).

أما فيما يخص الكادر التعليمي في هذه المدارس فقد زاد عدد المعلمين في مدارس التعليم الأساسي من 1196 معلم في عام 1970 إلى 16129 معلم في عام 2004, وهذا الارتفاع في أعداد المعلمين والمدرسين أدى إلى انخفاض في نصيب المعلم من التلاميذ من 27.9 تلميذ لكل معلم في عام 1970 إلى 17.7 تلميذ لكل معلم في عام 2004, حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية في أعداد المعلمين نحو 33.6% بين عامي 1970- 2004, وكذلك هو الحال بالنسبة للمدرسين في مدارس التعليم الثانوي حيث ارتفع عددهم من 284 مدرس في عام 1970

بمتوسط نصيب المدرس من الطلاب بلغ نحو 16.9% لنفس العام إلى 2817 طالب لكل مدرس في عام 2004, حيث انخفض نصيب المدرس من الطلاب إلى 9.6 طالب لكل مدرس, وبلغت الزيادة السنوية في أعداد المدرسين نحو 23.5% بين عامي 1970- 2004, كما زادت نسبة الطلبة في التعليم الجامعي في المحافظة من 3.7% في عام 1970 إلى 5.4% في عام 2004 بزيادة مئوية بلغت نحو 1.7% خلال فترة الدراسة.

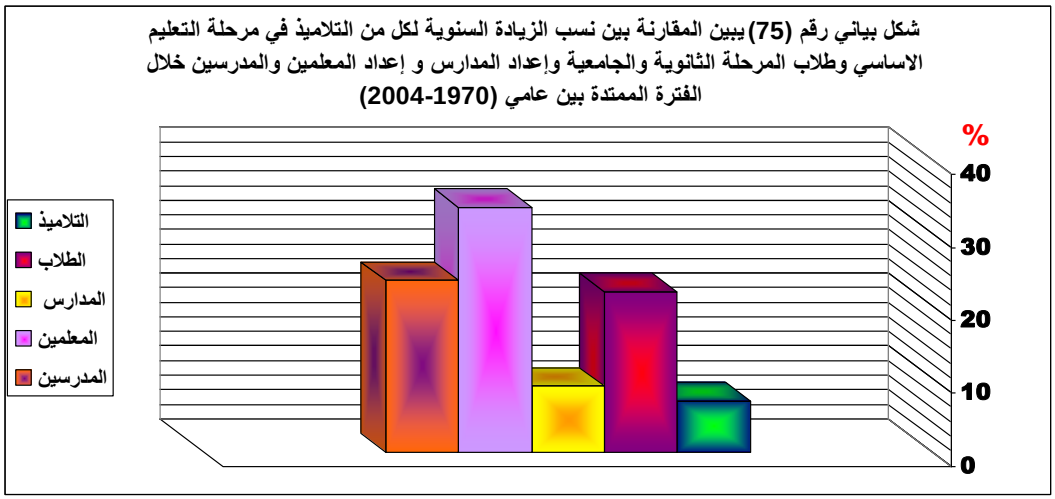

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

من خلال ما تقدم يمكن تفسير طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وتطور الخدمات التعليمية في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 2004 على الشكل التالي:

- شهدت فترة الدراسة زيادة كبيرة في أعداد الطلاب حيث تضاعف عددهم نحو 8.5 مرة في عام 2004 عما كان عليه العدد في عام 1970 إلى سياسة التعليم المجاني للدولة من ناحية, وزيادة الوعي بأهمية العلم لدى السكان, ومن جهة أخرى زيادة عدد المتعلمين من الإناث حيث تضاعفت نسبتهن في جميع مراحل التعليم, حيث زادت نسبتهن من 21% في عام 1970 إلى 41.19% في عام 2004.
- شهدت الخدمات التعليمية الخاصة بالمحافظة تقدماً بمستواه ا حيث تطور معدل نمو هذه الخدمات من 2.5% في عام 1970 إلى 6.5% في عام 2004, ورغم هذا التطور في

مستوى هذا النوع من الخدمات إلا أنه لم يوازِ في نموه التدفقات السنوية الكبيرة من الطلاب, حيث عجزت هذه الخدمات بالرغم من تطورها على استيعاب هذا الكم الكبير من الطلاب, وأكبر دليل على ذلك نسب استيعاب كل من المدارس والمعلمين والمدرسين للطلبة حيث ارتفعت نسبة استيعاب كل مدرسة من الطلبة من 177 طالب لكل مدرسة في عام 1970 إلى 308 طالب لكل مدرسة في عام 2004, كما زادت كثافة الطلاب في كل صف دراسي من 30 طالب في عام 1970 إلى أكثر من 40 طالب في عام 2004, وقد أدى هذا الضغط على المدارس إلى جعل دوام بعض المدارس صباحي ومسائي, أما بالنسبة لمعدل أعداد الطلاب لكل معلم أو مدرس فقد انخفضت نتيجة رفد القطاع التعليمي في المحافظة بأعداد كبيرة من المعلمين والمدرسين وخصوصاً بين عامي 1990- 2004 حيث انخفض معدل عدد التلاميذ لكل معلم من 27.9 تلميذ لكل معلم في عام 1970 إلى 17.7 تلميذ لكل معلم في عام 2004, وكذلك هو الحال بالنسبة للمدرسين حيث انخفض معدل عدد الطلاب لكل مدرس من 16.9 طالب لكل مدرس إلى 9.6 طالب لكل مدرس خلال نفس الفترة.

2- العلاقة بين النمو العمراني وتطور الخدمات التعليمية في المحافظة بين عامي 1970- 2004:

إن الارتفاع الذي طرأ على معدلات النمو السكاني في المحافظة بين عامي 1970-2004 أدى إلى نمو وتوسع العديد من المراكز العمرانية في المحافظة بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في أحياء المدن والنواحي والقرى والذي تضافر مع زيادة في أعداد المساكن والوحدات السكنية والتي نمت بشكل كبير لتستوعب الزيادة السكانية الوافدة الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً على واقع الخدمات التعليمية في المحافظة, حيث تميز الواقع الخدمي التعليمي في عام 1970, بأنه كان يتركز في المدن الكبيرة في المحافظة حيث استحوذت منطقة ديرالزور على نحو 75% من الخدمات التعليمية في المحافظة, كونها تعد مركز المحافظة وأكبر مدنها من حيث المساحة ومركزاً هاماً من حيث الثقل السكاني والعمراني في المحافظة الأمر الذي جعل أغلب الخدمات التعليمية تتركز فيها أكثر من المناطق الأخرى, وساهم تركز ذلك النوع من الخدمات فيها إلى زيادة نسبة استقطابها من سكان

المناطق والمدن والنواحي الأخرى في المحافظة وزاد من ذلك تركز أغلب الكليات التابعة لجامعة الفرات فيها, يليها مدينة الميادين المدينة الثانية في المحافظة من حيث الأهمية والتي لم تكن مركز منطقة في ذلك التاريخ, حيث استحوذت على نسبة 15%, ثم منطقة البوكمال ثالث مناطق المحافظة بنحو 10%, واستمر هذا الواقع إلى ما بعد عام 1981, حيث بدء الاهتمام بتوسيع قاعدة الخدمات التعليمية في ريف المحافظة ونشر سياسة التعليمي الريفي لنهوض بالواقع التعليمي والثقافي في الريف والذي يمهد لتطور ريف المحافظة, حيث تميز الواقع الخدمي التعليمي في عام 2004 باستمرار التوزيع السابق لتلك الخدمات مع إعطاء الأهمية من ناحية تركز الخدمات في المنطقتين الأخريين حيث استحوذت مدينة ديرالزور على نحو 49% من الخدمات التعليمية في المحافظة, يليها مدينة الميادين بنسبة بلغت نحو 24%, ثم مدينة البوكمال بنسبة 27%, كما في الشكل رقم (76) والجدول رقم (60), والخريطة رقم (30) وذلك وفقاً لتقديرات المسوحات الإحصائية العمرانية لعامي 1970 و 2004 بالإضافة لنتائج دراسات تطور مؤشرات نمو الخدمات التعليمية في المحافظات السورية لنفس الفترة.

شكل بياني رقم (76) يبين توزع الخدمات التعليمية بين المناطق الرئيسية في محافظة ديرالزور خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970-2004)

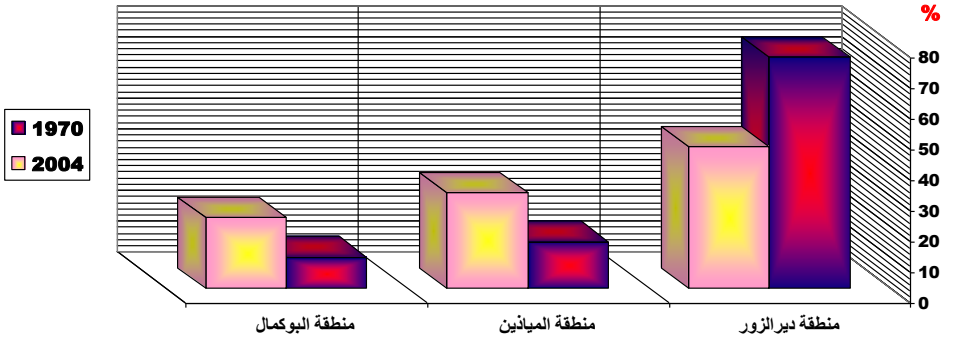

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

خريطة تبين توزع المدارس في
محافظة دير الزور
N
20000
590000
660000
730000
4000000
3900000
3800000
مفتاح الرموز
المدارس
مركز النواحي
الانهار
طرق رئيسية
سكك القطار
نواحي الدير
Meters
0 16,000 32,000 64,000 96,000 128,000

الجدول رقم (60): يبين تطور نسبة المساكن ومعدل نموهم ومؤشرات تطور الخدمات التعليمية في المناطق الثلاثة الرئيسية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.

مؤشر تطور نمو الوحدات السكنية	المؤشرات الإحصائية العمرانية		
	1970	2004	معدل النمو
منطقة ديرالزور	%69	%56	%6.1
منطقة الميادين	%17	%21	%6.9
منطقة البوكمال	%14	%23	%7
محافظة ديرالزور	%100	%100	%6.7
مؤشر تطور نمو الخدمات التعليمية	المؤشرات الإحصائية التعليمية		
منطقة ديرالزور	%75**	%49	%6
منطقة الميادين	%15	%24	%7.2
منطقة البوكمال	%10	%27	%7.8
محافظة ديرالزور	%100	%100	%6.5

المصدر: 1- مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور – تقديرات المسوحات الإحصائية العمرانية لعام 1970.
2- مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور – نتائج المسوحات الإحصائية العمرانية لعام 2004.
3- هيئة تخطيط الدولة – دراسات عن تطور مؤشرات نمو الخدمات التعليمية في المحافظات السورية للفترة الممتدة بين عامي (1974- 2004).
***- إحصائيات مؤشرات الخدمات التعليمية تعود لعام 1974.**

لقد قامت الدولة بتشييد ما يسمى بالمجمعات التربوية في كل مركز ناحية بهدف الإشراف على مسيرة الحركة التعليمية في تلك المراكز والقرى والمزارع التابعة لها من ناحية, ومن ناحية أخرى تهدف هذه المجمعات إلى تطبيق ما يسمى بالإدارة اللامركزية في الإشراف على تقديم هذا النوع من الخدمات في تلك المناطق وتخفيف الضغط على المدن الكبرى، وتهدف كذلك إلى تطوير تلك المراكز من الناحية العلمية والثقافية الأمر الذي سيسهم في تطوير المراكز العمرانية التابعة لها وكذلك التخفيف من مسألة هجرة سكان تلك المراكز إلى المدن الكبرى في المحافظة.

شهد الواقع العمراني في محافظة ديرالزور تبايناً كبيراً في معدلات النمو العمراني خلال الفترات الماضية, حيث تراوحت بين 2.7% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970- 1981,

وارتفعت إلى 8.8% بين عامي 1981- 1994، ثم انخفضت إلى 2.2% بين عامي 1994- 2004, في حين بلغ معدل نمو الخدمات التعليمية في المحافظة بين عامي 1970- 1981 نحو 2.5%, ثم ارتفع معدل نمو الخدمات التعليمية إلى 5% بين عامي 1981- 1994, ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى 6.5% بين عامي 1994- 2004 كما في الشكل رقم (77), وتدل هذه الإحصائيات على تقدم وتطور الخدمات التعليمية في المحافظة بشكل فائق معدلات النمو العمراني فيها خصوصاً في العقد الأخير من الدراسة.

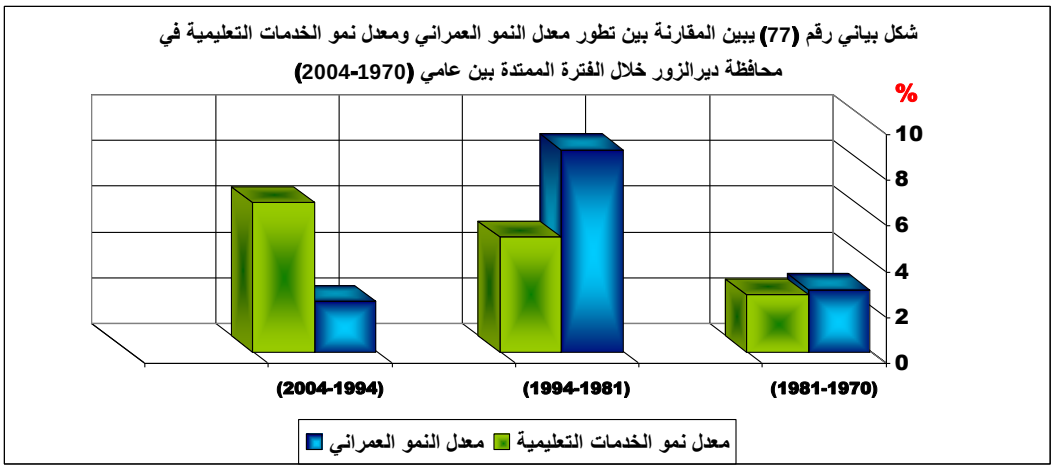

تم أعداد هذا الشكل البياني من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية الواردة أعلاه.

من خلال ما تقدم يمكن تفسير طبيعة العلاقة بين النمو العمراني وتطور الخدمات التعليمية في المحافظة بين عامي 1970- 2004 على الشكل التالي:

تميزت فترة الدراسة بزيادة في أعداد المراكز العمرانية مختلفة الإحجام فقد زادت أعداد المناطق في المحافظة من منطقتين إلى ثلاث مناطق وكذلك زادت أعداد مراكز النواحي من ست نواحٍ إلى أحد عشر مركز ناحية, بالإضافة إلى زيادة أعداد البلدات من تسع بلدات إلى خمسة وثلاثين مركزاً, كل ذلك يعود إلى سياسة الإسكان المدعومة من قبل الدولة من خلال تنشيط دور الجمعيات السكانية بمختلف أشكالها (التعاونية والخاصة والحكومية) والتي بلغ عددها نحو 128 جمعية سكنية بزيادة بلغت نحو 95 جمعية سكنية خلال فترة الدراسة على مستوى المحافظة بالإضافة إلى مشاريع السكن الشبابي الحديثة نسبياً, كل ذلك يهدف إلى استيعاب الزيادة

السكانية الحاصلة في المحافظة مما أدى إلى حصول زيادة كبيرة في أعداد الوحدات السكنية حيث تضاعف عددهم إلى نحو 3.5 مرة في عام 2004 عما كان عليه العدد في عام 1970, الأمر الذي أدى إلى ظهور مناطق وأحياء سكنية جديدة بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في المناطق والأحياء القديمة من المحافظة نتيجة للتوسع الشاقولي للأبنية, الأمر الذي جعل من الضروري التوسع في نطاق الخدمات التعليمية لتخديم التوسع العمراني في المناطق والأحياء القديمة والعمل على تخديم مناطق التوسع الجديدة في المراكز العمرانية مختلفة الأحجام.

شهد معدل نمو الخدمات التعليمية الخاصة بالمحافظة تطوراً ملحوظاً, حيث نمت هذه الخدمات بنحو 4%, في حين بلغت نسبة نمو الوحدات السكنية نحو 4.3% خلال فترة الدراسة, وقد جاء هذا التطور في معدل نمو هذا النوع من الخدمات يفوق في نموه التوسعات العمرانية التي شهدتها مختلف مناطق المحافظة.

إن الاهتمام المتزايد من قبل الدولة بالقطاع التعليمي, ورفع سن التعليم الإلزامي من قبل الدولة تزامن مع زيادات سكانية وعمرانية كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية, والذي سيترافق مع زيادة أكبر في المستقبل, الأمر الذي سيؤدي إلى توسع القاعدة التعليمية المستقبلية في هذه المحافظة, وما يتطلبه ذلك من زيادة الحاجة إلى متطلبات العملية التعليمية من بنى تحتية (مدارس, شعب) وكوادر بشرية وغيرها من مستلزمات العملية التربوية, وللوقوف على طبيعة هذه العلاقة ستدرس تأثيرات كل من النمو السكاني والعمراني على حدة للوصول إلى تصور منطقي لتلك العلاقة.

ثالثاً- تطور الخدمات الثقافية في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني:

تمثل الأبعاد الثقافية حاجة من حاجات التنمية البشرية من أجل تكاملها, حيث يعد الغذاء الثقافي عنصراً من مركب الحاجات الإنسانية, ومما لا شك فيه أن ازدياد الوعي الثقافي لسكان أي مجتمع هو دليل تحضر ذلك المجتمع, ويحتل الكتاب موقعاً متميزاً كأحد أهم أدوات التثقيف ومن ثم فإن انتشار المراكز الثقافية والمكتبات يعد مؤشراً جيداً للأوضاع الثقافية في المجتمع.

1- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور الخدمات الثقافية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

لقد تطورت أعداد المراكز الثقافية في المحافظة من مركز واحد في عام 1970 إلى40 مركز في عام 2004, *وتزامن هذا الارتفاع مع زيادة تغطية تلك المراكز لتجمعات عمرانية وسكانية أكبر حيث ارتفعت نسبة تغطية تلك المراكز من 30% في عام 1970 إلى 69% في عام* 2004, وهذه المراكز لا تتوزع في مناطق المحافظة تبعاً لأعداد السكان أو وفقاً للحالة التعليمية لهم وإنما يتم توزيعها بالتساوي على المراكز الإدارية في المحافظة التي يزيد عدد سكانها عن 1000 نسمة أما بالنسبة للمراكز الإدارية ذات الأعداد السكانية الأقل فقد تم تأمينها حديثاً من خلال ما يسمى بالمكتبات الجوالة والتي تجوب على تلك المراكز بشكل منتظم بهدف زيادة الوعي الثقافي وتشجيع السكان على القراءة, *حيث انخفض نصيب ما يخدمه كل مركز من المراكز الثقافية من السكان من 292300 نسمة في عام 1970 إلى 26875 نسمة في عام 2004, وقد أدى افتتاح مقر لصحيفة الفرات ومجلة منارة الفرات في المحافظة في عام 2002 إلى ازدياد نسبة الأسر التي تحرص على شراء الصحف من 5.4% في عام 1970 إلى 63% في عام* 2004, *أما بالنسبة لدور السينما فقد اقتصر وجودها على مركزي ديرالزور والميادين حيث تناقص الإقبال عليها خلال فترة الدراسة فقد كان عددها 5 دور في عام 1970 تخدم نحو 58460 نسمة لتصبح في عام2004 دار واحدة فقط تخدم العدد الكامل لسكان المحافظة , إما بالنسبة لمراكز البث الإذاعي والتلفزيون فقد أدخلت هذه الخدمة إلى المحافظة في عام 1990, بمركز إذاعي وتلفزيون واحد يغطي نشاطه معظم أرجاء المحافظة* واستمر العمل فيه إلى الآن.[1]كما يوضح الجدول رقم (61).

مما تقدم يتوضح مدى القصور الشديد والحاجة الملحة لتنشيط بعض ملامح الحركة الثقافية في المحافظة وخاصة المكتبات والمعارض والندوات والملتقيات الفنية والأدبية بمختلف فنونها والتي تعد مؤشراً للأوضاع الثقافية في المحافظة وتشجيع القطاع الخاص أو المشترك على إقامة مراكز ثقافية تعنى بكافة أنواع الفنون في المحافظة.

1- مديرية الثقافة بمحافظة دير الزور, قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور المؤشرات الثقافية بالمحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

الجدول رقم (61): يبين تطور مؤشرات الواقع الثقافي في محافظة ديرالزور ومدى تغطية بعض تلك المؤشرات للمراكز الإدارية في المحافظة وتخديمها للسكان بين عامي 1970- 2004.

المـؤشر	الأعــوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المراكز الثقافية	1	5	15	40
نسبة تغطية تلك المراكز للتجمعات السكانية والعمرانية في المحافظة	%30	%40	%55	%69
ما يخدمه كل مركز ثقافي من السكان (شخص)	292300	81672	47432	26875
عدد دور السينما	6	5	4	2
عدد المراكز الإذاعية والتلفزيونية	---	---	1	1
مراكز للصحف والمجلات	---	---	1	2

المصدر: - مديرية الثقافة بمحافظة ديرالزور, قسم المعلوماتية بالمديرية , بيانات إحصائية خاصة بتطور الحركة الثقافية في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

رابعاً- تطور الخدمات الرياضية في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني

تعد مؤسسات رعاية الشباب والمؤسسات الرياضية من أهم العوامل التي تؤدي إلى توفير الحاجات المعنوية للفرد في أي مجتمع والتي لا يمكن مقايضتها من أجل تحقيق الحاجات المادية الأخرى.

1- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور الخدمات الرياضية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

يتباين التوزع الجغرافي للمنشآت الرياضية سواء العامة منها والخاصة بين المراكز الإدارية في المحافظة حيث تتركز في المراكز السكانية الأكبر من ناحية حجم السكان والعمران حيث ارتفع عددها من 4 منشآت رياضية عامة وخاصة في عام 1970 إلى 11منشأة رياضية عامة وخاصة في عام 2004, وقد كان التركز الأكبر لهذه المنشآت في المناطق الحضرية وخصوصاً المدن الرئيسية

الثلاثة (ديرالزور – الميادين– البوكمال) أكثر منها في الريفية مع حصول تقدم ملحوظ لتركزها في المناطق الريفية حيث ارتفعت حصة المناطق الريفية من 0% في عام 1970 إلى 13% في عام 2004, وهو دليل على تطور الحركة الرياضية فيها حيث انخفض نصيب تلك المنشآت من السكان من 73083 شخص لكل منشأة في عام 1970 إلى 37069 شخص لكل منشأة في عام 2004, أما بالنسبة للأندية الرياضية فقد شهدت أعدادها تراجعاً ملحوظاً حيث تراجعت أعدادها من 34 نادٍ رياضي في عام 1970 إلى 27 نادٍ رياضي في عام 2004.كما في الجدول (62).

الجدول رقم (62): يبين تطور مؤشرات الواقع الرياضي في محافظة ديرالزور بين عامي 1970–2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المنشآت الرياضية العامة	4	6	8	11
نسبتها في الحضر	%100	%100	%92	%87
نسبتها في الريف	%0	%0	%8	%13
عدد المنشآت الرياضية الخاصة	---	7	12	18
نصيب كل منشأة رياضية من السكان (شخص)	73083	31412	35569	37069
عدد الأندية الرياضية	34	7	22	27

المصدر: - فرع الاتحاد الرياضي بمحافظة ديرالزور , قسم الأرشيف بالاتحاد , بيانات إحصائية خاصة بتطور الحركة الرياضية في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).
1- تشمل ملاعب كرة القدم والمسابح و مراكز بناء الجسام وصالات البلياردو و رياضة البيج بونج .
2- تشمل أندية الأحياء الشعبية

خامساً- تطور الخدمات السياحية والترفيهية في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني:

عانت محافظة ديرالزور من نقص شديد في هذا النوع من الخدمات خلال العقود الماضية حيث اقتصر وجود هذا النوع من الخدمات على بعض المناطق المحاذية لنهر الفرات والتي لم تكن مخدمة بشكل يلبي حاجات السكان والتجمعات العمرانية في المحافظة خلال العقود الماضية, وقد بدأ الاهتمام والاستثمار بهذا القطاع الخدمي في العقدين الأخيرين من الدراسة, وقد اقتصر وجود هذا النوع من الخدمات على المدن الثلاثة الكبرى في المحافظة وخصوصاً مدينة ديرالزور والتي استحوذت على نحو 75% من الخدمات السياحية والترفيهية في المحافظة, يليها مدينة الميادين بنحو 10%, ثم مدينة البوكمال بنحو 6% لتتوزع باقي النسب على بقية المراكز الإدارية في المحافظة.

1- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور الخدمات السياحية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

لقد اقتصرت الخدمات السياحية والترفيهية في المحافظة على مدى العقود الماضية على المقاهي والتي تدعى (الجرادیق) وهي كلمة تركية موروثة تدل على المقهى, حيث اشتهرت المحافظة بهذا النوع الترفيهي منذ القدم وهو مقتصر على الذكور حيث *بلغت أعدادها نحو 17 مقهى تخدم نحو 8133 شخص في عام 1970, ثم أصبح عددها في عام 2004 نحو 56 مقهى تخدم نحو 9791 شخص*, بالإضافة إلى عدد قليل من الحدائق العامة والتي تفتقر إلى أبسط أنواع الخدمات الترفيهية, إلا أن هذا الواقع بدأ بالتغير بعد عام 1994, حيث بدأت الجهات المعنية في المحافظة بإنشاء مناطق سياحية مجاورة لنهر الفرات والتي تعد المتنفس الوحيد لسكان المحافظة تسمى (الكورنيش) في المدن الثلاثة الرئيسية في المحافظة على غرار الكورنيش البحري في المناطق الساحلية الأمر الذي شجع على افتتاح عدد من المطاعم والمقاصف المطلة على هذا المنطقة من ناحية ومن ناحية أخرى تم العمل على الاهتمام بالمتنزهات من خلال زياد عددها وتحسين خدماتها حيث افتتح متنزه ضخم في وسط مدينة ديرالزور وهو الأكبر في المحافظة على غرار الحديقة العامة في محافظة حلب, *حيث ارتفع عددها من 3 متنزهات تخدم نحو 97434 إلى14 متنزه يخدم نحو 76786 شخص في عام 2004*, بالإضافة إلى تشجيع الحكومة القطاع الخاص بالاستثمار في

هذا القطاع الأمر الذي أدى إلى افتتاح عدد من المطاعم والمقاصف في عدد من مناطق المحافظة حيث ارتفع عدد المقاصف من 5 منشآت سياحية كانت تخدم نحو 58460 شخص في عام 1970 إلى31 منشأة سياحية تخدم نحو 34678 شخص في عام 2004 كما في الجدول رقم (63). [1]

الجدول رقم (63): يبين تطور مؤشرات الواقع السياحي في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المتنزهات العامة	3	6	10	14
متوسط عدد السكان لكل متنزه (نسمة)	97434	80063	71148	76786
عدد المطاعم والمقاصف	5	11	26	31
متوسط عدد السكان لكل مطعم أو مقصف (نسمة)	58460	43670	27361	34678
عدد المقاهي	17	25	42	56
متوسط عدد السكان (الذكور الفئة العمرية 15 سنة فما فوق) (نسمة)	8133	7678	8115	9791
صالة الأفراح	---	---	8	11
متوسط عدد السكان لكل صالة أفراح (نسمة)	---	---	88935	97728

المصدر: - مديرية السياحة بمحافظة ديرالزور , قسم التراخيص السياحية, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع السياحية في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

1 - تم حساب نصيب كل منتزه أو مطعم ومقصف أو صالة أفراح من السكان على أساس سكان المحافظة.

1- مديرية السياحة بمحافظة ديرالزور , قسم التراخيص السياحية, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع السياحية في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

سادساً- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور الخدمات الدينية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- :2004

1- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور الخدمات الدينية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

تعد أماكن العبادة من أقدم مباني الخدمات في مختلف مناطق العالم, فقد شكلت قديماً نواة للمراكز العمرانية بمختلف أحجامها و تتوزع المساجد في كافة المراكز الإدارية في المحافظة فلا يكاد يخلو أي مركز سكاني وعمراني من وجود مسجد في كافة مناطق وأحياء المحافظة ويرتبط زيادة أعداد المساجد في كل مركز بحجمه, حيث *ارتفع عدد المساجد في المحافظة من 189 مسجداً في عام 1970 إلى 703 مسجداً في عام* 2004, [1] بزيادة بلغت نحو 514 مسجد خلال فترة الدراسة بمعدل 13 مسجد في كل عام, ويتبع لبعض المساجد مراكز لتحفيظ القرآن قد يكون لها مبنى منفصل عن المسجد أو تكون ضمن المسجد نفسه حيث شهد العقدان الأخيران زيادة كبيرة في عدد تلك المراكز حيث *زاد عددها من 54 مركز في عام 1970 إلى 232 مركز في عام2004* بزيادة بلغت نحو 178 مركز بمعدل 5 مراكز في كل عام, ورغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على أعداد المساجد إلى أن نصيب كل مسجد من السكان والمساكن لم ينخفض بل ازداد بالنسبة للسكن وحافظ على نسبته بالنسبة للمساكن وسبب ذلك يعود إلى الزيادة في معدلات النمو السكاني والعمراني في المحافظة فقد ازداد نصيب المسجد من السكان والمساكن من 1547 شخص و 235 مسكن لكل مسجد في عام 1970 إلى 1673 شخص و275 مسكن لكل مسجد في عام 2004. [2] كما في الجدول رقم (64).أما من ناحية عدالة توزيع تلك الخدمات مابين المراكز الريفية والحضرية

1- مديرية الأوقاف بمحافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع الديني في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

2- تم حساب نصيب السكان والمساكن من المساجد والكنائس والزيادة السنوية للمساجد ومراكز تحفيظ القران بين عامي 1970- 2004 من قبل الباحث.

نلاحظ استقرار مؤشر التوزيع في المنتصف مما يدل على عدالة توزيع تلك الخدمات بين تلك المراكز بعد أن كان ذلك المؤشر يميل نحو المراكز الحضرية خلال الأعوام السابقة.

الجدول رقم (64): يبين تطور مؤشرات الواقع الديني في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المساجد	189	252	435	703
عدد مراكز تحفيظ القران	54	92	198	232
نسبتها في الحضر	%63	%59	%53	%48
نسبتها في الريف	%37	%41	%47	%52
نصيب المسجد من السكان	1547	1622	1636	1693
عدد الكنائس	2	2	3	4
نصيب الكنيسة من السكان *	577	554	477	436

المصدر: - مديرية الأوقاف بمحافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع الديني في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

- تم حساب نصيب كل كنيسة من السكان على أساس سكان المحافظة من الديانة المسيحية, وفقاً لبيانات مديرية الشؤون المدنية بديرالزور..

أما عن أعداد الكنائس فقد ازداد عددها من 2 كنيسة في عام 1970 إلى 4 كنائس في عام 2004, ويقتصر وجودها على مركزي ديرالزور (مكان تجمع السكان المسيحيين في المحافظة) والصور (مركز حج الطائفة الأرمينية), وقد انخفضت نسبة تخديم كل كنيسة من السكان المسيحيين في المحافظة من 577 شخص لكل كنيسة إلى 438 شخص لكل كنيسة في عام 2004[1] ويعود ذلك إلى هجرة العديد من الأسر إلى المحافظات الأخرى بحثاً عن مستوى معيشة أفضل.

1- مرجع سبق ذكره, مديرية الأوقاف بمحافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع الديني في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

سابعاً- تطور الخدمات القضائية في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني:

تعد المؤشرات الاجتماعية رمزاً لمستوى معيشة الفرد, حيث تهدف المؤشرات الاجتماعية البشرية إلى التعرف على المحصلة النهائية التي تعود على الفرد عبر حياته في ضوء تحقيقها لاحتياجاته وحاجاته ومطالبه باعتباره فرد وعضو في المجتمع.

1- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور الخدمات القضائية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

تعد المؤسسات القضائية بمختلف مكوناتها وتبعاتها ركيزة من ركائز العدالة الاجتماعية التي تعكس الوجه الحضاري للشعوب بمختلف طبقاته ومستوياته, وهي وسيلة لترسيخ مبدأ المساوا ة الاجتماعية, حيث يرتبط وجود المحاكم والدوائر القضائية بالكثافة السكانية والعمرانية في أي مركز عمراني, حيث *تطور عدد المحاكم والدوائر القضائية في محافظة ديرالزور من 14مركز قضائي في عام 1970, إلى 24 مركز قضائي في عام 2004,* [1] *يتركز القسم الأكبر من هذه الدوائر في مركز المحافظة مدينة ديرالزور والتي تضم نحو 60% من الدوائر القضائية, فيما تتوزع بقية المؤسسات القضائية بشكل متساوي بين منطقي الميادين و البوكمال 20% لكل منهما, وبالرغم من ارتفاع نسبة المحاكم للتجمعات السكانية والعمرانية من 22% في عام 1970, إلى 65% في عام 2004,* إلا أن نسبة تخديم تلك المؤسسات القضائية للسكان قد ارتفعت من 20879 شخص لكل دائرة في عام 1970,إلى 44792 شخص لكل دائرة قضائية في عام 2004, وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط عدد السكان لكل قاضي حيث ارتفع من 1124شخص لكل قاضي في عام 1970 , إلى 19546 شخص لكل قاضي في عام 2004, أم بالنسبة لمتوسط تخديم المحامين للسكان فقد انخفضت نسبة التخديم من 26573 شخص لكل محامي في عام 1970,

---

1- القصر العدلي بمحافظة ديرالزور , القسم الإداري, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع القضائي في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

إلى 2068 شخص لكل محامي في عام 2004. [1]كما في الجدول رقم (65).من خلال ما تقدم نلاحظ أن محافظة ديرالزور تعاني من انخفاض في مستوى تخديم الخدمات القضائية بكل مكوناتها لسكان المحافظة وهذا يتطلب منا التنبيه إلى هذه المشكلة بهدف معالجتها قبل أن تتفاقم.

الجدول رقم (65): يبين تطور مؤشرات واقع القضاء في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المحاكم والدوائر القضائية	14	18	22	24
نسبة تخديم المحاكم للتجمعات والسكانية العمرانية	%22	%35	%50	%65
نصيب المحكمة والدائرة القضائية من السكان (شخص لكل محكمة)	20879	22687	32334	44792
عدد القضاة	26	34	40	50
متوسط تخديم كل قاضي من السكان (شخص لكل قاضي)	11243	11344	14230	19546
عدد المحامين	11	55	230	520
نصيب كل محامي من السكان (شخص لكل محامي)	26573	7425	3094	2068

المصدر : - القصر العدلي بمحافظة ديرالزور , القسم الإداري, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع القضائي في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

- نقابة المحامين – فرع ديرالزور, بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد المحامين المسجلين بفرع النقابة بين عامي (1970 -2004).

1- نقابة المحامين – فرع ديرالزور, بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد المحامين المسجلين بفرع النقابة بين عامي (1970 -2004).

ثامناً- تطور الخدمات الأمنية الشرطية في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني:

1- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور الخدمات الأمنية الشرطية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

تلعب المراكز الشرطية بكافة أختصاصتها دوراً حيوياً في حفظ حقوق الناس وإرساء النظام والقانون في كافة مناطق المحافظة، حيث تطور عدد هذه المراكز من 20مركز شرطة تخدم نحو 14615شخص, و 2223 مسكن في عام 1970, إلى 55 مركز شرطة تخدم نحو 19546 شخص و 2625 مسكن في عام 2004,حيث ارتفعت نسبة تخديم تلك المراكز للمناطق الريفية من 40% في عام 1970إلى 67% في عام 2004, بزيادة بلغت نحو 60%, على حساب المناطق الحضرية والتي تراجعت حصتها من 60% في عام 1970,إلى 33% في عام 2004,بتراجع مقداره نحو 55% خلال نفس الفترة, وقد تضافر الزيادة في عدد المراكز الشرطية مع زيادة في عدد العناصر من أفراد الشرطة والتي ارتفعت من 154 شرطي في عام 1970,إلى 1320 شرطي في عام 2004, الأمر الذي أدى إلى انخفاض في متوسط عدد السكان لكل شرطي من 1898شخص لكل شرطي في عام 1970, إلى 815 شخص لكل شرطي في عام 2004, [1] كما في الجدول رقم (66).

1- قيادة شرطة محافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد أقسام ومخافر الشرطة في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

الجدول رقم (66): يبين تطور أعداد مراكز الشرطة وأفرادها على مستوى المحافظة ومتوسط نصيب كل مركز وفرد من الشرطة من السكان والمساكن في المحافظة بين عامي 1970-2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المراكز الشرطية *	20	28	48	55 **
عدد السكان لكل مركز شرطة (نسمة)	14615	14585	14821	19546
عدد المساكن لكل مركز شرطة (مسكن)	2223	2042	2460	2625
حصة الريف من المراكز الشرطية	%40	%50	%60	%67
حصة الحضر من المراكز الشرطية	%60	%50	%40	%33
عدد عناصر الشرطة	154	296	518	1320 **
متوسط نصيب كل شرطي من السكان (نسمة)	1898	1380	1374	815

المصدر: - قيادة شرطة محافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد أقسام ومخافر الشرطة في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

**** - البيانات تشمل قيادة شرطة المحافظة ومراكز النواحي إدارات المرور والهجرة والجوازات وشرطة حفظ النظام في مناطق المحافظة المختلفة.**

***- تمت أضافت سرية حفظ النظام وأعداد عناصرها إلى مراكز الشرطة وعناصر الشرطة في المحافظة.**

الجدول رقم (67): يبين المقارنة بين تطور أعداد المراكز الشرطية ومتوسط نصيب ما يخدمه كل مركز شرطي من السكان والمساكن في محافظة ديرالزور على مستوى المراكز الإدارية بين عامي 1970– 2004.

اسم المنطقة	اسم المركز الإداري	1970			2004		
		عدد المراكز الشرطية	عدد السكان /مركز	عدد المساكن /مركز	عدد المراكز الشرطية	عدد السكان /مركز	عدد المساكن /مركز
منطقة دير الزور	مركز ديرالزور	6	16105	2413	16	20549	3282
	الكسرة	1	16258	2697	4	16331	1532
	البصيرة	1	11055	1998	2	20803	2920
	موحسن	1	8824	1392	2	18427	2593
	التنبي	1	12799	2223	3	16883	1964
	خشام	---	---	---	2	14924	2328
	الصور	---	---	---	3	12790	2153
البوكمال	مركز البوكمال	3	13059	1252	5	19702	2835
	هجين	1	34000	2418	4	25115	2716
	الجلاء	---	---	---	1	29824	1203
	السوسة	1	12277	1878	2	23360	2910
الميادين	مركز الميادين	3	12708	1137	5	18172	2461
	ذيبان	1	22304	2767	3	23072	2966
	العشارة	1	39309	3015	4	25748	3060
المحافظة		20	14615	2223	56	20143	2766

المصدر: - قيادة شرطة محافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد أقسام ومخافر الشرطة في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).
- أما النسب فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على ا لبيانات الإحصائية للسكان والمساكن, من خلال قسمتها على أعداد مراكز الشرطة لكل مركز أداري في المحافظة.

من خلال الاطلاع على بيانات الجدول رقم (66), الخاص بتورع المراكز الشرطية على المراكز السكانية والعمرانية في محافظة ديرالزور بين عامي 1970 – 2004 , ومتوسط تخديم تلك المراكز للسكان والمساكن يمكننا ملاحظة مايلي:

- أن أكبر حصة للمراكز الشرطية في المحافظة كانت لمركز ديرالزور حيث تراوحت عدد المراكز بين 6 و16 مركز شرطة خلال فترة دراستنا, يليها مراكز المناطق البوكمال والميادين والتي تراوحت أعداد المراكز فيها بين 3 و 6 مراكز لنفس الفترة, بينما تساوت بقية المراكز الإدارية في عدد مراكز الشرطة في عام 1970, مع زيادة في عدد تلك المراكز في بعض كالكسرة وهجين والعشارة.
- سجلت أعلى نسبة تخديم تلك المراكز للسكان في عام 1970, في مركز موحسن وأقل نسبة تخديم في مركز العشارة, أما بالنسبة لتخديم تلك المراكز للمساكن فكانت أعلى نسبة تخديم لصالح مركز الميادين , وأقل نسبة تخديم للمساكن كانت لصالح مركز العشارة, أما في عام 2008 فقد تغير ترتيب المراكز الإدارية في المحافظة من حيث تخديم تلك المراكز الشرطية للسكان والمساكن فقد سجل أعلى مستوى تخديم لتلك المراكز للسكان في مركز الصور وهذا يعود إلى قلت عدد السكان فيما سجلت أدنى نسبة تخديم للسكان فكانت لصالح مركز الجلاء وهذا يعود إلى زيادة أعداد السكان في ذلك المركز وقلة أعداد المراكز الشرطية فيه, أما من حيث متوسط تخديم المراكز الشرطية للمساكن فكانت أفضل نسبة تخديم لصالح مركز الجلاء لانخفاض أعداد المساكن فيها مقارنة مع بقية المراكز وأقل نسبة تخديم لصالح مركز ديرالزور وذلك بسبب الكثافة العمرانية الغير متماشية مع تطور أعداد المراكز الشرطية فيها.

تاسعاً- تطور خدمات النظافة في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني:

يشكل هذا النوع من الخدمات مقياساً حضارياً لتقدم وتطور الشعوب والمجتمعات في مختلف مناطق العالم, وهي من الحاجات الأساسية للمتطلبات التي تحتاجها عملية التنمية البشرية الحالية والمستقبلية في المحافظة, ومما لا شك فيه أن ازدياد الوعي والالتزام بضوابط و قواعد مكونات هذا النوع من الخدمات من قبل السكان في مختلف التجمعات البشرية في المحافظة هو دليل على زيادة نسبة التحضر في تلك التجمعات.

1- تطور قطاع النظافة في محافظة دير الزور بين عامي1970- 2004:

لقد تطورت أعداد الآليات المخصصة للنظافة من 6 آليات في عام 1970, إلى نحو 19 آلية في عام2004, بزيادة بلغت نحو 13 آلية, حيث تتوزع تلك الآليات على جميع المدن الكبرى وخصوصاً مراكز النواحي والمناطق حيث يقوم كل مركز ناحية بتخديم التجمعات البشرية التابعة له أدارياً, *أما بالنسبة لتطور أعداد عمال النظافة فقد زادت أعدادهم من 55 عامل في عام 1970, إلى 328 عامل في عام 2004*, [1] وقد *تراوح معدل نمو خدمات النظافة في المحافظة بين (1.8% و 3.3 %)* [2] بين عامي 1970-2004, مع الإشارة إلى أنه تم استبدال عدد من الآليات النظافة المستهلكة وإدخال عدد من الآليات الحديثة مكانها, و تجدر الإشارة إلى أن المحافظة تفتقر إلى محطات لمعالجة النفايات ويتم التخلص منها ضمن مطامر مخصصة لهذا الغرض تقع بالقرب من المدن الكبرى.

1- المجلس البلدي في مدينة ديرالزور , قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد الآليات وعمال النظافة في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

2- محافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية, بيانات إحصائية خاصة بتطور معدلات نمو خدمات النظافة بين عامي (1970- 2004) في محافظة ديرالزور.

2- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور خدمات النظافة في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

من خلال تحليل البيانات الخاصة بواقع خدمات النظافة في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2004 نلاحظ أنه لم يطرأ تحسن في واقع تلك الخدمات, حيث ارتفعت أعداد آليات النظافة من 6 آليات في عام 1970, تخدم نحو 48 ألف نسمة و 7407 مسكن, إلى نحو 19 آلية نظافة في عام 2004, تخدم نحو 57 ألف نسمة, و 6942 مسكن, وهذا الأرقام تدل على تراجع في مستوى هذا النوع من الخدمات في عام 2004, عما كان عليه في عام 1970, وعدم قدرتها على استيعاب المفرزات الناتجة عن النمو السكاني والعمراني في المحافظة, أما بالنسبة لأعداد عمال النظافة فقد ارتفعت إعدادهم من 55 عامل نظافة في عام 1970 بمعدل تخديم بلغ نحو 5315 شخص, و 808 مسكن لكل عامل نظافة, ليصل عددهم في عام 2008 إلى نحو 328 عامل نظافة في عام 2004, بمعدل تخديم بلغ 3353 شخص و 402 مسكن لكل عامل نظافة, كما يوضح الجدول رقم (68). أما بالنسبة لتوزع تلك الخدمات على التجمعات البشرية في المحافظة فقد ارتفعت نسبة التخديم من 42% في عام 1970, إلى 69% في عام 2004, لتضم تجمعات بشرية جديدة. [1]

1-المجلس البلدي في مدينة ديرالزور , قسم التخطيط, بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد الآليات وعمال النظافة في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004), مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (68): يبين تطور أعداد عمال وآليات النظافة ومتوسط نصيب ما يخدمه كل عامل وآلية نظافة من السكان والمساكن في المحافظة بين عامي 1970– 2004.

المؤشر	الأعوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد آليات النظافة *	6	8	12	19
عدد عمال النظافة	55	115	227	328
متوسط ما يخدمه كل آلية نظافة من السكان (نسمة)	48722	51045	59281	57894
متوسط ما يخدمه كل آلية نظافة من المساكن (مسكن)	7407	7146	9838	6942
متوسط ما يخدمه كل عامل نظافة من السكان (نسمة)	5315	3551	3134	3353
متوسط ما يخدمه كل عامل نظافة من المساكن (مسكن)	808	497	520	402

المصدر: - المجلس البلدي في مدينة ديرالزور , قسم المعلوماتية , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد آليات وعمال النظافة في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

- أما النسب فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للسكان والمساكن, من خلال قسمتها على أعداد آليات وعمال النظافة لكل مركز أداري في المحافظة.

- آليات النظافة في المحافظة تتضمن الآليات الخاصة بخدمات النظافة وسيارات القلاب والجرارات الزراعية المرفقة بعربات جر.... الخ.

عاشراً- تطور خدمات المصارف وشركات الشحن والتحويل في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني:

1- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور خدمات المصارف وشركات الشحن والتحويل في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

في ظل التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المحافظة أصبح من الضروري أيجاد أرضية وقاعدة مناسبة من الخدمات المالية والمصرفية لمواكبة الجهود المبذولة للنهوض في الواقع التنموي للمحافظة واستمرار عملية التنمية الشاملة التي تشهدها هذه المحافظة في الآونة الأخيرة, وللوقوف على تطور ذلك النوع من الخدمات سندرس التغيرات التي طرأت عليها بين عامي 1970- 2004, *حيث ازدادت أعداد المصارف العامة من 4 مصارف في عام 1970, كانت متركزة في مدينة ديرالزور, لتصل إلى 10مصارف عامة متوزعة على المدن الرئيسة الثلاثة في المحافظة (ديرالزور – الميادين – البوكمال), لتنضم إليها ثلاثة مصارف خاصة و يصبح مجموع عدد المصارف العاملة في المحافظة 13 مصرف* وبالرغم من الزيادة في أعداد المصارف إلا أنها لم تستطع مواكبة الزيادة السكانية والعمرانية في المحافظة مما أدى إلى بقاء نسبة تخديم كل مصرف من السكان والمساكن مرتفعة , حيث بلغت نسبة تخديم كل مصرف من السكان من 73083 شخص, 11111 مسكن في عام 1970, إلى 84615 شخص, 10145 مسكن لكل مصرف في عام 2004, أما بالنسبة لشركات الشحن والتحويل المالي فقد اقتصرت هذه الخدمة في عام 1970 على مؤسسات الدولة المتمثلة بمكاتب البريد والمصارف وقد بلغ مستوى التخديم نحو 97443 شخص لكل مركز شحن وتحويل مالي, *وقد بدأت مساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من الخدمات في عام 1994, حيث افتتحت 10 شركات أبوابها , لتصل أعدادهم في عام 2004, إلى 16 شركة شحن وتحويل مالي* الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى التخديم إلى 68750 لكل مركز شحن وتحويل, *أما بالنسبة لشركات التأمين فقد أرفع عددها من شركتين تابعة للدولة في عام 1970, بواقع تخديمي بلغ نحو 146165 شخص لكل شركة تأمين, ليصل عدد تلك الشركات في عام2004, إلى 6 شركات تأمين بمعدل تخديمي بلغ نحو 183333 شخص , أربع منها تابعة للقطاع الخاص.* [1] كما يوضح الجدول رقم (69).

الجدول رقم (69) يبين تطور أعداد المصارف وشركات الشحن والتحويل المالي على مستوى المحافظة بين عامي 1970- 2004.

المؤشر	الأعـــــوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد المصارف العامة	4	6	8	10
عدد المصارف الخاصة	----	----	----	1
عدد شركات الشحن و التحويل المالي	-----	-----	10	16
عدد شركات الصرافة	-----	-----	-----	-----
عدد شركات التأمين	-----	2	2	2
متوسط عدد السكان لكل مصرف (شخص)	73075	68063	88926	107500

المصدر: - المصرف المركزي بمحافظة ديرالزور , تقرير خاص بتطور أعداد المصارف وشركات الشحن والتحويل المالي وشركات التأمين والصرافة في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.
- النسب فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على ا لبيانات الإحصائية للسكان والمساكن, من خلال قسمتها على أعداد المصارف العامة والخاصة في المحافظة.

1- المصرف المركزي بمحافظة ديرالزور , تقرير خاص بتطور أعداد المصارف وشركات الشحن والتحويل المالي وشركات التأمين والصرافة في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004.

الحادي عشر - تطور خدمات الإطفاء والدفاع المدني في المحافظة ومدى ملاءمتها لمعدلات النمو السكاني والتطور العمراني:

لقد نال هذا النوع من الخدمات حيز كبير من اهتمام ودعم الحكومة وعدد من المنظمات والمؤسسات والشركات الدولية في هذه المحافظة ذات الاقتصاد الزراعي والنفطي الآخذ بالنمو, بهدف التخفيف من أضرار الكوارث الطبيعة والبشرية والتي أخذت تتصاعد في الآونة الأخيرة بالتوازي مع الزيادة السكانية والعمرانية في هذه المحافظة من ناحية, والنمو المتزايد في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فيها من ناحية أخرى, في معظم التجمعات البشرية في مختلف أنحاء المحافظة, فكان لابد من الأخذ بعين الاعتبار توسيع قاعدة هذا النوع من الخدمات لتشمل الجزء الأكبر من التجمعات السكانية والعمرانية في تلك المناطق.

5-2-11-1- تطور قطاع خدمات الإطفاء والدفاع المدني في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

لقد تطور عدد مراكز الإطفاء والدفاع المدني من 3 مراكز في عام 1970, إلى نحو 9 مراكز في عام 2004, حيث تتوزع تلك المراكز على المناطق الرئيسية الثلاثة (ديرالزور – البوكمال – الميادين) بالإضافة إلى وجود مراكز مستقلة خاصة بتخديم المواقع النفطية والزراعية والصناعية يتركز بعضها في المواقع النفطية والمراكز الزراعية والصناعية , أما بالنسبة للآليات الخاصة بخدمات الإطفاء والدفاع المدني فقد تطور عددها من 5 آليات في عام 1970, إلى 16 آلية في عام 2008, بزيادة بلغت نحو 11 آلية, وبمعدل نمو يتراوح بين (2% و 3.1 %) بين عامي 1970-2004,لهذا النوع من الخدمات, مع الإشارة إلى أنه تم استبدال عدد من آليات الإطفاء والدفاع المدني المستهلكة وإدخال عدد من الآليات الحديثة مكانها,أما بالنسبة لأعداد عمال الإطفاء والدفاع المدني فقد تطور عددهم من 21 عامل في عام 1970, إلى 67 عامل في عام 2004 , أما بالنسبة لفرق الغوص فقد تطور عددهم من 3 غواصين في عام 1970, إلى 12 غواص في عام 2004, مزودين بعدد غوص وعدد من قوارب البحث النهري. (1) (2)

2- العلاقة بين النمو السكاني والعمراني وتطور خدمات الإطفاء والدفاع المدني في محافظة ديرالزور بين عامي 1970- 2004:

من خلال تسليط الضوء على واقع خدمات الإطفاء والدفاع المدني في محافظة ديرالزور بين عامي 1970-2008 نلاحظ أنه لم يطرأ تغير كبير في واقع تلك الخدمات, حيث ارتفع عدد تلك المراكز من 3 مراكز في عام 1970, حيث يخدم كل مركز نحو 97443 شخص و14814 مسكن, لتصبح عدد تلك المراكز في عام 2004 نحو 5 مراكز , حيث أرتفع معدل تخديم كل مركز من السكان والمساكن ليبلغ نحو 220ألف شخص و 26976 مسكن, وهذا دليل على تراجع مستوى هذا النوع من الخدمات في عام 2004, عما كان عليه في عام 1970, وعدم مجارتها لنمو السكاني والعمراني في المحافظة, أما بالنسبة لأعداد آليات الخدمة فقد أرتفع عددها من 5 آليات في عام 1970 بمعدل تخديم بلغ نحو 58466 شخص, و 8889 مسكن لكل آلية, ليبلغ نحو 15 آلية في عام 2004, بمعدل تخديم بلغ 71667 شخص و9624 مسكن لكل آلية, أما بالنسبة لتوزع تلك الخدمات على التجمعات البشرية الكبرى في المحافظة (مراكز المناطق والنواحي), حيث بلغت أعداد تلك التجمعات في عام 1970 نحو 6 تجمعات بشرية وقد بلغ مستوى تخديم تلك التجمعات نحو مركز إطفاء ودفاع مدني واحد لكل مركزين, وفي عام 2004 أصبح عدد تلك المراكز 13 تجمع بشري ليصبح مستوى تخديم تلك المراكز أقل من مركزين بشرياً لكل مركز إطفاء ودفاع مدني.[3] كما يوضح الجدول (70).

1- مديرية الإطفاء في مدينة ديرالزور , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد مراكز و الآليات وعمال الإطفاء في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994 -2004).

2- مركز الدفاع المدني في مدينة ديرالزور , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد مراكز و الآليات وعمال الدفاع المدني في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).

3- تم حساب مقدار ما يخدمه كل مركز و آلية وعامل إطفاء ودفاع مدني من قبل الباحث من خلال قسمة أعداد السكان والمساكن في المحافظة وفقاً لتعداد عامي (1970-2004) على مؤشرات خدمة الإطفاء والدفاع المدني لنفس الفترة.

مما سبق يتوضح لنا مدى التراجع الكبير والحاجة الملحة لتطوير خدمات الإطفاء والدفاع المدني في المحافظة لتقليص الفجوة في مستوى تخديم هذا النوع من الخدمات للسكان والمساكن خلال الفترات السابقة ومواكبة الزيادة السكانية والعمرانية التي تفرضها معدلات النمو السكاني والعمراني خلال الفترات اللاحقة .

الجدول رقم (70): يبين تطور أعداد مراكز وآليات الإطفاء والدفاع المدني ومتوسط نصيب ما تخدمه كل آلية وعامل إطفاء ودفاع مدني من السكان والمساكن في المحافظة بين عامي 1970- 2004.

المـــؤشر	الأعـــــوام			
	1970	1981	1994	2004
عدد مراكز الإطفاء والدفاع المدني	3	3	4	5
عدد الآليات الإطفاء والدفاع المدني	5	6	10	15
عدد عمال الإطفاء والدفاع المدني	21	33	42	53
عدد الغواصين	3	5	7	9
متوسط عدد السكان لكل سيارة إطفاء (نسمة)	58460	80060	71137	71667
متوسط عدد المساكن لكل سيارة إطفاء (مسكن)	8889	9529	11806	9624

المصدر: - مديرية الإطفاء في مدينة ديرالزور , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد مراكز و الآليات وعمال الإطفاء في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).
- مركز الدفاع المدني في مدينة ديرالزور , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد مراكز و الآليات وعمال الدفاع المدني في المحافظة للأعوام (1970- 1981- 1994- 2004).
- أما النسب فقد تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للسكان والمساكن, من خلال قسمتها على أعداد آليات وعمال الإطفاء لكل مركز أداري في المحافظة.

النتائج والمقترحات

1- النتائج

1- تبين تأثير العوامل الطبيعة والبشرية والاقتصادية بشكل مباشر في عملية التوزع السكاني والتطور العمراني في محافظة ديرالزور, حيث أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تحديد شكل ونمط التوزع الجغرافي السكاني والعمراني في المحافظة, إذ نجد أن هذه العوامل أدت إلى تركز السكان والعمران في مساحات معينة وخلوها في مساحات أخرى من المحافظة, حيث تتحكم هذه العوامل في رسم خارطة التوزع السكاني والعمراني في المحافظة.

2- إن أهم الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني المرتفع في هذه المحافظة في العقود السابقة تعود إلى انخفاض معدلات الوفيات إلى حدودها الدنيا مع بقاء معدلات المواليد عالية نتيجة تحسن مستوى الخدمات لاسيما الطبية, وتحسن نوعية الحياة في هذه المحافظة والتي أدت إلى تحسن الوضع المعيشي والصحي للسكان والذي نتج عنه ارتفاع واضح في معدل العمر المتوقع عند الولادة, وبقاء معدل النمو الطبيعي مرتفعاً رغم الانخفاض الملحوظ في معدل الولادات والخصوبة الكلية,حيث إن استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة بهذا المستوى سيؤدي إلى تضاعف أعداد السكان في هذه المحافظة خلال العقدين القادمين وبالتالي تفاقم مشكلة النمو السكاني لما يتطلبه ذلك من مضاعفة للمساكن والخدمات وفرص العمل والتوظيف وإنتاج الغذاء والدخل... الخ فيما لو أن الهدف فقط

الثبات, أما إن كان الهدف هو تحسين الأوضاع المعيشية فيلزم مضاعفة الإنفاق و(الاستثمار) مرتين إلى ثلاث مرات.

3- تميز المجتمع في هذه المحافظة بكونه مجتمعاً سكانياً فتياً طيلة العقود الثلاثة الماضية, حيث تجاوزت نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة (46.2%), وهذا يرجع إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة (أسلوب الإنتاج السائد- ارتفاع معدلات الزواج- العادات والتقاليد), والتي ساهمت في رفع معدلات الخصوبة والحفاظ على ثباتها تقريباً, مقابل انخفاض حاد وسريع لمعدل الوفيات وخاصة وفيات الرضع, الذي استمرّ انخفاضه بفضل حملات التلقيح والرعاية الصحية الوطنية, مما سبب زيادة سكانية كبيرة أحدثت تضخماً في قاعدة الهرم العمري لسكان المحافظة, وقد أدى هذا الأمر إلى رفع معدلات الإعالة الديموغرافية بشكل كبير وشكلت إعالة الأطفال النسبة الكبرى منها (90%) من الإعالة الديموغرافية الكلية.

4- هناك خللٌ في التوزيع الجغرافي للسكان في هذه المحافظة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل في التركيب الإقليمي في عموم المحافظة للسكان (ريف- حضر),نتيجة تركز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدن معينة كمدن ديرالزور والميادين و البوكمال, مما أدى إلى زيادة التدفقات السكانية نحوها طلباً للعمل أو العلم أو لظروف حياتية أفضل, مما سبب ارتفاعاً في نسبة سكان الحضر في هذه المحافظة إلى إجمالي عدد سكان المحافظة, وما ينتج عن ذلك من آثار في

مجالات الحياة كافة بالنسبة للمناطق الريفية والحضرية. فمدينة ديرالزور لوحدها ورغم ضيق الحيز المساحي الذي تشغله تستحوذ على ما ينوف عن (30%) من مجمل سكان المحافظة.

5- إن قدرة الواقع الاقتصادي في هذه المحافظة عن استيعاب كامل الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة الداخلة في سوق العمل بشكل دائم قد أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة بشكليها العامة والمقنعة الخاصة بهذه المحافظة, ولعل من أخطرها بطالة المتعلمين, وأصبحت مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تشكل ضغطاً كبيراً يرهق كاهل اقتصاد هذه المحافظة ويفشل المخططون في وضع الخطط الرامية للتخفيف منها ومن آثارها الاجتماعية والاقتصادية السيئة.

6- يشير التركيب الهيكلي لقوة العمل إلى انخفاض واضح في حجم قوة العمل في القطاع الزراعي لمصلحة القطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيما قطاع الخدمات, على الرغم من تزايد الإنتاج الزراعي في هذه المحافظات خلال السنوات الأخيرة, وهذا دليل على تطور هذا القطاع إلى مستوى أخذ يعتمد فيه على كثافة رأس المال بدلاً من كثافة العمل التي كانت سائدة في عقود سابقة,بالإضافة إلى تراجع في أهمية المشاريع المتوسطة والصغيرة والمهن الحرة مما أدى إلى انخفاض مردودها وإفلاسها, وقد ترافق ذلك مع سوء توزيع العاملين في قطاعات وأجهزتها ومؤسساتها, إذ نلاحظ تضخم إعدادهم في بعض القطاعات (قطاعات خدمية) دون الحاجة إلى ذلك, وقلتهم في بعضها الأخر (الإنتاجية) بالرغم من حاجتها إلى أعداد أكبر من القوى العاملة.

7- توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الأخرى من خلال التنبؤات المستقبلية التي تخص الواقع السكاني في هذه المحافظة والتي تشير إلى زيادة كبيرة في أعداد السكان ستشهدها المحافظة خلال العقدين القادمين, بسبب بقاء معدلي المواليد الخام و الخصوبة مرتفعين وكذلك معدل الزواج بالرغم من الانكماش المحدود الذي شهده في الفترة الأخيرة كما ذكرنا سابقاً , وبقاء الفجوة بين معدلي الولادات والوفيات واسعة, وبالتالي المزيد من المشكلات السكانية المستقبلية وهذا يعني أن محافظة ديرالزور ستبقى في المرحلة الديموغرافية الانتقالية المؤشرة لمعدل نمو سكاني مرتفع. وبذلك سوف تزداد احتياجات المحافظة المستقبلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية, وهذه الاحتياجات تتطلب المزيد من الإنفاق الحكومي لتأمين هذه الاحتياجات. وستكون الحاجة ماسة لمضاعفة الاستثمارات الخاصة سواء من قبل أبناء المحافظة أو السوريين عامة بما في ذلك المغتربون أو من قبل المستثمرين العرب والأجانب.

8- شهدت خارطة الحركة العمرانية في محافظة ديرالزور تغيرات كبيرة أدت إلى ظهور مراكز عمرانية جديدة من جهة ووصول مراكز أخرى إلى مراتب إدارية أعلى من مراتبها أدت إلى ظهور مدن جديدة ومراكز نواحي جديدة الأمر الذي سيؤدي إلى تجاوز مسألة التركز العمراني في مناطق محددة من المحافظة على حساب مناطق ومساحات أخرى منها.

9- تميزت معدلات النمو العمراني في محافظة ديرالزور بتوافقها وانسجامها مع معدلات النمو السكاني باستثناء العقد الأخير الذي شهد انخفاض في معدل النمو العمراني والذي سيؤدي إلى

حدوث فجوة بين تلك المعدلات ستظهر آثارها قريباً في ظل استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه المحافظة.

10- من خلال دراسة حالة الثقل والتوزع العمراني في المحافظة نلاحظ تحسن بسيط في درجة التركز العمراني في المحافظة, حيث انخفضت درجة التركز العمراني فيها من 28% في عام 1970, إلى 25.2% في عام 2004, وهذا التحسن بطي وغير مقبول أذا ما قارنه مع مناطق أخرى من الدول المجاورة, وإذا ما تطرقنا إلى آلية التوزع العمراني في هذه المحافظة على مستوى المراكز الإدارية نلاحظ التفاوت الكبير في درجة التركز العمراني بين المراكز العمرانية الكبرى وبقية المراكز العمرانية في المحافظة حيث تراوحت نسبة التركز بين 3.9% في مركز هجين ونحو 12.3% في مركز ديرالزور, وهذا يدلنا أن التوزع العمراني في هذه المحافظة لا يزال يميل إلى درجة التبعثر العمراني.

11- من خلال دراسة الأنماط العمرانية في محافظة ديرالزور عملناً على تسليط الضوء على التغيرات الكبيرة التي طرأت على تلك الأنماط فبعد أن كان نمط العمران الريفي مسيطراً على بقية الأنماط العمرانية القديمة والحضرية بدنا نلحظ تراجع كبير لهذا النمط لصالح النمط العمراني الحضري وخصوصاً في العقد الأخير.

12- من خلال دراسة استخدامات الأراضي في المدن الكبرى في المحافظة لوحظ تغيرات كبيرة في تلك الاستخدامات وخصوصاً في مركز المحافظة مدينة ديرالزور حيث بدأت نطاق الاستخدام التجاري و الصناعي والسياحي والخدمي بالتوسع على حساب الاستخدام الزراعي, أما بالنسبة

لاستخدامات الأراضي في بقية المدن الرئيسية في المحافظة لا يزال الاستخدام الزراعي والخدمي والعمراني هو المسيطر وبالتالي فأن وظائف تلك المدن لم تتغير كثير على كونها مراكز إقليمية تخدم الظهير الريفي المحيط بها.

13 – من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والعمراني في محافظة ديرالزور, توصلنا إلى نتائج مهمة تفيد إلى إن أكبر نسبة للتركز الخدمي في المحافظة كان لصالح المدن الثلاثة الكبرى على حساب بقية المراكز الريفية الأمر الذي أدى إلى تخلف الريف وتراجعه في مختلف مجالات الحياة, وهذا الحرمان الخدمي للمناطق الريفية سيكون عقبة أمام خطط ومشاريع التنمية لمختلف مناطق المحافظة بما فيها المراكز الحضرية.

14- لا تزال شبكة البنى التحتية الخدمية في المحافظة بدائية ولا ترقى لمكانة المحافظة الجغرافية والاقتصادية , حيث تشبه مدن المحافظة بأنها أقرب إلى أن تكون مجموعة من القرى ولا ترقى لان تكون مدن بحد ذاتها.

15 –ومن خلال ما تقدم يمكننا الإشارة إلى وجود تفاوت كبير بين معدلات النمو السكاني والعمراني وبين معدل نمو خدمات البنية التحتية من مياه و كهرباء و صرف الصحي و طرق وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات الاجتماعية المتعددة والمرافقة للحركة العمرانية والسكانية وخصوصاً فيما يتعلق بخدمات الصحة والتعليم فلا تزال المحافظة محرومة من خدمات طبية ضرورية كالخدمات الطبية التي تتعلق بالاختصاصات القلبية والداخلية ومعالجة الأورام الخبيثة التي بدأت العديد من

الحالات تظهر بشكل ملفت للنظر في ظل التلوث البيئي الكبير التي تعاني منه في ظل وجود حقول النفط والغاز. وإذا لم يطرأ تحسن على هذه الخدمة من ناحية الكم والكيف فأننا سنواجه مشكلة حقيقية في القريب العاجل.

2- المقترحات:

1- أن على الجهات الحكومية المعنية بوضع الخطط التنموية الخاصة بهذه المحافظة أن تهتم بالمسألة الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني والعمراني في محافظة ديرالزور, وهذا يتطلب إتباع سياسة سكانية وإسكانية مترافقة مع الخطط الاقتصادية للحد من ظاهرة النمو السكاني والعمراني المرتفع, إذ إن السياسة السكانية في هذه المحافظة لا تزال في المرحلة الجنينية, وإن ولادتها تحتاج إلى قوانين وتشريعات جديدة تعتمد على الحوافز المادية التي يمكن أن تقدم للأسر الصغيرة وتحجب عن الأسر الكبيرة وأخرى تحد من أو تمنع الزواج المبكر وتغرم من يقوم به وغيرها من إجراءات إلزامية من أجل صياغة سياسة سكانية واضحة لأن ذلك يعود بالرفاهية على الفرد والمجتمع. ولا يفوتنا هنا التأكيد على أهمية التوعية بوسائل الإعلام من أجل تغيير السلوك الإنجابي والعقلية القديمة التي تبجل الأسر الكبيرة.

2- إن التنمية البشرية تحتاج إلى اهتمام في منطقة الدراسة بما يعزز السياسة الوطنية التي تهتم بصحة الإنسان, وتدعم دور كل من جمعية تنظيم الأسرة والاتحاد النسائي وتوسيع نطاق عملهما, لبيان أهمية تنظيم الأسرة لحياة كل من الأم والطفل مما يعود بالرفاهية على الأسرة والمجتمع,

والاستفادة من تجارب البلدان والمناطق ذات الكثافات السكانية العالية في البلدان الأخرى كالصين والهند, وإرساء التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة بالسكان, والتوسع في إقامة المؤتمرات والندوات والأسابيع الثقافية الهادفة إلى نشر الوعي السكاني وأن تكون موزعة على مدار العام, وتبني مشروع إدخال التربية السكانية في التعليم النظامي وغير النظامي, والتركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة.

3- أن التنمية بالمحافظة بحاجة إلى خلق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة في مناطق المحافظة المختلفة, والعمل على إنعاش الريف من جميع النواحي, فبناء المصانع وإحداث المنشآت الخدمية المتنوعة تؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة مما يشكل عامل جذب للسكان نحو الأرياف, بالإضافة إلى تطوير البنى الخدمية الأساسية في المناطق الريفية وتزويدها بأحدث التقنيات من صيانة وأجهزة تقنية كذلك محاولة إدخال بعض وسائل التسلية والترفيه في الريف, هذا كله يؤدي إلى التخفيف من عامل الهجرة الداخلية إلى المدن مما يخفف الضغط عليها.

4- أن التنمية بالمحافظة بحاجة إلى رفع نسب النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه المحافظة حتى تستطيع استيعاب الأفواج الجديدة من السكان والمساكن وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان بشكلٍ فعلي لا أعلامي وهذا على ما يبدو أمر مستبعد حالياً, وعليه يجب المحافظة أولا على معدل النمو السكاني ثم خفضه إلى (1.6%) وهو الرقم المعقول في نظر الخبراء لتتمكن الحكومة

من القيام بمشاريع لدعم البنى التحتية الاقتصادية منها والاجتماعية في هذه المحافظة لتجعل الحياة فيها أيسر وتوفر المقومات الاقتصادية والاجتماعية الجيدة لسكان المحافظة في المستقبل غير البعيد .

5- أن التنمية بالمحافظة بحاجة إلى رفع مستوى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذه المحافظة, لأن زيادة مساهمتها تعتبر ضرورة سكانية كونها تتناسب عكساً مع حجم الأسرة, وضرورة اقتصادية لأنها تزيد الدخل الفردي والأسروي والمجتمعي, وضرورة اجتماعية لأنها تنصف المرأة أكثر بكثير من الكلام عن حقوقها الضائعة والتي سوف تبقى ضائعة ما دامت تتكل على الرجل أو حتى على الاتحادات النسائية والندوات والأخلاق الحميدة فما أخذ بالجد والاجتهاد لا يسترجع إلا بهما, ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون.

6- أن التنمية بالمحافظة بحاجة إلى إعادة توزيع القوى العاملة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وجعل الحركة بين القطاعات وفقاً لضرورات اقتصادية واجتماعية, والعمل على التقليل قدر الإمكان من الفيض النسبي للسكان في القطاعات الخدمية, والحد من ظاهرة البطالة المقنعة والقضاء على ظاهرة العمل الهامشي, ودعم القطاعات التي شهدت تراجعاً كبيراً في مساهمتها في النشاط الاقتصادي خصوصاً القطاع الزراعي.

7- أن التنمية بالمحافظة بحاجة إلى العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية في هذه المحافظة من خلال تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, والعمل على المواءمة بين السياسات التعليمية والسياسات الاقتصادية القائمة في هذه المحافظة, والعمل على خلق فرص

عمل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في المجالات المختلفة في هذه المحافظة, وكذلك إعفاء أصحاب الكفاءات العلمية من الخدمة الإلزامية والتي تعد السبب الأول لهجرة هؤلاء إلى الدول الأخرى وذلك للاستفادة من خبراتهم في عميلة التنمية بأنواعها المختلفة في هذه المحافظة, مما يؤدي إلى القضاء نهائياً على ظاهرة البطالة التي أخذت تتزايد بشكل كبير من خلال التوسع في البنية الهيكلية لاقتصاد هذه المحافظة.

8- أن التنمية بالمحافظة بحاجة إلى مراعاة التحولات الديموغرافية المستقبلية في المؤشرات السكانية والعمرانية وتوزع السكان في محافظة ديرالزور ضمن خطة إستراتيجية توائم بين التغيرات المتوقعة في معدلات النمو السكاني والعمراني, والبنى العمرية والنوعية والمهنية والتعليمية والصحية والزواجية للسكان في هذه المحافظة وبين الاحتياجات إلى فرص العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية, والاحتياجات الخدمية المختلفة من سكن إلى خدمات طبية وتعليمية وتجارية وترفيهية ونقليه ومالية واتصالات وغيرها من الخدمات, وكذلك الاحتياجات الغذائية, وضرورة تحسين مستويات وشروط ونوعية الحياة للسكان وما يتطلبه ذلك من مضاعفة الاستثمارات الحكومية والخاصة المحلية منها والعربية و الأجنبية ضمن حدود المحافظة للوصول إلى متوسط دخل سنوي بحدود (4000$) للفرد في المستقبل القريب كما تخطط هيئة تخطيط الدولة وإلا فإن المحافظة على متوسط الدخل السنوي الحالي والذي يقدر بحدود (1500$) للفرد سيكون أمراً عسيراً, ولنا في العقود الماضية أسوة سيئة.

9- أخيراً يمكننا القول بأن تحويل التزايد السكاني والعمراني في هذه المحافظة من مشكلة اقتصادية اجتماعية إلى قوة منتجة أمر ممكن يتمثل في العمل على تقليص الفجوة والفارق بين السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والسياسات السكانية والعمرانية, وذلك من خلال التخطيط لها ودراسة عناصرها واحتمالاتها ومقارنتها مع الإمكانات المتوفرة, بهدف إزالة هذا التناقض بين المتغيرات السكانية والعمرانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. واليوم قبل غد نحن بحاجة إلى تحقيق التوازن بين تلك المتغيرات, فلمصلحة محافظتنا ولمصلحة أجيالنا القادمة يجب البدء من الآن في البحث عن إمكانيات وسبل لتحقيق هذا التوازن بين النمو السكاني والعمراني والنمو الاقتصادي الاجتماعي والخدمي والوصول إلى مساهمة كل فرد مهما كان موقعه في تحقيق هذا الأمر, خصوصاً أننا مقبلون على وضع سكاني وعمراني مخيف في هذه المحافظة خلال العقدين القادمين.

المصادر و المراجع العربية

أولاً ـ الكتب العامة والجامعية :

1. الأنصاري, فاضل, جغرافية السكان. المطبعة الجديدة, دمشق,.1986
2. الزوكة, محمد خميس ,جغرافية النقل , دار المعرفة الجامعية المصرية , الطبعة الحادية عشر, القاهرة, 1996.
3. إسماعيل, علي أحمد, دراسات في جغرافية المدن, دار الثقافة للنشر والتوزيع, الطبعة السادسة– مكتبة جامعة عين شمس, القاهرة, .1996
4. إسماعيل, علي أحمد, أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية, دار الثقافة والنشر والتوزيع, القاهرة, ط2, 1991.
5. حمدان, جمال, جغرافية المدن , عالم الكتب, الطبعة الثالثة, القاهرة , .1983
6. زكريا, خضر, خصائص التركيب الاجتماعي في سورية , مطبعة دار الكتاب, دمشق,1990.
7. شوحان, أحمد, تاريخ ديرالزور, جمعية العاديات, حلب,1992.
8. شاهين, مازن , تاريخ محافظة ديرالزور , مطبعة دار القلم, النسخة الثانية, .2008
9. عبد السلام, عادل, جغرافية سورية الإقليمية , جامعة دمشق,1990.
10. عصفور, محمود عبد اللطيف وزملاؤه ,جغرافية النقل في مصر ,الانجلو المصرية, القاهرة, 1987.
11. قدور, أسامة, جغرافية التجارة الدولية. منشورات جامعة دمشق, دمشق,.1989

12. مصيلحي , فتحي محمد , جغرافية العمران من منظور جغرافي وتنموي معاصر ,مطبعة التوحيد الحديثة, شبين الكوم, الطبعة الأولى ,, 2005.
13. موسى, علي حسن, محافظة ديرالزور , سلسلة بلادنا (5), منشورات وزارة الثقافة, دمشق,.1993
14. مخول, مطانيوس, مبادئ الإحصاء السكاني , منشورات جامعة دمشق,دمشق,1997.
15. هلال, فؤاد, دليل ديرالزور السياحي, منشورات وزارة السياحة, حلب,2002.

ثانياً – الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. سليمان, أيمان, التغيرات التي طرأت على التغيرات التي طرأت على التراكيب الهيكلية للسكان في سورية بين عامي 1970–2004, أطروحة دكتوراه, كلية الاقتصاد, جامعة حلب,2005.
2. عزت, حمدي, تصنيف التجمعات البشرية المصرية غير المليونية دراسة جغرافية ديموجغرافية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, قسم الجغرافيا, كلية الآداب, جامعة الإسكندرية, 1995.

ثالثاً– الدراسات والبحوث والبيانات العامة والحكومية :

1. المديرية العامة للأرصاد الجوية, البيانات المناخية الخاصة بمحافظة ديرالزور, دمشق, 2004.
2. الشركة السورية للنفط, قسم التخطيط والدراسات, بيانات خاصة بواقع الثروات الباطنية في المحافظة لعام 2004.
3. المجلس البلدي بمدينة ديرالزور , قسم التنظيم والتخطيط ,بيانات نظرية وإحصائية خاصة بتطور المساحة التنظيميّ للمدينة والمخططات التنظيمية المرتبطة بها .

4. المجلس البلدي في مدينة ديرالزور, قسم التخطيط, بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد الآليات وعمال النظافة في المحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).
5. المجلس البلدي لمدينة البوكمال , رئيس مجلس مدينة البوكمال ,بيانات إحصائية ونظرية لمدينة البوكمال لعام 2004.
6. المجلس البلدي لمدينة الميادين, رئيس مجلس مدينة الميادين, بيانات إحصائية ونظرية لمدينة الميادين لعام 2004.
7. الشركة العامة لكهرباء محافظة دير الزور, مديرية توزيع الطاقة الكهربائية بالشركة, بيانات إحصائية خاصة بخدمات الكهرباء بالمحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).
8. القصر العدلي بمحافظة ديرالزور , القسم الإداري, بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع القضائي في المحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).
9. المصرف المركزي بمحافظة ديرالزور , تقرير خاص بتطور أعداد المصارف وشركات الشحن والتحويل المالي وشركات التأمين والصرافة في محافظة ديرالزور بين عامي 1970– 2004.
10. أزاد, علي, قرى الطين – دراسات تاريخية هندسية, دمشق, وزارة الثقافة, 2002.
11. جمعية تنظيم الأسرة بمحافظة دير الزور, بيانات الجمعية حول معدلات الخصوبة لدى النساء في محافظة دير الزور لعام 2004.
12. رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة, دراسة ميدانية ومستقبلية ضمن مشروع تنمية المنطقة الشمالية الشرقية من القطر, قطاع الخدمات, لعام 2004.
13. فرع الاتحاد الرياضي بمحافظة ديرالزور , قسم الأرشيف بالاتحاد , بيانات إحصائية خاصة بتطور الحركة الرياضية في المحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).

14. قيادة شرطة محافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد أقسام ومخافر الشرطة في المحافظة للأعوام (1970–1981–1994– 2004).
15. مديرية الدراسات المائية بمحافظة ديرالزور, قسم التخطيط,مشاريع الري المقامة على نهر الفرات,لعام 2004.
16. محافظة ديرالزور, قسم الدراسات العمرانية والتخطيط العمراني في مبنى محافظة ديرالزور – دراسات عمرانية خاصة بأنماط العمران في المحافظة لعام 1999.
17. مديرية الموارد المائية بمحافظة دير الزور, بيانات إحصائية خاصة بالثروة المائية بالمحافظة لعام 2004.
18. مديرية الصناعة بمحافظة ديرالزور, قسم الحاسب الآلي, البيانات الإحصائية الصناعية الخاصة بالمحافظة لعام 2004.
19. مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الطرق بالمحافظة لعامي (1970–2004) .
20. مديرية السياحة بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية – البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الخدمات السياحية في المحافظة خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970–2004).
21. مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور , تقارير إحصائية خاصة بحركة الهجرة الداخلية والخارجية في المحافظة بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج خلال الفترة الممتدة بين عامي (1970–2004).
22. مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, نتائج المسح العشوائي لعينة الهجرة لعام 2004.
23. مديرية الإحصاء بديرالزور, بيانات إحصائية خاصة بالمراكز الإدارية في محافظة ديرالزور للفترة الممتدة بين عامي (1970–2004).

24. مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, قسم الحاسب الآلي والمعلوماتية, نتائج عينة مسح درجة التحضر في محافظة دير الزور والمناطق الإدارية التابعة لها لعام 2004.
25. مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, بيانات تقديرية لنسب التحضر في المناطق الإدارية لمحافظة ديرالزور لعام 1970.
26. مديرية الإحصاء بمحافظة دير الزور, قسم الحاسب الآلي, دراسة إحصائية خاصة بالموارد البشرية بمحافظة دير الزور لعام 2004.
27. مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور – تقديرات المسوحات الإحصائية العمرانية لعام 1970.
28. مديرية الإحصاء بمحافظة ديرالزور – نتائج المسوحات الإحصائية العمرانية لعام 2004.
29. مديرية الزراعة بمحافظة ديرالزور, قسم الإحصاء الزراعي, بيانات إحصائية خاصة بالإنتاج الزراعي في كل منطقة من مناطق محافظة ديرالزور لعام 2004.
30. مديرية التربية بمحافظة ديرالزور, قسم مكافحة الأمية , بيانات إحصائية خاصة بمحو الأمية لسكان المحافظة للأعوام (2004,1994,1981,1970).
31. مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء, بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد الطلاب في المحافظة للأعوام (2004,1994,1981,1970).
32. مديرية التربية بمحافظة ديرالزور , قسم التعليم الريفي , بيانات إحصائية خاصة بواقع التعليم الريفي في المحافظة بين عامي (1970–2004).
33. منظمة اليونسكو , دراسة خاصة تتعلق بواقع المرأة والواقع الصحي والاجتماعي في محافظة ديرالزور لعام 2005.
34. مديرية الصحة بمحافظة ديرالزور , قسم الإحصاء , بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد آسرة المشافي في المحافظة, ومتوسط ما يخدمه كل سرير من سكان المحافظة, للأعوام2004,1994,1981,1970.

35. مديرية الخدمات الفنية بمحافظة ديرالزور – قسم الدراسات والتخطيط – البيانات الإحصائية الخاصة بشبكات الصرف الصحي بمحافظة ديرالزور (1970– 1981– 1994– 2004).

36. مديرية الطرق بمحافظة ديرالزور – قسم المعلوماتية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بأطوال شبكة الطرق على مستوى الحضر والريف بالمحافظة لعامي (1970–2004) .

37. مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور– قسم المقاسم الالكترونية بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بإعداد الخطوط الهاتفية على مستوى القطر بين عامي (1970– 2004).

38. مديرية الاتصالات بمحافظة ديرالزور– قسم التخطيط بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الاتصالات بالمحافظة لعامي (1970–2004).

39. مديرية البريد بمحافظة ديرالزور– قسم المعلوماتية – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات البريد بالمحافظة لعامي (1970– 2004).

40. مديرية الثقافة بمحافظة دير الزور, قسم المعلوماتية , بيانات إحصائية خاصة بتطور المؤشرات الثقافية بالمحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).

41. مديرية السياحة بمحافظة ديرالزور , قسم التراخيص السياحية , بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع السياحية في المحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004.

42. مديرية الأوقاف بمحافظة ديرالزور , قسم المعلوماتية , بيانات إحصائية خاصة بتطور الواقع الديني في المحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).

43. مديرية الإطفاء في مدينة ديرالزور , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد مراكز و الآليات وعمال الإطفاء في المحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).

44. مركز الدفاع المدني في مدينة ديرالزور , بيانات إحصائية خاصة بتطور إعداد مراكز و الآليات وعمال الدفاع المدني في المحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).
45. مؤسسة المياه بمحافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة , بيانات إحصائية خاصة بخدمات المياه بالمحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).
46. مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور – قسم التشغيل والصيانة – البيانات الإحصائية الخاصة بمحطات تصفية المياه بالمحافظة للأعوام (1970– 1981– 1994– 2004).
47. مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور – قسم الشبكات بالمؤسسة – البيانات الإحصائية الخاصة بشبكات توزيع المياه بالمحافظة للأعوام الأربعة.
48. مؤسسة المياه بمحافظة دير الزور, قسم التخطيط بالمؤسسة , بيانات إحصائية مالية خاصة بالإعتمادات المالية المخصصة لمؤسسة المياه, وتكاليف أنشاء محطات التصفية لعام 2004.
49. مؤسسة المياه بمحافظة ديرالزور – مكتب الصرف الصحي – البيانات الإحصائية الخاصة بخدمات الصرف الصحي بالمحافظة للأعوام الأربعة (1970– 1981– 1994– 2004).
50. مؤسسة الإسكان العسكري فرع ديرالزور, مشروع السكن الشبابي , قسم الحاسب الآلي, بيانات عام 2004.
51. نقابة المحامين – فرع ديرالزور, بيانات إحصائية خاصة بتطور أعداد المحامين المسجلين بفرع النقابة بين عامي (1970 –2004).
52. وزارة الصحة, قسم الإحصاء, الإحصاءات الصحية الخاصة بمحافظة دير الزور لعام 2005.

53. وزارة الصحة السورية, مديرية تنظيم الآسرة في سورية بيانات إحصائية خاصة بالتوقعات المستقبلية لأعداد الآسر في سورية بين عامي (2005–2025).
54. وزارة النقل السورية , مديرية مطار ديرالزور, قسم المعلوماتية , بيانات إحصائية خاصة بحركة الطيران المدني في المحافظة لعام 2004 .
55. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل , بيانات إحصائية خاصة بواقع القوى العاملة في محافظة ديرالزور للأعوام1970–1981–1994–2004.
56. وزارة الاتصالات – البيانات الإحصائية الخاصة بمشتركي شبكة الخليوي بالمحافظة لعامي 2004 .
57. وزارة الداخلية, مديرية الشؤون المدنية بمحافظة دير الزور, بيانات الولادات والوفيات لعام 2004.
58. هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية, الدوافع الديمغرافية والاقتصادية للمهاجرين في سورية, 1995.
59. هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية, الدوافع الديمغرافية والاقتصادية للمهاجرين في سورية, 2004.
60. هيئة تخطيط الدولة, مجموعة تقارير تدرس التطورات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطر معده من قبل اختصاصين وخبراء من هيئة تخطيط الدولة خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005–2025).

رابعاً – المجموعات الإحصائية :

1. المكتب المركزي للإحصاء, المجموعات الإحصائية للأعوام :
2004,1994,1981,1970. دمشق.
2. المكتب المركزي للإحصاء , نتائج مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة ديرالزور للأعوام: 2004,1994,1981,1970 دمشق.

3. المكتب المركزي للإحصاء, كتاب وصف سورية للأعوام: 2005,2003,2000, دمشق.
4. المجموعات الإحصائية الخاصة بالمساكن والسكان في محافظة ديرالزور للأعوام 1970–1981– 1994– 2004, دمشق.
5. المكتب المركزي للإحصاء, إحصائيات القوى العاملة في محافظة ديرالزور للأعوام 1970,1981,1994,2004,2004, دمشق.
6. المكتب المركزي للإحصاء,المجموعة الإحصائية الزراعية السورية,البيانات الإحصائية الخاصة بمحافظة ديرالزور للأعوام 1970–1981– 1994– 2004, دمشق.
7. المكتب المركزي للإحصاء,المجموعة الإحصائية التعليمية السورية,البيانات الإحصائية الخاصة بمحافظة ديرالزور للأعوام 1970–1981– 1994– 2004, دمشق.

خامساً ــ المجلات والمقالات:

1. المجلة الجغرافية العربية, الجمعية الجغرافية المصرية, اتجاهات التحضر والحضرية مثال جمهورية مصر العربية, العدد 19, القاهرة, 1987.
2. المجلة الجغرافية العربية, الجمعية الجغرافية المصرية, أثر لوائح التخطيط الحضري ومنهجياته الفكرية والسياسية على المدن, العدد 32, عام 1998.
3. الجمعية الجغرافية المصرية, الاتجاهات الحديثة في جغرافية المدن, العدد 33, الجزء الأول, 1998.
4. مجلة المهندس العربي , نقابة المهندسين السوريين , العدد 149, الربع الثاني لعام 2009, بحث خاص عن محطات تصفية المياه وتطور نصيب الفرد من المياه في مدن بعض دول العالم 2008.

سادساً ــ أوراق العمل المنبثقة عن الملتقيات والندوات والمؤتمرات التخصصية:

1. مازن خضرة وعائشة جبر وآخرون , النمو السكاني وسياسة الصحة الإستراتيجية ودور الصحة الإنجابية, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للسكان, دمشق,**2001**.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام **2004**.
3. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بجامعة الفرات – بحث مقدم للمؤتمر بعنوان وعي السكان بمحافظة ديرالزور حول استخدام شبكة الانترنيت – عام **2009**.

المصادر و المراجع الأجنبية

1- Archives -1999- Alfred Marshall on the Growth of population. New York

2- Brain J .L .Berry and William L. Garrison, Alternate Explanations of urban Rank – size relationship. Annals of the Association of American Geographic's vole 48 p 84.

3- Cain M,- 1978- the household life cycle Economic mobility in rural bang lades. Population and development review New York.

4- Higgins m & Geoffrey-1997- Age Structure Dynamics in Asia and Dependence foreign capital. Population and development review. New York.

5- Easterlin R-1975- An Economic frame work for fertility analysis in – Studies in planning-.

6- Goldstein G, Wilhelm S. -1999- Long life, population growth population, and Development Review. New York.

7- Mueller E -1976- The Economic Value of Children in peasant agriculture. Population and Development review.
8- W. Brass the construction of life tables from survivorship ratios in Union International Pop. conference. New York . 1961.